دار القطب أحمد بازيد للنشر الجميل

طبع على نفقة المؤلف

ابن تيمية

ليس شيخ الإسلام

تأليف:

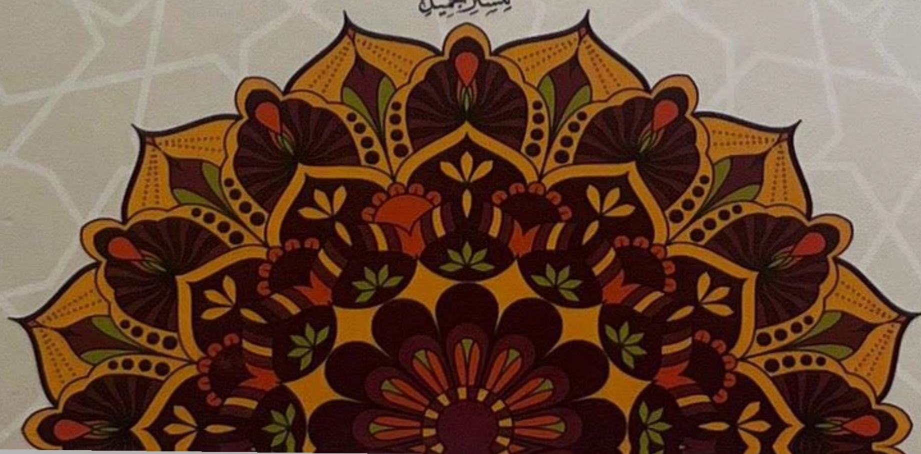
مصلح الأمة، مبلغ الدين الحنيف، قاطع البدعة والضلال، مؤيد الملة الطاهرة
الداعية، العلامة، طود الدين الراسخ الشامخ، شيخ الإسلام الشيخ المجدد،

محمد بن أحمد مسكة بن العتيق اليعقوبي
البركي الأشعري المالكي المريدي

جهزه للطبع ووضع فهارسه وترجم لمؤلفه تلميذاه:

البشير بن أحمد مسكة بن حبيب والأستاذ أحمد بازيد (زياد) بن سيد بن حبيب
البركيان

دار القطب أحمد بازيد
للنشر الجميل



ابن تيمية

لَيْسَ شَيْخَ الإسْلَام

يُطبعُ لأوّلِ مَرّة منذُ تأليفه

الطبعة الأولى ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م

نشر وتوزيع:

دار القطب أحمد بازيد

للسّتر الجميل

البريد الإلكتروني: bechirmisk٧@gmail.com

الهاتف: ٥٥ ٥٤ ٢٨ ٢٢ ٢٢٢+

الطبعة الأولى ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م.

رقم الإيداع القانوني بالمكتبة الوطنية بموريتانيا:

٢٠١٩ /٢٠٥٣

ابن تيمية

لَيْسَ شيخ الإسْلام

تأليف:

مُصلح الأمة، مبلغ الدين الحنيف، قاطع البدعة والضلال، مؤيد الملة الطاهرة

الداعية، العلامة، طود الدين الراسخ الشامخ، شيخ الإسلام الشيخ المجدد،

محمد بن أحمد مسكه بن العتيق اليعقوبي

البركي الأشعري المالكي المريدي

جهزه للطبع ووضع فهارسه وترجم لمؤلفه تلميذاه:

البشير بن أحمد مسكة بن حبيب والأستاذ أحمد بازيد (زياد) بن سيد بن حبيب

البركيان

دار القطب أحمد بازيد

للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

تسليمُ الشيخ المُرَبِّي الإمام نور الدين: علي جمعة الشافعي الشاذلي الأزهري

مُفتي الديار المصرية سابقا، عضوِ هيئة كبار العُلماء بالأزهر الشريف، حفظه الله تعالى[1]:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الخلق أجمعين وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فالحمد لله الذي نشر دينه وأيد نبيه وأظهر نوره في ربوع الأرض مشرقها ومغربها، وحيث إنه قد عزم إخوانُنا في موريتانيا الشقيقة على طباعة تراث الإمام المجدد التقي الورع محمد بن أحمد مِسْكَه الهاشمي الزينبي اليعقوبي، وهو مما يسرنا، ويسعدنا نشر مؤلفات هذا العالم الزاهد الذي آثر زماناً التربيةَ والتدريسَ والتأليفَ وسلوكَ طريق الله بالعبادة والخلوة، وابتعد عن الظهور والتصدر؛ وَرَعًا منه وإخلاصًا لله عز وجل.

وحيث إن تلاميذه وأتباعه ومُريديه بمدرسة شنقيط العلمية المجيدة التمسوا عندي تقريظ هذه التآليف النافعة، والمصنفات المفيدة؛ فإني أزكيها وأثني على صاحبها، وهي عامة النفع شملت تأييد عقيدة أهل السنة والجماعة واشتغلت بالرد على أهل الأهواء والبدع من المجسمة والمشبهة، كابن تيمية ومن والاه وتبعه من حديث، ورفض التطرف والمغالاة في فهم الدين والشريعة، إلى غير ذلك من التراجم المفيدة التي نصرت رجال التصوف وأبرزت علومهم ومجاهدتهم كالإمام سيدي أحمد التيجاني.

---

(١) عرضنا على الشيخ علي جمعة عِـدَّةَ كتب للشيخ من بينها هذا الكتاب فقرظَّـها جملةً بهذا التقريظ، جزاه الله خيرًا عن الإسلام والمسلمين.

وفي آخرة نثني على المجهودات الطيبة التي ترغب في إحياء تراث الأمة ونشر علومها ونسأل الله تعالى أن يحفظ علماء الأمة ويبارك في علومهم ويعينهم على رد أهل الزيغ والضلال، وإعادة الصحوة والفكر السديد إلى الانتشار والسيادة بين أبناء الأمة.

والله ولي التوفيق

أ.د علي جمعة

عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف

ترجمة مختصرة للمؤلف

بِقلم تُـلَيْمِيذِه:

البشير بن أحمد مسكه بن حبيب اليعقوبيِّ البازَيْدِيِّ البَـرَكِيِّ

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الله وَآلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ مَا دَامَ لَهُ البَقَاء.

نسبه ومولده:

هو مُجَدِّدُ القَرْنِ الخامس عشر الهجري(١)، مُصلحُ الأمةِ مُبَلِّغُ الدِّينِ الحَنِيفِ قاطِعُ البِدْعَةِ والضَّلالِ مُؤَيِّدُ المِلَّةِ الطّاهرَةِ الدّاعِيةُ العَلّامةُ (٢)، محُامي أولياءِ الله تعالى وناصِرهُم وناشِرِ مآثِرِهِم(٣) سَيِّدِي: محمد بن أحمد مسكه بن العتيق بن أحمد مسكه بن البخاري بن المَكّي بن أحمد بن عبد الله بن باركـ الله فيه بن أحمد بازيد. وأمه سعاد بنت بزيد بن السالكـ بن محمد بن حبيب الله لاليَّ (الولي المعروف) المجلسية نسبًا اليعقوبية وطنًا وخؤولة.

ينتهي نسبه إلى سيدنا عبد الله بن جعفر ذي الجناحين رضي الله عنهما وإلى زينب بنت علي رضي الله عنه وكـرَّم وجهَه، وأمها فاطمة الزّهراء رضي الله عنها بنت سيِّدِ الوجود سيدنا محمد رسول الله ﷺ. وهو من قبيلة أهل باركلّل اليعقوبيين الشمشَويين.

ولد في شهر المحرم سنة ١٣٥٦هـ الموافق ١٩٣٧م، بمنطقة تيرس عند (علْب أكمُّونْ)

---

(١) وَصَفه بصفة المجدِّدِ شيخُه العلامةُ الشريف محمد عالِ بن عدُّود المُباركي في تقريظه لكتاب للشيخ سيأتي ذكره في محلِّه.

(٢) وصفه بهذه الأوصاف علماء مركز أهل السنة بركات رضا في مدينة غجرات بالهند. انظر الطبعة الهندية لكتاب المؤلف الموسوم ب: فتاوي ابن تيمية في الميزان.

(٣) وصفه بهذه الأوصاف العلامة المؤلف الشاعر اباهْ: محمد فال بن عبد الله العلوي

قرب «مِيجكْ» في الشمال الغربي لمدينة الزويرات الموريتانية.

تكوينه العلمي:

درَس في المحاظر التقليدية وأخذ عن أكابر علماء عصره:

فقد أخذ القرآن عن محمد يحي بن أحمد معلوم اليعقوبي وسيدي محمد بن أحمد الشريف التنواجيوي وأخذ عن الأخير رسم الشيخ الطالب عبد الله (الإيضاح الساطع على المحتوى الجامع رسم الصحابة وضبط التابع).

ودرس نظم الآجرومية على أحمد بزيد بن حيّانِ اليعقوبي الموسوي والمرشد المعين لابن عاشر وكفاف المبتدي وأشعار الشعراء الستة وبعض ألفية ابن مالك على محمد عثمان بن محيي الدين بن ابّوهْ اليعقوبي الموسوي.

و أخذ الإضاءة في عقيدة أهل السنة عن محمد عبد القادر (اقّا) بن حبيب الله بن محمد بن محمد سالم المجلسي، ودرس مختصر الشيخ خليل في الفقه المالكي على محمد الأمين بن سيد أحمد البشير الغلاوي ومحمد الأمين (اللّلاوْ) بن أحمد فال البَـرَكي وعبد الرحمن بن بويعْدَلْ الأبيجي التندغي وأحمد سالم بن سيد محمد بن الشيخ بن أحمد بن الفالّ الديماني (من أهل اعمر اديقب) ومحمد يحيي بن عدود المباركي وعلى أبيه محمد عالي بن عدود وأعاد على الأخير إضاءة الدُّجنّة ودرس عليه نظم ابن بري في التجويد وورقات إمام الحرمين في الأصول، والبيقونية في مصطلح الحديث، وبعض ألفية البيان، ومواضع من السلم في المنطق و ألفية ابن مالك.

وممن أخذ عنهم الشيخ أيضا: محمد الأمين بن ابن عبدم، وأحمد يعقوب بن محمد الخضر بن حبيب البَـرَكِـيّان(من بني عمومته).

ثم أخذ الطريقة الـمُرِيـدِيَّـةَ عن الشيخ العلامة الشاعر الوَلِـيِّ الزاهد الشيخ سيدي

أحمد بن اسمُه الـدّيماني وقدّمه فيها، وجدَّدها على العلامة الشاعر الولي محمدّنْ بن اتشغ اعمر اليعقوبيّ. وكلا الشيخين الأخيرين أخذها مباشرة عن شيخ هذه الطريقة الشيخ أحمد بمب خديم رسول الله ﷺ مجدِّدِ القرن الرابع عشر الهجري.

حاز المؤلف على شهادة ختم الدروس الابتدائية، ثم شهادة ختم الدروس الإعدادية في السّنة الموالية بدَاكار في السينغال، ثم ترشح بعد ذلك للحصول على شهادة ختم الدروس الثانوية (الباكالوريا، الشعبة الأدبية) بالمغرب، وفي ذلك تفصيل: إذ اختزل الدراسة الثانوية التي هي ثلاث سنوات في سنة واحدة لكونه شارك في امتحان الباكلوريا المِصريّة بالمغرب (وهو امتحان خاص تشرف عليه مصر) معقوبًا مباشرة بامتحان لِكِلْتَا السنتين اللتين قبلها. وتفوَّق الأوّلَ على مستوى المغرب.

تفوق على مجموعته في مسابقة في مطلع الستينات من القرن الميلادي المنصرم في الدفعة الأولى التي أُرسل إثرها الناجحون إلى تونس، وكان من المشاركين معه في المسابقة صديقه العلامة محمد سالم بن عدُّود المباركي رحمه الله تعالى وغيره... لكنه آثر عدم الذهاب ليواصل دراسته الجامعية.

درس في تونس حتى حاز شهادة «المتريز في اللغة العربية وآدابها» سنة ١٩٦٧م ثم درس في المغرب حيث نال «شهادة ديبلوم الدراسات العليا (الماجستير) في العلوم الإسلامية» من دار الحديث الحسنية سنة ١٣٩٦هـ موافق ١٩٧٦م.

وأخذ سند موطَّإ الإمام مالك رضي الله عنه، عن العلامة الشريف مولاي العباس الأمراني الحسني. وكان أيضا على علاقةٍ طيبةٍ مع غيره من نخبة من علماء المغرب وأدبائه مثل: مدير دار الحديث الحسنية مولاي مصطفى العلوي، ود. التهامي الراجي الهاشمي[١]...

(١) نقلا عن نبذة في ترجمة الشيخ، كتبها الشريف العلامة الدكتور أحمد كوري بن يابَّ بن محمادٍ السملالي السالكي.

ومن بحوثه الجامعية بتونس: تأثير المتنبي في المغاربة.

مرَّ بدمشق وبغداد وبمصر مرات عديدة وزار الأزهر الشريف.

عمل في التعليم العالي حتى التقاعد حيث درَّس بمعهد أبي تلميت وكان مديراً له، وبمدرسة تكوين الأساتذة، وبالمعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية.

وهو الآن شيخ محظرة الستر الجميل.

أما على صعيد اللغات فإنه فضلا عن اللغة العربية يتحدث الفرنسية بطلاقة وله إلمام بالإنچليزية والعبرِية والفارسية.

تآليفه وإشعاعه العلمي:

وللشيخ محمد بن أحمد مسكه بن العتيق تسعة عشر من التآليف كلها نافعة جليلة،

وقد طبع منها حتى الآن:

* «التبرك برسول الله ﷺ والتوسل به إلى الله عز وجل وبالصالحين»، وعنوانه الأصلي: «التبرك برسول الله ﷺ وبالصالحين من السنة المطهرة». وقد قرَّظه العلاّمة محمد عالِ بن عدُّودْ المُباركي رحمه الله تعالى، وسيأتي جزء من تقريظه في محله. فرغ منه أواخر السبعينات من الميلادي الماضي.

* «فتاوي ابن تيمية في الميزان»، ألفه في النصف الأول من ثمانينات القرن الميلادي المنصرم، وقد طُبعَ مرّتيْن، الأولى في دولة الإمارات، ومكتوب عليها: «حقوق الطبع مسموح بها لكل مسلم، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م».

ونال صيتاً كبيرا وانتشارا واسعا في الهند (التي أعيد فيها طبعه في ذي الحجة سنة ١٤٢٣هـ موافق ٢٠٠٣م)، وباكستان وغيرها من البلاد الإسلامية، فضلاً عن قبوله في هذه البلاد،

فقد قرَّظه جمْعٌ جَمٌّ من أكابر العلماء وفطاحلة الشعراء الشناقطة بِعَصْماوات القصائد.

* «كرامات الشيخ أحمد بمب»، طبع لأول مرة في السينغال سنة ٢٠١٧م على نفقة السيد أبي مدين شعيب كبي. وهو في طور الترجمة إلى اللغة الفرنسية.
* «حذف من حقوق آل البيت الكرام».

«شرح الصدر بأهل بدر» رضي الله تعالى عنهم على نظم أهل بدر للعالم العلامة الجامع بين الشريعة والحقيقة الشيخ محمد المام بن البخاري رضي الله عنه وأرضاه وعنا به. تم تبييضه بفضل الله وحسن عونه عشية الجمعة لثلاث وعشرين من رمضان المعظم سنة ١٤٠١هـ. موافق سنة ١٩٨١م.

* «ضياء الغسق في شرح لقد كان خير الخلق» (قصيدة الإمام سيدي أحمد زروق في مدح النبي ﷺ). انتهى هذا التعليق الوجيز يوم الاثنين المبارك سابع شهر المولد النبوي المبارك سنة ١٤٠٤ هجرية موافق ١٩٨٣م.
* «سراج الباحثين على بصائر التالين» لمحمد مولود (آدّ) بن أحمد فال اليعقوبي الموسوي في رواية ورش عن نافع مع الإشارة إلى ما اتفق عليه القراء.

طُبع منذ أشهر لأول مرة منذ تاريخ الفراغ من تأليفه أذان العصر يوم الاثنين ثاني رجب سنة: ١٣٩٩هـ موافق ١٩٧٩م.

* «عقيدة أهل السنة»، فرغ منه الشيخ سنة ١٤١٢ هـ/ ١٩٩١م.
* «تنزيه السلَف الأعلام لذي الجلال والإكرام». فرغ منه الشيخ سنة ١٤١٥هـ، موافق ١٩٩٤م.
* «غوث المجيد في كرامات القطب أحمد بازيد». ٨ ربيع الثاني ١٤٣٧هـ موافق ١٩ يناير ٢٠١٦.
* «جواز الاستغاثة بالنبي ﷺ وبأولياء أمته». طُبعَ بِمُقدِّمِة الكتاب السابق.

وقد طُبعت لِأوَّلِ مَـرَّةٍ الكتبُ الخمسة الأخيرة صادِرَةً عن هذه الدار: **دار القُطْبِ أَحْمَد بَازَيْدْ** للستر الجميل. ويَسَّر الله لنا إعادة طبْعِ كتاب «فتاوى ابن تيمية في الميزان» في هيئَةٍ مُصَحَّحَة مَـزِيـدَة بِـتَـقَارِيظِ الكِـتّاب... ولله الحمد من قبلُ ومن بعد.

ومنها ما هو في طور الطبع ولله الحمد والشكر:

* «نصيحة القاصي والداني بنصرة الشيخ أبي العباس التجاني». ٢٥ ذي الحجة ١٤٣٠هـ ١٢_١٢_٢٠٠٩م
* «الوهابية كبرى الفرق الضالة المعاصرة». ١٤١٦هـ موافق ١٩٩٦م.
* والكتاب الذي بين أيدينا: «ابن تيـمية ليس شيخ الإسلام». ١٤٢١ هـ موافق ٢٠٠٠م.

ومنها ما لم يطبع حتى الآن:

* تحقيق كتاب للشيخ سيدي أحمد بن اسمه الديماني بعنوان: «الوضع الجديد لفَنِّ المخارج والصفات مع ما والاه من فَنَّي الفواصل والتجويد». (رسالة أكاديمية لنيل الماجستير بدار الحديث الحَسَنِيّة بالمغرب سنة ١٩٧٦م).
* «الوَرد الذكي في الصلاة على النبي ﷺ»، الخميس ٤ ربيع النبوي الشريف ١٤٢٣ هـ الموافق ١٦ مايو ٢٠٠٢م. وقد حققه محمد بن محمد المامِ بن سيد ابراهيم البرَكي في بحث لنيل شهادة المتريز في الفقه وأصوله في السنة الجامعية: ٢٠١٥- ٢٠١٦ م.
* «تعظيم الشعائر بالاحتفال ببشرى البشائر». ٦ ربيع النبوي الشريف ١٤٢٩هـ. الموافق: ١٤/ ٠٣/ ٢٠٠٨م.
* «صِفَةُ التَيَمُّم». ١٩صفر١٤٣٢هـ موافق ٢٤/ ٠١/ ٢٠١١م
* «الشفاء الهنِيّ بأربعين معجزة من معجزات النّبِيّ ﷺ». وافق الفراغ منه يوم ٢٩ ذي الحجة ١٤٣٧هـ موافق فاتح أكتوبر ٢٠١٦م

اهتمامه بالتراث الإسلامي وأعلامه في هذه البلاد:

ومع مشاركته في العلوم الشرعية وما تعلق بها من علوم آلاتها، فهو كذلك مؤرخ معتمَد ركّز اهتمامه في التأليف في التاريخ على التعريف ببعض أكابر العلماء الأولياء الراسخين من بلاد المغرب الإسلامي (المغرب، موريتانيا، والسينغال)، ونفضَ الغبار عن صور من مآثرهم كادت -لولا توفيق الله له- أن تضيع في غيابات جُبِّ النسيان.

فقد كتب عن الختم الشيخ سيدي أحمد التيجاني، وعن الشيخ أحمد بمبَ خديم رسول الله ﷺ، والقطب أبي الرياح أحمد بازيد بن يعقوب، والعلّامة الربّاني ذي الفتح اللدُنيّ الشيخ محمد المام بن البخاري البَرَكي، وعن العلّامة الولي أحمد باب بن البخاري بن الفلالي البَرَكي، والعلاّمة محمد مولود (آدّ) بن أحمد فال اليعقوبي الموسوي وعن والده أحمد فال (النَّظَّامْ)، وعن الشيخ سيدي أحمد بن اسمه الديماني رحمهم الله تعالى أجمعين آمين.

وهو من الجماعة التي اعتنت بجمع تآليف الشيخ محمد المام وتحقيقها وشرحها منذ سبعينات القرن الميلادي المنصرم، وكذا أشعاره فصيحا وملحونا، وكان ذلك قبل تأسيس «زاوية الشيخ محمد المام» سنة ١٩٨٥م. والجماعة هم: العلّامة الشريف يابَّ بن محمادِ، والشيخ محمد بن أحمد مسكه حفظهما الله تعالى، والعلّامة باركللّ بن العتيق والعلاَّمة أحمد بزيد بن عبد الله بن المامِ رحمهما الله تعالى.

فقد حدثني الشيخ المؤلف، أنه وجماعته هؤلاء نصبوا أنفسهم منذ سبعينات القرن الميلادي المنصرم لإيجاد كتب الشيخ محمد المام وتحقيقها وشرحها، فبدأوا ذلك بأن اجتمعوا في «بُرْجَيْماتْ» بولاية «إينشيري» في عطلة الربيع وأقاموا مدة منشغلين بذلك. وبعدها صاروا يلتقون كل أسبوع مدة ما يزيد على عشر سنين، كل مرة عند أحدهم من بعد صلاة الفجر إلى ما قبيل الغروب ثم تأسست بعد ذلك زاوية الشيخ محمد المام في الثمانينات، فاستفادت كثيرا مما تعبوا فيه، إذ وجدت أمامها مادة علمية ثرية. فجزاهم الله خيراً عن الأمة الإسلامية جمعاء.

وهو عضو في المجلس العلميّ لهذه الزاوية، وقد أشرف مع جماعته على تحقيق كتبه وإمضائها وتسليم ما طبع منها كشرح نظم أهل بدر المسمى وسيلة السعادة، وكتاب البادية ونظم مختصر خليل في الفقه المالكي وصداق القواعد والدواوين الشعرية...إلخ.

وقد جدَّ في البحث عن تآليف الشيخ محمد المام بن البخاري، ففي ترجمته لهذا العلامة الرَّبانيّ الجليل، سرد جملة من تآليفه قال بعقب البعض منها إنها عنده وساهم بما عنده منها في نشرها.

شهادات العلماء له، وثناؤهم عليه:

وهي أكثر من أن أستقصيها فتبارك الله أحسن الخالقين، لكنني أقتصر على إيراد أسماء العلماء الذين قَرَّظوا كتابه النفيس «فتاوي ابن تيمية في الميزان».

أسماء العلماء الذين قرَّظوا كتاب: «فتاوي ابن تيمية في الميزان»:

محمد سالم بن المختار بن المحبوبي، المحبوبي بن أحمد، محمد سعيد بن ابياه، المصطفى بن بديه بن أحمد، أحمد بزيد بن عبد الله بن المام، محمد الحسن بن أحمد الخديم، أحمدُ بن محمد عبد الرحمن بن فتى الشقروي الحسني، محمد عبد الرحمن بن محمد عبد الرحمن بن بكر، محمد الحافظ بن السالك بن الطلبة، الأستاذ محمد بن المصطفى ، أحمد بن باب بن محمودا، أحمدُ بن حبيب بن الزايد، محمد يحي بن الشيخ الحسين، محمد عبد الله بن محمد موسى، ياب بن محمادي، محمد يحيى بن محمد عال بن عدود، أحمد بن النين، محمد الأمين بن حمد الله «النَّينّ»، الأستاذ محمد بن المصطفى، الشيخ عبد الصمد بن الشيخ عبد القادر بن الشيخ أحمد بمب خديم رسول الله ﷺ، محمد سعد بوه بن آد، وبارِكَلَّ بن محمد البخاري، المصطفى بن بدّن بن المثنّى، الشيخ آل مصطفى القادري المصباحي رئيس المعلمين لدار العلوم الغوث الأعظم في غجرات في الهند، والأُستاذ أبو الطيِّبِ يُوسُف بن عَدْنَان الـمُناوِيّ الأشعريّ الـحَـنَـفِـيّ اللّبنانيّ الفلسطينِـيّ، والشيخ المُرَبِّـي نور الدين: علي جمعة الشافعي الشاذلي الأزهري مُفتي

الديار المصرية سابقا، عضو هيئة كبار العُلماء بالأزهر الشريف، حفظه الله تعالى.

هذا فضلا عن فتاويه الأخرى وتقاريظه للكتب التي تعرض عليه، وآرائه الإصلاحية ومواقفه المتميزة وسياسته لشؤون قومه وجوده وحسن شيمه وبالغ زهده وتواضعه حفظه الله تعالى.

وقد حصل على شهادتين تقدريتين إحداهما من أكاديمية منن الباقي القديم للعلوم الإسلامية في طوبى في السينغال، والأخرى من «هيئة الشيخ أحمد بمب الخيرية في موريتانيا».

وبُعثت للشيخ أيضا شهادة تقديرية من قبل خيمة التواصل العالمية، منحت له في «أبي ظبي» (الإمارات العربية المتحدة) بتاريخ ١٣ إبريل ٢٠١٦م.

ويكفيه فخرا ما قاله فيه العلامة محمد عال بن عدود المباركي رحمهم الله تعالى، في تقريظه لكتاب «التبرك برسول الله ﷺ والتوسل به إلى الله عز وجل وبالصالحين»:

(...) ثم أرجو من الله تعالى أن تكون مجدد القرن الجاري كما ورد أن الله تعالى يبعث لهذه الأمة على رأس كل قرن من يجدد لها أمر دينها وقد حصلت ذلك نظما فقلت:

جَمَعْتَ مِنْ سُنَنٍ مَا لَمْ يَكُنْ جَمَعَا ... مِنْ قَبْلِكَ الدَّهْرَ مِنْهَا العَالِمُونَ مَعَا
مُجَدِّدُ القَرْنِ عِنْدِي أَنْتَ فَاسْتَمِعُوا ... يَأَيُّهَا القَوْمُ أَهْدَاكُمْ مَنِ اسْتَمَعَا

... إلخ».

وقد ترجم الشيخ لنفسه حفظه الله تعالى، ترجمة فاخرة بقوله:

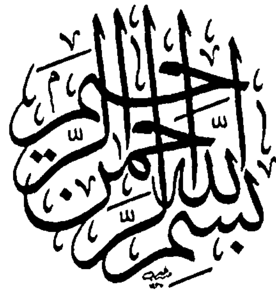
إنّي بحَمْدِ الله أشْعَرِيُّ ... عقيدةً، والْفِقْهُ مالِكِيُّ
طَريقةُ الخَديمِ ذي النَّهْجِ القَويمْ ... طَريقَتي، هذا صِراطٌ مُسْتَقيمْ
وَإنّني خَديمُ خادِمِ الرَّسولْ ... وَتِلْكَ ذِمَّةٌ بها أَرْجو الوُصولْ

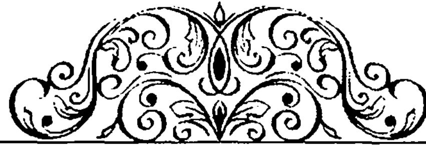
فهو إذن لعمري شيخ الإسلام والمسلمين بحقٍّ، وشيخ الإيمان وشيخ الإحسان حفظه

الله تعالى ونفعنا به وبعلومه في الدارين آمين.

ولله الحمد من قبل ومن بعد، وصلّى الله على سيِّدِ المرسلين ورَضِيَ عن أصحابه وآله وأُمَّتِه أَجْمعين آمين .





مقدّمة المؤلّف



مقدمة المؤلف:

ديباجة في السبب الحامل على هذا التأليف

يقول العبد الفقير المعترف بقصوره وتقصيره محمد بن أحمد مسكه اليعقوبي ثم البَـرَكِيّ:

الحمد لله الذي هدى من الضلالة والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه.

وبعد فالمعذرة إلى القارئ الكريم من هذا العنوان الذي يبعث في نفوس كثير من الناس النُفورَ وتَقْشَعِرُّ منه جلودهم.

وإني أدَّعي الموضوعيةَ والإنصافَ فيما أقدِّمُ وأتَّـخِذُ القارئَ الكريمَ حَكَمًا في ذلك.

فلْيمنحني القارئ الكريم بَاله وشْيئا من وقته حتى يعرف ما في الجعبة ثم هو بعد ذلك أميرُ نفسه.

ومقصدي هو تبيين الحق في شأن ابن تيمية وأنه لا يستحق لقب شيخ الإسلام وأن الإسلام إذا كان ابن تيمية شيخَه فيا ضيعته ويا جوره عن طريق الهدى.

وأعلمُ أن كثيرا من الناس اليوم لا يرون شيخا للإسلام سِواهُ. بل إن كثيرا منهم لا يعتقدُ عالما على الحقيقة سواه.

وكثيرٌ ممن لا يوافقه في معتقداته يحبونه ويجلونه عن الِانتقاد. وأفئدَتهم مغلقة عن كل ما يمكن أن يقال في شأنه.

ولربما كان من بينهم من هو كافر في نظر ابن تيمية وأتباعِه.

ولربما حكم عليه بعضهم بالكفر لو أنهم اطَّلعوا على معتقداته.

ولكن تقليدَ الألقاب والاغترارَ بما يُرَدِّدُه أهل الدعايات أصَمَّهم عن الإنصات للحق.

وأذكر أني مرة لقيت صديقاً في الطريق قد طال عهدي بلقائه فقال لي:

يا محمدُ أنت لا تزال منحرفًا عن ابن تيمية؟

فقلت له: هذا السؤال لا أقبله من العلماء. فإني قد كتبت كُتُبًا في شأن ابن تيمية زعمتُ فيها مزاعم أخذتها عليه، فإن كانت صحيحةَ النسبةِ إليه وكانت مخالفة للدين الإسلامي فينبغي أن لا أكون وحدي المنحرف عن ابن تيمية.

وإن كانت صحيحة النسبة إليه ولكنها من صميم الدين فينبغي تنبيهي أنا إلى ذلك لئلا أبقى على ضلالة، وإن لم تكن نسبتها إليه صحيحة فإني قد ظلمته فينبغي تنبيهي أيضا إلى ذلك.

فقد ادَّعيت أنه يقول بقدم العالم، وأنه ما من مخلوق إلا وقبله مخلوق إلى ما لا نهاية له.

وأن من زعم أن الله كان ولا شيء معه مخطئ ولكن الصحيح أنه تعالى كان ولا شيء قبله.

وادعيت أن المسلمين قبل ابن تيمية قالوا إن القول بقدم العالم كفر ولم يقل به أحد منهم.

وادعيت أنه يقول: إن النار التي يعذب الله بها الكفار يوم القيامة ستفنى.

وادعيت أن المسلمين قبله كانوا مجمعين على كفر من قال إن النار تفنى.

وادعيت أنه يقول: إن الله جل وعلا في جهة يشار إليه بالأصابع وإن بعض المخلوقات أقرب إليه من بعضٍ قُرْبًا حِسِّيًّا مَسَافِيًّا، وإنه تعالى له حَدٌّ وإنه يتّصف بحلول الحوادث فيه. وإنه يتكلم بحرف وصوت وإنه يسكت وإن القرآن محدَث. ويقول بالعِلّة الغائِيّة كما يقول بها الفلاسفة وإن الترجيح بلا باعث، مستحيل كما يقولون.

وإن الأنبياء غير معصومين من الوقوع في الذنب ولا من الوقوع في الكفر.

وإن الاستغاثة بالنبي ﷺ كُفْرٌ.

وإنَّ قَصْدَ زيارة قبره الشريف حرامٌ.

وهو أيضا منحرف عن أهل البيت الكرام وبخاصة عن سيدنا علي رضي الله عنه أشد الانحراف ولا يجد وسيلة لذمِّه والنيل منه إلا واستعملها، إلى ما ينبز به غيرَه من الصحابة مثل سيدنا عثمان رضي الله عنه.

ولسانه صارم على أهل الله تعالى من أولياء الله الكرام.

إلى غير ذلك من شناعاته.

هذا إلى تحريفه للنُّـقول وتضعيفه للأحاديث انتصارا لمذهبه وخرقه الإجماعات في الفروع.

وهكذا أقول للقارئ الكريم وأعِدُه أني سأحاول إثباتَ نِسبةِ هذه الأمور إلى ابن تيمية من خلال كتبه ومن خلال نُقول العلماء القدماء عنه. واعتمادي في الحقيقة إنما هو على ما هو موجود في كتبه.

ولن أحاول الرد على هذه الضلالات لأنني قد رددت عليها في كتب خاصة بها وقد رد عليها قبلي وفي عصري من هم أَقْعَدُ مِنِّي بِرَدِّها وأجدر بالتصدي لدَحْضِها.

وقد لا يملك الإنسان نفسه في الرد القليل عليها تنبيها على زَيْغها.

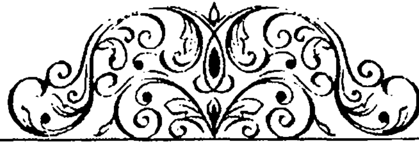
وقبل الدخول في تفصيل هذه الأمور أَوَدُّ أن أورِدَ مقدمةً موجزةَ في أقوال العلماء الذين عاصروه والذين أتوا بعده في خروجه عن الجادَّة المستقيمة وخُروقِه للإجماع، ومن بينهم كثير من مناصريه وأتباعه.

ثم أعقِدُ نُبَذًا لِتَبْيِينِ أسلوبه في المراوغة وإخفاء عقيدته مما غَرَّ كثيرا من العلماء فضلًا عن العامة.

وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل جِهادا مقبولا في سبيل الله تعالى وعملا خالصا من الشوائب النَّفسِيّة وأن ينفع به المسلمين ويَرُدَّهُم به إلى الصراط المستقيم. والله ولي التوفيق.

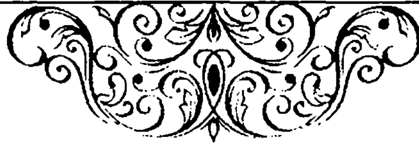
نواقشوط يوم الأحد ٢٥ المحرم ١٤٢١ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام موافق ٣٠ ابريل ٢٠٠٠م.



مقدمة:

في أقوال علماء السنة في ابن تيمية



وفيها:

* رأي الحافظ الذهبي في ابن تيمية
* رأي شيخ الإسلام تقي الدين السبكي فيه
* كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني الشافعي في ابن تيمية
* العلامة شهاب الدين ابن جهبل الشافعي
* رأي شهاب الدين ابن حجر الهيتمي المكي الشافعي في ابن تيمية
* الصلاح الصفدي الشافعي
* الإمام خليل بن إسحاق المالكي
* العلامة الشيخ أحمد زروق المالكي
* العلامة ملا علي القارئ الحنفي
* الإمام عبد الرؤوف المناوي الشافعي
* العلامة شهاب الدين الخفاجي الحنفي
* الإمام الزرقاني المالكي
* الشيخ مصطفى الشطي الحنبلي
* العلامة محمد زاهد الكوثري الحنفي
* رسالة الحافظ الذهبي إلى ابن تيمية
* العلامة ابن رجب الحنبلي
* وممن ذكر ابن تيمية من علماء الشناقطة
* الفقيه العلامة عبد الله بن محمد بن محمد سالم المجلسي المالكي، المعروف بحمد الله
* العلامة المتفنن محمد الخضر بن حبيب اليعقوبي ثم البركي المالكي
* العلامة العارف بالله تعالى الشيخ أحمد بن فتى الحسني المالكي

※ العلامة العارف بالله تعالى محمد الحسن بن أحمد الخديم اليعقوبي المالكي

※ وممن ذكره من غيرهم من علماء العصر

※ العلامة المدقق المحدث شيخ عصره الفقيه الشيخ سلامه القضاعي العزامي الشافعي

※ العلامة المحدث المحقق ظفر أحمد العثماني التهاوني الحنفي

مقدمة:
في أقوال علماء السنة في ابن تيمية

لم يكن في عزيمتي أن أُفرد مقالا للحديث عن أقوال علماء أهل السنة في ابن تيمية لأن الذي يعنينا الآن من أمره هو هذه الكتب الضخام التي بين أيدينا مملوءة من البدع وأنواع الضلالات.

ولكني أجدني مضطرا لأن أبين للقراء طرفا من حقيقة أمره وأنقل لهم بعض ما قاله العلماء في شأنه، ليعلموا أن الدعاية الصارخة القائمة حوله الآن على تقديسه وجَعْلِه الإمامَ الأوحدَ في الإسلام لم تكن قط موضع إجماع من المسلمين ولا قولَ أكثرهم.

كان أهل السنة منذ برز ابن تيمية إلى الميدان يحذرون الناس من أقاويله ويردون عليه بالكتب والمقالات. سواء منهم من كان على مذهب أحمد بن حنبل، الذي يدعي هو الاقتداء به، ومن كان على غيره من مذاهب أهل السنة. ولم يكن يقتدي به سوى طائفة قليلة من بقايا أهل نِحْلته من المشبهة، ومضى على ذلك العصرُ تلو العصرِ **حتى جاء ابنُ عبد الوهاب، فأحيى النِّحْلة وعزز البدعة وزاد الطين بلة، بتأييده للدعوة بحد الحسام، وعلى أثره يمشي أتباعه الآن مُجْلِبِينَ بخيْلهم ورَجْلِهم ودعاياتهم الصارخة وإرهابهم الفكري ليؤيدوا ابنَ تيمية وبدعه الكثيرة.**

وقد ملأوا الدنيا ضجيجا وادعاء وكفَّرُوا كل من خالفهم أو بدَّعوه بِوَهْمٍ يحاولون جاهدين أن يشوِّهوا وجه الإسلام ويزوِّروا تاريخه، وأن يقطعوا الصلة بين ماضيه وحاضره، فإذا سمعتهم خيل إليك أن الإسلام الصحيح مات حتى جاء ابن تيمية فأظهره للناس وأحياه، ثم مات مَوْتَةً أخرى حتى جاء ابن عبد الوهاب فنشره.

هذا أحد دُعاتهم وهو محمد حامد الفقي، يقول في مقدمة كتبَها على كتاب ابن تيمية

«اقتضاء الصراط المستقيم»:

«ودارت المعارك بين شيخ الإسلام ومعه ربه وبين حزب الشيطان، ومعه الجماهير ورجال الدولة...» اهـ. يعني بحزب الشيطان علماء الأمة الإسلامية.

ولا غرابة في تسميته علماءَ المسلمين الأتقياءَ الأعلامَ بحزب الشيطان، فإنما يقتفي في ذلك ابنَ تيمية نفسه، ويقتفي ابنَ القيم الذي سماهم «حزب جنكزخان».

وليسوا حزب الشيطان ولا حزب جنكزخان، وإنما هم صفوة علماء الأمة المحمدية، ردوا عليه في حياته وبعد مماته، وحاكموه في حياته، وحكموا عليه بالسجن مرة، بعد مرة حتى مات في السجن.

وممن رد عليه في حياته ورد على ابن القيم في حياته الشيخ الإمام تقي الدين السبكي، وكفى به ورعا وعلما، والشيخ العلامة ابن جهبل، والإمام الزملكاني، والعلامة الأخنائي قاضي المالكية، وبدر الدين ابن جماعة، وغيرهم. ولم يزل العلماء منذ ذلك العهد يردون عليه.

وقد وقع مثل ما وقع له لتلميذه ابن القيم، فقد طِيفَ به وحكم عليه بالكفر، وكاد يلاقي حتفه لولا أنه اعترف على نفسه بالكفر وتاب إلى الله تعالى، ولم تكن توبته صحيحة، وإنما كان يريد أن ينقذ نفسه بها من القتل، ومثله في هذه التوبة شيخه ابن تيمية، فإنه قد تاب مرات، ثم كان ينقض عهده ويعلن زيغه، وسنورد صيغة من صيغ استتابته في آخر هذا المقال إن شاء الله تعالى.

ولنفسح المجال الآن لأقلام العلماء الذين عاصروه أو أتوا بعده:

رأي الحافظ الذهبي في ابن تيمية:

وأول ما نبدأ به معاصره ومناصره الحافظ الذهبي، فقد قال فيه كلمة من أجمع ما يمكن أن يقال فيه، قال في: «زغل العلم» (ص:١٧):

«احذر الكبر والعجب بعلمك، فيا سعادتك إن نجوت منه كفافا لا عليك ولا لك، فو الله ما رمقت عيني أوسع علما، ولا أقوى ذكاء من رجل يقال له **ابن تيمية**، مع الزهد في المأكل والملبس والنساء، ومع القيام في الحق والجهاد بكل ممكن، وقد تعبت في وزنه وتفتيشه حتى مللت في سنين متطاولة، فما وجدت الذي أخره بين أهل مصر والشام ومقتته نفوسهم، وازدروا به وكذبوه وكفروه، إلا الكبر والعجب، وفرط الغرام في رئاسة المشيخة والازدراء بالكبار. فانظر كيف وبال الدعاوي ومحبة الظهور، ونسأل الله المسامحة، فقد قام عليه ناس ليسوا بأورع منه ولا أعلم ولا أزهد منه، بل يتجاوزون عن ذنوب أصحابهم وآثام أصدقائهم، وما سلطهم الله عليه بتقواهم أو جلالتهم، بل بذنوبه وما دفع الله عنه وعن أتباعه أكثر، وما جرى عليهم إلا بعض ما يستحقون فلا تكن في ريب من ذلك».

ثم قال بعد ذلك:

«فإن برعت في الأصول وتوابعها من المنطق والفلسفة وآراء الأوائل ومجاراة العقول واعتصمت مع ذلك بالكتاب والسنة وأحوال السلف، ولفقت بين العقل والنقل، فما أظنك في ذلك تبلغ رتبة ابن تيمية ولا والله تقاربها، وقد رأيت ما آل أمره إليه من الحط عليه والهجو والتضليل والتكفير والتكذيب بحق وبباطل...

فقد كان قبل أن يدخل هذه الصناعة منورا مضيئا، على محياه سيما السلف، ثم صار مظلما مكسوفا، عليه قتمة عند خلائق من الناس، ودجالا أفاكا كافرا عند أعدائه، ومبتدعا فاضلا محققا بارعا عند طوائف من عقلاء الفضلاء، وحامل راية الإسلام وحامي حوزة الدين ومحيي السنة عند عموم أصحابه، هو ما أقول لك» انتهى كلام الذهبي.

وقد عزا بعض المؤلفين هذا الكلام للسيوطي خطأ، وهو في «زغل العلم» للذهبي.

ونسبة الكتاب إليه ليست موضع ريبة، وقد عزا السخاوي هذا الكلام أيضا للذهبي في كتابه: «الإعلان بالتوبيخ» انظر «تكملة الرد» للمحقق الكوثري، ص:١٨١، وغيره، و«فتح المبين المبين» للعلامة الشيخ أحمد بن فتى، ص: ٤١٤، وفيه: أن الكلام فوق نقله الحافظ العلائي من خط الذهبي. وسنورد رسالة الذهبي إلى ابن تيمية في وسط هذا الفصل إن شاء الله تعالى. (انظر الفقرة المتعلقة بالعلامة محمد زاهد الكوثري).

ومن عرف تاريخ الذهبي علم أنه ليس ممن تتطرق إليه التهمة في الإزراء بابن تيمية، فإنه - أي الذهبي - كان مناصرا له، متعصبا على الصوفية وعلى الأشاعرة، ميالا إلى طائفة ابن تيمية، كما حكى عنه تلميذه ابن السبكي في طبقاته وأعطى أمثلة كثيرة من تعصبه.

رأي شيخ الإسلام تقي الدين السبكي فيه:

ومن كلام معاصري ابن تيمية فيه ما قاله العلامة الشيخ الإمام الورع تقي الدين السبكي في «السيف الصقيل في الرد على نونية ابن زفيل» (ص:١٧) بعد أن تحدث عن الحشوية قال:

«ثم جاء في أواخر المائة السابعة رجل له فضل ذكاء واطلاع، ولم يجد شيخا يهديه، وهو على مذهبهم، وهو جسور متجرد لتقرير مذهبه، ويجد أمورا بعيدة فبجسارته يلتزمها، فقال بقيام الحوادث بذات الرب سبحانه وتعالى، وأن الله سبحانه ما زال فاعلاً، وأن التسلسل ليس بمحال فيما مضى كما هو فيما سيأتي، وشق العصا وشوش عقائد المسلمين، وأغرى بينهم. ولم يقتصر ضرره على العقائد في علم الكلام حتى تعدى وقال إن السفر لزيارة النبي ﷺ معصية، وقال إن الطلاق الثلاث لا يقع، وإن من حلف بطلاق امرأته وحنث لا يقع عليه طلاق، واتفق العلماء على حبسه الحبس الطويل، فحبسه السلطان، ومُنِع من الكتابة في الحبس وأن يدخل إليه بدواة، ومات في الحبس».

وقال الإمام السبكي أيضا في فتاويه (٢/ ٢١٠) في أثناء رده على فتيا له في الوقف:

«هذا الرجل كنت رددت عليه في حياته، في إنكاره السفر لزيارة المصطفى ﷺ، وفي إنكاره وقوع الطلاق إذا حلف به، ثم ظهر لي من حاله ما يقتضي أنه ليس ممن يعتمد عليه في نقل ينفرد به، لمسارعته إلى النقل لفهمه، ولا في بحث ينشئه لخلطه المقصود بغيره، وخروجه عن الحد جدا، وكان مكثرا من الحفظ، ولم يتهذب بشيخ ولم يرتض في العلوم، بل يأخذها بذهنه مع جسارة واتساع خيال وشغب كثير، ثم بلغني من حاله ما يقتضي الإعراض عن النظر في كلامه جملة، وكان الناس في حياته ابتلوا بالكلام معه للرد عليه، وحبس بإجماع العلماء ووُلاة الأمور على ذلك. ولم يكن لنا غرض في ذكره بعد موته، لأن تلك أمة قد خلت، ولكنْ له أتباع ينعقون ولا يعون ونحن نتبرم بالكلام معهم ومع أمثالهم ولكن للناس ضرورات إلى الجواب في بعض المسائل».

انظر تكملة الرد (ص: ١٦، ١٠٦).

ولا ننس تصريح هذا الإمام الورع بأن العلماء أجمعوا على حبس ابن تيمية، ولا ننس كذلك قوله إنه أيضا لا يعتمد على نقله، وقال الإمام السبكي في «الدرة المضيئة»:

«قد أحدث ابن تيمية ما أحدث في أصول العقائد، ونقض من دعائم الإسلام الأركان والمعاقد بعد أن كان مستترا بتبعية الكتاب والسنة مظهرا أنه داع إلى الحق هاد إلى الجنة، فخرج عن الاتباع إلى الابتداع، وشذ عن جماعة المسلمين بمخالفة الإجماع، وقال بما يقتضي الجسمية والتركيب في الذات المقدسة، وبأن الافتقار إلى الجزء ليس بمحال، وقال بحلول الحوادث بذات الله تعالى، وأن القرآن محدث تكلم الله به، بعد أن لم يكن، وأنه يتكلم ويسكت، ويحدث في ذاته الإرادات بحسب المخلوقات، فقال بحوادث لا أولها، فأثبت الصفة القديمة حادثة والمخلوق الحادث قديما، ولم يجمع أحد هذين القولين في ملة من الملل ولا نحلة من النحل، فلم يدخل في فرقة من الفرق الثلاث والسبعين التي افترقت عليها الأمة، وكل ذلك - وإن كان كفرا شنيعا- مِما تقل جملته بالنسبة إلى ما أحدث في الفروع، فإن مُتَلَقِّيَ الأصول عنه، وفَاهِمَ ذلك منه هم الأقلون، والداعي إليها من أصحابه

هم الأرذلون، وإذا حُوقِقوا في ذلك أنكروه... وأما ما أحدثه في الفروع فأمر قد عمت به البلوى... وقد بث دعاته في أقطار الأرض لنشر دعوته الخبيثة، وأضل بذلك جماعة من العوام ومن العرب الفلاحين، ولبس عليهم». اهـ.

و»الدرة المضيئة» هذه مطبوعة ضمن المجموعة السبكية، انظر تكملة الرد (ص:١٦٦).

وقال ابن عبد الهادي «في العقود الدرية» (ص:١١٧) عازيا للذهبي في حديثه عن ابن تيمية:

«وأطلق عبارات أحجم عنها الأولون والآخرون وهابوا، وجسر هو عليها...».

وابن عبد الهادي هذا تلميذ ابن تيمية وأحد المعجبين به، المدافعين عنه بتعصب، وكذلك الذهبي كان متعصبا له.

وفي كلامهما هذا شهادة على الرجل بالابتداع وخرق إجماع الأمة، فإن الجسارة على القول بأشياء أحجم عنها الأولون والآخرون، معناها بصراحة الخروج عن طريق جميع العلماء المسلمين قبله.

وقال ابن عبد الهادي أيضا في «العقود الدرية» (ص:١١٩):

«واجتمع به في هذه السنة الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد، وسمع كلامه، وذُكر أنهم سألوه بعد انقضاء المجلس فقال: هو رجل حُفَظَة.

قيل له: فهلا تكلمت معه؟.

فقال: هذا رجل يحب الكلام وأنا أحب السكوت». انتهى.

وهذا أيضًا يدل على صحة ما ذكر السبكي من شغبه وجسارته.

كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني الشافعي في ابن تيمية:

قال الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة» في ترجمته:

«كان يتكلم على طريقة المفسرين مع الفقه والحديث، فيورد في ساعة من الكتاب والسنة واللغة والنظر ما لا يقدر أحد أن يورده في عدة مجالس، كأن هذه العلوم بين عينيه يأخذ منها ما يشاء ويذر، ومن ثم نُسِب أصحابه إلى الغلو فيه، واقتضى له ذلك الإعجاب بنفسه حتى زُهِي على أبناء جنسه، واستشعر أنه مجتهد، فصار يرد على صغير العلماء وكبيرهم، قديمهم وحديثهم، حتى انتهى إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فخطأه في شيء فبلغ الشيخ إبراهيم الرقي الحنبلي فأنكر عليه، فذهب إليه واعتذر واستغفر.

وقال في حق علي كرم الله وجهه: أخطأ في سبعة عشر شيئا، ثم خالف فيها نص الكتاب، منها اعتداد المتوفى زوجها أطول الأجلين.

وكان لتعصبه لمذهب الحنابلة يقع في الأشاعرة حتى إنه سب الغزالي، فقام عليه قوم كادوا يقتلونه...

وذكروا أنه ذكر حديث النزول فنزل عن المنبر درجتين فقال: كنزولي هذا فنسب إلى التجسيم...

وافترق الناس فيه شيعا، فمنهم من نسبه إلى التجسيم لِما ذكر في العقيدة الحموية والواسطية وغيرهما، من ذلك قوله: إن اليد والقدم والساق والوجه صفات حقيقية لله، وإنه مستو على العرش بذاته.

فقيل له : يلزم من ذلك التحيز والانقسام.

فقال: أنا لا أسلم أن التحيز والانقسام من خواص الأجسام.

فألزم أنه يقول بالتحيز في ذات الله تعالى.

ومنهم من ينسبه إلى الزندقة لقوله: إن النبي ﷺ لا يستغاث به؛ لأن في ذلك تنقيصا ومنعا من تعظيم رسول الله ﷺ...

ومنهم من ينسبه إلى النفاق لقوله في علي كرم الله وجهه ما تقدم، ولقوله إنه... قاتل للرئاسة دون الديانة. وأن عثمان رضي الله عنه كان يحب المال. ولقوله: أبو بكر أسلم شيخًا لا يدري ما يقول، وعلي أسلم صبيا والصبي لا يصح إسلامه على قول.

ونسبه قوم إلى أنه كان يسعى في الإمامة الكبرى... وله وقائع شهيرة، وكان إذا حُوقِقَ وأُلزِمَ يقول: لم أرد هذا، إنما أردت كذا فيذكر احتمالا بعيدا». انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

وبهذا يظهر أن ابن حجر لم يكن في صف الـمُثْنِينَ على ابن تيمية بدون تحرز. بل كان في تحفظ في شأنه، وإن أثنى عليه، فقد قال عنه في فتح الباري ج١٧، ص٨١:

«هذه الرواية أصرح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها من رواية الباب، وهي من مُستَشْنَع المسائل المنسوبة إلى ابن تيمية» ...إلخ.

وهذا يدل على أنه لم يطلع عليها في كلامه. ولو اطلع عليها وعلى غيرها من بِدَعِه لكان له منه موقف آخر. والله تعالى أعلم.

العلامة شهاب الدين ابن جهبل الشافعي:

وقال فيه العلامة ابن جهبل في الرد عليه في الجهة:

«ثم استدل على جواز الإشارة الحسية إليه بالأصابع ونحوها، بما صح أنه ﷺ في خطبة عرفات جعل يقول: «ألا هل بلغت؟» فيقولون: نعم، فيرفع أصبعه إلى السماء وينكتها إليهم ويقول: «اللهم اشهد» غير مرة.

ومن أي دلالة يدل هذا على جواز الإشارة إليه؟ هل صدر منه ﷺ إلا أنه رفع أصبعه ثم نَكَتَها إليهم.

هل في ذلك دلالة على أن رفعه كان يشير به إلى جهة الله تعالى؟ ولكن هذا من عظيم ما رسخ في ذهن هذا المدعي من حديث الجهة، حتى أنه لو سمع مسألة من عويص الفرائض والوصايا وأحكام الحيض لقال: هذه دالة على الجهة» . هـ. انظر طبقات الشافعية الكبرى ج٩، ص٦٤.

رأي شهاب الدين ابن حجر الهيتمي المكي الشافعي في ابن تيمية:

وقال العلامة شهاب الدين ابن حجر الهيتمي المكي في فتاويه في جواب سؤالٍ ص١١٤ وما بعدها:

«ابن تيمية عبد خذله الله وأضله، وأعماه وأصمه وأذله، وبذلك صرح الأئمة الذين بينوا فساد أحواله وكذب أقواله. ومن أراد ذلك فعليه بمطالعة كلام الإمام المجتهد المتفق على إمامته وجلالته وبلوغه مرتبة الإجتهاد أبي الحسن السبكي وولده التاج والشيخ الإمام العز بن جماعة، وأهل عصرهم وغيرهم من الشافعية والمالكية والحنفية.

ولم يقتصر اعتراضه على متأخري الصوفية، بل اعترض على مثل عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما كما سيأتي.

والحاصل أن لا يقام لكلامه وَزْن، بل يُرْمى به في كل وعْر وحَزْن.

ويُعتقَد فيه أنه ضال ومضل جاهل غالٍ، عامله الله بعدله، وأجارنا من مثل طريقته وعقيدته وفعله، آمين». انتهى كلامه.

ثم ذكر عنه أنه كان على منبر جامع الجبل بالصالحية فذُكر عنده عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: «إن عمر له غلطات وبليات وأي بليات».

وأنه ذُكر عنده علي رضي الله عنه مرة أخرى فقال: «إن عليا أخطأ في أكثر من ثلاثمائة مكان».

ثم أخذ يعدد الأمور التي خرج فيها عن جماعة المسلمين وشذ عن الإجماع.

الصلاح الصفدي الشافعي:

وقال الصلاح الصفدي الشافعي في شرحه على لامية العجم للطغرائي عند قوله:

ولا أهاب الصفاح البيض تسعدني باللمح من خلل الأستار والكلل

وسألت الشيخ الإمام العلامة تقي الدين أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى سنة ٧١٧ في دمشق عن قوله تعالى: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧] إلى آخر ما قاله هناك...، والمقصود أنه اجتمع به وذاكره في العلم.

ثم قال الصفدي في شرح قول الطغرائي:

ويا خبيرًا على الأسرار مطلعها أصمت ففي الصمت منجاة من الزلل

يقال إن الخليل بن أحمد رحمه الله تعالى اجتمع هو وعبد الله بن المقفع ليلة فتحادثا إلى الغداة. فلما تفرقا قيل للخليل كيف رأيته قال: رأيت رجلا علمُه أكثر من عقله. وكذا كان ابن المقفع فإنه قتله قلة عقله وكثرة كلامه.

قال الصفدي: وكذا أيضا كان الشيخ الإمام العالم العلامة تقي الدين أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى، علمُه متسع جدا إلى الغاية وعقله ناقص يورطه في المهالك ويوقعه في المضايق. هـ.

الإمام خليل بن إسحاق المالكي:

وقال الإمام الزرقاني في شرح المواهب للقسطلاني بعد أن عزا للشيخ خليل في منسكه قوله: «وليتوسل به ﷺ ويسأل الله تعالى بجاهه إذ هو محط أحمال الأوزار وأثقال الذنوب لأنّ بركة شفاعته وعظمها عند ربه لا يتعاظمها ذنب ومن اعتقد خلاف ذلك فهو المحروم الذي طمس الله بصيرته وأضل سريرته ألم يسمع قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ

جَآءُوكَ﴾ الآية. [النساء: ٦٤] هـ. وقال الزرقاني: ولعل مراده التعريض بابن تيمية. هـ.

العلامة الشيخ أحمد زروق المالكي:

وقال الإمام العارف بالله تعالى العلامة الشيخ أحمد زروق المالكي:

«ابن تيمية رجل مسلَّم له باب الحفظ والإتقان، مطعون عليه في عقائد الإيمان، مثلوبٌ بنقص العقل فضلا عن العرفان. وقد سئل عنه الشيخ الإمام تقي الدين السبكي، فقال:

«هو الرجل علمه أكبر من عقله». قلت: ومقتضى ذلك أن يُعتبر بنقله لا بتصرفه في العلم والله أعلم. هـ كلام سيدي أحمد زروق رضي الله عنه.

قال الشيخ النبهاني بعد أن أورد هذا الكلام:

وقوله: «يعتبر بنقله» هو مقيد فيما عدا ما يستشهد به من النقول لتأييد بدعه التي خالف بها جمهور أئمة المسلمين ولاسيما فيما يتعلق بالسفر لزيارة سيد المرسلين ﷺ والاستغاثة به وبسائر الأنبياء والصالحين، فنُقوله في ذلك لا تعتبر إلا إذا وافقه عليها الموثوق بهم كما تقرر، ويدل عليه كلام الحافظ العراقي والإمام الزرقاني والشهاب الخفاجي الحنفي (...) فضلا عن كلام الإمام السبكي والإمام ابن حجر الهيتمي وغيرهما والله أعلم. هـ كلام السيد النبهاني.

العلامة ملا علي القارئ الحنفي:

وقال ملا علي القارئ الحنفي في شرح «الشفاء» للقاضي عياض:

«وقد فرط ابن تيمية من الحنابلة حيث حرم السفر لزيارة النبي ﷺ كما أفرط غيره حيث قال: كون الزيارة قربة معلوم من الدين بالضرورة، وجاحده محكوم عليه بالكفر. ولعل الثاني أُقرب إلى الصواب لأن تحريم ما أجمع العلماء في* بالاستحباب يكون كفرا لأنه فوق تحريم المباح المتفق عليه في هذا الباب.هـ.

الإمام عبد الرؤوف المناوي الشافعي:

وقال الإمام عبد الرؤوف المناوي الشافعي في شرح الشمائل: «أما كون ابن تيمية وابن القيم من المبتدعة فمسلَّم». هـ.

العلامة شهاب الدين الخفاجي الحنفي:

وقال شهاب الدين الخفاجي الحنفي في شرح «الشفاء»، بعد قول النبي ﷺ: (لعن الله قوما اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد):

«اعلم أن هذا الحديث هو الذي دعا ابن تيمية ومن تبعه كابن القيم إلى مقالته الشنيعة التي كفّروه بها... وهي منعه من زيارة قبره ﷺ وشد الرحال إليه... فتوهم أنه حمى جانب التوحيد بخرافات لا ينبغي ذكرها... سامحه الله». هـ.

وقال شهاب الدين أيضا في شرح «الشفاء» - بعد أن ذكر القاضي قول الإمام مالك للمنصور: «ولِمَ تصرفُ وجهك عنه؟ وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم عليه السلام» - :

وفي هذا رد على ابن تيمية إذ قال: «إن استقبال القبر الشريف عند الزيارة أمر منكر لم يقل به أحد ولم يُرْوَ إلا في حكاية مفتراة على الإمام مالك». يعني هذه القصة التي أورد القاضي بسند صحيح، فقوله: «إنها أمر منكر» كذبٌ محض ومجازفة من ترهاته. وقوله: «لم ينقل ولم يرو» باطل، فإن مذهب مالك وأحمد والشافعي رضي الله عنهم استحباب استقبال القبر الشريف وهو مسطر في كتبهم. هـ.

وقال أيضا عند «لا تجعلوا قبري عيدا»: لا حجة فيه لابن تيمية فإن إجماع الأمة على خلافه يقتضي تفسيره بغير ما فهموه فإنه نزغة شيطانية. هـ.

الإمام الزرقاني المالكي:

وقال الإمام الزرقاني أيضا في شرحه على «المواهب اللدنية» عند قول الإمام القسطلاني فيها: «والحكاية المروية عنه -أي عن الإمام مالك أنه أمر المنصور أن يستقبل القبر وقت الدعاء - كذبٌ على مالك كذا قال: يعني ابنَ تيمية.

قال الزرقاني: تبرَّأ - أي القسطلاني - منه أي من كلام ابن تيمية في تكذيب الحكاية لأن الحكاية رواها أبو الحسن في كتابه «فضائل مالك»، ومن طريق الحافظ أبي الفضل عياض في الشفاء بإسناد لا بأس به بل قيل إنه صحيح، فمن أين أنها كذبٌ وليس في رواتها كذَّاب ولا وضاع، ولكنه - يعني ابنَ تيمية - لما ابتدع له مذهبا وهو عدم تعظيم القبور ما كانت، وإنها إنما تزار للاعتبار والترحُّم بشرط أن لا يشد إليها رحال صار كل ما خالف ما ابتدعه بفاسد عقله عنده كالصائل لا يبالي بما يدفعه، فإذا لم يجد له شبهة واهية يدفعه بها بزعمه انتقل إلى دعوى أنه كذب على من نسب إليه مباهتة ومجازفة وقد أنصَف من قال فيه: «علمه أكبر من عقله». اهـ.

وقال الزرقاني أيضا في موضع آخر من شرح «المواهب» عند قول القسطلاني فيها: «وقد روي أن مالكا لما سأله أبو جعفر المنصور العباسي: يا أبا عبد الله أستقبل رسول الله ﷺ وأدعو أم أستقبل القِبْلَةَ وأدعو؟ فقال له مالك: ولمَ تصرف وجهك عنه؟ وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم عليه السلام إلى الله عز وجل يوم القيامة».

قال الإمام القسطلاني: «لكن رأيت منسوبًا للشيخ تقي الدين ابن تيمية في منسكه: أن هذه الحكاية كذب على مالك، وأنَّ الوقوف عند القبر بدعة، قال: ولم يكن أحد من الصحابة يقف عنده ويدعو لنفسه، ولكن كانوا يستقبلون القبلة ويدعون في مسجده ﷺ قال - يعني ابنَ تيمية - : ومالك من أعظم الأئمة كراهية لذلك».

قال الزرقاني في شرحه عند قول ابن تيمية إن هذه الحكاية كذبٌ على مالك: «هذا تهوّر

عجيب، فإن الحكاية رواها أبو الحسن علي بن فهر في كتابه: فضائل مالك، بإسنادٍ لا بأس به، وأخرجها القاضي عياض في الشفاء من طريقه، عن شيوخ عدة من ثقات مشايخه، فمن أين أنها كذب وليس في إسنادها وضّاع ولا كذَّاب.

وقال الزرقاني عند قول ابن تيمية «إن الوقوف عند القبر بدعة ولم يكن أحد من الصحابة يقف عنده ويدعو لنفسه» :

«نفيُه مردود عليه من قصوره أو مُكابرته، ففي الشفاء قال بعضهم: رأيت أنس بن مالك أتى قبر النبي ﷺ، فوقف فرفع يديه، حتى ظننت أنه افتتح الصلاة، فسلَّم على النبي ﷺ ثم انصرف.

وقال عند قول ابنِ تيمية: «ومالك من أعظم الأئمة كراهيةً لذلك» :

• « كذا قال، وهو خطأ قبيح، فإن كتب المالكية طافحة باستحباب الدعاء عند القبر مستقبلًا له مستدبرا القبلة، ومِمَّنْ نَصَّ على ذلك أبو الحسن القابسي، وأبو بكر بن عبد الرحمن، والعلامة خليل في منسكه، ونقله في الشفاء عن ابن وهب عن مالك، قال: إذا سلَّم على النبي - ﷺ - ودعا يقف وجهه إلى القبر لا إلى القبلة».

وقال الزرقاني بعد ذلك أيضا عند قول ابن تيمية: «ومالك من أعظم الأئمة كراهية لذلك» - يعني استقبال الزائر للقبر الشريف-، يقال له: في أي كتاب نصّ على كراهته. ثم ذكر الزرقاني المراجع المالكية التي عزت لمالك خلاف قول ابن تيمية.

الشيخ مصطفى الشطي الحنبلي:

وقال العالم العامل الفاضل الشيخ مصطفى الشطي الحنبلي في «النقول الشرعية في الرد على الوهابية»:

«يحتجون «بعبارة شيخ الإسلام ابن تيمية» فقط مع أن الإمام المذكور قد خرج من

المذهب الحنبلي في عدة مسائل تفرد بها... كمسألة إلغاء مفهوم العدد في الطلاق، ومنها تحريم شد الرحل لغير المساجد الثلاثة، ومنها منع الاستغاثة بالأنبياء والصالحين وغير ذلك... فليست المسائل المذكورة من مذهب الإمام أحمد... ونصّ فقهاء الحنابلة على أنه لا يتابع فيها...» إلخ كلامه.

انظر لهذه النقول كلها من كلام الصلاح الصفدي الشافعي إلى هنا «شواهد الحق» للسيد النبهاني.

العلامة محمد زاهد الكوثري الحنفي:

وقال العلامة المحقق المجاهد في سبيل الله تعالى محمد زاهد الكوثري في «تكملة الرد على نونية ابن القيم» ص٨٠ عند قول ابن القيم:

بحر العالم الحراني

«بل هو وارث علوم صابئة حَرَّان حقا، والـمُسْتَلَفُ من السلف ما يكسوها كسوة الخيانة والتلبيس» .هـ. كلامه.

رسالة الحافظ الذهبي إلى ابن تيمية:

وهذه رسالة أرسلها إليه الحافظ الذهبي توضح كثيرا من إفراطه وغروره وغطرسته وتجافيه عن الحق.

والذهبي ليس ممن يتهم على ابن تيمية، بل هو متهم بالميل إليه وإلى شيعته، والدفاع عنهم والإزراء بمعارضيهم، وذلك في كتبه.

وقد قام مع ابن تيمية في مِحْنته، ما استطاع ودافع عنه برسائله تارة إلى أضداده ليخففوا لهجتهم معه، وتارة يكتب إليه هو.

والرسالة قد أشار إليها الحافظ السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» حيث قال: «ورأيت له رسالة كتبها لابن تيمية، هي في دفع نسبته لمزيد تعصبه مفيدة».

وذلك في صدد الدفاع عن الذهبي ردا على من ينسبه لفرط التعصب.

وقد قام العلامة المحقق زاهد الكوثري بتحقيق نِسبة الرسالة إلى الذهبي بما لا مزيد عليه من التحقيق ونشر صورة مخطوطتها بخط التقي ابن قاضي شهبة نقلها عن خط البرهان بن جماعة عن خط الحافظ أبي سعيد العلائي عن خط الذهبي نفسه.

ثم ذكر الكوثري أن خط التقي ابن قاضي شهبة معروف وتوجد كتب بخطه في دار الكتب المصرية والخزانة الظاهرية بدمشق. وسمى تلك الكتب لمن أراد مقارنة خطه بخط الرسالة.

وهذا نص الرسالة مع عنوانها من خط التقي ابن قاضي شهبة:

رسالة كتبها شمس الدين أبو عبد الله الذهبي إلى الشيخ تقي الدين ابن تيمية كتبتها من خط قاضي القضاة برهان الدين بن جماعة رحمه الله، وكتبها هو من خط الشيخ الحافظ أبي سعيد بن العلائي، وهو كتبها من خط مرسلها الشيخ شمس الدين:

«الحمد لله على ذلتي، يا رب ارحمني وأقلني عثرتي، واحفظ عليّ إيماني... إلى أن قال: طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس، وتبا لمن شغله عيوب الناس عن عيبه، إلى كم ترى القذاة في عين أخيك وتنسى الجذع في عينك! إلى كم تمدح نفسك وشقاشقك وعباراتك، وتذم العلماء وتتبع عورات الناس، مع علمك بنهي الرسول ﷺ: «لا تذكروا موتاكم إلا بخير فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا»، بلى أعرف أنك تقول لي لتنصر نفسك: «إنما الوقيعة في هؤلاء الذين ما شموا رائحة الإسلام، ولا عرفوا ما جاء به محمد ﷺ، وهو جهاد». بلى والله عرفوا خيرا كثيرا مما إذا عمل به العبد فقد فاز، وجهلوا شيئا كثيرا مما لا يعنيهم، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه، يا رجل

بالله عليك كف عنا، فإنك محجاج عليم اللسان لا تقر ولا تنام، إياكم والغلوطات في الدين، كره نبيك ﷺ المسائل وعابها ونهى عن كثرة السؤال، وقال: «إن أخوف ما أخاف على أمتي كل منافق عليم اللسان» وكثرة الكلام بغير زلل تقسي القلب إذا كان في الحلال والحرام، فكيف إذا كان في عبارات اليونسية والفلاسفة وتلك الكفريات التي تعمي القلوب، والله قد صرنا ضُحكة في الوجود، فإلى كم تنبش دقائق الكفريات الفلسفية لنرد عليها بعقولنا، يا رجل : قد بلغت سموم الفلاسفة وتصنيفاتهم مرات، وكثرة استعمال السموم يدمن عليه الجسم وتكمن والله في البدن، وا شوقاه إلى مجلس فيه تلاوة بتدبر، وخشية بتذكر، وصمت بتفكر، وآها لمجلس يذكر فيه الأبرار، فعند ذكر الصالحين تنزل الرحمة، بلى عند ذكر الصالحين، يذكرون بالازدراء واللعنة.

كان سيف الحجاج ولسان ابن حزم شقيقين فواخيتهما، بالله خلونا من ذكر بدعة يوم الخميس وأكل الحبوب، وجدوا في ذكر بدع كنا نعدها من أساس الضلال، قد صارت هي محض السنة وأساس التوحيد، ومن لم يعرفها فهو كافر أو حمار، ومن لم يكفره فهو أكفر من فرعون، وتعد النصارى مثلنا والله في القلوب شكوك، إن سلم لك إيمانك بالشهادتين فأنت سعيد!.

يا خيبة من اتبعك فإنه مُعَرَّضٌ للزندقة أو الانحلال، لا سيما إذا كان قليل العلم والدين باطوليا شهوانيا، لكنه ينفعك ويجاهد عنك بيده ولسانه، وفي الباطن عدو لك بحاله وقلبه، فهل معظم أتباعك إلا قعيد مربوط خفيف العقل، أو عامي كذاب بليد الذهن، أو غريب واجم قوي المكر، أو ناشف صالح عديم الفهم، فإن لم تصدقني ففتشهم وزنهم بالعدل.

يا مسلم أقدُم حمار شهوتك لمدح نفسك، إلى كم تصادقها وتعادي الأخيار؟ إلى كم تصادقها وتزدري الأبرار؟ إلى كم تعظمها وتصغر العباد؟ إلى متى تخاللها وتمقت الزهاد؟ إلى متى تمدح كلامك بكيفية لا تمدح والله بها أحاديث الصحيحين، يا ليت

أحاديث الصحيحين تسلم منك، بل في كل وقت تغير عليها بالتضعيف والإهدار، وبالتأويل والإنكار، أما آن لك أن ترعوي؟ أما حان لك أن تتوب وتنيب؟ أما أنت في عشر السبعين وقد قرب الرحيل، بلى والله، ما أذكر أنك تذكر الموت، بل تزدري بمن يذكر الموت، وما أظنك تقبل على قولي، ولا تصغي إلى وعظي، بل لك همة كبيرة في نقض هذه الورقة بمجلدات، وتقطع لي أذناب الكلام ولا تزال تنتصر حتى أقول: والبتّه سكت! فإذا كان هذا حالك عندي، وأنا الشفوق المحب الواد فكيف حالك عند أعدائك؟ وأعداؤك - والله - فيهم صلحاء وعقلاء وفضلاء، كما أن أولياءك فيهم فجرة وكذبة، وجهلة وبطلة وعور وبقر، وقد رضيت منك بأن تسبني علانية، وتنتفع بمقالتي سرا «فرحم الله عبدا أهدى إليَّ عيوبي، فإني كثير العيوب، غزير الذنوب...»

... إلخ كلامه.

العلامة ابن رجب الحنبلي:

وفي كتاب: «ابن تيمية، حياته - عقائده - موقفه من الشيعة وأهل البيت» لصائب عبد الحميد ص٦٨:

«قال ابن رجب الحنبلي - الطبقات ٢/ ٣٩٤ متحدثا عن ابن تيمية:

• كثير من العلماء من الفقهاء والمحدثين والصالحين كرهوا له التفرد ببعض المسائل التي أنكرها السلف على من شذّ بها، حتى إن بعض قضاة العدل من أصحابنا - يعني الحنابلة - منعه من الإفتاء ببعض ذلك. هـ.

وقال الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة» في شأن ابن تيمية:

«وافترق الناس فيه شيعا فمنهم من ينسبه إلى التجسيم لما ذكر في العقيدة «الحموية» و«الواسطية» وغيرهما من ذلك كقوله: إن اليد والقدم والساق والوجه صفات حقيقية لله

تعالى، وإنه مستوٍ على العرش بذاته.

فقيل له: يلزم من ذلك التحيز والانقسام. فقال: أنا لا أسلم أن التحيز والانقسام من خواص الأجسام، فألزم أنه يقول بالتحيز في ذات الله تعالى.

ومنهم من ينسبه إلى الزندقة لقوله: إن النبي ﷺ لا يستغاث به، وإن في ذلك تنقيصا...

ومنهم من ينسبه إلى النفاق لقوله في علي ما تقدم، ولقوله: إنه كان مخذولا حيثما توجه. وإنه حاول الخلافة مرارا فلم ينلها، إنما قاتل للرئاسة لا للديانة. ولقوله: إنه كان يحب الرئاسة وإن عثمان كان يحب المال.

ولقوله: أبو بكر أسلم شيخًا لا يدري ما يقول، وعلي أسلم صبيا والصبي لا يصح إسلامه على قول، ولكلامه في قصة خطبة بنت أبي جهل وقصة أبي العاص بن الربيع وما يؤخذ من مفهومها، فإنه شنع في ذلك، فألزموه النفاق لقوله ﷺ: (لا يبغضك إلا منافق).

وكان إذا حوقق وأُلزم يقول: لم أرد هذا إنما أردت كذا فيذكر احتمالا بعيدا»... إلخ كلام ابن حجر.

وقوله: «لقوله في علي ما تقدم» هو قول الحافظ قبل ذلك: كان يورد في ساعة من الكتاب والسنة واللغة والنظر ما لا يقدر أحد أن يورده إلا في عدة مجالس، كأنّ هذه العلوم بين عينيه يأخذ منها ما يشاء ويذر. ومن ثمّ نسب أصحابه إلى الغلو فيه، فاقتضى له ذلك الإعجاب بنفسه، حتى زُهي على أبناء جنسه واستشعر أنه مجتهد فصار يرد على صغير العلماء وكبيرهم قديمهم وحديثهم حتى انتهى إلى عمر فخطّأه في شيء فبلغ الشيخ إبراهيم الرقي فأنكر عليه فذهب إليه واعتذر واستغفر. وقال في حق علي: «أخطأ في سبعة عشر شيئا خالف فيها نص الكتاب». هـ.

وممن ذكر ابن تيمية من علماء الشناقطة:

الفقيه العلامة عبد الله بن محمد بن محمد سالم المجلسي المالكي، المعروف بحمد الله:

قال:

ونجـــل تميـــة وابـــنِ القيـــم   نهجهمـــا فـــي الديـــن غيـــر قيِّـــم

العلامة المتفنن محمد الخضر بن حبيب اليعقوبي ثم البركي المالكي:

قال العلامة المتفنن المحقق محمد الخضر بن حبيب اليعقوبي ثم البركي، في مقدمة شرحه الفريد «**مُفَاد الطُّولِ والقِصَر على نظم المختصر**» لنظم مختصر الشيخ خليل للشيخ محمد المامِ بن البخاري:

«جعلَنا الله بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم من الراسخين في العلم، ولم يمنع التوسلَ به إلا المعتزلةُ وابنُ تيميةَ وصار به مثلة بين أهل الإسلام».

وقال في شأن ابن تيمية أيضا في شرح نظم الغزوات عند قول المصنف الشيخ أبي الغوث أحمد البدوي بن محمدا المجلسي: بجاهِ أشرف الورى محمد:

«التوسل به جائز إلا عند من لا يُعْتَدُّ به كابن تيمية والمعتزلة.

وأنـــت بـــاب اللـــه أي امـــرئ   وافـــاه مـــن غيـــرك لا يدخـــلُ».

هـ كلام محمد الخضر.

العلامة العارف بالله تعالى الشيخ أحمد بن فتى الحسني المالكي:

وقال العلامة العارف بالله تعالى الشيخ أحمد بن فتى الحسني من قصيدة طويلة له:

مَـنْ يَعْـذِرِ النَّـاسَ يَا لَلنَّـاسِ مِـنْ رَجُلٍ   جَـرَتْ وَبَـالاً علـى الإِسْـلامِ أَقْلامُـهْ
لَـمْ يَسْـتَقِمْ بِيَدَيْـهِ وَزْنُ عَـدْلِ هُـدىً   أَوْ لَـمْ يَكُـنْ مَعَـه للعَـدْلِ هِنْدَامُـهْ
وَالعَسْـقَلانِيُّ بَـدْأَ الخَلْـقِ أَلْقَمَـه   أَبَـاهُ فـي الفَتْـحِ لَـوْ يَنْهَـاهُ إِلْقَامُـهْ

وَحَصْحَصَ الْحَقُّ للسُّبْكِيِّ فَانْتَقَلَتْ عَنِ الحِجَا بِصَحِيحِ النقْلِ أَسْقَامُهْ

العلامة العارف بالله تعالى محمد الحسن بن أحمد الخديم اليعقوبي المالكي:

وقال العلامة العارف بالله تعالى محمد الحسن بن أحمد الخديم اليعقوبي من قصيدة طويلة له:

لَيْسَ شَيْخَ الإسلامِ بَلْ شَيْخَ نَجْدٍ نَظْمُ شَرْعِ الهُدى يُقَطِّعُ سِلكَهْ
حادَ عَنْ مَنْهَجِ الصَّوَابِ فَأَجْرى في بُحُورٍ مِنَ الغَوَايَةِ فُلْكَهْ
مِنْ عَماهُ مُخَطِّئٌ كُلَّ حِبْرٍ يهتدي مَنْ قَفَا هُدَاهُ وَنُسْكَهْ
كَيْفَ يَرْضَى سَبيلَه غَيْرُ غُمْرٍ يلفك الحق بالأباطيل لَبْكَهْ
لَمْ يَزَلْ دَيْدَنُ الجهابِذِ قِدْماً نَقْضَ آرائِه فَأَصْبَحَ ضُحْكَهْ
كُلَّما مِنْ هَوَاهُ أَحْكَمَ حَوْكاً نَكَثَتْ قَادَةُ الأئِمَّةِ حَوْكَهْ
شَأْوُهُ عَزَّ دَرْكُهُ وَقَدَ اَضْحَى كُلُّ وَهَابِيٍّ يُحَاوِلُ دَرْكَهْ
أَيُّهَا النَّاسُ فَاحْذَرُوا كَيْدَ قَوْمٍ ما لَدَيْهِمْ مِنَ الهِدَايَةِ مُسْكَهْ
قَدْ رَمَوْكُمْ بالنَّجْسِ مِنْ شُبُهَاتٍ فَلْتُرِيمُوا بِمَا الشَّرِيعَةِ دَلْكَهْ
إِنَّهَا الفِرْقَةُ المُضِلَّةُ أَبْدَتْ رَفْضَهَا مَنْهَجَ الهُدَاةِ وَتَرْكَهْ
هَتَكَتْ حُرْمَةَ الأَئِمَّةِ طُرّاً بانْتِقَادٍ إِذْ سَامَتِ الدِّينَ هَتْكَهْ

وممن ذكره من غيرهم من علماء العصر:

العلامة المدقق المحدث شيخ عصره الفقيه الشيخ سلامه القضاعي العزامي الشافعي:

وممن ذكره من غيرهم من علماء العصر العلامة المدقق المحدث شيخ عصره الفقيه **الشيخ سلامه القضاعي العزامي** في كتابه: «فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان»، ص١٠٨ بعد أن ذكر فتوى لشيخ الإسلام سليم البشري في حق معتقد الجهة قال أثناءها:

«وممن نسب إليه القول بالجهة من المتأخرين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية... في ضمن أمور نسبت إليه خالف الإجماع فيها عملًا برأيه، وشَّنع عليه معاصروه، بل البعضُ منهم كفره، ولقي من الذل والهوان ما لقي. وقد انتدب بعضُ تلامذته للذب عنه وتبرئته مما نسب إليه وأبان غلط الناس في فهم مراده واستشهد بعبارات له صريحة في دفع التهمة عنه وأنه لم يخرج عما عليه الإجماع وذلك هو المظنون بالرجل لجلالة قدره ورسوخ قدمه.

وما تمسك به القائلون بالجهة أمور وهمية لا تصلح أدلة عقلية ولا نقلية».

ثم أخذ يورد أدلتهم ويردُّها...

قال الشيخ القضاعي معلقا على ما سبق:

«وقول الشيخ رضي الله عنه: «وذلك هو المظنون بالرجل لجلالة قدره ورسوخ قدمه» سو حسن ظن من الشيخ حمله عليه قول هذا التلميذ». والذي يطيل النظر في كتبه وكتب تلميذه ابن القيم - كما فعلنا نحن - لا يرتاب في قوله بالتجسيم والجهة والتشبيه ولكنه يتبرّأ من اسمه ويقول بالتنزيه لكنه إنما يقول بلفظه ويتباعد عن القول بمعناه. هـ.

ونقل أيضا عن الحافظ الـمُجمَعِ على جلاله وفضله شهاب الدين ابن حجر الهيتمي أنه قال في «الجوهر المنظم في زيارة القبر الشريف النبوي المكرم»:

«فإن قلت: كيف تحكي الإجماع السابق على مشروعية الزيارة والسفر إليها وطلبها وابن تيمية من متأخري الحنابلة منكر لمشروعية ذلك كله كما رأى السبكي في خطه، وأطال أعني ابنَ تيمية في الاستدلال لذلك بما تمجه الأسماع وتنفر عنه الطباع، بل زعم حرمة السفر لها إجماعا، وأنه لا تقصر فيه الصلاة وأن جميع الأحاديث الواردة فيها موضوعة، وتبعه بعض من تأخر عنه من أهل مذهبه؟ قلت: من هو ابنُ تيمية حتى يُنظَرَ إليه؟ أو يُعَوَّلَ في شيء من أمور الدين عليه؟ وهل هو إلا كما قال جماعة من الأئمة الذين تعقبوا كلماته الفاسدة

وحججه الكاسدة حتى أظهروا عوارَ سقطاته وقبائحَ أوهامه وغلطاته كالعز بن جماعة: عبدٌ أضلَّه الله تعالى وأغواه، وألبسه رداءَ الخزي وأرداه، وبوَّأه من قوة الافتراء والكذب ما أعقبه الهوان، وأوجب له الحرمان».

قال الشيخ القضاعي معلقا على ما سبق:

«وقال في فتاواه الحديثية نحوا من هذا حين سئل عنه.

وبالجملة فهذا الرجل ينطبق عليه كل الانطباق ما أخرج أبو نعيم بسند جيد عن حذيفة رضي الله عنه قال قال رسول ﷺ:

«إِنَّ مِمَّا أَتَخَوَّفُ عَلَيْكُمْ رَجُلا قَرَأَ الْقُرْآنَ حَتَّى إِذَا رِيئَتْ عَلَيْهِ بَهْجَتُهُ، وَكَانَ رِدْءا لِلْاسْلَامِ، غَيَّرَهُ اللهُ إِلَى مَا شَاءَ، فَانْسَلَخَ مِنْهُ وَنَبَذَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ، وَخرج عَلَى جَارِهِ بِالسَّب، وَرَمَاهُ بِالشِّرْكِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّهُمَا أَوْلَى بِالشِّرْكِ، الرَّامِي أَمِ الْمَرْمِيُّ؟ قَالَ: بَلِ الرَّامِي».

(...)

وكذلك كان هذا الرجل، بدأ حياته بطلب العلم على ذكاء وتصالح، ورفق به أكابر العلماء لأن أباه كان رجلا هادئا، وكان من بيت علم، فساعدوه وشجعوه وأثنوا عليه خيرا، حتى إذا أقبل عليه الناس بدأ يظهر بالبدع وأبطرته الغرة فتمادى في التعصب لآرائه، وما زال يتلاعب به الهوى حتى كان مجموعة بِدَعٍ شنعاء ودائرة جهالات وأباطيل شوهاء، منها ما سبق به ومنها ما لم يسبق إليه فتجده في مسائل من علم التوحيد حشويًّا كراميًّا، يقول في الله بالأجزاء والجهة والمكان، والنزول والصعود الحِسِّيَّيْنِ وحلول الحوادث بذاته تعالى، ومن ناحية أخرى تجد فيه حضيضة الخوارج، يُكفر أكابر الأمة ويُخطِّئ أعاظم الأئمة. وقال: من نذر شيئا للنبي ﷺ أو غيره من النبيين والأولياء من أهل القبور أو ذبح له ذبيحة كان كالمشركين الذين يذبحون لأوثانهم وينذرون لها فهو عابدٌ لغير الله فيكون بذلك كافرًا ... ويطيلُ في ذلك الكلام. واغترَّ بكلامه بعض من تأخر عنه من العلماء ممن ابتُلِيَ بصُحبته أو

صحبة تلاميذه وهو منه تلبيس في الدين، وصرفٌ إلى معنى لا يُريده مسلمٌ من المسلمين.

ومن خبر حال من فعل ذلك من المسلمين وجدهم لا يقصدون بذبائحهم ونذورهم للميِّتين من الأنبياء والأولياء إلا الصدقة عنهم، وجعل ثوابها إليهم، وقد علموا أن إجماع أهل السنة منعقدٌ على أن صدقة الأحياء نافعة للأموات، واصلةٌ إليهم، والأحاديث في ذلك صحيحة مشهورة»... راجع الباب الثامن في التوسل والاستغاثة والتشفع بالنبي ﷺ، من «فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان».

العلامة المحدث المحقق ظفر أحمد العثماني التهاوني الحنفي:

وقال العلامة المحدث المحقق ظفر أحمد العثماني التهاوني في كتابه: «قواعد في علم الحديث» ص٤٤١:

«مما رده ابن تيمية من الأحاديث الجياد في كتابه: «منهاج السنة» حديث رد الشمس لعلي رضي الله عنه.

ولمّا رأى الطحاوي قد حسّنه وأثبته جعل يجرح الطحاوي بلسان ذلق وكلام طلق. وأيْم الله إن درجة الطحاوي في علم الحديث فوق آلاف من مثل ابن تيمية. وأين لابن تيمية أن يكون كتراب نعله».

ولا نزاع في سعة علم الرجل وقوة شخصيته كما هو واضح في كتبه وسيرته وكما شهد له به معاصروه ومَن بعدهم.

ولا نزاع أيضا في أنه مبتدع جمع أصنافا كثيرة من البدع، وشذ عن الجماعة وزاغ عن الحق في مواضيع جمَّة. وهذا أقل ما يستطيع سُنِّيٌّ اطلع على كتبه أن يقوله عنه، إذا سلَّم بمجرد إسلامه. وأما العلماء الذين عذروه وأثنوا عليه من أهل السنة أو توقفوا في شأنه فلا شك في أنهم لم يطلعوا على أقواله.

وقد وجدنا كثيرا منهم يقول عنه إنه لم يثبت عليه ما رُمِي به من البدعة، وقد برَّأه فلان وفلان مما نُسِب إليه.

أما الآن وقد نشرت كتبه فلا عذر لعالم في الدفاع عنه، أو التوقف في شأنه.

وأود قبل أن أنهي هذا الفصل أن أبين أن موقفه من المحنة لم يكن شجاعا ولا شريفا مما يظهر انتهازيته وَتَلَوُّنَه.

وذلك أنه أعلن توبته مرارا وكُتبت ثم نقضها، ولو كان على الحق لما تراجع عن قوله.

وقد عُذِّبَ الإمام أحمد رضي الله عنه على أن يَفُوهَ بشطر كلمة فيها تنازل أو قبول فرفض، وبقي في السجن حتى مَلُّوا وتركوه.

أما هو فقد سجل توبته بيده، فقال:

«الحمد لله. الذي اعتقدُه أن القرآن معنى قائم بذات لله وهو صفة من صفات ذاته القديمة الأزلية، وهو غير مخلوق وليس بحرف ولا صوت، وليس هو حالا في مخلوق أصلا لا ورق ولا حبر ولا غير ذلك.

والذي أعتقده في قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٤] أنه على ما قاله الجماعة الحاضرون، وليس على حقيقته وظاهره، ولا أعلم كنه المراد به، بل لا يعلم ذلك إلا الله، وكل ما يخالف هذا الاعتقاد فباطل، وكل ما في خطي أو لفظي مما يخالف ذلك فهو باطل، وكل ما في ذلك مما فيه إضلال الخلق أو نسبة ما لا يليق بالله إليه فأنا منه بريء وأنا تائب إلى الله من كل ما يخالفه.

كتبه أحمد بن تيمية وذلك يوم الخميس سادس شهر ربيع الآخر سنة سبع وسبعمائة.

وكل ما كتبته أو قلته في هذه الورقة فأنا مختار في ذلك غير مكره.

كتبه أحمد بن تيمية حسبنا الله ونعم الوكيل».

وبأعلى ذلك خط قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة بالشهادة عليه وعبد الغني بن محمد الحنبلي، وغيرهما من كبار علماء ذلك العصر. كما في «تكملة الرد» للكوثري، وقد اعترف تلميذُه ابن عبد الهادي بذلك في العقود الدرية، وإن حاول أن يهون من شأنه.

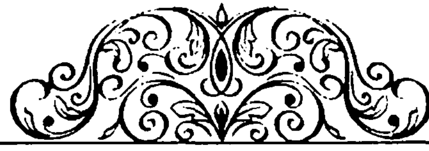
ومن أراد أن يطلع على كثير مما نقلنا في شأن ابن تيمية فليطالع كتاب أخينا في الله تعالى العلامة الصالح الشيخ أحمد بن فتى الحسني الشنقيطي «فتح المبين المبين».

وينبغي أن ننبه القارئ أن تلامذة ابن تيمية مثله في اتباع بدعه فيجب الحذر منهم، ومنهم ابن القيم وابن عبد الهادي، وكذلك الحافظ الذهبي فإنه كان يوافقه في أشياء، ويخالفه في أشياء وكان متعصبا على الأشاعرة وعلى أهل التصوف، مسيئا للكلام فيهم، كما أظهر ذلك تلميذه التاج السبكي في طبقات الشافعية الكبرى، فيجب التحفظ منه في هذه المواضيع، وهي العقيدة وتاريخ الأشاعرة وأهل التصوف، وكان إماما في نقد رجال الحديث، وقد يكون الرجل إماما في فن واحد أو اثنين، نازلا عن تلك المرتبة في غيرهما فيقلَّد في ما هو إمام فيه ولا يقُلَّد في غيره، ومثل الذهبي في ذلك الإمام ابن خزيمة! فإنه كان محدثا كبيرا ولكنه لم يكن من أهل النظر في الكلام، ولم يكن يحب الدخول فيه حتى ألجأه تلامذته إلى ذلك فقال فيه مقالات متناقضة، وصنف فيه كتاب التوحيد الذي قال فيه الإمام الرازي إنه كتاب الشرك، فيُقَلَّدُ الإمام ابن خزيمة في الحديث ولا يُقَلَّد فيما ذهب إليه من سلوك طريق المشبهة، وهؤلاء كلهم يستطيع الإنسان أن ينتفع بشيء من كتبهم إذا لم يخوضوا في هذه المواضيع التي أخطأوا فيها.

وأما ابن تيمية فمن الصعب الاستفادة من كتبه دون التعرض لأخطائه، لأن بدعه غالبة على عمله وتفكيره، فهو داعية في كل حركاته وسكناته، ولا يكاد يخطو بالقارئ خطوات إلا وجد له مبررا يقحمه به في أحد المواضيع الحبيبة إلى فؤاده، مثل الجهة، ووصف المولى تعالى بالحوادث، أو النهي عن التوسل وجعله شركا، أو سب الصالحين وعدهم ملاحدة وشياطين، أو غير ذلك من مواضيعه التي يدعو إليها، فلا بد أن يجد سببا أو آخر للدخول في

هذه المباحث في كل مقالاته، مما جعل مقالاته عديمة الجدوى في أغلب الأحيان من الناحية العلمية، وخطيرة على القارئ من ناحية أخرى.



الفصل الأول:

في أسلوب ابن تيمية في المراوغة والتضليل



وفيه الأمثلة التالية:

* يلجأ ابنُ تيمية للمراوغة لئلا ينبذه أصحابه وخيفَةَ أن يُحاكِمَه أهل السنة
* ابن تيمية يراوغ في إثبات قياس الغائب على الشاهد متسترا بذلك على التجسيم
* ابن تيمية يراوغ لإثبات أن الحوادث تقوم بذاته، تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا
* استنجاده بالكتاب والسنة والإجماع متى أعوزه الدليل، مثل قوله: (والأفلاك مستديرة بالكتاب والسنة...)
* من أساليبه الدعائية ذِكرُ الإنسان بأنه من القدماء إذا كان موافقا له في معتقده، وذكره لمعاصره بأنه من المتأخرين إذا كان مخالفا له
* ذمه لأقوال الفلاسفة والمعتزلة وتَبَنِّيهِ لها في الوقت نفسه زاعمًا أن ما تَبَنَّى مخالِفٌ للمذهبين
* إنكارُه للمصطلحات واستعمالُها إن لم يجد مَفرًّا من ذلك مثل مصطلح (المجاز)
* كيْلُه بمكيالين لترجيح مذهبه ولو ألجأه ذلك إلى الكذب على رسول الله ﷺ بتصحيح الحديث وتضعيفه تبعًا لِهَوَاه
* غريبة: ابن تيمية يستميت في نفي اسم الله تعالى «المنتقم»
* العلماء المتمرسون المناقضون لابن تيمية تخفى عليهم مقاصده فكيف بالعامة!

الفصل الأول:
في أسلوب ابن تيمية في المراوغة والتضليل

يلجأ ابنُ تيمية للمراوغة لئلا ينبذه أصحابه وخيفَةَ أن يُحاكِمَه أهل السنة

لابن تيمية طريقة بالغة الذكاء والتعقيد في عرض آرائه والدفاع عنها تشبه في كثير من سِماتها النشرات الحزبية في زمن الانتخابات، وهي أبعد ما يكون عن روح البحث العلمي الذي يتحرى الحقيقة، ومع ذلك فإن القارئ لا يكاد يهتدي إلى مواطن المراوغة فيها، وفي ذلك يتجلى ذكاؤها وتعقيدها، وقبل أن أعرض نماذج من هذه الطريقة، **أود أن ألفت النظر إلى أمرَيْن كان لهما بالغ الأهمية في حمل ابن تيمية على سلوك طريق المراوغة، والدوران في عرض آرائه.**

أولهما: أن مذهب الحشوية في التشبيه وما يدور في فلكه كان قد قضت عليه عبر القرون معاوِلُ العلماء الذين أظهروا خطأ آرائهم وزيف تفكيرهم، وجعلوهم مسخرة لأهل العلم، حتى أصبح لا يقال حنبلي إلا مجسم، كما قال الإمام الحنبلي الكبير ابن الجوزي، وحتى قال أحد أئمتهم عن أحد علمائهم، إنه شان المذهب شينا لا يغسله البحر أبدا، على أن المشبهة ليسوا كلهم على مذهب الإمام أحمد.

وقد ألف بعضهم في رد غُلَوائهم في التشبيه، وكفَّرهم بعض علماء السنة... ثم جاء ابن تيمية فتزعم الطريقة وأحياها، ولكنه لم يكن يستطيع أن يعبر عن آرائه بصراحة، لأن أتباعه من أهل مذهبه نفسه قد خفت لديهم حدة التعصب لمذهبهم، وصار اعتقادهم مشوبا باعتقاد الأشاعرة، ولأن أكثر أهل الحديث بعد المائة الرابعة صاروا أشاعرة، وهم أي الحنابلة يقتدون بأهل الحديث على العموم، فلو أن ابن تيمية عبر عن آرائه بصراحة لنفر منه أهل مذهبه ونبذوه، فكان لا بد له من المناورة.

والأمر الثاني: هو أن الأشاعرة كانوا هم الغالبية العظمى في الديار الإسلامية، فالعلماء المشهورون منهم، والجماهير على طريقتهم، والسلطات منهم في الغالب، وإن لم تكن منهم فهي مضطرة إلى الخضوع لهم.

وقد تغلبوا على الاعتزال، فلم يبق معتزلي يتظاهر باعتزاله، وتغلبوا على الفلسفة فلم يبق من يقول بقول الفلاسفة، كما رأينا في كلام الإمام السبكي، في الفصل السابق، ولم يبق إلا بقايا من المشبهة الذين أحيى لهم ابن تيمية شبهَهُم، وكان الأشاعرة له بالمرصاد، فحاكموه المرة بعد المرة واستتابوه فتاب ثم نقض...

فكان لا بد من المراوغة أيضا، ليتفادى الاصطدام بهم، أو على الأقل كان يحاول أن يترك مخرجا وتأويلا يلجأ إليه عند المحاكمة، وقد كان في محاكماته إذا ألجأوه إلى قول فيه ضلال ظاهر يقول: لم أرد هذا وإنما أردت كذا.

فرضت الأحوال على ابن تيمية المراوغة فبرع فيها، وكان لها عنده جانبان:

أحدهما: للتستر على آرائه.

والثاني: لإقناع الناس بصحة قوله، وأنه هو الحق الذي لا معدل عنه... وهذان الجانبان معًا قلما يخلو منهما مقال له، فهو مثلا حينما يتعرض لموضوع حساس، مثل الجهة أو الجسم أو الحيز أو حدوث القرآن، لا يهجم صراحة، ومنذ البداية، على التصريح بأن الله تعالى في جهة أو أن القرآن محدث، أو أنه يجوز إطلاق الجسم على البارئ جل وعلا، بل يدور ويدور، ثم يعزو ما يجب أن يثبته لأهل السنة، وكأنه إنما يحكي قولا من خلافات الناس قبله، ومن بينهم الفلاسفة والقرامطة والجهمية ثم صاحب هذا القول... ولكنه في أحيان كثيرة تخونه التؤدة ويفرغ صبره، فيصرح بالمحذور أو يكاد.

ابن تيمية يراوغ في إثبات قياس الغائب على الشاهد متسترا بذلك على التجسيم

وقد وردت نصوص كثيرة من ذلك في أبواب الكتاب فلا نطيل بتكرارها، ومن أمثلتها قوله في مجموع الفتاوي (الجزء ١٤/ ص٥١) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ﴾ [الأعراف:٦]، وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٢] :

«قالت طائفة من السلف: الغيب هو الله، أو من الإيمان بالغيب، الإيمان بالله، ففي موضع نفى عن نفسه أن يكون غائبا وفي موضع جعل نفسه غائبا، ولهذا اختلفت الناس في هذه المسألة، فطائفة من المتكلمين من أصحابنا وغيرهم كالقاضي وابن عقيل، وابن الزاغوني، يقولون بقياس الغائب على الشاهد، ويريدون بالغائب الله، ويقولون قياس الغائب على الشاهد ثابت بالحد والعلة والدليل والشرط، كما يقولون في مسائل الصفات في إثبات العلم والخبرة والإرادة وغير ذلك». اهـ.

فهو هنا يمهد لأمر خطير، وهو إثبات التجسيم بقياس الخالق على المخلوق في صفاته، وهذا هو عين التشبيه والتمثيل، ولكنه لا يهجم صراحة، ومنذ الوهلة الأولى على مراده، بل يحاول أن يقيم له الدليل من الآية، قبل أن يتحدث عنه ثم يعزوه بعد ذلك لطائفة من المتكلمين ومن أصحابه هو، أي من سلفه، ثم يذكر بعض مخالفيهم في ذلك ثم يقيم نفسه حكما بين الطائفتين فيقول:

«وفصل الخطاب بين الطائفتين أن اسم الغيب والغائب من الأمور الإضافية، يراد به ما غاب عنا فلم ندركه، ويراد به ما غاب عنا فلم يدركنا... والغيب مصدر غاب يغيب غيبا، وكثيرا ما يوضع المصدر موضع الفاعل، كالعدل والصوم والزور، وموضع المفعول كالخلق والرزق...

وعلى كل تقدير فالمعنى في كونه غيبا هو انتفاء شهودنا له، وهذه تسمية قرآنية صحيحة،

فلو قالوا: قياس الغيب على الشهادة لكانت العبارة موافقة، وأما قياس الغائب ففيه مخالفة في ظاهر اللفظ، ولكن موافقة في المعنى، فلهذا حصل في إطلاقه التنازع» انتهى كلامه.

وقد حكم لسلفه بصحة دعواه من إمكان قياس الغائب على الشاهد أي قياس الله تعالى بخلقه في صفاته، ولا تجديه سفسطته وحديثه عن الغيب والغائب شيئا في إخفاء مرماه التجسيمي الخبيث، الذي لم يجرؤ على إعلانه إلا بهذا الستار الكثيف من التعمية، وكيف يمكن قياس الله تعالى بخلقه مع قوله جل وعلا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ٩] وقوله سبحانه: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]؟ فقد امتنع القياس إذ انتفت المماثلة، وأغرب شيء هنا هو استدلاله بالآية على صحة هذا القياس، فالآية ليس فيها أيُّ دليل من قريب ولا من بعيد على ذلك، والاستدلال بها في هذا المجال هَوَسٌ وتعصب، وصدق العلامة ابن جهبل في قوله: فإنك إن تحدثت مع ابن تيمية في بعض معضلات المواريث أو أحكام الحيض، لاستدل بها على الجهة أو غيرها من بدعه.

ثم إن قوله: إن الغيب هو ما غاب فلم ندركه، أو ما غاب عنا فلم يدركنا، غير دقيق، فإن ما لم يدركنا ليس غيبا بالنسبة إلينا إذا كنا نحن ندركه، وإنما نحن هم الغيب بالنسبة إليه، وما غاب عنا فلم ندركه نحن فهو غيب عنا، وقد لا نكون نحن غيبا عنه.

وأما تظاهر ابن تيمية بالتحرج من إطلاق الغائب والشاهد واختياره إطلاق الغيب والشهادة لموافقة القرآن فإنما هو تدجيل آخر، وكيف يتحرج من هذا ولا يتحرج من إطلاق لفظ المخلوق والحادث على القرآن العظيم، ولا يتحرج من إثبات قياس الله بمخلوقاته، فهل ورد في القرآن أو الحديث لفظ قياس الله بمخلوقاته؟ ولم يحرج علينا الدين في العبارات التي نعبر بها إذا لم يكن فيها وصف الله تعالى أو تسميته، وإنما الخطر في المعاني فلا عبرة بمن يبتدع ثم يقول يجب أن أراعي لغة القرآن، ثم هو لم يراع لغة القرآن، لأنه قال: «قياس» وليس في القرآن قياس الله تعالى بشيء.

ابن تيمية يراوغ لإثبات أن الحوادث تقوم بذاته، تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا

ومن هذه المراوغات قوله في (الجزء٥/ ص٥٣٢) عازيًا إلى السلف وأهل الحديث وغيرهم، أن كلام الله تعالى حديث ويسمى حديثا وحادثا، وهل يسمى محدثا على قولين لهم.

وذكر في الجزء (١٦/ ص٣٨٣): أن أئمة الحديث والسنة والكلام يسمون القرآن محدثا، كما قال: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢].

انظر تمام كلامه في باب قوله بحدوث القرآن العظيم من هذا الكتاب، وقد سلك هنا طريقته المعتادة، فعزا إلى السلف ومَوَّهَ ومخرقَ واستدل بورود لفظ حديث ومحدث في القرآن، ثم حكم بأن القرآن حادث، وجوَّز أن يقال إنه مخلوق، وسيأتي الرد عليه إن شاء الله، وإنما نريد هنا أن نبين مدى خداعه وتزييفه للحقائق، فاستدلاله هنا بقوله تعالى: ﴿أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٢] وقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٢] ينبئ عن أحد أمرين لا ثالث لهما: إما عن جهل محض باللغة العربية وأساليب الكلام، وإما عن خبث طوية ومحاولة لتضليل العوام، أمران أحلاهما مر.

أما قوله تعالى ﴿أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٢] فلا علاقة لها بحدوث القرآن إطلاقا، وإنما هي مثل قوله تعالى : ﴿أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣]، وقد ورد أنهم قالوا للنبي ﷺ ألا حدثتنا فنزلت، وهذا من الحديث الذي يدور بين الناس، أو الذي يحدث به الإنسان أصحابه، والقرآن نزل بلسان عربي مبين.

وأما قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٢-٣] فقد احتج به المعتزلة على أهل السنة، وأجابهم الإمام أحمد بأنه محدثٌ نزولُه، وأنه محدث عند النبي ﷺ، وها هو ابن تيمية يقتفي آثار المعتزلة فيحتج بهذه

الآية على حدوث القرآن.

والدليل على أن لفظ «محدث» هنا لا يدل على المحدث الذي هو ضد القديم الأزلي، أن المقام مقام تشنيع على الكفار الذين يسمعون كلام الله تعالى فلا يتأثرون به، ولا يستجيبون له، فكان وصف ذلك الكلام بأروع أوصافه وأكثرها تأثيرا في المستمعين - وهو كونه لم ينزل من عند الله تعالى إلا حديثا، وقد عاصره هؤلاء الكفار - أكثرَ مناسبة، وأولى من وصفه بأنه حادث غير قديم.

ولو كان المعنى أنه حادث غير قديم لكان ذلك عيبا فيه ومدعاة لعدم اهتمام المستمعين له، ولكان عدم استماعهم له لا يستدعي تشنيعا عليهم، وحتى لو كان هذا الكلام كلاما حادثا مثل كلام أحد الخطباء أو الشعراء لكان المقام يستدعي أن لا يذكر في الحديث عنه ما يحط من مرتبته، أو أن يذكر للحاضرين أنه كلام حادث غير قديم.

ومثل استدلال ابن تيمية هنا استدلاله على أن الله سبحانه وتعالى يوصف بالسكوت بالحديث الذي فيه «أنه تعالى سكت عن أشياء» ...

وقد بينا مغالطته هنا في باب قوله بحدوث القرآن من هذا الكتاب. ومن أمثلتها ما أورده في الفرق بين الجسم والجسد وما أورده في الجهة، وأنها إن كانت بمعنى الحصر فمنفية وإلا فلا، وما أورده في خلق القرآن وحدوثه، فقد ذكر اختلاف الناس فيه ثم ذكر أن أهل السنة كانوا يقولون إنه غير محدث، ولذلك شدد الإمام أحمد النكيرَ على داود في ذلك، ثم ذكر أنهم لا يعنون بأنه محدث إلا الرد على المعتزلة الذين قالوا إنه مخلوق منفصل، ثم ذكر أن من قال إنه مخلوق بمعنى أنه حادث وفِعْلٌ لله فله ذلك، انظر الباب الرابع، في قوله بحدوث القرآن.

ومن هذا الباب إتيانه بمعان للكلمة ليست هي المقصودة، ولا تدور بذهن أحد البتة، ثم ينفيها مثل قوله: إن قول الخصوم بنفي الحوادث عن ذات الله تعالى إن كانوا يقصدون المحدثات أي البدع التي ورد فيها أن كل محدثة ضلالة فنَعَم هي منفية عن ذات الله تعالى...

وإن كانوا يقصدون أنه لم يكن قادرا حتى قدر بلا مرجح، فهم ضالون. اهـ.

وهذا كله مراوغة وتضليل.

أما محدثات الأمور فلم يقصدها أحد وليس هذا موضع ذكرها، وهذا تلاعب صبياني لا يروج إلا على الصبيان والمغفلين.

وأما أنهم قالوا: إنه تعالى لم يكن قادرا ثم قدر... فهذا كذب لم يقله الخصوم، وهم أهل السنة، بل قالوا: إنه تعالى قادر، ولكنه أيضا فعال لما يريد، يخلق الخلق في الوقت الذي شاء أن يخلقهم فيه، ولو شاء سبحانه أن لا يخلق شيئا أبدا لما كان ذلك مستحيلا عليه، ولا نقصا له بل لكان هو تمام الكمال.

وهكذا يسير ابن تيمية في احتجاجاته التي هي أقرب إلى مناشير الانتخابات منها إلى البحوث العلمية.

استنجاده بالكتاب والسنة والإجماع متى أعوزه الدليل، مثل قوله: (والأفلاك مستديرة بالكتاب والسنة ...)

ومن وسائله الإقناعية كثرة ذكر القرآن والسنة وإجماع السلف الصالح، فإذا تفطن المتفطن رأى أن القرآن والحديث والإجماع ليست في نفس الموضوع، أو ليسا نصا فيه، ويكاد كل قول قاله ابن تيمية أن يكون هو صريح الكتاب والسنة والإجماع، ويكفي أنه يحكي ذلك في استدارة الأرض والأفلاك كقوله في الجزء الخامس (ص: ١٥٠):

«الأرض قد اتفقوا على أنها كروية الشكل... والأفلاك مستديرة بالكتاب والسنة والإجماع، فإن لفظ الفلك يدل على الاستدارة، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]

قال ابن عباس: في فلكة كفلكة المغزل، ومنه قولهم: تفلك ثدي الجارية إذا استدار، وأهل الهيئة والحساب متفقون على ذلك...» اهـ.

وقد يكون هذا الرأي صحيحا على تقدير أن الأفلاك التي يدعيها أهل الفلك ويتبعهم فيها ابن تيمية صحيحة، ولكن ما شأن الإجماع هنا؟ وأين الكتاب والسنة؟ سوى فهم ابن تيمية لذلك فهما قد يكون صحيحا وقد يكون فاسدا... وهذا يدلك على سرعة عزو الرجل للكتاب والسنة والإجماع.

ومن هذه الإجماعات، ما يذكره بصيغة النفي فيتوهمه المستمع إجماعا، مثل قوله في كثير من المواضع: لم يقل أحد من أهل السنة إن القرآن قديم، ولم يرد ذلك عن النبي ﷺ، ولا عن أحد من الصحابة، ولا عن أحد من القرون المزكاة...ثم يفيض في مدحهم... وهم فوق ما يقوله... ولكن هذا تحيل وباطل.

ويقول: لم يرد في الكتاب ولا في السنة ولا عن أحد من أهل القرون المزكاة الذين هم... أنه تعالى لا داخل العالم ولا خارجه... ولا أنه ليس في جهة...

ومع ذلك فهو لا يستطيع أن يورد حرفا واحدا في أنهم قالوا إن القرآن حادث، ولا أنه تعالى في جهة، فيستطيع الإنسان أن يدعي أيضا إجماعهم على العكس، وهذا جلي لأنهم كانوا يتجنبون الحديث في هذه الأمور.

ومثل قوله في الجزء(٢٧/ ص٣٦٩): في شأن السفر إلى زيارة قبر النبي ﷺ وعظم وكرم، رزقنا الله تعالى زيارته الكريمة والاجتماع به ﷺ في الدنيا قبل الآخرة ومجاورته في مقعد صدق عند مليك مقتدر:

«ولا يقدر أحد أن ينقل عن أحد من أئمة المسلمين أن يستحب السفر إلى زيارة قبر نبي أو رجل صالح... فالمخالف لذلك مخالف لدين المسلمين وشرعهم ولِسُنَّةِ نبيهم، وسنة خلفائه الراشدين» اهـ.

وهذا كله غير صحيح، ولكنه يجعل القارئ الغفلان يظن أن الشرع الإسلامي الصحيح هو هذا، وسيأتي باب للزيارة إن شاء الله تعالى.

وإجماعات ابن تيمية لا تنحصر ولا يُعبأ بها، ومن أساليبه في الدعاية أن يذكر قول أهل السنة فينسبه للجهمية ثم يفيض في ذمه ولا أحد يحتمي للجهمية، فيظنه القارئ شرا محضا، ويحمد ابن تيمية على دحضه، وهو إنما يذم أهل السنة وقول الحق الذي لا حق سواه، ومن ذلك أن يذكر القول ثم يعزوه لأهل الضلال، وأنهم أول من أخذ به وقاله، ثم قال به بعدهم الأشعري أو من اغتر به من المسلمين، فتارة يكون هو قول جهم، أو قول فرعون، أو قول الفلاسفة، وهو بذلك يظهر أهل السنة القائلين بذلك القول في مظهر المغفل الذي يأخذ أقوال أهل الضلال ويتبناها، فيكون ابن تيمية بذلك قد دحض القول وتظاهر بأنه يعتذر عن أهل السنة القائلين به في نفس الوقت، وذلك كله تمحل وخداع، ولم آت بالنصوص لأنه عمدة كلامه في كتابه.

ومن الغريب أنه أحيانا ينبز أهل السنة بتقليد فرعون واليهود والفلاسفة وجهم والصابئة، ثم لا يستحي أن يستشهد بآراء هؤلاء ويعتذر عنهم ويسميهم بأسماء أخرى، فأهل السنة مثلا أتباع فرعون المعطل، وقالوا مثل ما قالت اليهود استولى في محل استوى، كما قالت اليهود حنطة في محل حطة، فزاد هؤلاء لاما، وزاد أولئك نونا، وقولهم في الكلام شر من قول المعتزلة، وهم فراخ الصابئة واليهود... إلى آخر ذلك القَذَرِ الذي يجري به قلمه.

ثم لا يستحي أن يحتج على الجهة بقول فرعون لهامان: ﴿ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧].

ثم يقول: إن فرعون أعلم بربه منهم، ويستشهد بالفلاسفة والصابئة وغيرهم في قولهم بقدم العالم، ويسميهم أهل العقول في العالم وأساطين الفلاسفة.

من أساليبه الدعائية ذِكرُ الإنسان بأنه من القدماء إذا كان موافقا له في معتقده، وذكره لمعاصره بأنه من المتأخرين إذا كان مخالفا له

ومن أساليبه الدعائية ذكر الإنسان بأنه من القدماء إذا كان موافقا له في معتقده وذكره

لعصره بأنه من المتأخرين مثل ما ذكر عنه الإمام السبكي في «شفاء السقام» ١٤٥:

«جعل المنع من القصر - يعني في سفر المعصية - قول متقدمي العلماء كابن بطة وابن عقيل، وجعل القول بالجواز قول أبي حنيفة وبعض المتأخرين كالغزالي وغيره. والغزالي في طبقة ابن عقيل بل تأخرت وفاته عنه فإنه توفي سنة خمس وخمسمائة، وابن عقيل توفي سنة ثلاث عشرة وخمسمائة. فإن كان مراده أن ينفق قوله عند العوام فليس ذلك صنيع أهل العلم». هـ كلام السبكي.

ومن أساليبه التهويل والمبالغة مثل قوله ج١٠، ص٢٩٥ في الرد على أهل السنة القائلين بعصمة الأنبياء عليهم السلام:

«والرّادون لذلك تأوّلوا مثل تأويلات الجهمية والقدرية والدهرية... وهي من جنس تأويلات القرامطة... يقصد أحدُهم تعظيم الأنبياء فيقع في تكذيبهم ويريد الإيمان بهم فيقع في الكفر بهم»...إلخ.

وهذا يصدق المثل: «رمتني بدائها وانسلّت» فهو يُجَوِّزُ عليهم عليهِم السلام المعاصي ويجوز إلقاء الشيطان الكلام على ألسنتهم ثم يقول إن من نفى عنهم ذلك هو المكذب لهم الكافر.

وهذا مثل قوله كما ذكرنا ذلك في فصل بغضه سيدنا عليا كرم الله وجهه: «إن جواب علي من جنس كلام القدرية».

وحتى رسول الله ﷺ لم يسلم من لسانه فقد أوردنا هناك أنه قال: «إن النبي ﷺ في المباهلة لو دعا أبا بكر وعمر لكان أسرع للإجابة وأولى».

ويستشهد باليهود أيضا ويعتذر عنهم كما نقلنا ذلك في محله مثل قوله في «نقد مراتب الإجماع» ص٢٢٣:

«وثبت عن غير واحد من الصحابة والتابعين أنه خلق السماء من بخار الماء... يصدقها ما يخبر به أهل الكتاب عن التوراة، وما عندهم من العلم الموروث عن الأنبياء، وشهادة أهل الكتاب الموافقة لما في القرآن أو السنة مقبولة كما في قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٤]. اهـ.

ذمه لأقوال الفلاسفة والمعتزلة وتَبَنِّيهِ لها في الوقت نفسه زاعمًا أن ما تَبَنَّى مخالِفٌ للمذهبين

ومن أساليبه الدعائية أنه يقول قولة قد قالها قبله الفلاسفة أو المعتزلة أو غيرهم من أهل الزيغ فلا يمنعه قوله بها من تشديد النكير عليهم وتضليلهم والتظاهر بالإتيان بالحجج في الرد عليهم ثم يقول القولة المنكرة ويدافع عنها وينكر أنها هي قوْلتهم، مثل قوله بقدم العالم وبحوادث لا أول لها فهو لا يشبع من تسفيه الفلاسفة في شأنها، بل يتعدى ذلك إلى لوم المتكلمين على أنهم لم يستطيعوا الرد على الفلاسفة... ثم يقول هو أيضا بحوادث لا أول لها، ويقول بأن تأخرها عن حصول القدرة والإرادة من الباري تعالى محال، فهو يوافق الفلاسفة على قولتيْهم المنْكرتين، ومن أراد اليقين فليراجع باب قوله بقدم العالم من هذا الكتاب فهناك نصوصه بلفظها.

ونجده يشدد النكير على المعتزلة في قولهم بخلق القرآن، ثم يصرح هو بحدوث القرآن، وجواز أن يقال إنه مخلوق، ثم يقول إن قوله ليس مثل قول المعتزلة، ونجده يمنع التأويل ويذم المؤولين ويسميهم قرامطة...الخ.

ولكنه يؤول ما لا يلائم آراءه، ثم له في ذلك مسلكان في الاعتذار، فمرة يصرح بأنه لا يذم كل ما يسمى تأويلا، وإنما يذم منه نوعا خاصا، ومرة ينكر أن يكون ما أتى هو به تأويلا، ويدعي أنه هو ظاهر القول، فهو لا يستحي من المكابرة والمباهتة بل هما سلاحه المفضل.

ولا يستنكف ابن تيمية أن ينزل إلى درجة العوام لنصرة مذهبه، وإقناع العامة به مثل

قوله في قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص:١٣٧):

«لو كان أعمى توسل بالنبي ﷺ ولَمْ يَدْعُ له الرسول ﷺ بمنزلة ذلك الأعمى لكن عميان الصحابة أو بعضهم يفعلون مثل ما فعل الأعمى». انتهى

وهذا كلام تهريج وإقناع للعوام كما هو شأن ابن تيمية في أكثر كتاباته، فأين وجه الدليل من هذا؟ أما القصة فهو لا ينكرها بل يعترف بصحتها، وأما كون عميان الصحابة لم يفعلوا مثل ما فعل الأعمى، فليس فيه أي نوع من أنواع الدليل، وقد ثبت أنه ﷺ دعا لذوي عاهات كثيرة فشفوا، وثبت أنه لمس ذوي العاهات، فشفاهم الله تعالى على يَدَيْهِ، وقد أتته امرأة سوداء فقالت: إني أصرع وإني أتكشف، فادع الله لي. قال: (إن شئت صبرت ولك الجنة، وإن شئت دعوت الله أن يعافيك، قالت: أصبر، قالت: فإني أتكشف، فادع الله أن لا أتكشف، فدعا لها).

وكان الصحابة يقولون إنها من أهل الجنة لذلك، والحديث في صحيح مسلم، فلماذا لم يأته ﷺ ابن أم مكتوم، وأبو أحمد ابن جحش رضي الله عنهما، لِيدعو لهما، وقد شاهدا دعاءه للمرضى فيبرؤون؟

وهل عدم إتيانهما له يمكن بوجه من الوجوه أن يساق دليلا على بطلان شفاء ذوي العاهات على يديه ﷺ.

وقد أخبر النبي ﷺ أصحابه أن الصبر على البلاء والرضا بالقضاء أفضل من ذلك، كما في حديث الأعمى، وحديث المرأة السوداء وغيرهما من الأحاديث، فإذا صبر ابن أم مكتوم أو غيره من أهل البلاء من الصحابة فإنما آثروا الآخرة على الدنيا ورضوا بحكم المليك جلا وعلا.

إنكارُه للمصطلحات واستعمالُها إن لم يجد مَفراً من ذلك مثل مصطلح (المجاز)

ومن مراوغاته، أنه يشدد النكير على خصومه في مسألة ثم يستعملها هو بعد ذلك، فقد ذكر مرارا أن اصطلاحهم بعبارة «واجب الوجود» غير شرعية، ثم استعملها هو مرارا، وله منحى في إنكار الاصطلاحات وتشديد النكير فيها، وأنها لم ترد في الكتاب والسنة، ثم يوردها هو نفسه في مجال آخر، أو يورد غيرها من المصطلحات. وقضيةُ المصطلحات مفتعلة يثيرها هو وأتباعه للمعارضة فقط، وإلا فإن القول بأنها لم ترد في الكتاب ولا في السنة قول لا يفيد شيئا، فإنها ألفاظ استجَدَّها العلماء لما طرأ موجب ذلك، مثل اسم الفاعل والمفعول والبدل وعطف البيان، ومثل اصطلاحات الفقه والبيان والأصول وعلم الكلام. وادعاءُ أن ذلك لم يرد في الشرع، وأنه يجب رده لذلك، أمر صبياني، وهو مثل ادعائهم أن المجاز لم يرد في الشرع، وهم أنفسهم لا يستطيعون أن يتكلموا إلا باستعمال هذه المصطلحات.

ومن الأساليب التي يراوغ بها ابن تيمية، تحويلُه السؤاَل عن مجراه حتى يكون جوابه قاطعا واضحا، مثل تحويله السؤال عن جواز التوسل بالنبي ﷺ (ج١/ ص١٤٠)، حوله من التوسل إلى القسَم بالنبي ﷺ ثم قال: إن مالكا وأبا حنيفة والشافعي يمنعون القسم بغير الله تعالى وعن الإمام أحمد فيه روايتان/ والسؤال كان عن التوسل لا عن القسم وبينهما فرق كبير، وقد اعترف ابن تيمية في «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» بالفرق بينهما.

ومن أساليبه في المراوغة التوسع في القول حتى يتيه السائل والقارئ، ويمر بكثير من القرآن والحديث وأقاويل السلف وإجماعات العلماء، ويكون ذلك كله في غير الموضوع وكثيرا ما ينقض دعواه الإجماع واتفاق العلماء في موضع آخر، أو في آخر كلامه الواحد أحيانا.

ومن أساليبه الدعائية التهويل، وكلما كانت دعواه أبعد عن الشرع والعقل كان تهويله أكثر وأشد صخبا وضجيجا، فيأتيك في كلامه عن قضية لا يمكن الدفاع عنها شرعا ولا عقلا بكلام كثير في مدح الصحابة والتابعين، وأنهم أعلم الناس بقول الله تعالى ورسوله ﷺ،

ويفيض في مدحهم، ثم يثني القول إلى ذم المعطلة والجهمية والملاحدة ويفيض في ذلك، وربما خلل ذلك بالتظاهر بالاعتذار عن بعض المسلمين الذين ضلوا بسبب تقليدهم واعتناقهم اعتقادات فاسدة ظنوا أنها من الدين الصحيح؛ فلا ينتهي ابن تيمية من هذا الكلام، حتى يصبح القارئ مهيئا لقبول قول الصحابة والسلف الصالح الذي سيورده ابن تيمية ويصبح مشمئزا من جهم وأتباعه، وحينذاك يورد ابن تيمية كلاما يوهم أن السلف الصالح قال بتلك القولة الشنيعة، وأنها من مذهب أهل الحق، ومذهب الرسل، وتؤخذ من مفهوم كلام الله تعالى، إلى غير ذلك من التحريف، وهو يستعمل هذا الأسلوب بصيغة أو بأخرى في أكثر ادعاءاته، سواء في ذلك قدم العالم أو حدوث القرآن أو القول بالجهة أو عدم عصمة الأنبياء عليهم السلام.

فهو: «بحر مغدق، وسيل متدفق، ونار تحرق، وصلٌّ مطرق» كما قيل عن أصحاب إمام الحرمين. ولكن تلك القوة الهائلة والمقدرة الفائقة كانت موجَّهة إلى إثبات البدعة ودحض السنة، ولولا وقاية الله تعالى وحفظه لدينه لكان لابن تيمية شأن في الأمة الإسلامية غير ما وقع، فالحمد الله الذي جعل كيد الشيطان ضعيفا، وحفظ السنة من الموت، وأمة نبيه ﷺ من اتباع الزيغ والباطل ونسأله السلامة.

كيْلُه بمكيالين لترجيح مذهبه ولو ألجأه ذلك إلى الكذب على رسول الله ﷺ بتصحيح الحديث وتضعيفه تبعًا لِهوَاه

ومن أغرب أساليب ابن تيمية كيْلُه بِمِكْيالَين لترجيح مذهبه. فلما أراد أن يثبت أن النار تفنى ذكر كلاما مرويا عن الفاروق بسند ضعيف ثم أخذ يزينه بعبارات جوفاء فيها مدحُ الكتاب الذي أخرج ذلك الكلام ومَدْحُ رُواته. ولما أراد أن يثبت قدم العالم رد الحديث الصحيح الذي لا مطعن فيه وهو : (كان الله ولا شيء معه) ثم قال ص٢٢٢، «نقد مراتب الإجماع»: وهذا الحديث لو كان نصا فيما ذكر فليس هو متواترا... فهو يثبت فناء النار بخبر موقوف منقطع ليس نصا صريحا ويرد حديثا صحيحا يثبت حدوث العالم لأنه هو يريد

إثبات قدم العالم وهذا هو الجور عن طريق الحق وعن الإنصاف بعينه.

ومن ذلك ذمُّه لأهل السنة بالتشبه باليهود في غير موضع ثم الاستشهاد بآرائهم والثناء عليهم إذا احتاج إلى ذلك مثل قوله في «نقد مراتب الإجماع» ص٢٢٣ في محاولة إثبات قدم العالم: النقول التي يصدقها ما يخبر به أهل الكتاب عن التوراة وما عندهم من العلم الموروث عن الأنبياء. وشهادة أهل الكتاب الموافقة لما في القرآن والسنة مقبولة كما في قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [الرعد: ٤٤] ونظائر ذلك في القرآن.

وهذا الموضع أخطأ فيه طائفتان:

طائفة من أهل الكلام من اليهود والمسلمين وغيرهم، ظنوا أن إخبار الله بخلقه للسماوات والأرض وما بينهما يقتضي أنهما لم يُخلَقا من شيء، بل لم يكن قبلهما موجود إلا الله»....

وكذلك فعل في شأن الفلاسفة فهم ملاحدة أشرار، وأهل السنة يشبههم بهم أحيانا كثيرة ثم يستشهد بآرائهم إذا احتاج إلى ذلك مثل قوله في الاحتجاج لقدم العالم كقوله في ج١٢، ص١٩١: فإن قلتم إن النوع محدث لامتناع حوادث لا أول لها، قيل لكم:

«هذا ما ينازعكم فيه جمهور أهل الحديث مع جمهور الفلاسفة وينازعكم فيه أئمة الملل والنحل والأئمة من الصابئة والفلاسفة والمجوس والأئمة من أهل التوراة والإنجيل والقرآن».. إلخ كلامه بل هَذَيانِه، فهو هنا يصيح ويشتم ويستغيث بأئمة الفلاسفة وأئمة الصابئة والمجوس ويعطف أهل القرآن على أهل التوراة والإنجيل ليثبت قِدم العالم.

قال ابن تيمية في «نقد مراتب الإجماع» تعليقا على قول ابن حزم ص٢٢٠: «واتفقوا أن الله عز وجل وحده لا شريك له خالق كل شيء غيره، وأنه تعالى لم يزل وحده ولا شيء غيره معه، ثم خلق الأشياء كلها كما شاء» :

«قلت: أما اتفاق السلف وأهل السنة والجماعة على أن الله وحده خالق كل شيء فهذا

حق، ولكنهم لم يتفقوا على كفر مخالف ذلك فإن القدرية الذين يقولون: إن أفعال الحيوان لم يخلقها الله، أكثر من أن يمكن ذكرهم من حين ظهرت القدرية في أواخر عصر الصحابة إلى هذا التاريخ. والمعتزلة كلهم قدرية وكثير من الشيعة، بل عامة الشيعة المتأخرين وكثير من المرجئة والخوارج، وطوائف من أهل الحديث والفقه، نسبوا إلى ذلك، منهم طائفة من رجال الصحيحين... لما علم أن القرآن أخبر بأن الله خالق كل شيء، حكى الإجماع على هذا ثم اعتقد أن من خالف الإجماع كفر بإجماع (...) وثبت عن غير واحد من الصحابة والتابعين وغيرهم من علماء المسلمين أنه خلق السماء من بخار الماء ونحو من النقول التي يصدقها ما يخبر به أهل الكتاب عن التوراة وما عندهم من العلم الموروث عن الأنبياء.

وشهادة أهل الكتاب الموافقة لما في القرآن أو السنة مقبولة كما في قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٤]. ونظائر ذلك في القرآن».

وقد قال إن هذا الحديث لو كان نصا فيما ذكر فليس متواترا... إلخ كلامه وهو آية من آيات الله في السفسطة والتهريج وقلب حقائق الأمور، فانظره.

غريبة: ابن تيمية يستميت في نفي اسم الله تعالى «المنتقم»

ومن أغرب أساليب ابن تيمية في الدعاية لرأيه والاستدلال ما أورده في شأن اسمَي الله: «المنتقم» و «المغيث».

أما المنتقم فقد قال إنه ليس من أسماء الله الحسنى وذلك بعد أن تحدث طويلا عن حكمة الله تعالى وأنه لا يفعل بعباده إلا الخير وفيه تضليل للمعتزلة الذين أوجبوا عليه تعالى الأصلح لعباده ولكنه في الحقيقة - أي ابن تيمية - يوافقُهم على رأيهم وإن تظاهر بتضليلهم ثم قال في ج٨، ص٩٦:

«ولهذا ليس من أسماء الله الحسنى اسم يتضمن الشر... واسم المنتقم ليس من أسماء الله الحسنى الثابتة عن النبي ﷺ. وإنما جاء في القرآن مقيدا كقوله تعالى: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ

مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢] وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ [ابراهيم: ٤٧] والحديث الذي في عدد أسماء الله الحسنى الذي يذكر فيه المنتقم... ليس هو عند أهل المعرفة بالحديث من كلام النبي ﷺ بل هذا ذكره الوليد بن مسلم... ولم يروه أحد من أهل الكتب المشهورة إلا الترمذي... وسائر من روى هذا الحديث عن أبي هريرة لم يذكروا أعيان الأسماء بل ذكروا قوله ﷺ: «إن لله تسعة وتسعين اسما مائة إلا واحدا من أحصاها دخل الجنة» أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما. وروي عدد الأسماء من طريق أخرى عن أبي هريرة وإسناده ضعيف يعلم أهل الحديث أنه ليس من كلام النبي ﷺ وليس في عدد الأسماء الحسنى عن النبي ﷺ إلا هذان الحديثان كلاهما مروي من طريق أبي هريرة». هـ.

وأما المغيث فقد أثبته في سياق أن لا مغيث ولا غياث إلا الله ج١، ص١١١:

«قالوا: ومن أسمائه تعالى المغيث والغياث. وجاء ذكر المغيث في حديث أبي هريرة، قالوا: واجتمعت الأمة على ذلك، وقال أبو عبد الله الحليمي: الغياث هو المغيث وأكثر ما يقال غياث المستغيثين»..إلخ

وهذا غريب فإن دليل الاسمين من الحديث واحد وهو حديث أبي هريرة المذكور فوق.

إلا أن اسم المنتقم في جميع رواياته واسم المغيث في بعضها دون بعض، فقد أتى بدله المقيت بالقاف والتاء المثناة وهي أشهر من الأخرى.

والمنتقم جاءت في القرآن مادته فجاء فيه ﴿انتَقَمْنَا﴾ خمس مرات، وجاء ﴿فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ﴾، وجاء ﴿ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ أربع مرات، وجاء ﴿ذِى ٱنتِقَامٍ﴾، وجاء ﴿مُنتَقِمُونَ﴾ ثلاث مرات. ومعلوم أن الجمع هنا إنما هو جمع تعظيم ولا أحد أحق بالتعظيم من الله العظيم الذي الكبرياءُ رداؤه والعظمة إزارُه. فهو المنتقم وقد نص الحليمي على الاسمين وعلى معناهما فقال في المغيث: الغياث هو المغيث...إلخ.

وقال في المنتقم: هو المبلغ بالعقاب قدر الاستحقاق، فقول ابن تيمية المنتقم ليس من

الأسماء الحسنى الثابتة بعد قوله: أنْ ليس فيها اسم يتضمن الشر، ثم قال: إن المغيث من أسمائه تعالى وإن الأمة اجتمعت على ذلك.

فهذا دليل على أنه لا يوثق بنقله ولا باستنتاجه ولا بحكايته للإجماع.

وإنما هو متلاعب بالشريعة ومستخف بعقول الناس أعاذنا الله من سوء صنيعه.

العلماء المتمرسون المناقضون لابن تيمية تخفى عليهم مقاصده فكيف بالعامة!

ومِن حِيَلِهِ في الاستدلال أنه يذم التأويل أشد الذم ويقول: إن الله ورسوله أعلم بالله من المؤولين، وإن المؤولين أشبهوا اليهود والقرامطة ...إلخ ذلك السباب العارم. ثم يؤول هو متى شاء، فقد أوَّل المعية في كل موضع بما يقتضيه بساط الكلام وأوَّل القرب كذلك، وأوَّل قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾ [ق:١٦] بأنهم الملائكة أو العلم، وأوَّل ﴿مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٧] وقال: إن السماء كل ما علاك وإن «في» بمعنى على. وأوَّل ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٤] بأنه الوجه الذي ينبغي أن يتوجه إليه المصلي وقد قال إثر هذه التأويلات ج٦، ص٢٠: إنا لا نذم كل ما يسمى تأويلا بل نذم تحريف الكلم عن مواضعه. هـ.

فالتأويل من غيره تحريف وتأويله هو غير مذموم.

وقال العلامة ابن جهبل في رده عليه إنه: مُصِيبٌ في تأويله للمعية ولكن كان عليه أن يؤول الاستواء أيضا لأن المعية ليست أوْلى بالتأويل من الاستواء. هـ.

يعني أن المعية والقرب أكثر ورودا في القرآن وأصرح وأكثر تنوعا في العبارات من الاستواء.

مع أن الآية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ٩] قطعت الطريق على حمل العبارتين «الإستواء والمعية» على الظاهر المحسوس كما حكم العقل الصحيح بذلك. فمن أحال المعية ونفاها بالمعنى المحذور يجب عليه أن يسلك نفس المسلك مع الاستواء فإما التأويل وإما

التفويض الصحيح مع التنزيه التام.

ومن ذلك أنه يستعمل المصطلحات الكلامية وغيرها إذا احتاج إليها فإذا واجهته حجة لأهل السنة لا يستطيع ردها اندفع في ذم المصطلحات واستنجد بالسلف ولوَّح بالإجماع حتى يحسب القارئ أن مجرد التلفظ بتلك المصطلحات ضلال مبين. مثل قوله في تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز - وابن تيمية ينكر المجاز - :

«هو اصطلاح حادث بعد القرون الثلاثة لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم كمالك والثوري والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي... ولم يقل ذلك أحد من أهل اللغة ولا سلف الأمة وعلمائها وإنما هذا اصطلاح حادث والغالب أنه من جهة المعتزلة ونحوهم من المتكلمين. ولم يوجد في كلام أحد من أهل الفقه والأصول والتفسير والحديث ونحوهم من السلف وكذلك سائر الأئمة إلا في كلام الإمام أحمد فإنه قال في كتاب «الرد على الجهمية» في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ﴾: هذا من مجاز اللغة». إلخ كلامه.

وأوّل كلمة الإمام بأن معناها إنه مما يجوز في اللغة.

وتلاعُبُ ابنِ تيمية هنا أوضحه خادم العلم الشريف عيسى بن عبد الله بن مانع في كتابه «مختصر الإجهاز على منكري المجاز» من ناحيتين:

أولا: حيث أورد كثيرا من النصوص عن الأئمة الأربعة وغيرهم من علماء السلف فيها استعمال المجاز بصراحة وفي بعضها لفظ المجاز.

وثانيا: حيث أورد استعمال ابن تيمية نفسه لهذا المصطلح حيث قال (دقائق التفسير ٣/ ٣٠٨):

«ثم إنه لا ريب أن المجاز قد يشيع ويشتهر حتى يصير حقيقة». هـ.

وفي موضع آخر شنع على من يجهل دلالات اللغة ومعرفة الحقيقة والمجاز.

وقال في «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»: «إن المعنى تارة يكون مشتركا ومجملا ومترددا بين حقيقة ومجاز فيحمله الفقيه على الأقرب عنده» إلخ. هـ.

ومَن هذا صنيعُه يجب على العلماء أن يحولوا بين عوام المسلمين وبين قراءة كُتبه لئلا يرميهم في مهلكة من بدعه يُزَيِّنُها لهم بزخرف قوله.

وكثيرا ما يخفى مقصده على العلماء فكيف بالعامة، فقد وقفت على كلام لأحد العلماء المعاصرين ذكر فيه أن ابن تيمية خالف أهل السنة والجماعة في قوله بقدم العالم وفي قوله بأن في الأشياء أسباب ذاتية تسمى العلة أو السبب ثم أورده نصوصه المثبتة لذلك من كتبه ثم اعتذر عنه بأن له نصوصا أخرى تنفي عنه ذلك، وذكر منها قوله في الجزء ٩، ص٢٨: «فإن الرسل مُطبِقون على أن كل ما سوى الله محدث مخلوق كائن بعد أن لم يكن ليس مع الله شيء قديم بقدمه...»

ولكن هذا العلامة الذي أورد هذا النص ذهل عن قول ابن تيمية قبل هذا بقليل:

«وكثير منهم لم يتفطن للفرق بين الحوادث وبين الحادث المعيّن فإن الحادث المعين والحوادث المحصورة يمتنع أن تكون أزلية، وما لم يكن قبلها فهو إما معها وإما بعدها وما كان كذلك فهو حادث قطعا، ولكن موضع النظر والنزاع «نوع الحوادث» ...»

ثم قال بعد الكلام السابق:

«والقول الثالث الذي يدل عليه المعقول الصريح ويقر به عامة العقلاء ودل عليه الكتاب والسنة وأقول السلف والأئمة هو أن المؤثر التام يستلزم وقوع أثره عقب تأثره التام...» ثم أخذ يستدل لزعمه هذا ليبرهن على قدم نوع الحوادث وهذا هو قول الفلاسفة بعينه. وأدلته من امتناع تأخر المعلول عن علته هو نفس أدلتهم ولكنه هو يقول بقدم النوع أي أنه ما من حادث إلا وقبله حادث إلى ما لا نهاية له. وهم قالوا بقدم بعض هذه الأشياء، والمآلُ واحد

وهو قدم العالم.

ولكنه هو يُطبّل ويزمّر ويصرح بأن الفلاسفة خالفوا جميع الرسل بقولهم ذلك وأنهم كفروا به وضلوا مثل قوله في الجزء٢، ص١٨٨:

«إن كنتم تقولون بقدم السماوات والأرض ودوامها فهذا كفر وهو قول بقدم العالم»...

فيا عجبا له كيف يجعل قدم العرش مثلا بعينه كفرا وقولا بقدم العالم ويقول هو إن العرش قبله عرش مثله وقبل ذلك عرش إلى ما لا نهاية له.

ويقول: «إن ما لم يكن قبل الحادث المعيّن فهو إما معه وإما بعده، وما كان كذلك فهو حادث قطعا» كما تقدم. ثم يقول بحوادث أزلية في نوعها.

والمهم هنا أن المتمرسين من العلماء المناقضين له تخفى عليهم مقاصده فكيف بالعامة المهيَّئين لقبوله؟؟ والله المستعان.



الفصل الثاني:

في تحاملِ ابن تيمية على خصومه وتحريفِه لكلامهم



وفيه:

* تنبيه: خصوم ابن تيمية هم السواد الأعظم من الأمة المحمدية ومن علمائها وهم الذين يعبر عنهم بالجهمية ويُلحق بهم كل نقص وعيب.
* ذمه للأشاعرة: وفيه من الأمثلة: مواقفه من: إمام أهل السنة أبي الحسن الأشعري، ومن حجة الإسلام الإمام أبي حامد الغزالي، وسلطان المتكلمين الإمام فخر الدين الرازي.
* مقارنة بين مبتدعيْن: ابن تيمية والزمخشري.
* مقارنة أخرى ليوسف النبهاني بين الحافظ ابن حجر الهيتمي وابن تيمية.

الفصل الثاني:
في تحامل ابن تيمية على خصومه وتحريفه لكلامهم

تنبيه: خصوم ابن تيمية هم السواد الأعظم من الأمة المحمدية ومن علمائها وهم الذين يعبر عنهم بالجهمية ويُلحق بهم كل نقص وعيب

وخصوم ابن تيمية هم السواد الأعظم من الأمة المحمدية ومن علمائها، وهم الذين يعبر هو عنهم بالجهمية، ويُلْحِق بهم كل نقص وعيب.

قال الإمام الورع تقي الدين السبكي، وهو معاصر لابن تيمية، وقد رد عليه وعلى ابن القيم في حياتهما في «السيف الصقيل في الرد على نونية ابن زفيل» عند حديث ابن القيم عن «المعطل» (ص:٢٢):

«من هو المعطل الذي عنيته؟ فإنا لا نعرف اليوم أحدا معطلا يتظاهر بين المسلمين، بل ولا معتزليا ولا فيلسوفا يتظاهر بقول الفلاسفة، فلعلك عنيت الأشعرية، فإنهم القائمون اليوم من أكثر المذاهب» هـ.

ثم قال عند عقد ابن القيم مجلسا بين المعطل وشياطينه وبين المثبتة:

«هذا كله مقصوده به – والله أعلم – طوائف الأشعرية الشافعية والمالكية والحنفية الذين كانوا مقاومين لابن تيمية، فهم الذين يسميهم المعطلة» هـ.

ثم قال عند ذكر ابن القيم لجهم وشيعته(ص:٢٤):

«أما جهم فمضى منذ سنين كثيرة، ولا يعرف اليوم أحد على مذهبه، فعلم أن مراد الناظم بالجهمية الأشعرية من الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاء الحنابلة، فليعلم اصطلاحه،

وكل ما ينسبه إلى الجهمية فمراده بها هؤلاء. والمعتزلة ما منهم أحد موجود في هذه البلاد، وإن كان موجودا فلا ظهور له» انتهى.

هذا عن ابن القيم وكذلك شيخه ابن تيمية، فيجد القارئ كثيرا من الرد على الجهمية، وإنما المقصود بهم أهل السنة من الأشاعرة، الذين هم في ذلك العصر، وبعده إلى يومنا هذا الأغلبية العظمى من الأمة الإسلامية والحمد لله على ذلك، زاد الله تعالى صيتهم انتشارا وهدى بهم العالم الإسلامي.

ذمه للأشاعرة:

ولم يأل ابن تيمية جهدا في ذمهم، وإلحاق العار بسمعتهم، وتصويرهم في أقبح صورة، فالأشعرية مخانيث الجهمية: (ج٨/ ص٢٢٧)، (ج١٦/ ص٣٠٩)، (ج٦/ ص٢٥٩)، وأحيانا يقول: إنهم مخانيث المعتزلة، فاعجب لمخانيث من بينهم أبو الحسن الأشعري والبيهقي والغزالي والقشيري وإمام الحرمين، والسبكي والباقلاني والأسفرائيني والمختار بن بونا، وزاهد الكوثري، ومن ذا أعد وجميع علماء المسلمين الذين لهم ذكر منذ القرن الرابع إلى الآن أشاعرة.

موقفه من إمام أهل السنة أبي الحسن الأشعري:

ويقول ابن تيمية إن الانتساب إلى الأشعري بدعة (ج٦/ ص٣٥٩).

ويقول عنه في الكلام عن الأستاذ ابن فورك (ج١٦/ ص٩٦):

«أبو الحسن سلك في مسألة الأسماء والأحكام والقدر مسلك الجهم بن صفوان، مسلك المجبرة ومسلك غلاة المرجئة» اهـ.

ويقول في (الجزء١٤/ ص٣٥٣):

«إن جهما اشتهر عنه نوعان من البدعة: نفي الصفات، والغلو في القدر... والأشعري وافقه على أصل قوله، ولكن قد ينازعه منازعات لفظية» اهـ.

ويقول في (الجزء١٦/ ص٣٠٨):

«وأما ابن كلاب فقوله مشوب بقول الجهمية، وهو مركب من قول أهل السنة وقول الجهمية، وكذلك مذهب الأشعري في الصفات، وأما في القدر والإيمان فقوله قول جهم... كان متأخرو أصحابه كأبي المعالي ونحوه أظهر تجهما وتعطيلا» اهـ.

موقف ابن تيمية من حجة الإسلام الإمام أبي حامد الغزالي:

ولابن تيمية موقف تشكيك أيضا من الإمام الغزالي، فهو يقول فيه في (الجزء٤/ ص١٦٤):

«وأبو حامد يميل إلى الفلسفة، لكنه أظهرها في قالب التصوف والعبارات الإسلامية، ولهذا رد عليه علماء المسلمين». هـ.

ويقول عنه في الجزء(٤/ ٦٣):

«إن كلامه في كتاب الأربعين هو كلام الصابئة المتفلسفة» اهـ.

ويقول في الجزء (٤/ ٩٩) بعد أن تحدث عن رأي الفلاسفة في النبوأة وأنها تخييل يقوم به عقلاء البشر لجعل العوام الجهلة يسعدون بقدر الإمكان...:

«وهذا المعنى يوجد في كلام أبي حامد الغزالي وأمثاله، وكذلك في كلام الرازي» اهـ.

موقفه من سلطان المتكلمين الإمام فخر الدين الرازي:

وقال في (الجزء٨/ ص٥٤) في الحديث عن أهل الكلام:

«ثم تجد كثيرا من رؤوسهم وقعوا في هذه الأنواع فكانوا مرتدين، وإن كانوا قد يتوبون من ذلك ويعودون... وأبلغ من ذلك أن منهم من يصنف في دين المشركين والردة عن الإسلام،

كما صنف الرازي كتابه في عبادة الكواكب، وأقام الأدلة على حسن ذلك ومنفعته ورغب فيه، وهذه ردة عن الإسلام باتفاق المسلمين، وإن كان قد يكون عاد إلى الإسلام» اهـ.

ولابن تيمية حقد شديد على الإمام فخر الدين الرازي، لأنه كان حامل لواء السنة في عصره، وكان شديدًا على المجسمة، وقد رد عليهم في كتبه، ولا سيما تفسيره الكبير بأدلة دامغة وكفّرهم، أو كفّر بعضهم فيها، كما نقلنا عنه ذلك في موقف أهل السنة من القائلين بالجهة في هذا الكتاب.

وكلامه في ذم «الجهمية» ويعني بهم الأشاعرة، وفي ذم الأشاعرة، وفي ذم بعض علمائهم - يسميهم - أكثر من أن يحصر، ولكن الأدهى من ذلك تحريفه لكلامهم، بحيث يشك القارئ في إيمان من تعزى له هذه الأقوال.

فهم عنده يقولون إن الله تعالى كان غير قادر في الأزل حتى قدر بعد ذلك ورجح فعل الأشياء بلا مرجح، ويعني بذلك: قولهم إنه تعالى فاعل بالاختيار، وهو قادر وقدرته قديمة أزلية ولكنه أراد بمحض اختياره أن يخلق الخلق في وقت معين ففعل.

وأما هو فيقول بالإيجاب الذاتي مثل قول الفلاسفة أي أنه تعالى لا يمكن أن يتأخر عن وجوده وجود مخلوقاته لأن العلة لا يمكن أن يتأخر عنها معلولها إذا كملت الدواعي وانتفت الموانع. فلذلك كان عند ابن تيمية العالم قديما لقدم المولى تعالى فلا يمكن أن يتأخر عنه حدوث الحادثات، وهذا شنيع جدا لأنه يسلب عنه تعالى الاختيار.

ويقول: إنهم ينفون كلام الله، وإن رأيهم فيه شر من رأي المعتزلة، ويعني بذلك: أنهم ينزهون الله عن الصوت، وعن قيام الحدوث بذاته تعالى لما يستلزم ذلك من الحدوث، وأن كلامه صفة قديمة قائمة بذاته.

ويقول: إنهم يقولون إن الله تعالى يعذب من شاء من مطيع أو عاص...

ويعني بذلك: أنهم يقولون إنه تعالى فعال لما يريد، ويجوز في حقه أن يعذب المطيع، وأن

يثيب العاصي، ولكنه بمحض فضله وَمَنِّهِ أخبرنا أنه لن يعذب المطيع، فنحن نعتقد أنه لن يعذبه لإخباره تعالى بذلك لا لوجوبه عليه، وأما إثابة العاصي فأخبرنا أن المشركين لا يغفر لهم وأن من دونهم يجوز أن يغفر له.

ويقول: إنهم ينفون رؤيته تعالى في الحقيقة، ونفس الأمر.

وهو بذلك يعني: أنهم ينفون الجهة، فنحن نؤمن برؤية الله تعالى بالأبصار في الآخرة، وبجوازها لمن خصه الله بها في الدنيا، ولكن من غير مواجهة ولا حد.

ويقول: إن من يثبت عصمة الأنبياء من فعل الذنوب يرد كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ويتأول بمثل تأويلات الجهمية والقدرية والدهرية والقرامطة... يريدون الإيمان فيقعون في الكفر .اهـ (ج١٠/ ص٢٩٥)، وانظر باب العصمة من هذا الكتاب.

ولابن تيمية والحشوية كلهم حقد شديد على الإمام فخر الدين الرازي، لكثرة رده على المجسمة في مختلف تآليفه بالحجج القاطعة والبراهين الدامغة، وفي كتاب «المحصل» له الذي يحتوي على عقيدة أهل السنة يقول ابن تيمية:

محصل في أصول الدين حاصله ... من بعد تحصيله أصل بلا دين
أصل الضلالات والشك المبين فما ... فيه فأكثره وحي الشياطين

مقارنة بين مبتدعيْن: ابن تيمية والزمخشري:

وهذا من ابن تيمية يذكرنا بموقف آخر وقفه إمام آخر من أئمة البدعة شنع فيه على أهل السنة، وهو الزمخشري، إذ قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣]:

لَجماعة سموا هواهم سنة ... وجماعة حمر لعمري مُوكَفَهْ
قد شبهوه بخلقه وتخوفوا ... شنع الورى فتستروا بالبلكفهْ

ويعني بالبلكفة: قول أهل السنة إن الله تعالى يراه المؤمنون في الجنة بلا كيف، بينما يقول

:المعتزلي إن رؤية الله تعالى ممنوعة عقلا، وهكذا يقف أهل السنة على صراط حق بين نارين

معتزلي ينفي صفات الله تعالى ويرد الشرع الصحيح ويؤوله، ويسمي أهل السنة مشبهة وحمرا بلا عقول.

ومجسم يأخذ بالظواهر ويخالف العقل الصحيح وقواطع الشرع، ويصف الله تعالى بصفات الحوادث، وبالجهة، وبقيام الحوادث به تعالى، ويسمى أهل السنة معطلة جهمية.

ويقف أهل السنة في موقف التحقيق مصدقين بما جاء من عند الله على مراد الله تعالى ومنزهين لله تعالى عن قيام الحوادث به وعن الجهة والجسمية والحيز، إلى غير ذلك من سمات المحدثات، ومن أوضح ما يوضح ذلك موقف الفرق الثلاثة من رؤية الله تعالى:

فالمشبهة قالوا: يرى في جهة، والمعتزلة قالوا: لا يرى، وأهل السنة قالوا: يرى لا في جهة، أما قولهم: «يرى» فتصديقا لكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ.

وأما قولهم: «لا في جهة» فتنزيها لله تعالى عن سمات الحوادث، وتصديقا لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ٩] وإعمالا للعقل الذي حباهم الله تعالى، ثم إنهم لم يخالفوا بقولهم»لا في جهة» أي منطوق ولا مفهوم ضعيف ولا قوي من الشرع في ذلك، وتمسك المشبهة بكونه يرى «في جهة» إنما هو تمسك بخيالهم الذي لا يتصور رؤيةً إلا في جهة.

ونرى بعد ذلك أوجها من الشبه بين المشبه والمعتزلي، فكلاهما إمام داع إلى بدعته شديد التعصب لها، فلم يكد الزمخشري يدع قولا اعتزاليا إلا أتى به في كشافه ودافع عنه، ولم يكد ابن تيمية يدع بدعة حشوية إلا أتى بها في مؤلفاته ودافع عنها، وكلاهما حاقد حنق على أهل السنة، فهم عند هذا جهمية معطلة مبتدعة، وهم عند ذاك مشبهة حمر موكفة متبعون لهواهم.

وفي الرجلين اعتداد كبير بالنفس، فالزمخشري يقول في مقدمة كتابه «المفصل»: «الحمد لله الذي جعلني من أئمة اللغة العربية» اهـ.

وابن تيمية يدعي أنه أعلم بمذهب أهل كل مذهب منهم، وكلا الرجلين جريء جسور مغوار: فالزمخشري هو الذي يقول في الجانب النبوي الشريف ما يقول في سورة التوبة وسورة التكوير، وابنُ تيمية هو الذي يقول في عصمة الأنبياء والسفر للزيارة والتوسل ما يقول ويقول، في الفاروق وعلي رضي الله عنهما ما يقول.

وبلغت الجرأة بكلا الرجلين أن صار يَرُدُّ القراءات المتواترة، لأنها لا توافق رأيه في إعراب بعض الكلمات، أما المعتزلي فرد قراءة ابن عامر أحد القراء السبعة قوله تعالى: ﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٨] قرأها بضم الزاي، وكسر الياء من «زين» ورفع لام «قتل» ونصب دال «أولادهم» وخفض همزة «شركائهم»، بحيلولة «أَوْلَـادَهُـم» الذي هو مفعول به لقتل: بين المضاف والمضاف إليه، وذلك لا يجوز عند جمهور نحاة البصريين وكان الزمخشري يتعصب لهم فرد هذه القراءة السبعية.

ورَدَّ الحشوي قراءة أبي عمرو وهو أيضا أحد القراء السبعة الذين أجمعت الأمة على قراءتهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٢] فإنه قرأها «إن هذين» وابن تيمية يرى أن الألف من «هذان» أصلية وليست ألف تثنية، ويرى أنها لم ترد في العربية إلا بهذا الشكل ولكن هذه القراءة السبعية تكذبه، وليس أبو عمرو بن العلاء وحده هو الذي قرأ بها، بل قرأ بها أيضا المطوعي عن الأعمش أحد القراء الأربعة عشر، كما في «الفوائد المعتبرة في القراءات الأربع عشرة» للشمس المتولي، ورُويت عن عثمان وعائشة وعن غيرهما من الصحابة رضي الله عنهم، وقرأ بها الحسن وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وغيرهم من التابعين وعيسى بن عمر وعاصم الجحدري من القراء كما في تفسير القرطبي. ولا غرابة في جرأة معتزلي على رد قراءة ما، وإنما العجب ممن يدعي السنة ثم يرد قراءة سبعية.

وبين الرجلين بعد ذلك أكثر من فارق، فالزمخشري معتزلي بحت، يدافع عن آراء المعتزلة، أما ابن تيمية فحشوي مشبه، يدافع عن آراء المشبهة، ولكنه أيضا يعتنق شواذ من بدع الفلاسفة والمعتزلة وغيرهم، فيقول بقدم العالم من بدع الفلاسفة، ويقول: بالحسن

والقبح العقليَّيْنِ من بدع المعتزلة، ويقول بفعل الأسباب بطبعها من بدع المعتزلة والفلاسفة، ويزيد بدعا من اختراعه كثيرة مما حمل الإمام السبكي على القول إنه خرج عن الفرق الإسلامية بأجمعها.

وفارق آخر بين الرجلين: أن الزمخشري إمام في اللغة والنحو والمعاني والبيان يقتدى به في ذلك كله، وإن كان يدس اعتزاله أحيانا خلال ذلك، مما حمل علماء السنة على التعليق على كشافه، لبيان ما فيه من الاعتزال، ليُجتنب ذلك وتنتفع الناس بما فيه من العلم.

وأما ابن تيمية فليس إماما في أي فن من الفنون، ولا يصلح لأن يجعل قدوة في أي فن، وإن كان يعرف جميع الفنون، بل ويتظاهر بإتقانها جميعا حتى علم الفلك، ولكنه ليس في درجة القدوة في أي منها، فاللغة والنحو يبدو أنه ليس فيهما بالدرجة العليا، فليس في كتبه ما ينبئ عن معرفة واسعة في تلك الميادين، وأما الفقه فإن أهل مذهبه - وهم الحنابلة - لا يجعلونه قدوة ولا يعتبرون آراءه فيه، وأما علم العقائد فلا يمكن أن يقتدي به فيه إلا مبتدع أو جاهل.

وقال المحقق الكوثري: إنه «لو اقتصر على فن واحد لكان يمكن أن يكون إماما فيه ولكنه حاول أن يكون إماما في كل فن فلم يكن إماما في فن». هـ.

ثم هو بعد ذلك كله لا يكاد يكتب في موضوع من الموضوعات إلا انحرف عن ذلك الموضوع وأفاض في الحديث عن إحدى بدعه المفضلة لديه.

مقارنة أخرى ليوسف النبهاني بين الحافظ ابن حجر الهيتمي وابن تيمية:

ولنورد هنا مقارنة عقدها الشيخ يوسف النبهاني في «شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق ﷺ» بين ابن تيمية وبين ابن حجر الهيتمي (ص:٢٩١) قال:

«من المعلوم أن أهل كل مذهب من المذاهب الأربعة أعلم بأحوال مذهبهم لكثرة

تدقيقهم في أقوالهم، وتنقيبهم عن أحوالهم، وتتبعهم لمحاسنهم ومساويهم... وقد نظرنا إلى هذين الإمامين : ابن حجر وابن تيمية، فوجدنا ابن حجر إماما في مذهب الشافعي لا يعادله فيه أحد من الأئمة المتأخرين سوى الشمس الرملي، على خلاف بين العلماء في الترجيح بينهما، أما إذا اتفقنا على حكم وجب المصير إليه عند كافة علماء مذهب الشافعي على الإطلاق، فهذه منزلة ابن حجر في مذهبه، وهي معلومة لا ينكرها أحد، ولا يدعي خلافها جاهل فضلا عن عالم، ومؤلفاته في الفقه هي عمدة المذهب الشافعي من عصره إلى الآن، وكلها محررة مقبولة بإجماع أهل مذهبه وغيرهم، وهي كثيرة وأكثرها مطولات في عدة مجلدات... وكلها يتنافس في اقتنائها المتنافسون، ويعتمد عليها من جميع المذاهب العلماء المحققون، للاتفاق على أنه أحد الأئمة الأعلام الذين لم يطعن فيهم أحد من علماء مذاهب الإسلام من عصره إلى الآن، ولم ينسبه واحد منهم إلى بدعة، أو مخالفة سنة، أو أدنى شيء يخل بعلمه ودينه وثقة عموم الأمة به.

وقد كان رحمه الله تعالى - مع كونه إماما فقيها - يعتقد في ساداتنا الصوفية أحسن الاعتقاد... فشملته بركاتهم وعمته نفحاتهم رضي الله عنه وعنهم... وبالجملة فقد كان رحمه الله تعالى من أكابر أئمة العلماء العاملين الهداة المهديين الذين جددوا وأيدوا بعلمهم هذا الدين المبين، وعم نفعهم جميع المسلمين.

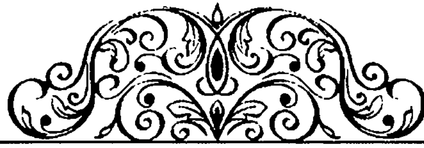
وأما ابن تيمية: فهو أيضا إمام من أئمة الإسلام، وقد كان من الممتازين في عصره، في العلم والعمل والتصلب في الدين، بحيث لا تأخذه في الحق ونشره - بحسب ما يظهر - لومة لائم، حتى إنه جرى عليه بسبب مخالفته لما عليه جمهور الأمة من بدعه المعلومة التي شذ بها إهانات كثيرة... وكان من أكابر حفاظ الحديث، وله في علوم الدين مؤلفات كثيرة... قل من وفقه الله لمثلها، ولكن الله تعالى لم يقدر الانتفاع بعلمه وكتبه كالانتفاع بعلم الإمام ابن حجر وكتبه... وقلما يخلو كتاب منها من شذوذ في مسائل يخالف بها مذاهب المسلمين، يشنع على علماء الدين، ولا سيما الأولياء العارفين: كالشيخ الأكبر سيدي محيي

الدين بن عربي فقد كفره وأخرجه من الدين، مع أن جمهور الأمة اتفقوا على أنه من أكابر الأولياء، وسموه سلطان العارفين، وأظن بل أتيقن أن السبب الوحيد لعدم انتفاع الناس بكتب ابن تيمية وعلمه مع جلالة قدره، شذوذه في تلك المسائل، واعتراضه على هؤلاء الأكابر. وما شبهت كتبه إلا بكنوز مملوءة من الجواهر النفيسة، ولكنها مرصودة من بدعه ومخالفته للأمة بحيات قاتلة، فهي تمنع الناس من الإقبال عليها.

أما من جهة منزلته في الفقه عند أهل مذهبه علماء الحنابلة، فإنا لا نجدها مثل منزلة ابن حجر في الفقه عند علماء مذهبه الشوافعة، بل كثير من أئمة الحنابلة مقدمون عليه في الفقه، وإذا خالفهم لا يعول على كلامه ولا يعتمد على ترجيحاته واختياراته عندهم، وكثير من أقواله مرفوضة بالكلية في مذهب الإمام أحمد، وقد طعن فيه أيضا كثير من علماء المذاهب الأخرى ونفروا الناس منه خوفا عليهم من الاقتداء به فيما اعترضوا به عليه مما خالف به أئمة الدين وجمهور المسلمين... وقد طعن بعض أكابر العلماء من المذاهب الثلاثة بصحة نقله، كما طعنوا بكمال عقله، كما تقدم في الباب السابق» انتهى كلام الشيخ النبهاني.

وابن حجر الذي تحدث عنه الشيخ النبهاني هنا هو الذي تقدم كلامه في الطعن في ابن تيمية في الفصل الأول من المقدمة.



الفصل الثالث:

في عدم أمانة ابن تيمية العلمية



وفيه:

* تقي الدين السبكي، الهيتمي، والكوثري: (ابن تيمية ليس ممن يُعتمد عليه في نقل يَتَفَرَّدُ به)

* تحريفُه لِقِصَّةِ الإمام مالك وعطاء في مسحه على المنبر

* محاولته لتضعيف أحاديث الزيارة، بل التصريح بوضعها. ومحاولته لتصحيح حديث الأوعال

* تلاعُبُه بحديث الضرير زيادة ونُقصانًا

* تحريفه لكلام أحمد ابن حنبل في يزيد الفويسق

* جعله كلامَ عز الدين ابن عبد السلام في التوسل مع أنه في القَسَم

* العلامة الحصني: ابن تيمية يكذب في ادِّعاء الإجماع ويدس في كلام من ينقل عنه ما ليس فيه إن نقله على وجهه

* أمثلة على عدم أمانة ابن تيمية في النقل عن الكتاب والسنة والإجماع.

* لا يوثق بنقل ابن تيمية لأنه صاحب بدعة، يدعو إليها، ويستحلُّ الكذب لِنُصرتِها

الفصل الثالث:
في عدم أمانة ابن تيمية العلمية

تقي الدين السبكي، الهيتمي، والكوثري: (ابن تيمية ليس ممن يُعتمد عليه في نقل يَتَفَرَّدُ به):

تقدم ما نقلنا عن الإمام الورع الشيخ تقي الدين السبكي أنه قال في ابن تيمية:

«ظهر لي من حاله ما يقتضي أنه ليس ممن يعتمد عليه في نقل ينفرد به، لمسارعته إلى النقل لفهمه، ولا في بحث ينشئه لخلطه المقصود بغيره وخروجه عن الحد جدا».

وقال نحوا من ذلك ابن حجر الهيتمي المكي، والعلامة المحقق زاهد الكوثري، وغيرهم، وسيرى القارئ في هذا الفصل ما يدل على صحة ذلك.

فمن ذلك:

تحريفُه لِقِصَّةِ الإمام مالك وعطاء في مسحه على المنبر:

قال في الجزء (٢٧/ ٧٩):

«تنازع الفقهاء في وضع اليد على منبر سيدنا رسول الله ﷺ لما كان موجودا، فكرهه مالك وغيره لأنه بدعة».

وذكر أن مالك لما رأى عطاء فعل ذلك لم يأخذ عنه العلم، ورخص فيه أحمد وغيره لأن ابن عمر رضي الله عنهما فعله... انتهى كلامه.

فقوله: إن مالكا كره وضع اليد على المنبر، وإنه لم يأخذ العلم عن عطاء لما رآه فعله،

تحريف للقصة لا مزيد عليه في التحريف، فإن الإمام مالكا كما روى القاضي عياض في: «ترتيب المدارك» (ج١/ ص١٣٨):

قيل له لِمَ لَمْ تكتب عن عطاء؟ قال أردت أن آخذ عنه، وأردت أن أنظر إلى سمته وأمره، فاتبعته حتى أتى منبر النبي ﷺ فمسح الغاشية والدرجة السفلى، يعني في المنبر، فلم أكتب عنه إذ ذاك، لأنه من فعل العامة، والدرجة السفلى والغاشية شيء أصلحه بنو أمية، فلما رأيته لا يفرق بين منبر النبي ﷺ وغيره ويفعل فعل العامة تركته.

قال القاضي: «وقد روى مالك عن عطاء بواسطة، فلعله لما استبان له علمه وحاله أخذ علمه من غيره». انتهى.

فالإمام مالك لم يأخذ على الإمام عطاء تبركه بالمنبر، وإنما أخذ عليه أنه لم يميز بين ما هو من منبره ﷺ وبين ما أحدث بعده، وبهذا ترى مدى تحريف ابن تيمية للقصة.

محاولته لتضعيف أحاديث الزيارة، بل التصريح بوضعها. ومحاولته لتصحيح حديث الأوعال:

ومن عدم أمانته محاولته لتضعيف أحاديث الزيارة، بل التصريح بوضعها مع أنها بلغ بعضها مبلغ الحسن أو الصحة كما هو مبسوط في الكتب المخصصة له، مثل « شفاء السقام»، للإمام السبكي، وقد نقلت من ذلك طرفا في كتاب « التبرك برسول الله ﷺ وبالصالحين من السنة المطهرة».

ومن ذلك محاولته لتصحيح حديث الأوعال

وقوله إن رواية ابن خزيمة له كافية في تصحيحه، وإن كان البخاري قال إن إسناده منقطع، هذا مع أن في إسناده عدا الانقطاع، راويا غير مقبول الرواية، وما ذاك إلا لأن ابن تيمية يريد أن يستدل به، فهو بذلك صحيح عنده، مع أنه يصرح أحيانا، إذا كان الحديث

لا يوافقه، بأن أحاديث الآحاد لا تلزم اليقين كما فعل في حديث عمران بن حصين في خلق العالم.

تلاعُبُه بحديث الضرير زيادة ونُقصانًا:

ومن عدم أمانته ما صنع من الزيادة والنقص في حديث الأعمى: أما الزيادة، فقوله في كتابه « قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» (ص٦٤) في الرد على أهل السنة القائلين بمشروعية التوسل بالنبي ﷺ المستدلين بحديث الأعمى، وغيره من الأحاديث:

أن ذلك الأعمى إنما توسل بدعاء النبي ﷺ وشفاعته وقد رد الله بصره لما دعا له النبي ﷺ. انتهى.

هذا مع أن كون النبي ﷺ دعا له، لم يرد في أية رواية من روايات هذا الحديث التي بين أيدينا، وهو نفسه لم يذكره في أية رواية من رواياته ولم يعزه لها.

وأما نقصانه منه فإنه ذكر أنه ورد من رواية أبي بكر بن خيثمة في آخر الحديث هذه العبارة: «وإن كانت حاجة فافعل مثل ذلك» ثم حاول ابن تيمية أن يرد هذه الزيادة فقال: إنها قد تكون مدرجة من كلام عثمان بن حنيف رضي الله عنه، لأنها لم ترد في رواية شعبة وروح بن القاسم، وهما أحفظ من حماد بن سلمة راوي هذه الزيادة. انتهى.

وهو يحاول تضعيفها لأنها تنقض مذهبه، ولكن أهل الحديث لا يقبلون هذا التعليل الذي أتى به، لأن حمادا ثقة وزيادة الثقة مقبولة على الصحيح، وحماد لم يخالف غيره في هذه الزيادة، فهو هنا يراوغ ويدور ويوهم التصحيح ليكر فيضعف، ويلقي في المسامع أن الزيادة قد تكون مدرجة. ولا يغرنك منه هذا التظاهر بالتحري، فإنه كان في بلد يعج بحفاظ الحديث في ذلك العصر مثل: تقي الدين السبكي، والحافظ البرزلي، والحافظ المزي، والحافظ الذهبي، والحافظ ابن كثير، والحافظ العلاء، وغيرهم، فلو صحح حديثا بادي الضعف، أو ضعف حديثا ظاهرا الصحة، لما بقيت له كلمة تسمع، ولكنه يراوغ ويوهم

ويتأول. نعوذ بالله من سوء صنيعه.

ومن ذلك حكايته الاتفاق على أن المقصود بالتمني في قوله تعالى: ﴿أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٠] **هو القراءة**، ومحاولته تثبيت الحكاية المزعومة المكذوبة من أن الشيطان ألقى على مسامع الناس، أو على لسان النبي ﷺ كلمات من الشرك ظنوها قرآنا، وسيأتي مزيد بحث في ذلك في باب عصمة الأنبياء عليهم السلام فيه بيان اختلافهم في معنى التمني إن شاء الله تعالى.

ومن ذلك أنه بعد أن ذكر الحديث الذي فيه لفظ جلوس الرب على العرش، وأنه يفضل عنه تعالى من العرش قدر أربعة أصابع، وذكر أن بعض أهل الحديث مثل ابن الجوزي والإسماعيلي، ردوه لتضارب رواياته، أخذ يعضده ويقول: «إن العرش لا يمكن أن يكون أعظم من الرب» وهذا يظهر أنه يأخذ القضية كلها بالحس، كما يجلس الإنسان على السرير، ثم قال: «فبيّن الرسول أنه لا يفضل من العرش ولا هذا القدر اليسير، وهذا معنى صحيح موافق للغة العرب، وموافق لما دل عليه الكتاب والسنة... له شواهده».

فهو الذي يجزم أنه في الحديث. انظر (ج١٦/ ص٤٣٥). فمن سمع هذا يظن أن الحديث صحيح، وأنه موافق للقرآن والسنة... إلخ.

وهذا من أوله إلى آخره تشبيه ممقوت وتحايل على السامعين، وعمله هنا يذكر بعمله في روايات الحديث الذي فيه: كان الله ولم يكن قبله شيء ولم يكن معه شيء... إلخ، فهو يصحح رواية «قبله» ويحمل عليها الروايات الأخرى خدمة لمذهبه من قدم العالم.

ومثل ذلك ادعاؤه أن السلف والخلف والتابعين مختلفون في فناء النار وعدم فنائها، وأن القول بفنائها روي عن عمر رضي الله عنه. وما هكذا الأمانة العلمية.

ومنها ما تقدم في فصل سابق من تحامله على خصومه والقول عليهم بما لم يقولوا.

تحريفه لكلام أحمد ابن حنبل في يزيد الفويسق:

ومن تحريفه لمعاني الكلم تحريفه لقول الإمام أحمد في يزيد بن معاوية: فإنه سأله عنه ابنه صالح بن أحمد بن حنبل قال قلت لأبي: إن قوما يقولون إنهم يحبون يزيد، قال: يا بني، وهل يحب يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر؟

فقلت : يا أبت، فلماذا لا تلعنه؟

قال: يا بني، ومتى رأيت أباك يلعن أحدا؟

وروى عنه قيل له: أتكتب الحديث عن يزيد بن معاوية؟

فقال : لا ولا كرامة، أو ليس هو الذي فعل بأهل المدينة ما فعل.

فقال ابن تيمية: إن الإمام أحمد وأهل السنة وأئمة الأمة كان معتقدهم: أن يزيد بن معاوية لا يُسَب ولا يُحَبُّ ويقول: ولم يكن أحد إذ ذاك يتكلم في يزيد بن معاوية، ولا كان الكلام فيه من الدين. وهذا كله تعضيد لمذهب أهل نحلته من عصبيتهم ليزيد، كما قال لهم أحد أئمة المذهب الحنبلي وهو ابن الجوزي في «دفع شبه التشبيه»، بعد أن ذكر ما ألحقوا بمذهب الإمام أحمد من العار والتجسيم:

«ثم زينتم مذهبكم بالتعصب ليزيد بن معاوية، وقد علمتم أن صاحب المذهب أجاز لعنته». اهـ.

هذا والخلاف في لعن يزيد مشهور، ولا مؤاخذة على من استدل لعدم لعنه، ولكن المؤاخذة في تحميل كلام الأئمة ما ليس فيه، ثم إنه لم يذكر بقية الرواية التي رويت عن صالح بن الإمام أحمد، وفيها: لم لا نلعن من لعنه الله عز وجل في كتابه؟ فقلت وأين لعن الله يزيد في كتابه؟. فقرأ ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ۝ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰ أَبْصَارَهُمْ﴾ [محمد: ٢٣-٢٤].

فهل يكون في قطع الرحم أعظم، من القتل؟» انظر الآداب الشرعية للإمام ابن مفلح المقدسي (ج١/ ص٣٠٩).

ثم إن في قوله: «أهل السنة»، وقوله: «ولا كان الكلام فيه من الدين»، ما يضفي صبغة سلفية إجماعية على ما يدعيه... وهذه طريقته في كل دعوى يدعيها، يقول قولا يوهم القارئ أن تلك الدعوى هي صميم الدين المجمع عليه، وأنها قول السلف. وليس عدم النقل عن السلف في مسألة دليل على رأيهم فيها، فهل نقل عنهم لعن هامان، أو نقل عنهم لعن هرقل؟ وهل عدم نقل ذلك عنهم دليل على أنهم يحرمون لعنهما؟

جعله كلامَ عز الدين ابن عبد السلام في التوسل مع أنه في القَسَم:

ومثل ذلك نقلُه لكلام الإمام عز الدين بن عبد السلام فإنه جعله في التوسل بينما هو في القسم كما أوضح ذلك العلامة أبو الفضل بن الصديق في «الرد المحكم المتين» ص٥٤، فإنه نقل كلام العز وفيه القسم على الله تعالى بالنبي ﷺ إن صح حديثه فينبغي أن يكون مقصورا عليه ﷺ ومما خص به... إلخ.

ثم قال أبو الفضل: «وبين المسألتين بون كبير كما لا يخفى فاشتبه الحال على ابن تيمية والكمال لله تعالى. على أني أميل كثيرا إلى أنه ليس باشتباه حال ولكنه تحريف مقصود»... إلخ كلام أبي الفضل.

ومن ذلك تحريفه لكلام ابن عقيل في الزيارة وأنه يجعل السفر إليها معصية، بينما هو يدعو إليها ويمدحها، وإنما نهى عن السفر لزيارة بعض المحال الأخرى التي تظهر فيها البدع كما أتينا بطرف منه في تحريم ابن تيمية للسفر إلى قبر الرسول ﷺ.

العلامة الحصني: ابن تيمية يكذب في ادِّعاء الإجماع ويدس في كلام من ينقل عنه ما ليس فيه إن نقله على وجهه:

وقال العلامة الحصني في «دفع شبه من شبّه وتمرّد» ص٩٨:

«ابن تيمية يكذب في الإجماع ومن تتبع ذلك وجده صحيحا. وينقل في بعض الأحيان شيئا وهو كذب محقق. وإذا نقل كلام الغير لم ينقله على وجهه وإن نقله على وجهه دس فيه ما ليس من كلامه»... إلخ.

وقال عنه ص٣٧: «ابن تيمية يذكر في مصنفاته كلام رجل من أهل الحق ويدس في غضونه شيئا من معتقده الفاسد فيجري عليه الغبي» ... إلخ.

أمثلة على عدم أمانة ابن تيمية في النقل عن الكتاب والسنة والإجماع:

ومثل ذلك قوله في الجزء (١٧/ ١٩١) في قدم العالم:

«فإن قلتم إن كل فرد من أفرادها محدث لم ينفعكم، وإن قلتم بل النوع محدث لامتناع حوادث لا أول لها، قيل لكم: هذا مما ينازعكم فيه جمهور أهل الحديث مع جمهور الفلاسفة وينازعكم فيه أئمة الملل وأئمة النحل، وينازعكم فيه الأئمة من أهل التوراة والإنجيل والقرآن، والأئمة من الصابئة والفلاسفة والمجوس وغيرهم... وهذا القول ليس معلوما بالكتاب والسنة والإجماع، ولا قاله أحد من السلف والأئمة، وإنما هو قول مبتدع...». انتهى.

ويقول في الجزء (١٧/ ٢٤٧)، متحدثا عن ما نسبه الإمام الرازي للفلاسفة والأطباء من أن الأجسام لا تخلق من عدم، وإنما تتكون من أجسام أخرى قبلها:

«والقول الذي عليه السلف وجمهور العقلاء من أن الأجسام تنقلب من حال إلى حال إنما يذكره - يعني الرازي - عن الفلاسفة والأطباء، وهذا القول هو الذي عليه السلف والفقهاء قاطبة والجمهور...» انتهى.

فمن يحكي أن السلف وجمهور الأمة، وقاطبة فقهائها متفقون على أن الحوادث لا أول لها، وعلى أن الأجسام لا يخلقها الله من العدم، بل من مادة قبلها لا يحل لمسلم أن يعتمد على نقله ولو نقل الإجماع. ثم إنه هنا أيضا يستعمل حيلته العادية فينفي ورود استحالة حوادث لا أول لها في القرآن والسنة وأقوال السلف، ثم يقول إن قول ذلك بدعة، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ألا تسمعون يا عباد الله، يا أمة سيد المرسلين ﷺ:

يدعي هذا الرجل قدم العالم... وقدم المادة... ثم يبدع من خالف ذلك، لقد صدق الذهبي في رسالته إليه، أن بدعا كانت تعد منكرا وكفرا إلى عهد قريب أصبحت تعد عند التيميين أساس الدين ومعيار اتباع السنة.

ومن ادعاءاته للإجماع والسنة قوله في الجزء (٦/ ١٧٩): «فثبت بالسنة والإجماع أن الله يوصف بالسكوت» انتهى.

ويعني بذلك حديثين أوردهما قبل ذلك، فيهما أن الله تعالى سكت عن أشياء رحمة منه، وما سكت عنه فهو عفو.

ثم قال: «إن الفقهاء ذكروا دلالة المنطوق والمسكوت، وهو ما نطق به الشارع وما سكت عنه» انتهى.

فهذا هو السنة والإجماع اللذان يدعي في السكوت، وهذا تحريف ما بعده تحريف، إذ السكوت الذي يذكره الفقهاء هنا هو عدم ورود نص عن الشارع في الحكم، وكذلك السكوت في الحديث هو عدم ذكر الله تعالى بحكم تلك الأشياء.

ومن تعزيزه كلامه بالعزو للسلف قولُه في الجزء (٦/ ٥٧٠):

إن ﴿نَفْسَهُ﴾ من قوله تعالى: ﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٧] تمييزٌ مُـحَوَّلٌ عن الفاعل،

وكذلك ﴿أَنفُسَكُم﴾ من قوله تعالى: ﴿تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٦]

لأن ابن تيمية يرى أن التمييز يصلح أن يكون معرفا مثل ما يقوله نحاة الكوفة، ثم قال: هو قول الفراء وغيره من نحاة الكوفة، واختيار ابن قتيبة وغيره وهو معنى قول أكثر السلف...

ومن ادعاءاته لموافقة الكتاب والسنة واتفاق الأئمة...إلخ، قوله في الجزء (٩/ ٢٧١):

« العقل في كتاب الله وسنة رسوله وكلام الصحابة والتابعين وسائر أئمة المسلمين هو أمر يقوم بالعاقل سواء سمي عرضا أو صفة ليس هو عينا قائمة بنفسها، سواء سمي جوهرا أو جسما أو غير ذلك...» إلخ كلامه.

فأين كلام الأئمة في هذا الموضوع يا ترى وأين الكتاب والسنة؟

إن كان فهم هذا من كلامهم فعليه أن يصرح بذلك ويورد النصوص، على أن المتفطن لكلام ابن تيمية المتدرب به يفطن إلى أنه ترك ثغرة للخروج من المأزق لا تزيده شرفا، ولكنها تظهر قصده للخيانة وإيهام الناس، وذلك أن ما حكاه عن الكتاب والسنة والسلف قد يكون منصبا على أن العقل أمر يقوم بالعاقل... وهذا ليس محل نزاع ولا ينكره أحد، ثم ابتدأ الكلام هو من نفسه فقال: ليس هو عينا.

ولكن القارئ معرض إلى حد كبير إلى أن يعتقد أن كل ذلك معزو إلى السلف، وهذا تدليس شديد، وقد ورد مثل هذا بكثرة في حديثه عن قيام الحوادث بالله تعالى وعن قدم العالم، فهو يقول عبارات يخرج منها الناظر بأن السلف كله على ذلك والكتاب والسنة. ثم يقول: وقال الإمام أحمد إن الله يتكلم إذا شاء. فكل هذا الصرح الكبير مبني على هذه العبارة التي وردت عن الإمام، وقد ورد ما يفسرها من كلامه، مع أن ابن تيمية نفسه صرح بأن كثيرا من الحنابلة من أئمتهم قال إن معناها: أنه يُسمع كلامَه مَن شاء. انظر لتمام الإيضاح فصل رد قول ابن تيمية بحدوث القرآن من هذا الكتاب.

ومثل هذا التلبيس قوله في الجزء (١٠/ ٧٤٨): بعد أن ذكر أن القاضي أبا بكر وأبا حامد وابن الجوزي يرون العقوبة على إرادة الذنب الجازمة، قال:

«والقاضي بناها على أصله في الإيمان الذي اتبع فيه جهما والصالحي، وهو المشهور عن أبي الحسن الأشعري، وهو أن الإيمان مجرد تصديق القلب، ولو كذب بلسانه وسب الله ورسوله بلسانه، وأن سب الله ورسوله إنما هو كفر في الظاهر، وأن كل ما كان كفرا في نفس الأمر يمتنع أن يكون معه شيء من تصديق القلب، وهذا أصل فاسد في الشرع والعقل، حتى إن الأئمة كوكيع، وأحمد، وأبي عبيدة وغيرهم، كفروا من قال في الإيمان بهذا القول...» إلخ كلامه.

فمن رأى هذا يخرج منه بأن الإمام الأشعري والأئمة أبا بكر الباقلاني وأبا حامد الغزالي، وأبا الفرج ابن الجوزي وهم جميعا من أئمة أهل السنة، أما الباقلاني والغزالي فهما من أئمة الأشاعرة فالباقلاني مالكي، والغزالي شافعي، وأما ابن الجوزي فمن أئمة الحنابلة، فمن رأى ما كتبه ابن تيمية عنهم وعن الإمام الأشعري يخرج منه على يقين من أن الأئمة حكموا بكفرهم، وأن هؤلاء الأئمة يرون أن سب الله ورسوله يصح معه إيمان، ولعمري إن هذا لهو الضلال، وهذا كله تشويه من ابن تيمية وتحريف مقصود لتنفير الناس من هؤلاء الأئمة ومن مذهب أهل السنة عامة.

ومذهب الأشاعرة واضح لا غبار عليه، وهو أن الإيمان هو التصديق بالقلب، والإسلام هو العمل بالجوارح، ومنه قول « لا إله إلا الله محمد رسول الله» ﷺ وهم مجمعون على أن من صدق بقلبه وأنكر بلسانه كافر، إلا إذا كان عدم نطقه عن عجز، وأما إذا لم يكن عن عجز بأن كان عن حسد أو عصبية، كما وقع لكثير من أهل الشقاء من كفار قريش وغيرهم، فإنه لا ينفع صاحبه، بل هو كافر مخلد في النار.

فالإيمان والإسلام لا يمكن التفريق بينهما، ولا ينفع أحدهما دون الآخر، أما الإسلام بدون إيمان فنفاق، وأما الإيمان بدون إسلام فجحود وحسد ومصير صاحبيهما العذاب

المؤبد. وقد يتلازم الشيئان ولا يمنع ذلك أهل العقول وأهل اللغة من التفريق بين معنييهما، وقد يفرقون بين معنيين مآلهما واحد، كما فرقوا بين الجلوس والقعود، مع أنهما هيئة واحدة فقالوا: القعود الانتقال من علو إلى سفل، والجلوس بالعكس، وفرقوا بين الجهة والحيز، مع أنهما واحد في الوجود الخارجي، وهذا أوضح من أن تضرب له الأمثال، فإيهام القارئ بأن الأشعري يقول بإيمان من يسب الله ورسوله وبأنه كفره الأئمة، تضليل وبهتان لا ينبغي للباحث المنصف، ولو كان غير مسلم، فكيف بمن يدعي اتباع السنة وتجديدها، وهكذا يفعل ابن تيمية في كثير من كتبه، يذكر ضلالة جهم أو فرعون أو غيرهما من أئمة الضلال والظلام ثم يتبعهما بذكر علماء أهل السنة ثم يفيض في ذكر بدعة جهم، ورَدِّها، ولا ينسى أن يجدد خلال ذكرها تسمية علماء أهل السنة فيتوهم القارئ أنهم قائلون بتلك الضلالة.

وهذه خيانة كبيرة، لا تبقى لصاحبها عدالة.

لا يوثق بنقل ابن تيمية لأنه صاحب بدعة، يدعو إليها، ويستحلُّ الكذب لِنُصرتها:

وإذ رأينا ما تقدم من عدم أمانة ابن تيمية في النقل، فلنذكر موقف أهل الحديث من رواية المبتدع، وقد اختلفوا في قبول روايته إذا كان لا يكفر ببدعته فقيل: تُرَدُّ روايته مطلقا، وإن كان متأولا، لأنه فاسق...

وقيل إن لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه، أو لأهل مذهبه، قُبلت روايته، وإن كان ممن يستحل الكذب لم تقبل.

والقول الثالث: إنه إن كان داعية إلى بدعته لم تقبل روايته، وإن لم يكن داعية قبلت.

قال ابن الصلاح في مقدمته: وهذا مذهب الكثير أو الأكثر، وهو أعدلها وأولاها، وعزا لابن حبان من أئمة الحديث قوله: «الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة، لا أعلم بينهم فيه خلافًا». انتهى.

وقال الحافظ العراقي في شرحه لألفيته:

«وقولنا:« لا يكفر ببدعته» احتراز من المبتدع الذي يكفر ببدعته كالمجسمة إن قلنا بتكفيرهم على الخلاف فيه ». انتهى.

وابن تيمية داعية، بل هو أكبر داعية للبدع. فإذا ضممنا إلى ذلك ما ذكره التاج السبكي في طبقاته عن الحشوية وهو أنهم يستبيحون الكذب لنصرة أهل مذهبهم، وأن أحدهم كتب شرح النووي لصحيح مسلم وحذف منه كل ما يتعلق بأحاديث الصفات من كلام النووي، لأن النووي كان أشعري العقيدة، وابن تيمية هو إمام الحشوية والمدافع عنهم، وضممنا إلى ذلك ما رأيناه في الفصلين السابقين وفي هذا الفصل من تحريف ابن تيمية لكلام خصومه، ولمعاني الكلام، ومحاولاته لتضعيف ما لا يوافقه من الأحاديث أو رده، ولتقوية ما يلائمه منها، ورأينا سوء اعتقاده في خصومه الأشاعرة، الذين هم معظم أهل الملة الإسلامية في عصره، ومن قبله بقرون، وتبديعه لهم وتكفيره وتشبيههم بآل فرعون...

كل هذه الأمور تجعلنا لا نقبل رواية ابن تيمية فيما يرويه سواء عن خصومه من كلامهم، أو عن العلماء الآخرين ليحتج به، ولا نقبل تصحيحه للأحاديث ولا تضعيفه لها، ولا نقبل حكايته للإجماع، ولا يَهُولَنَّك أيها القارئ هذا الحكم، فالملة الإسلامية لا كهنوت فيها، وكل من أحدث فيها أمرا فهو رد عليه، ومن ابتدع ردت عليه بدعته ولا كرامة، وقد جرى عمل علماء الإسلام وأئمة المسلمين على ذم أهل البدع والتشهير بهم وتحذير الناس منهم، وجرى أيضا عملهم على التعريف بمن لا يوثق بروايته لسبب أو لآخر، كأن يكون كذابا أو مختلطا أو كثير السهو والغفلة، ورأوا أن ذلك واجب عليهم وليس غيبة.

روى مسلم عن محمد بن سيرين قال: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»، وروي عنه أيضا قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم».

وروى عن عبد الله بن المبارك أنه قال على رؤوس الناس: « دعوا حديث عمرو بن ثابت فإنه كان يسب السلف»، روى مسلم ذلك كله في مقدمة صحيحه.

وروى الحافظ ابن عساكر في كتابه عن أبي الحسن الأشعري عن الشافعي رضي الله عنه قال: «ما ناظرت أحدا فأحببت أن يخطئ إلا صاحب بدعة فإني أحب أن ينكشف أمره للناس».

وقال أبو تراب النخشبي للإمام أحمد: «يا شيخ لا تغتب العلماء، فقال أحمد: ويحك! هذا نصيحة، ليس هذا الغيبة».

وقيل ليحي بن سعيد: «أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله؟

فقال: لأن يكونوا خصمائي أحب إليَّ من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ يقول: لم لم تَذُبَّ الكذب عن حديثي».

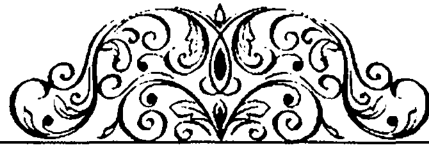
وقد اجتمعت في ابن تيمية خصلتان كلتاهما كافية لعدم ائتمانه على الشريعة الإسلامية:

أحداهما: بدعه الكثيرة التي يدافع عنها ويتعصب لها.

والثانية: عدم أمانته الواضح في نقل أقاويل خصومه، وحكايته للإجماع في غير محله، وتستره على ضعف الأحاديث إذا كانت دليلا له، ورده الصريح للنصوص القرآنية والحديثية التي تعارضه مثل رده لنصوص الخلود في النار، ورده للحديث الذي يدل على أن الله تعالى كان ولا شيء معه.

ولا عذر لأحد من المسلمين اليوم بعد نشر كتب ابن تيمية في عدم تبديعه، وذلك أدنى ما يمكن أن يوصف به.

والله تعالى يوفقنا لما يحبه ويرضاه، ويجيرنا من البدع وشرورها، ويميتنا على سنة نبيه سيدنا محمد وآله وصحبه، عليه وعليهم الصلاة والسلام.



الفصل الرابع:

في غرور ابن تيمية وإعجابه بنفسه وكبره



وفيه:

* الذهبي: ما أخر ابنَ تيمية بين علماء مصر والشام ومقتته نفوسهم إلا لِكِبْرِه وعُجْبه وازدرائه بالكبار.

* ابن حجر العسقلاني: «فصار يردُّ على صغير العلماء وكبيرهم حتى انتهى إلى عمر بن الخطاب فخَطَّأه».

* النبهاني: «ومن تتبع كلامه ورأى شدة عداوته لأولئك الأئمة الأعلام، وما رماهم به من أنواع المذام يظن أو يتيقن أن مراده بذلك إسقاط أولئك الأئمة ليكون وحده إمام جميع الأمة».

* ابنُ تيمية: « كثير من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا أو فعلوا ما هو بِدْعَةٌ ولم يعلموا أنه بِدْعَة»

* قِصَّةٌ تُبيِّنُ مَدى استخفاف ابنِ تيمية بآراء العلماء

الفصل الرابع:
في غرور ابن تيمية وإعجابه بنفسه وكبره

الذهبي: ما أخر ابنَ تيمية بين علماء مصر والشام ومقتته نفوسهم إلا لِكِبْرِه وعُجْبه وازدرائه بالكبار:

رأينا كلام الحافظ الذهبي خليل ابن تيمية وتلميذه الذي قال فيه:

«وقد تعبتُ في وزنه وتفتيشه حتى مللت في سنين متطاولة، فما وجدت الذي أخره بين أهل مصر والشام ومقتته نفوسهم، وازدروا به وكذبوه وكفروه، إلا الكبر والعجب، وفرط الغرام في رئاسة المشيخة والازدراء بالكبار. فانظر كيف وبال الدعاوي ومحبة الظهور»... إلخ انظر مقدمة هذا الكتاب.

وقال عنه أيضا في رسالته إليه - انظر المقدمة -:

«إلى كم تمدح نفسك وشقاشقك وعباراتك، وتذم العلماء وتتبع عورات الناس... بلى أعرف بأنك تقول لي لتنصر نفسك: إنما الوقيعة في هؤلاء الذين ما شموا رائحة الإسلام، ولا عرفوا ما جاء به محمد ﷺ، وهو جهاد. بلى والله عرفوا خيرا كثيرا... يا مسلم أقدم حمار شهوتك لمدح نفسك، إلى كم تصادقها وتعادي الأخيار؟ وتزدري الأبرار؟ إلى كم تعظمها وتصغر العباد؟ إلى كم تخاللها وتمقت الزهاد؟ إلى متى تمدح كلامك بكيفية لا تمدح والله بها أحاديث الصحيحين، يا ليت أحاديث الصحيحين تسلم منك، بل في كل وقت تغير عليها بالتضعيف والإهدار، وبالتأويل والإنكار... ما أذكر أنك تذكر الموت، بل تزدري بمن يذكر الموت، وما أظنك تقبل على قولي، ولا تصغي إلى وعظي، بل لك همة كبيرة في نقض هذه الورقة بمجلدات... فإذا كان هذا حالك عندي، وأنا الشفوق المحب الواد فكيف

حالك عند أعدائك؟» إلخ كلامه.

ابن حجر العسقلاني: «فصار يردُّ على صغير العلماء وكبيرهم قديمهم وحديثهم حتى انتهى إلى عمر بن الخطاب فَخَطَّأَه»

وقال الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة في ترجمته:

«كان يورد في ساعة من الكتاب والسنة واللغة والنظر ما لا يقدر أحد أن يورده إلا في عدة مجالس، كأنّ هذه العلوم بين عينيه يأخذ منها ما يشاء ويذر. ومن ثمّ نسب أصحابه إلى الغلو فيه، فاقتضى له ذلك الإعجاب بنفسه حتى زُهي على أبناء جنسه واستشعر أنه مجتهد فصار يرد على صغير العلماء وكبيرهم قديمهم وحديثهم حتى انتهى إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فخطّأه في شيء فبلغ الشيخ إبراهيم الرقي الحنبلي فأنكر عليه فذهب إليه واعتذر واستغفر. وقال في حق علي كرم الله وجهه: «أخطأ في سبعة عشر موضعا خالف فيها نص الكتاب».

وكان لتعصبه لمذهب الحنابلة يقع في الأشاعرة حتى أنه سب الغزالي، فقام عليه قوم كادوا يقتلونه...

ومنهم من ينسبه للزندقة لقوله: إن النبي ﷺ لا يستغاث به. لأن في ذلك تنقيصا ومنعا من تعظيم رسول الله ﷺ. ومنهم من ينسبه للنفاق لقوله في علي كرم الله وجهه ما تقدم، وقولِه إنه قاتل للرئاسة دون الديانة، وإن عثمان رضي الله عنه كان يحب المال...». اهـ.

النبهاني: « ومن تتبع كلامه ورأى شدة عداوته لأولئك الأئمة الأعلام، وما رماهم به من أنواع المذام يظن أو يتيقن أن مراده بذلك إسقاط أولئك الأئمة ليكون وحده إمام جميع الأمة» :

وقد أحسن العلامة النبهاني تلخيص حال ابن تيمية وغروره وإعجابه بنفسه في قوله في

«شواهد الحق» ص٧٢:

«إن ابن تيمية لم يخص فرقة دون فرقة من هذه المذاهب الإسلامية باعتراضاته وتشنيعاته، وإنما هو يضلل جميع المسلمين من الأشاعرة والماتريدية، الذين هم معظم الأمة المحمدية، ويبالغ في ذم أئمتهم وتضليلهم وتجهيلهم: كالإمام أبي الحسن الأشعري الذي هو إمام الشافعية والمالكية على الإطلاق من عهده إلى الآن، وإلى ما شاء الله، وكإمام الحرمين والفخر الرازي، والإمام الغزالي وغيرهم من أكابر أئمة الإسلام، الذين وقع الاتفاق على إمامتهم وجلالتهم.

وكما أنهم أئمة الأشاعرة الشافعية والمالكية هم أيضا أئمة الحنفية الماتريدية، لأن المذهبين في العقائد في حكم مذهب واحد، وهو مذهب أهل السنة والجماعة، لا يختلفون في شيء مهم، ولا يضلل بعضهم بعضا.

فاعتراضات ابن تيمية على عقائدهم وتشنيعاته على أئمتهم شاملة لجميعهم، ويزيد على ذلك تكفير كثير من أئمة الصوفية، الذين هم سادات الأمة وعُبَّادُها وأولياؤها وزُهَّادُها ومحل اعتقاداتها وبركاتها.

فهو رحمه الله وعفا عنه قد أقام نفسه مقام إمام الأمة بأسرها، من عهد النبي ﷺ إلى عصره، ونظر إلى أئمتها نظر المحتقر لهم، المنتقد عليهم، المعتقد في نفسه أنه أكمل وأفضل وأورع وأتقى وأعلم وأفهم وأعرف بكلام الله ورسوله وسيرة السلف الصالح منهم أجمعين.

وكلما كان الإمام منهم أكثر شهرة بالعلم والعمل والتحقيق وسعة الفضل بحيث تصير له عند الأمة وبين علمائها المزية الكبرى والمقام العالي، يكون أشد عداوة له، وأقبح تشنيعا عليه، كإمام الأمة أبي الحسن الأشعري ومن عطف عليه.

ومن تتبع كلامه ورأى شدة عداوته لأولئك الأئمة الأعلام، وما رماهم به من أنواع المذام يظن أو يتيقن أن مراده بذلك إسقاط أولئك الأئمة ليكون وحده إمام جميع الأمة.

ومن العجب أنه إذا أحوجه البحث إما لإقناع الخصم، وإما لبيان أنه واسع الاطلاع على كتبهم ومذاهبهم، أو غير ذلك من الأسباب إلى مدحهم بما هم أهل له من سعة العلم وشدة الفهم والذكاء ونحو ذلك، فلا بد أن يشوب تلك العبارة بكلام يغض فيه من قدرهم، ولا يجعله مدحا خالصا لهم.

وقد رأيت هذا المعنى كثيرا في عباراته في كتاب «منهاج السنة» وغيره والله أعلم بالسرائر، ومع ذلك فهو كما شهد له كثير من أكابر العلماء، إمام من أئمة المسلمين، ولكن لا يقتدي به إلا كل ناقص العقل والدين في تلك الشذوذات والأوهام التي من أهمها منع الاستغاثة والسفر إلى زيارة سيد الأنام عليه الصلاة والسلام». هـ كلام الشيخ النبهاني.

ابنُ تيمية: «كثير من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا أو فعلوا ما هو بِدْعَةٌ ولم يعلموا أنه بِدْعَة»

قلت: من تتبع شيئا من كلامه في مختلف تصانيفه علم أن ما قاله النبهاني من أنه جعل نفسه إماما للأئمة، وازدرى بهم، حقٌّ لا لبس فيه، فمن ذلك قوله ١٩/ ١٢١:

«كثير من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة ولم يعلموا أنه بدعة». إلخ.

فهو يبدع المجتهدين من السلف والخلف وقد أدرك هو من ذلك ما لم يفهموا وعلم ما لم يعلموا. ولا تغررك عبارة «ولم يعلموا أنه بدعة» فليس اعتذارا عنهم، وإنما هي تلبيس بالتظاهر بالاعتذار. وإشارة بنفسه بأنه أدرك ما لم يدركوا من ذلك.

ومن ذلك قوله إن الإمام أحمد لم يفهم كلام داود فلذلك خطأه، وهو غير مخطئ.

وقد نقلت عبارته في هذا الكتاب وفي «فتاوى ابن تيمية في الميزان». فليراجع.

ومن ذلك قوله إن الإمام أبا الفضل أحد رؤساء الحنابلة الذي روى عقيدة الإمام أحمد التي فيها نفي التجسيم، وفيها تنزيه المولى تعالى عن التكييف تمام التنزيه، فقال ابن

تيمية ٤/ ١٦٧:

«إنه قد يصنف الإنسان في رأي بعض الأئمة وإن كان غيره بمذهب ذلك الإمام أعلم منه بألفاظه وأفهم لمقاصده». إلخ.

ولا ضرر على أبي الفضل التميمي من هذا الكلام فهو إمام من أئمة المذهب مصدّق فيما نقل، وهو أقرب عهدا للإمام من ابن تيمية، وأوثق نقلا منه.

ومن ذلك قوله إن مسألة الزيارة ومسألة قيام الحوادث بالله تعالى كان فيها على مذهب الآباء وإنه كان يقول بقول أهل البدع، وإنه رجع إلى ما جاء به الرسول ﷺ (الفتاوى ٦/ ٢٥٨). وهذا إقرار بشذوذه عن جميع المسلمين.

وقد رد ابن تيمية على جده أبي عبد الله وعلى البغوي والخطابي وغيرهم ممن قالوا إن المتشابه يفوّض معناه إلى الله تعالى مع جهلنا به ونؤمن به إجمالا. قال (ج١٦ ص٤٠٩):

«وقد ذكر الجد أبو عبد الله في تفسيره من جنس ما ذكر البغوي فقال: أما الإتيان المنسوب إلى الله فلا يختلف قول أئمة السلف كمكحول والزهري والأوزاعي، وابن المبارك وسفيان الثوري والليث بن سعد ومالك بن أنس والشافعي وأحمد وأتباعهم أنه يمر كما جاء، وكذلك ما شاكل ذلك مما جاء في القرآن أو وردت به السنة كأحاديث النزول ونحوها. وهي طريق السلامة ومنهج أهل السنة والجماعة يؤمنون بظاهرها، ويكلون علمها إلى الله ويعتقدون أن الله منزه عن سمات الحدوث على ذلك مضت الأئمة خلفا بعد سلف. وقال ابن السائب في قوله: ﴿أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٨]: هذا من المكتوم الذي لا يفسر. وذكر ما يشبه كلام الخطابي في هذا.

فإن قيل: كيف يقع الإيمان بما لا يحيط من يدعي الإيمان به علما بحقيقته؟ فالجواب: كما يصح الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله... ألا ترى أنا لا نعرف عدة الأنبياء وكثيرا من الملائكة ولا نحيط بصفاتهم، ثم لا يقدح ذلك في إيماننا بهم»... إلخ كلام ابن تيمية الجد.

ثم أخذ ابن تيمية يشن الغارة على كلام جده. وتحدث عن الملاحدة والمأولة والمجهلة، وأن الرسول أتى بغاية البيان.

وشن الغارة على كلام ابن السائب إلى أن قال ص ٤١٨:

«ومن ظن أن ما لا يعلمه هو لا يعلمه غيره كان من جهله، فلا ينفي عن الناس إلا ما علم انتفاؤه عنهم. وفوق كل ذي علم عليم أعلم منه، حتى ينتهي الأمر إلى الله تعالى»...إلخ.

وهذا منه يكاد يكون تصريحا بأنه فهم من ذلك ما لم يفهمه جده، ولا غيره من العلماء الذين عزا إليهم ذلك.

وقد عزا ذلك إلى أئمة المسلمين وجميع أهل السنة والجماعة. ولكن ابن تيمية شاذ عن جماعتهم لفهمه ما لم يفهموه وعلمه ما لم يعلموه.

والحاصل أن ابن تيمية توفرت له دواعي العجب والغرور من نشأته في أحضان المشيخة وإعجاب العلماء به منذ صغره وثنائهم عليه. كما ورد أن عالما جاء من حلب لأنه سمع بغلام نابغة فامتحنه فوجده فوق ما سمعه.

وكما قال أحدهم إنه بهر أهل الشام. وقد أوتي حفظا نادرا وجرأة لا تقاوم.

هذا إلى ما قاله كثير من معاصريه ومَن بعدهم من أنه كان في عقله نقص.

فكانت النتيجة هذه: آلة محكمة قوية الأركان مدمرة ليس لها حابس يحبسها، فهي تدمر كل ما مرت به أو اعترض طريقها.

قِصَّةٌ تُبيِّنُ مَدى استخفاف ابنِ تيمية بآراء العلماء:

وما لنا نبحث عن ازدرائه بأفهام العلماء، وقد رأينا تخطئته لعمر وعليّ رضي الله عنهما ولعبد الله بن عمر رضي الله عنه. ورأينا قوله إن النبي ﷺ: «لو دعا أبا بكر وعمر و... لكان

أبلغ في إجابة الدعاء...» وهذا منتهى الغرور والحماقة.

ولعل القصة التالية توضح مدى استخفاف الرجل بآراء العلماء ونبذه لكل ما يخالف رأيه. فقد وصف تلميذه وناشر أفكاره من بعده ابن القيم مشهدا وقف عليه؛ فقال معجبا بفطنة شيخه وسرعة بديهته:

«بحث الشيخ مع قوم فاحتجوا عليه بحديث أنكره، فلما أظهروا له النقل ووقف عليه، ألقى المجلد من يده غيظا!

فقالوا له: ما أنت إلا جريء، ترمي المجلد من يدك وهو كتاب علم؟!

قال سريعا: أيما خير أنا أو موسى؟ وأيما خير هذا الكتاب أو ألواح الجوهر؟

وهذا الفعل المنكر غني عن التعليق. وأين غضب موسى عليه السلام لربه إذ عبد قومه العجل من غضب ابن تيمية لنفسه ورفضه للاعتراف بالحق لما ظهر له. وأين هذا من شأن العلماء والأئمة في رجوعهم إلى الحق وفرحهم به. انظر «ابن تيمية» لصائب عبد الحميد؛ فقد عزا القصة للوافي بالوفيات ٧/ ١٧.



الفصل الخامس:

في محاولاته للغض من مقام سيد الأولين والآخرين ﷺ



وفيه:

* ابنُ تيمية أراد أن يحتاط للأمة ما لم يحتط لها الله ورسوله ﷺ، فلم يجِد سبيلا إلى ذلك إلا بالحـطِّ مِن تلك الرُّتبة العَلِيَّةِ.
* تحريمُه التوسلَ به ﷺ.
* أطنبَ في عدم نجاة أبَوَي النبي ﷺ الشريفين.
* تَشَدُّدُه في إثبات الذَّنْبِ لرسول الله ﷺ.
* بُـغْضُه لِعَلِيٍّ رضي الله عنه والعِتْرَةِ المُطَهَّرَةِ إنما هو بسبب قُرْبِهم منه ﷺ.
* ردُّه على النبي ﷺ في شَأن المُباهَلَة.
* طَعْنُه في مَشْروعِيَّة المُجاوَرَةِ في المَدينةِ وجَدْوَاها.
* ادِّعاؤهُ الإجماعَ أن الجِوار بالمدينة غيرُ مُسْتَحَبٍّ.
* أحاديثُ في فَضْلِ المدينة وآلِ البيتِ الكِرام.

الفصل الخامس:
في محاولاته للغض من مقام سيد الأولين والآخرين ﷺ

ابنُ تيمية أراد أن يحتاط للأمة ما لم يحتط لها الله ورسوله ﷺ، فلم يجِد سبيلا إلى ذلك إلا بالحَطِّ مِن تلك الرُّتبة العَلِيَّة:

لقد ذكر كثير من العلماء الذين ألّفوا في أمر ابن تيمية أن لديه ضغينة للنبي ﷺ وكفره بعضهم بذلك.

ومن الصعب أن يظن بمسلم أن له ضغينة للنبي ﷺ؛ ولكن المتتبع لكلام ابن تيمية يدرك بوضوح محاولته في كثير من المواضع لتنقيص قدره ﷺ.

وقد يكون الأصل الذي حمله على ذلك هو خوفه أن يجعل الناس رسول الله ﷺ شريكا لله تعالى. وتأصلت فيه تلك العقدة على مرور الزمن حتى صار طبيعة له تكونت منها ضغينة له ﷺ.

وما فعله ابن تيمية هنا إنما هو ترك الشريعة المطهرة وما دلت عليه الأدلة وأجمع عليه المسلمون واستبداله بالخيالات الفاسدة. ومن المعلوم ضرورة أن الصحابة كانوا يتبركون بريق النبي ﷺ ويتمسحون بوضوئه وبشعره الشريف وبما مج فيه ما كان في فمه، وكان هو ﷺ يأمرهم ببعض ذلك. ولم تكن قطرة من وضوئه تسقط إلا في يد أحدهم. وكانوا يكادون يقتتلون على الحصول على شَعَرِ رأسه إذا حلق وهم حديثو عهد بالجاهلية وعبادة الحجارة والأشجار والجن كما هو مبسوط بكثرة في الصحيحين وسائر كتب الحديث والتفسير وقد جمعت منه مئات في «كتاب التبرك برسول الله ﷺ» فلم يخفْ عليهم من الشرك وهو بين أظهرهم يأتيه الوحي من السماء ويتكثر الماء القليل على يديه، ويحن الجذع إليه، ويسبح

الحصى، وتنهزم الجيوش بقبضة من تراب من يده.

هذا مع قوة الشخصية وجمال الصورة وسخاء اليد ورفعة المنصب وكرم النسب والشجاعة، إلى غير ذلك من الخصال الحميدة. ولكن المشرع تبارك وتعالى لم ينههم عن المبالغة في التعظيم له ﷺ بل أمرهم بالزيادة فيه فقال: ﴿لَّا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾ [النور: ٦١]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَىٰ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [الحجرات: ٣]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢] إلى سوى ذلك.

وعلمهم ﷺ التوسل به كما في حديث الضرير.

حتى جاء ابن تيمية فأراد أن يحتاط للأمة ما لم يحتط لها الله ورسوله فلم يجد سبيلا إلى ذلك إلا بالحط من تلك الرتبة العلية المنيفة. ولكن تلك الرتبة «طالت فليس تنالها الأوعال».

قال الإمام السبكي في «شفاء السقام» ص٨٦:

«من ترك شيئا من التعظيم المشروع لمنصب النبوءة زاعما بذلك الأدب مع الربوبية، فقد كذب على الله تعالى وضيّع ما أمر به في حق رسله». هـ.

وأول ما نذكره من محاولته للغض من المنصب الشريف، تحريمه للتوسل به ﷺ.

تحريمُه التوسلَ به ﷺ:

قال الإمام السبكي في «شفاء السقام» ص١٦٠:

«اعلم أنه يجوز ويحسن التوسل والاستغاثة والتشفع بالنبي ﷺ إلى ربه سبحانه وتعالى؛ وجواز ذلك وحسنه من الأمور المعلومة لكل ذي دين، المعروفة من فعل الأنبياء والمرسلين وسير السلف الصالحين والعلماء والعوام من المسلمين؛ ولم ينكر أحد ذلك من أهل الأديان

ولا سمع به في زمن من الأزمان، حتى جاء ابن تيمية»... إلخ كلامه.

ولرد ذلك موضع غير هذا.

ومن ذلك منعه لزيارة النبي ﷺ، وعَدُّهُ له سفرَ معصية لا تقصر فيه الصلاة. وقد انعقد الإجماع قبله بقرون على مشروعية الزيارة وأنها إما سنة أو واجبة. ولم يزل المسلمون يفعلونها قبله وبعده.

ولو طولب ابن تيمية بدليل لزعمه لم يجد إليه سبيلا في شأن الزيارة وشأن التوسل سوى فهم خاطئ لبعض الآيات، والأحاديث قد فسرتها الآيات الأخرى والأحاديث وعمل النبي ﷺ وإجماع الأمة المحمدية.

ولكنه هو يصر على رأيه ويركب رأسه غير ملتفت إلى دليل يناقض مقصوده.

ومن ذلك قوله إن زائر القبر الشريف يستقبل القبلة ويستدبر القبر الشريف، وتكذيبه لقصة الإمام مالك مع المنصور مع أن القصة صحيحة كما في «دفع شبه من شبه وتمرد» للإمام الشريف الحصني ص٩٧. وكما في «شفاء السقام» ص١٥٥ أن إسنادها جيد، وكما في غيرهما. وفي «الجوهر المنظم» للعلامة ابن حجر الهيتمي أن تلك القصة جاءت بسند صحيح لا مطعن فيه ص١٢٩.

ومن ذلك قوله إن الزائر يدعو له كما يدعو إذا صلى على جنازته مع أن الفقهاء والعلماء ذكروا أنه يدعو لنفسه ويستغفر، وقال كثير من العلماء إن آية ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ جَآءُوكَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسۡتَغۡفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابٗا رَّحِيمٗا﴾ [النساء: ٦٣] لا تزال صالحة بعد وفاته كما كانت قبل وفاته للعمل بها.

ومن ذلك تفضيلُه لمكة على المدينة وادعاؤه الإجماع على ذلك؛ قال العلامة الحصني في «دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى الإمام أحمد» ص٦٩:

«سُئل - يعني ابن تيمية - على ما زعم: أيهما أفضل مكة أو المدينة؛ فأجاب: مكة أفضل بالإجماع. وكتبه أحمد بن تيمية الحنبلي. وعليها خطه وأنا أعرف خطه. وفي هذا الجواب دسائس وفجور ورمز بعيد. فمن الفجور نسبته نفسه للإمام أحمد والإمام أحمد وأتباعه برءاء منه... ومن فجوره ادعاء الإجماع على ما يقوله ويفتي به كهذه الفتوى مع شهرة الخلاف في المسألة حتى أنه مشهور في أشهر الكتب المتداولة بين الناس وهو «الشفا» فإنه ذكر الخلاف بين مكة والمدينة وإن مالكا وأكثر أهل المدينة قائلون بأن المدينة أفضل. وقال أهل مكة والكوفة مكة أفضل ومحل الخلاف في غير الموضع الذي ضم سيد الأولين والآخرين ﷺ، وأما هو فالإجماع منعقد على أنه أفضل من مكة وسائر البقاع. وممن حكى الإجماع القاضي عياض في «الشفا»... وكذا ذكره الإمام هبة الله في كتابه «توثيق عرى الإيمان». وذكر الإمام النووي في شرح مسلم ذلك فقال: قال القاضي عياض: أجمعوا على أن موضع قبره أفضل بقاع الأرض، وأقره على ذلك.

فسكوت الخبيث عن مثل ذلك دليل على خبث في باطنه في حق سيد الأولين والآخرين ﷺ.

وفي هذه الفتوى رمز إلى عدم الاعتداد بقول عمر رضي الله عنه من القائلين بأن المدينة أفضل من مكة». هـ كلام الحصني.

قلت: والخلاف في التفضيل بين مكة والمدينة مشهور لا يحتاج إلى نقل ولكنه أي ابن تيمية ينقل الإجماع للاحتجاج به متى شاء ويخرقه متى شاء؛ ومن خرقه له إنكاره كون القبر الشريف أفضل البقاع مع أن القاضي عياض حكى عليه الإجماع وسلمه الأئمة النووي وغيره، وحكاه الحافظ ابن حجر في الفتح وسلمه بالسكوت.

ومن محاولاته للغض من كل أمر يتعلق بتعظيم سيد المرسلين ﷺ قوله ج٢٧، ص٢٦: «وزيارته ﷺ ليست واجبة باتفاق جميع المسلمين». هـ.

مع أن الإمام السبكي نقل في «شفاء السقام» تصريحَ الأحْنافِ بأنها تقرب من درجة الواجبات، وأن أبا عمران المالكي قال إنها واجبة. وذكر العلامة ابن حجر الهيتمي في «الجوهر المنظم» ص١٥ أن جماعة من الأئمة نقلوا الإجماع على مشروعيتها وإنما الخلاف بينهم في وجوبها أو ندبها.

أما ابن تيمية فيكفيه أن فيها تعظيما للرسول ﷺ ليلتمس لها العيوب وينقصها ما استطاع.

ومن هذه المحاولات أيضا لتنقيص كل ما يشم منه تعظيم للنبي رسول الله ﷺ قوله (١٧/ ٤٦٦ ـ ٤٦٧ فتاوى) بعد أن ذكر أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يتحرى أن يسير حيث سار ﷺ وينزل حيث نزل ويصلي حيث صلى بعد كلام طويل له فيه: إن سائر الصحابة غيره لم يفعلوا ذلك وإنه إنما نقل عن ابن عمر خاصة. ثم تظاهر بمدح ابن عمر رضي الله عنهما، ثم قال إنه ﷺ إذا صلى في بقعة غير قاصد لها بالخصوص بل اتفاقا فإنّ قصدها يكون مخالفة لا متابعة له... إلخ كلامه.

فانظر جراءتَه حيث حكم على ابن عمر رضي الله عنهما بالمخالفة وحيث قال إن ذلك الفعل كان خاصا به لم ينقل عن أحد غيره فعله مع أن حديث عتاب بن مالك رضي الله عنه في البخاري أنه أرسل إلى النبي رسول الله ﷺ فصلى في داره فاتخذه مسجدا وذلك لما عمي. وكان بوسعه أن يتخذ مسجده في أي بقعة من داره ولكنه أراد التبرك بأثره ﷺ.

وفي البخاري عن أبي بردة أن عبد الله بن سلام قال له: انطلق إلى المنزل فأسقيك في قدح شربَ فيه رسول الله ﷺ وتصلي في مسجد صلى فيه رسول الله ﷺ... الحديث.

وروى النسائي والطيالسي عن أبي موسى أنه كان بين المدينة ومكة فصلى في موضع وقال: ما ألوت أن أضع قدمي حيث وضع رسول الله ﷺ قدميه... الحديث.

وروي نحو ذلك عن ابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وغيرهم.

وقال مالك كما روى أبو داوود: لا ينبغي لأحد أن يجاوز المعرّس حتى يصلي فيها ما بدا

له لأنه بلغني أن رسول الله ﷺ عرّس به. قال أبو داوود: وهو على ستة أميال من المدينة.

وقد ذكرت من ذلك جملة في «كتاب التبرك».

ثم إن هذا إنما هو من نوع التبرك بآثار رسول الله ﷺ وهي مئات منقولة في أصح كتب السنة، وليس التبرك بشعره ولا بوضوئه ﷺ بأولى من محل صلاته.

وبان أن ابن عمر رضي الله عنهما لم يخالف النبي ﷺ لأن جما غفيرا لا يحصى عددهم من الصحابة فعلوا فعله.

ومن ذلك قوله في بعض تآليفه كما ذكر العلامة الحصني في «دفع شبه من شبه وتمرد» ص٦٣: من قال «الله ورسوله» في أمر يلحقه فإنه يكون مشركا.

قال الحصني إن الصديق رضي الله عنه لما قال النبي ﷺ: «ما أبقيت لأهلك»؛ قال: أبقيت لهم الله ورسوله. وقال تعالى: ﴿أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [التوبة: ٧٥]؛ وقال تعالى: ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ﴾ [التوبة: ٥٩]؛ وقال: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ [المائدة: ٥٧] .. إلخ كلامه.

وقال العلامة الحصني أيضا في ذلك الكتاب ص٦١:

«ومما انتقد عليه أيضا – يعني ابن تيمية – تكذيبُه للنبي ﷺ فيما أخبر به عن نبوته من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قالوا: يا رسول الله متى وجبت لك النبوءة؛ قال عليه السلام: «وآدم بين الروح والجسد»، وفي رواية: «وإن آدم لمنجدل في طينته».

وتكلم بكلام لبّس فيه على العوام وغيرهم من سيئ الأفهام، يقصد بذلك الازدراء برسول الله ﷺ والحط من قدره ورتبته، وما فيه رفعه يسكت عنه... إلخ.

أطنبَ في عدم نجاة أبوَي النبي ﷺ الشريفين:

ومن الموضوعات التي أطنب فيها ابن تيمية وأتباعه وتشددوا إلى أقصى الدرجات عدم نجاة الأبوين الشريفين حتى أنهم طبعوا رسالة في ذلك مع عقائدهم مع أن أمر الأبوين ليس من العقيدة.

وقال ابن تيمية إن الحديث الوارد في حياتهما حتى آمنا كذب مختلق لا نزاع في وضعه مع أن كثيرا من الحفاظ قالوا إنه ضعيف لا موضوع.

ثم إن ابن تيمية أورد الأحاديث التي تدل على عدم نجاة أبوي النبي ﷺ مع أنها مؤولة وبعضها روي بالمعنى الذي فهمه الراوي دون اللفظ والذي حمل العلماء على ذلك أن الآية الكريمة تقول: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

ووردت الأحاديث في عذر أهل الفترة؛ ومن المعلوم أن الأبوين الشريفين كانا أهل فترة، فوجب رد كل ما يخالف ذلك ويقطع بتعذيبهما أو تأويله.

ولكن الجريمة الكبرى أنهما أبوا رسول الله ﷺ، فيجب أن يحكم عليهما ولا يتسامح معهما عند ابن تيمية وأتباعه.

وقد ألف العلماء في نجاتهما رضي الله عنهما؛ وأوردت طرفا من ذلك في «كتاب التبرك».

تَشَدُّدُه في إثبات الذَّنْبِ لرسول الله ﷺ:

ومن ذلك تشدد ابن تيمية في إثبات الذنب لرسول الله ﷺ، ورد قول القائلين بعصمة الأنبياء من الذنوب وتشدده، في محاولة إثبات قصة الغرانيق المختلقة، وقوله إن من يرد تلك النصوص فإنما يتأولها بجنس تأويلات القرامطة وغيرهم من أهل الضلال. ويسمي رسول الله ﷺ أفضل التائبين.

ويختار واحدا من تفسيرات العلماء للذنب المغفور له ﷺ، ويرده بوجوه عديدة ويتغاضى عن غيره من التفسيرات ويغرق ذلك كله في عبارات طنانة في مدح النبي ﷺ للتمويه والخداع.

وقد أشرت إلى شيء من ذلك في مواضع أخرى من هذا الكتاب.

بُغْضُه لِعَلِيّ رضي الله عنه والعِتْرَةِ المُطَهَّرَةِ إنما هو بسبب قُرْبِهم منه ﷺ:

ثم لا يعزب عن القارئ أن بغض ابن تيمية لعلي كرم الله وجهه والعترة المطهرة عموما إنما هو بسبب قربهم من رسول الله ﷺ، وكذلك مدحه ليزيد بن معاوية لأنه عدو العترة البارز.

وقد أوردت طرفا من ذلك في فصل بغضه لعلي كرم الله وجهه ورضي عنه من هذا الكتاب

هذا إلى انتقاد النبي ﷺ؛ وليس هذا الانتقاد باديا للعيان لأنه لو انتقده بصراحة أو بما يمكن أن يفهم منه ذلك بجلاء لفسدت زعامته العزيزة عليه.

ولكنه يكذب أمورا ضرورية عند المسلمين أن النبي ﷺ قالها فيردها بتأويلات بعيدة أو بالتكذيب ثم يُنحي باللائمة على رواتها مع كيل عبارات المدح والثناء على النبي ﷺ مثل رده لحديث «كان الله ولا شيء معه»؛ ورده لغيره من الأحاديث في فضائل علي رضي الله عنه وغير ذلك.

ردُّه على النبي ﷺ في شَأن المُباهَلَة:

وأحيانا نجده يرد على النبي ﷺ مباشرة مثل قوله في خبر المباهلة التي دعا لها النبي ﷺ أهل البيت: «لو كان دعا أبا بكر وعمر لكان أسرع للإجابة وأولى». انظر فصل بغضه لعلي رضي الله عنه من هذا المجموع.

فهو عند نفسه أعلم من رسول الله ﷺ بما هو أسرع للإجابة؛ ثم لا يقتصر على ذلك بل

يصرح بأنه ترك ما هو الأولى أي الأفضل، وهذا هو منتهى الإعجاب بالرأي وقمة السفه.

وقال في (٣٥/ ١٠١ فتاوى): إن النبي ﷺ يجوز عليه الخطأ كما يجوز علينا.

ثم أخذ يشرح عقيدته في أن الأنبياء غير معصومين ولكنهم لا يقرون على الخطإ أو لا يقرون عليه زمنا طويلا. وهي معروفة ومعروف ما فيها من الخلط والتناقض. ولكن اللافت للنظر هنا هو قوله: «كما يجوز علينا» ففيها كثير من الغض والازدراء وسوء الأدب نعوذ بالله مما ابتلاه به.

ومن ذلك قولُه (٤/ ٣٩٤ فتاوى):

«أفضل نساء الأمة خديجة وعائشة وفاطمة؛ وفي تفضيل بعضهن على بعض نزاع، وخديجة وعائشة من أزواجه فإذا قيل بهذا الاعتبار أن جملة أزواجه أفضل من جملة بناته كان صحيحا لأن أزواجه أكثر عددا والفاضلة فيهن أكثر من الفاضلة في بناته». هـ.

انظر إلى هذا المنطق الغريب، وهذا التحليل ليقول إن بناته ﷺ مفضولات فوضع الزوجات في كفة جميعهن ثم البنات في الأخرى ليقول إن البنات مفضولات.

ثم إن هذا غير لازم فقد يكون الإنسان أفضل من طِلاع الأرض من نوع إنسان آخر.

ولكن ابن تيمية لا يملك قلمه إذا كان الأمر يتعلق بشيء له علاقة بالنبي ﷺ حتى يغمزه بكلمة أو تعليق يغض من مرتبة ذلك الشيء، وذلك في الحقيقة غض من مرتبة النبي ﷺ.

طَعْنُه في مَشْروعِيَّة المُجاوَرَةِ في المَدينةِ وجَدْواها:

ومن ذلك قولُه في الفتاوى (٢٧/ ٤٣٥) في كتاب له باسم «الجواب الباهر» في الحديث عن المجاورة بالمدينة:

«الذي ينفع الناس طاعة الله ورسوله وأما ما سوى ذلك فإنه لا ينفعهم قرابة ولا مجاورة

ولا غير ذلك».

وقد أكثر في هذا الكتاب من الكلام الذي من تفطّن له علم أن فيه الكثير من الغض من مقام النبي ﷺ مثل قوله بعد كلامه السابق:

«إن بعض الناس يظن أن البلاء يدفع عن أهل بغداد بقبور الثلاثة وعن أهل مصر بنفيسة وعن أهل الحجاز بقبر النبي ﷺ...».

فهو يكثر من ذكر النبي ﷺ مع غيره من القبور والصالحين ومن أن الوقوف بقبره وزيارته لم تكن من شأن الصحابة، وأن الصلاة عليه يكفي منها الصلاة في الصلوات عن الصلاة عند القبر، وأن، وأن... ويورد سيلا من الأحاديث والآيات التي تدل بدون شك على براعة موردها وحفظه ولكنها خارجة عن الموضوع.

ادِّعاؤُه الإجماعَ أن الجِوار بالمدينة غيرُ مُستَحَبّ

ويقول (٢٧/ ٤٣٤ فتاوى):

«فلا استحب هو ﷺ ولا أحد من أصحابه ولا علماء أمته أن يجاور أحد عند قبره ولا يعكف عليه ولا قبره المكرم ولا قبر غيره ولا أن يقصد السكنى قريبا من قبر أي قبر كان».

وهذا إجماع نقله هنا مثل إجماعياته الكثيرة التي ينقل ولا أساس لها من الصحة، بل قد يكون الإجماع منعقدا على خلافها؛ إذ مقتضى كلامه هنا الإجماع على أن الجوار بالمدينة غير مستحب، وسترى أن ذلك باطل.

ولو أنه قيد نفع الجوار والقرابة بالإسلام لكان ذلك صحيحا ولكنه لم يفعل ذلك بل أطلق عدم نفعهما. ثم إن أي علم دون الإسلام غير نافع؛ فالكفار لا تنفعهم شفاعة الشافعين ولا غيرها، نعوذ بالله من حالهم.

أحاديثُ في فَضْلِ المدينة وآلِ البيتِ الكِرام

أما قوله إن المجاورة لا تنفع فهو إلغاء للأحاديث الكثيرة في فضل المدينة وفضل المقام بها مثل حديث الشيخين: «اللهم اجعل بالمدينة ضعفي ما جعلت بمكة من البركة». قال العلماء إن البركة ليست خاصة هنا بالدنيا عن الدين.

ومثل حديث الشيخين أيضا أن الإيمان يأرز إليها. ومثل حديثهما أيضا أنها لا يكيد أحد أهلها إلا انماع. ومثل حديث أنها لا يدخلها الدجال ولا الطاعون. والحديث الذي فيه: «والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون». ومثل الحديث: «من استطاع أن يموت بالمدينة فليمت بها فإني أشفع لمن يموت بها» رواه الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وروى البخاري في صحيحه عن عمر رضي الله عنه أنه قال: اللهم ارزقني شهادة في سبيلك واجعل موتي في بلد رسولك ﷺ.

وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة في حب النبي ﷺ لها وأن من صبر على لأوائها كان ﷺ شفيعا له يوم القيامة أو شهيدا.

وقد لخص الإمام النووي في شرح مسلم في باب «الترغيب في سكنى المدينة وفضل الصبر على لأوائها وشدتها» كلام العلماء في الجوار بالمدينة فقال:

«في هذه الأحاديث المذكورة في الباب مع ما سبق وما بعدها دلالات ظاهرة على فضل سكنى المدينة والصبر على شدائدها وضيق العيش فيها وإن هذا الفضل باق مستمر إلى يوم القيامة.

وقد اختلف العلماء في المجاورة بمكة والمدينة، فقال أبو حنيفة وطائفة تكره بمكة، وقال أحمد وطائفة لا تكره. وإنما كرهها من كرهها خوف الملل وقلة الحرمة وملابسة الذنوب فإن الذنب فيها أقبح والحسنة فيها أعظم... والمختار أن المجاورة فيهما جميعا مستحبة إلا أن

يغلب على ظنه الوقوع في المحذورات المذكورة. وقد جاور بها خلائق لا يحصون من سلف الأمة وخلفها ممن يقتدى بهم». هـ كلام النووي.

وقال ابن قدامة في المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل (٥/ ٤٦٤):

«فصل: قال أحمد: كيف لنا بالجوار بمكة... قال: والمقام بالمدينة أحب إليَّ لمن قوِيَ عليه لأنها مهاجر المسلمين، وقال النبي ﷺ لا يصبر أحد على لأوائها وشدتها إلا كنت له شفيعا يوم القيامة». هـ.

فأين هو الإجماع الذي ادعاه ابن تيمية على عدم استحباب السكنى بها؟

ولكن قد صح في الحديث أنها تنفي الخبث عنها فيُخشى على من يقول عنها مثل هذا الكلام أن يكون ممن نفته عنها أي عن تعظيمها وإعطاء ساكنها ما يستحق من التكريم.

وأقول هنا مثل ما قال العلامة القسطلاني في شرح صحيح البخاري عند الحديث إن الإيمان ليأرز إلى المدينة:

«كل مؤمن له من نفسه سائق إليها لمحبته في ساكنها ﷺ وهذا شامل لجميع الأزمنة. أما زمنه فلا تعلم منه، وأما زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم فللاقتداء بهديهم وأما بعدهم فلزيارة قبره المنيف والصلاة في مسجده الشريف والتبرك بمشاهدة آثاره وآثار أصحابه رزقني الله ذلك والممات على محبته هنالك يا سيدي يا سيدي يا رسول الله إني أتوجه بك إلى ربك في ذلك وفي جميع أموري اللهم شفعه في وفي سلفي». هـ.

وأما قول ابن تيمية إن القرابة لا تنفع فهو كذلك إلغاء للأحاديث الشريفة الواردة في نفع قرابة النبي ﷺ:

روى الطبراني بسند رجاله ثقات عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي.

وروى الطبراني أيضا بسند رجاله ثقات عن عمر رضي الله عنه أنه قال للناس حين تزوج بنت علي رضي الله عليه: ألا تهنّئوني، سمعت رسول الله ﷺ يقول: ينقطع يوم القيامة كل سبب ونسب إلا سببي ونسبي. خرج الحديث الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد».

وروى الحاكم في «المستدرك» عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر: «ما بال أقوام يقولون إن رحمي لا تنفع، بلى والله إن رحمي موصولة في الدنيا والآخرة»؛ قال الحاكم حديث صحيح وصححه الذهبي في تلخيصه.

وروى أبو داوود والحاكم عن أنس رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «وعدني ربي في أهل بيتي من أقرّ منهم بالتوحيد ولي بالبلاغ أن لا يعذبهم». قال الحاكم حديث صحيح؛ وقال الذهبي بل منكر لم يصح. ولكن الحافظ السخاوي قال إنه صحيح كما ذكر ابن حجر المكي في «الصواعق»؛ والسخاوي متأخر عن الذهبي وهو أحد الحفاظ المعروفين.

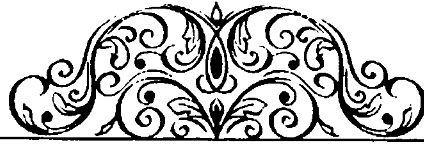
وذكر القرطبي والحافظ ابن كثير في تفسيريْهما عند قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥]: عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: رضا محمد ﷺ أن لا يدخل أحد من أهل بيته النار.

فكيف يقول ابن تيمية إن قرابته ﷺ لا تنفع من هذه الأحاديث؟

وقد ورد في الحديث أن النبي ﷺ قال: «يا بني عبد المطلب إني سألت الله لكم ثلاثا أن يثبت قائمكم وأن يهدي ضالّكم وأن يعلم جاهلكم وسألت الله أن يجعلكم كرماء نجباء رحماء؛ فلو أن رجلا صفن - أي صفّ قدميه - بين الركن والمقام فصلى وصام ثم لقي الله وهو يبغض آل محمد ﷺ دخل النار». قال الحاكم حديث صحيح وصححه الحافظ الذهبي في تلخيصه. وذكر ابن حجر المكي في «الصواعق» أن الحافظ السخاوي أورد هذا الحديث في كتابه في فضائل آل البيت، وقال - أي السخاوي -: صح أنه ﷺ قال: «يا بني عبد المطلب.. » إلخ.

وقد برهن ابن تيمية على نفسه ببغض الآل الشرفاء أفرادا وجماعة وترك بغضهم عقدة مستحكمة في أتباعه إلى هذا الحين؛ نسأل الله تعالى السلامة والعافية.



الفصل السادس:

في بغض ابن تيمية لأمير المؤمنين سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وتعصبه ليزيد الفويسق



«لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق». مسلم في صحيحه.

وفيه:

* ابن تيمية يُورِدُ ذَمَّ عَلِيٍّ رضي الله عنه على لِسان النّاصِبِيِّ، وليس ذلك النَّاصِبِيُّ إلا شَخصَهُ (أي ابن تيمية).

* «لَـأُعْطِيَنَّ الرّايَةَ غَدًا رَجُلًا يفتح الله على يَدَيْه يُحِبُّ اللهَ ورَسولَه ويُحِبُّهُ اللهُ وَرَسولُهُ». ابن تيمية: « لا خُصوصية في هذا الحديث ولا في الحديث أنت مني وأنا منك لِعَلِيّ».

* غَصَصُ ابنِ تيمية بِحَديثِ « مَن كنتُ مَوْلاهُ فَعَلِيّ مَوْلاهُ اللهمَّ وَالِ مَن وَالاهُ وعادِ مَن عاداه...»

* تَـحايُلُ ابن تيمية على الحديث الصحيح في أن عَـمّارًا تقتُلُه الفِئةُ الباغِيَة.

* حُـكْمُه على الحديث: «أنا مَدِينة العِلْمِ وعَـلِيّ بَـابُها» بالوضع.

* مَـطْلَبٌ عَزيز في تفسير قوله ﷺ: «أنا مَدِينة العِلْمِ وعَـلِيّ بَـابُها».

* تَـعْرِيضُه بِـعَلِيّ في قوله: « أنـفُسُنا بِـيَدِ الله فإذا شاء أن يَبْعَثَنا بَعَثَنا» بقوله: «مِن بابِ الجَدَلِ المذموم».

* وضعه لحديث « سدوا الأبواب إلا باب علي».

* ابنُ تيمية: عليّ إنما قاتل في الجَـمَلِ وصِفِّين بِرَأيه ولم يكن مأمورًا بذلك، (...) ولم يحصل بقَتْلِهِم مصلحةٌ للمسلمين...

* افتراؤه على جمهور علماء الصحابة وأهل السنة والحديث وأهل المدينة والبصرة.

* « أنا تاركٌ فيكم ثقلين أولهما كتاب الله...وأهل بيتي...» مسلم في صحيحه. ابن تيمية: إن كان النبي ﷺ قاله فليس فيه إلا الوصية باتباع الكتاب وهو لم يأمر باتباع العترة.

* ابنُ تيمية: إن النبي ﷺ لم يَدْعُهُم إلا لأنهم أقاربه والرجل يأخذ في المباهلة أقاربَه. ولو كان النبي ﷺ دعا أبا بكر وعمر لكانت إجابة دعائه أولى وأسرعُ. ه. ألا لعنة الله على الظالمين.

* طعنه في خلافة علي رضي الله عنه
* تشنيعه على السبطين وهو على الحسين أشد لأنه خرج على يزيد الفويسق، أما الحسن فشفع له عنده تنازله لمعاوية رضي الله عنه.
* قال العارفون بالله تعالى: التفريق بين الخلفاء من أسباب مقت الله تعالى
* فصل في تعصبه ليزيد بن معاوية، رضي الله عن معاوية.
* تحريفه لمذهب الإمام أحمد في يزيد، وافتراؤه على أهل السنة وأئمة الأمة
* التماس ابن تيمية الحسنات ليزيد
* نبذة من سيرة يزيد الفويسق
* اتصف ابن تيمية في بغضه لعلي بصفات المنافقين كما اتصف في حبه ليزيد الفويسق بما قاله الإمام أحمد: «وهل يحب يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر؟».

الفصل السادس:
في بغض ابن تيمية لأمير المؤمنين سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وتعصبه ليزيد الفويسق

كنت أقرأ فيما كُتب عن ابن تيمية أنه مبغض لعلي كرم الله وجهه، فلم أكن أجعل بذلك وكنت أظن ذلك تزيدا من الخصوم أو عدم فهم لكلام الرجل حتى تتبّعت كلامه عنه في مختلف كتبه فلم يبق عندي أي ريب في أنه مبغض له بغضا شديدا فلا يكاد يورد له ذكرا إلا ونال من مرتبته العلية.

ولم يكن في مقدوره أن يصرح بعيب عليّ رضي الله عنه، لأن بلاد الشام ومصر إذ ذاك كانت تعج بالعلماء والمحَدِّثين والحُفّاظ من أعداء ابن تيمية وأنصاره ومن أتباعه، فلو صرح بعيبه لتفرق عنه أتباعه وخذله أنصاره ولحاكمه أهل السنة الذين كانت لهم الغلبة في عصره.

ولعل تفرق أتباعه وأنصاره عنه كان أشد عليه من عقاب أعدائه له. ولكنه كان مبتلى ببغض علي كرم الله وجهه، فلمن يكن يكاد يملِك قلمه عن ثلبه؛ فإذا وردت منقبة من مناقبه فإما أن يضعّف الحديث الوارد فيها أو يسمه بالوضع؛ فإذا لم يجد لذلك وسيلة فلا بدّ أن يقدح في تلك الفضيلة بأمر ما، أو يذكرَ خلافا أو يقارن بينه وبين غيره.

ابن تيمية يُورِدُ ذَمَّ عَلِيّ رضي الله عنه على لِسان النّاصِبِيّ، وليس ذلك النَّاصِبِيُّ إلا شَخصَهُ (أي ابن تيمية):

وأحيانا يذمّه ذمّا صريحا ناسبا ذلك الذم للناصبي أي المنسوب للنواصب وهم فرقة ضالة تبغض عليا كرم الله وجهه، ثم لا يرد على ذلك الكلام المعزو للناصبي مما يدل على أنه يسلمه ويرتضيه.

ولنورد أمثله من ذلك فإن استقصاءه لا يمكن لكثرته.

«لَأُعطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يفتح الله على يَدَيْه يُحِبُّ اللهَ ورَسولَه ويُحِبُّهُ اللهُ وَرَسولُه». ابن تيمية: لا خُصوصية في هذا الحديث ولا في الحديث «أنت مني وأنا منك» لِعَلِيٍّ :

فمن ذلك أنه ورد في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال في أيام خيبر: (لأعطين الراية غدا رجلا يفتح الله على يديه يحب اللهَ ورسولَه ويحبه اللهُ ورسولُه)؛ فبات الناس يدوكون ليلتهم أيُّهم يُعطاها، فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله ﷺ كلهم يرجو أن يعطاها فقال: (أين علي بن أبي طالب...) الحديث.

وفي الصحيح أن عمر رضي الله عنه قال: (ما أحببت الإمارةَ إلا يومئذ).

فقال ابن تيمية ج٤، ص٤١٦ «الفتاوى»:

«ليس هذا من خصائصه بل كل مؤمن كامل الإيمان يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله».

وقال في قول النبي ﷺ لعلي كرم الله وجهه: (أنت مني وأنا منك) - وهو في الصحيح - :

«وأما قوله: (أنت مني وأنا منك) فقد قالها لغيره، وقالها لسلمان والأشعريين، وقال تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]، فكل مؤمن كامل الإيمان فهو من النبي والنبي منه».

وما قاله ابن تيمية في التعليق على هذين الحديثين حق، ولكنه أريد به باطل لأنه أورده للتقليل من شأن علي ونفي الخصوصية له فيهما. وفي ذلك إهدار لمعنى كلام النبي ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى وأوتي جوامع الكلم.

فهو كمن يسمعك تمدحُ إنسانا ببعض الخصال، فيقول لك: لقد فعل فلان وفلان مثل هذا، فهو لا شك يريد أن ينتقص ذلك الإنسان.

وقد علق الحافظ ابن حجر في «الفتح» على حديث الراية فقال:

«أريد بذلك وجود حقيقة المحبة وإلا فكل مسلم يشترك مع علي في مطلق هذه الصفة وفي الحديث تلميح بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، فكأنه أشار إلى أن عليا تام الاتباع لرسول الله ﷺ حتى اتصف بصفة محبة الله له ولهذا كانت محبته علامة الإيمان وبغضه علامة النفاق كما أخرجه مسلم من حديث علي نفسه قال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي صلى الله عليه و سلم أن لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق. وله شاهد من حديث أم سلمة عند احمد». هـ كلام الحافظ.

ثم إذا نظرنا إلى الحقيقة البحتة رأينا أن عليا لا يمكن أن يشاركه في المحبة الكاملة إلا من هو مثله في الفضل أو من هو أفضل منه، وليس ذلك موجودا إلا في الخلفاء الثلاثة الذين قبله عليه وعليهم رضوان الله تعالى، لأن هؤلاء الأربعة هم أفضل الأمة المحمدية.

غَصَصُ ابنِ تيمية بِحَدِيثِ «مَن كنتُ مَوْلاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ اللهمَّ وَالِ مَن وَالاهُ وعادِ مَن عاداه...»:

ومما شرِق به ابن تيمية من فضائل سيدنا علي كرم الله وجهه الحديث الذي فيه: (من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم والِ من والاه وعاد من عاداه فأحب من أحبّه وأبغض من أبغضه وانصر من نصره واخذل من خذله وأدر الحق معه حيث دار). فقال ج٤، ص٤١٧ وما بعدها:

«هذا ليس في شيء من الأمهات إلا في الترمذي وليس فيه إلا (من كنت مولاه فعلي مولاه) وأما الزيادة فليست في الحديث، وسئل عنها الإمام أحمد فقال: زيادة كوفية. ثم قال ابن تيمية إنها كذب لوجوه منها: إن الحق لا يدور إلا مع النبي ﷺ، ومعلوم أن عليا نازعه الصحابة وأتباعه في مسائل وجد فيها النص يوافق من نازعه كالمتوفى عنها زوجها وهي حامل. وقوله: (اللهم انصر من نصره...إلخ) خلاف الواقع، قاتل معه أقوام يوم صفين فما

انتصروا، وأقوام لم يقاتلوا فما خذلوا كسعد الذي فتح العراق لم يقاتل معه وكذلك أصحاب معاوية وبني أمية الذين قاتلوه فتحوا كثيرا من بلاد الكفار، وكذلك قوله: (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه) مخالف لأصل الإسلام فإن القرآن قد بين أن المؤمنين إخوة مع قتالهم وبغي بعضهم على بعض. وقوله: (من كنت مولاه فعلي مولاه) فمن أهل الحديث من طعن فيه كالبخاري وغيره ومنهم من حسنه، فإن كان قاله فلم يرد به ولاية مختصا بها بل ولاية مشتركة وهي ولاية الإيمان التي للمؤمنين... ففيه رد على النواصب». هـ كلام ابن تيمية.

ولا يخفى ما في هذا الكلام من التعصب والبغضاء والنصب.

أما الحديث فقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» في باب مناقب علي رضي الله عنه:

«حديث (من كنت مولاه فعلي مولاه) أخرجه الترمذي والنسائي وهو كثير الطرق جدا وكثير من أسانيدها صحاح وحسان». هـ.

قال ابن حجر الهيتمي المكي في «الصواعق المحرقة» ص٦٤: إنه حديث صحيح لا مرية فيه، أخرجه جماعة كالترمذي والنسائي وأحمد وطرقه كثيرة جدا وفي رواية لأحمد أنه سمعه من النبي ﷺ ثلاثون صحابيا وشهدوا به لعلي لما نوزع أيام خلافته ولا التفات لمن قدح في صحته. وقول بعضهم إن زيادة اللهم وال من والاه إلخ موضوعة مردود فقد ورد ذلك من طرق صحح الذهبي كثيرا منها. هـ كلام الهيتمي.

وفي تاريخ الخلفاء للحافظ السيوطي أن الإمام أحمد روى عن أبي الطفيل، قال: جمع علي الناس سنة خمس و ثلاثين في الرحبة ثم قال لهم: أنشد بالله كل امرئ مسلم سمع رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول يوم غدير خم ما قال لما قام فقام إليه ثلاثون من الناس فشهدوا أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: (من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه و عاد من عاداه). هـ.

فأنت ترى أن هذا الحديث رواه الترمذي والنسائي والإمام أحمد وبلغ مبلغ التواتر،

وابن تيمية يقول: ليس في شيء من الأمهات إلا الترمذي. ثم لا تَفُتْك قولة ابن تيمية «فإن كان قاله... ففيه رد على النواصب» كلمة مقتضبة مبتسرة يتظاهر من خلالها بأنه ليس ناصبيا ولا متعصبا على علي كرم الله وجهه.

فمحاولة ابن تيمية رد هذا الحديث الصحيح برأيه محاولة فاشلة آثمة. وإتيانه باسم سعد إنما هو تهويل فإن فتحه لفارس كان قبل ذلك بكثير وتخلفه هو وغيره من الصحابة عن علي كان لرأي رأوه وقد روي عن سعد وعن آخرين منهم ندمهم على ذلك. وأيضا فإن نصر الله لِعَلِيٍّ وخذلانه لمبغضيه قد لا يكون بالضرورة كما يصوره ابن تيمية فإن رسل الله ورد نصرهم ونصر المؤمنين، وقد قتل رسل كثيرون ومسلمون وربّيّون فلم يقدح ذلك في نصرهم.

ثم إن الحديث الصحيح في أن عليا لا يبغضه إلا منافق والحديث الذي أخرجه الطبراني بسند حسن عن أم سلمة عن رسول الله ﷺ قال: (من أحب عليا فقد أحبني ومن أحبني فقد أحب الله ومن أبغض عليا فقد أبغضني ومن أبغضني فقد أبغض الله).

وقد ألمح إليه الحافظ في الفتح كما سبق.

والحديث الآخر عنها رضي الله عنها عند أحمد والحاكم وصححه عن رسول الله ﷺ قال: (من سب عليا فقد سبني).

وحديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: (من آذى عليا فقد آذاني) رواه أبو يعلى والبزار كما في «الصواعق المحرقة».

وأخرج الترمذي عن أبي سعيد الخدري قال: (كنا نعرف المنافقين ببغضهم عليا). هـ من تاريخ الخلفاء للسيوطي.

هذه الأحاديث كلها تشهد أن من عادى عليا فقد عادى الله ورسوله ﷺ.

وقول ابن تيمية إن هذه الموالاة إن ثبتت فإنها موالاة عامة كما لجميع المؤمنين، يأباه أن

عليا استدل بها على صحة بيعته وموالاته ولم ينكر ذلك أحد من الحاضرين.

وهذا مثل قول ابن تيمية السابق إن المحبة ليست خاصة به رضي الله عنه. وقد سبق قول الحافظ ابن حجر أن ابن تيمية رد أحاديث جيادا كثيرة في فضل علي كرم الله وجهه.

وما هكذا شأن العلماء أن يقدحوا في حديث رسول الله ﷺ لأنه لا يوافق هواهم، ومن فعل ذلك فإنه داخل في الوعيد الوارد فيمن كذب على رسول الله ﷺ.

ولابن تيمية أسلوب غريب في ذكر فضائل علي كرم الله وجهه إذا اضطر لذكرها وهو أن يذكر قبلها فضائل الخلفاء ويذكر بعدها فضائل غيرهم من الصحابة مثل ما فعل في الجزء١٨، ص٣٦٣ من الفتاوى. فانظره يتضح لك غصصه بفضائل علي وبغضه له.

تَحايُلُ ابن تيمية على الحديث الصحيح في أن عَمَّارًا تقتُلُه الفِئةُ الباغِيَّة:

ومن أغرب ما وقع لابن تيمية من التحايل والخبث ما وقع له مع الحديث الصحيح في أن عمارا تقتله الفئة الباغية.

فهذا الحديث صحيح لا يمكن الطعن فيه وصريح في أن عليا كان على الحق في حرب صفين.

ومذهب أهل السنة أن عليا كان على الحق في تلك الحروب بشهادات متعددة من النبي ﷺ وأنه أفضل الصحابة في ذلك الوقت وأولاهم بالخلافة.

ولكن مخالفيه كانوا متأولين مجتهدين وللمجتهد إذا أخطأ أجر الاجتهاد والإثم مرفوع عنه، وهم منزهون عن أن يكونوا قاتلوا للدنيا أو للحمية أو نحو ذلك.

فنحن نتولاهم جميعا ونترضى عليهم جميعا ونقبل روايتهم لما رووا وننظر في اجتهاداتهم كما ننظر في اجتهادات سائر العلماء، وليس في هذين الموقفين تضارب ولا تناقض ففضل علي معروف مسلم. وقد كان الصحابة الذين قاتلوه أول معترف بفضله.

وأما المبتدعة فشذوا إلى فريقين:

فريق الروافض الذين تولوا عليا وذموا مخالفيه.

وفريق النواصب الذين ذموا عليا وتولوا مخالفيه.

هذا إلى الخوارج الذين ذموا الجميع نعوذ بالله من صنيعهم جميعا ولا شك أن ابن تيمية مناصر للنواصب بذمه المستمر لعلي ومدحه ليزيد بن معاوية وذبه عنه.

ومع ذلك فهو متظاهر بذم النّواصب وبالسير على طريق السنة.

بحيث تعرّض لهذا الحديث الشاهد بأن عليّا كرم الله وجهه هو المحقّ في حروبه، سار على نهجه المعروف في التشكيك وذكر الأقوال المخالفة ليتظاهر بعد ذلك أنه الحكم العدل فقال:(ج ٣٥ ص ٧٤):

«هذا الحديث قد طعن فيه طائفة من أهل العلم، لكن رواه مسلم في صحيحه وهو في بعض نسخ البخاري، قد تأوله بعضهم على أن الباغية الطالبة بدم عثمان كما قالوا نبغي ابن عفان بأطراف الأسل وليس بشيء...» ثم أخذ يعتذر عن تلك الفئة بأنها مجتهدة فلا إثم عليها ثم قال: (ص٧٦):

«ثمّ إن عمارا تقتله الفئة الباغية ليس نصا في أن هذا اللفظ لمعاوية وأصحابه بل يمكن أنه أريد به تلك العصابة التي حملت عليه حتى قتلته وهي طائفة من العسكر ومن رضي بقتل عمار كان حكمه حكمها. ويروى أن معاوية تأول أن الذي قتله هو الذي جاء به دون مقاتليه وأنّ عليا ردّ هذا التأويل بقوله: «فنحن إذًا قتلنا حمزة».

فأنت ترى هذه المحاولة لتبرير تأويله أنّ عمارا قتله من جاء به وهو علي كرم الله وجهه ورضي عن الصحابة أجمعين.

حُكْمُه على الحديث: «أنا مَدِينة العِلْمِ وعَلِيّ بَـابُها» بالوضع:

وسُئِلَ ابنُ تيمية عن حديث (أنا مدينة العلم وعلي بابُها).

فقال ج٤، ص٤١٠: «إنها يعد في الموضوعات المكذوبات...والكذب يعرف من نفس متنه لا يحتاج إلى النظر في إسناده».

ثم أسهب كعادته في أن العلم لم يؤخذ كله ولا جله من عليّ بل من فلان وفلان...

وهذا من تهوره وغروره إذ حكم على كلام النبي ﷺ بفهمه هو ثم أخذ في رد متنه.

وما يُدريه أن النبي ﷺ قصد ذلك المعنى دون غيره مما هو ممكن؟

وهذا الحديث قد حكم الحافظ السيوطي بأنه حسن. قال في تاريخ الخلفاء ص١٥٩:

أخرج الطبراني والبزار عن جابر والترمذي والحاكم عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها» هذا حديث حسن على الصواب لا صحيح كما قال الحاكم ولا موضوع كما قال جماعة منهم ابن الجوزي والنووي وقد بينت حاله في التعقبات على الموضوعات. هـ.

وقد بين الهيتمي في «الصواعق المحرقة» ص٥٣: إن هذا الحديث لا يقتضي أن عليا أفضل من أبي بكر ولا أعلم منه ثم ذكر خبر الفردوس فيه « أنا مدينة العلم وأبو بكر أساسها وعمر حيطانها وعثمان سقفها وعلي بابها» فهذه صريحة في أن أبا بكر أعلمهم والسقف والأساس والحيطان أعلى من الباب، وقد يكون غير الأعلم يقصد لما عنده من زيادة الإيضاح والبيان والتفرغ... إلخ كلامه.

مَطْلَبٌ عَزيزٌ في تفسير قوله ﷺ: «أنا مَدِينة العِلْمِ وعَلِيّ بَـابُها» :

ويبدو لي أن الحديث إشارة إلى ما أخرجه الله من ذرية علي كرم الله وجهه الذين حملوا

نور النبوة على مر العصور وذلك أن الدين الإسلامي ثلاث شعب هي الإيمان والإسلام والإحسان وثمرة الدين ولبابه الإحسان وهو الذي يعبر الناس عنه أحيانا بعلم الحقيقة وقد برَّز آل البيت الكرام في مجال علم الحقيقة تبريزا لا يخفى على أحدٍ، فظهر منهم من الأولياء الكبار والأقطاب العظام ما لم يظهر من سواهم.

ولا غرابة في ذلك فإن النبي ﷺ دعا لعلي وفاطمة ليلة زفافهما بالبركة في نسلهما ثم لم يزل الدعاء لآل النبي ﷺ بالبركة مستمرا على لسان الصحابة والصالحين وجميع المسلمين إلى هذا الحين والله تعالى السميع المجيب. فجعل تعالى البركة في هذا البيت وأظهر منه العجب العجاب، وجعل منه مفاتيح الحكمة ومعادن الرحمة، فظهر الحسن والحسين سَيِّدَا شبابِ الجنة وظهر علي زين العابدين وابنه محمد الباقر الذي بقر العلم وجمعه ثم ابنه جعفر الصادق شيخ الأئمة: مالك بن أنس وأبي حنيفة ويحيى بن سعيد والسُّفْيَانَيْنِ وابن جريج وشعبة وأيوب السختياني، ثم موسى الكاظم العالم الحليم الذي كان معروفا عند أهل العراق بباب قضاء الحوائج عند الله، ثم ابنه علي الرضا العالم العابد الذي قال الإمام أحمد في سنده، وهو:

«علي الرضا عن أبيه موسى الكاظم عن أبيه جعفر الصادق عن أبيه محمد الباقر عن أبيه علي زين العابدين عن أبيه الحسين عن أبيه علي رضي الله عنهم عن النبي ﷺ عن جبريل عليه السلام عن رب العزة جل وعلا».

قال الإمام أحمد: «لو قرئ هذا الإسناد على مجنون لبرئ من حينه».

وظهر منهم أشياخ الطرق الصوفية مثل سيدي عبد القادر الجيلاني وسيدي أبي الحسن الشاذلي وسيدي الشيخ أحمد التجاني وسيدي أحمد الرفاعي وسيدي البدوي وقد بلغني من عدة طرق أن الشيخ أحمد بنب شيخ الطريقة المريدية أيضا شريف.

وكذلك الشيخ محمد بن ناصر شيخ الطريقة الناصرية وهي فرع من الشاذلية زينبي أي أنه من ذرية زينب بنت علي وبنت فاطمة رضي الله عنها وزوجُ زينب عبد الله بن جعفر

بن أبي طالب.

وكذلك الشيخ حماه الله شيخ الحموية - وهي فرع من التجانية - شريفٌ أيضا.

إلى ما لا يعد ولا يحصى من كبار الأقطاب مثل سيدي عبد السلام بن مشيش وسيدي عبد العزيز الدباغ وسيدي أحمد الرفاعي شيخ الرفاعيين وسيدي الشيخ محمد فاضل وسيدي الشيخ ماء العينين وسيدي الشيخ سعد أبيه وسيدي أحمد بازيد بن يعقوب وسيدي الشيخ محمد المام وسيدي محمذ فال بن متال.

ويكفي أن منهم المهدي الذي تواترت الأخبار وصحت بمجيئه يملأُ الأرض عدلا كما ملئت جورا.

وربما كان في هذا الحديث أيضا إشارة إلى أن خاتم الأولياء الذي يستمد منه جميع الأولياء ممن جاءوا قبله وممن يجيء بعده أسرارهم وأنوارهم بمشيئة الله تعالى وقسمته هو من أصل شريف.

هذا إضافة إلى أن الصوفية يقولون إن طريقهم متصلة برسول الله ﷺ من طريق علي كرم الله وجهه.

فقد بان بذلك أن عليا هو باب علم الإخلاص والحقيقة والولاية ذلك الباب الذي يتصل برسول الله ﷺ.

وبهذا يمكن أن نعدّ هذا الحديث من أعلام النبوة لأن فيه إخبارا بما سيكون فكان مطابقا للخبر.

ولا يعني هذا أن جميع أولياء أمة محمد ﷺ هم من آل البيت وأن غيرهم محرومون من ذلك. فإن كثيرا جدا من الأولياء ليسوا منهم ويكفي أن نذكر سلطان العارفين محيي الدين بن عربي الطائي، ونذكر معه الجنيد إمام الصوفية والشيخ سيد المختار الكنتي وغيرهم كثير.

وإنما هذا تعبير عن الغالب كما ورد أن الإيمان يمان والحكمة يمانية.

ثم لا يعكر على هذا أن الخلفاء الثلاثة أفضل من علي كرم الله وجهه لأن المزية لا تقتضي التفضيل.

وأيضا فإن كل عمل عمله أحد من المسلمين إلى قيام الساعة يوضع مثله أجرا في صحيفة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وسائر الصحابة على مقدار استحقاقهم بقدر مؤازرة رسول الله ﷺ في نشر الدين زيادة على أجورهم الخاصة بهم لأنهم أعانوا رسول الله ﷺ على أداء رسالة ربه فلا يُتصور أن يسبقهم أحد ممن جاء بعدهم بأجر ولا فضل ولو بلغ ما بلغ من الفضل والعبادة. والله تعالى أعلم.

تَعْرِيضُه بِعَلِيّ في قوله: «أَنْفُسُنا بِيَدِ اللهِ فإذا شاء أن يَبْعَثَنا بَعَثَنا» بقوله: «مِن بابِ الجَدَلِ المذموم»:

وقال ابن تيمية في التعليق على حديث علي كرم الله وجهه «أن النبي الله صلى الله عليه و سلم طرقه وفاطمة بنت النبي عليه السلام ليلة فقال: (ألا تصليان). فقلت: يا رسول الله أنفسنا بيد الله فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا. فانصرف حين قلت ذلك ولم يرجع إلَـيَّ شيئا ثم سمعته وهو مول يضرب فخذه وهو يقول ﴿وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ أَكۡثَرَ شَيۡءٖ جَدَلٗا﴾ [الكهف: ٥٣]».

قال ابن تيمية (ج٨، ص٢٤٤؛ ج١٥، ص٢٢٩):

«هذا الحديث نص في ذم من عارض الأمر بالقدر، فإن قوله: «إنما أنفسنا بيد الله» استناد إلى القدر في ترك امتثال الأمر. وهي في نفسها كلمة حق، لكن لا تصلح لمعارضة الأمر. بل معارضة الأمر فيها من باب الجدل المذموم... وهؤلاء أحد أقسام القدرية. وقد وصفهم الله في غير هذا الموضع بالمجادلة الباطلة». هـ.

فابن تيمية يرى في هذا الحديث نصا في الذم بينما رأى العلماء آراء غير ذلك مما يدل على

أنه ليس نصا.

قال النووي في شرح صحيح مسلم عند هذا الحديث: إنه تعجب من سرعة جوابه وعدم موافقته له على الاعتذار بهذا. وقيل قاله تسليما لعذره وأنه لا عتب عليهما.

وقال القسطلاني في شرح البخاري: قيل قاله تسليما لقدره وأنه لا عتب عليه. قال ابن بطال ليس للإمام أن يشدد في النوافل فإنه ﷺ قنع بقوله: «أنفسنا بيد الله» فهو عذر في النافلة لا في الفريضة.

وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: في هذا الحديث منقبة لعلي حيث لم يكتم ما فيه عليه أدنى غضاضه فقدم مصلحة نشر العلم وتبليغه على كتمه. ثم نقل عن المهلب وابن بطال أنه ﷺ ظن أنه أحرجهم فندم على إنباههم، وما تقدم أولى.

فانظر إلى ما بين كلام هؤلاء وكلام ابن تيمية الذي يقطر حقدا وتكرر فيه لفظ الباطل والذم والقدر.

وقد أحسن الإمام البخاري في ترجمته لهذا الحديث بقوله «باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب»، ليبين أن الناس في سعة من أمرهم إن شاءوا فعلوا وإن شاءوا تركوا.

وضعه لحديث «سدوا الأبواب إلا باب عليّ»:

وقال ابن تيمية في أمر النبي ﷺ بسدّ الأبواب إلى المسجد إلا باب أبي بكر وإلا باب عليّ رضي الله عنهما ج٤، ص٤١٥:

«هذا تخصيص له دون سائرهم. وأراد بعض الكذّابين أن يروي لعلي مثل ذلك والصحيح لا يعارضه الموضوع». هـ.

وحديث سدّ الأبواب إلا باب عليّ ليس موضوعا وضعه بعض الكذابين كما قال ابن

تيمية بل هو حديث مشهور. قال الحافظ ابن حجر «في الفتح» في فضائل أبي بكر رضي الله عنه إنه رواه النسائي وأحمد بإسناد قوي عن سعد بن أبي وقاص. وفي رواية للطبراني رجالها ثقاة هذه الزيادة: «فقالوا يا رسول الله سددت أبوابنا فقال: ما أنا سددتها ولكن الله سدها».

وأخرجه أحمد والنسائي والحاكم عن زيد بن أرقم برجال ثقاة.

وأحمد والنسائي عن ابن عباس برجال ثقاة. والطبراني عن جابر بن سمرة.

وأخرجه أحمد بإسناد حسن عن ابن عمر.

والنسائي عن ابن عمر برجال الصحيح إلا العلاء بن عرار وقد وثقه ابن معين وغيره.

قال الحافظ:

«وهذه الأحاديث يقوي بعضها بعضا وكل طريق منها صالح للاحتجاج فضلا عن مجموعها وقد أورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات... مقتصرا على بعض طرقه... وزعم أنه من وضع الرافضة... وأخطأ في ذلك خطأ شنيعا فإنه سلك في ذلك رد الأحاديث الصحيحة بتوهمه المعارضة مع أن الجمع بين القصتين ممكن وقد أشار إلى ذلك البزار في مسنده. ثم أخذ يذكر أوجه الجمع بين الحديثين وعزا الجمع بينهما للبزار والطحاوي وأبي بكر الكلابادي». هـ كلام الحافظ.

وقد ذكر الفقيه المحدث الكتاني في «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» حديث الأمر بسد الأبواب في المسجد إلا باب علي والخوخ إلا خوخة أبي بكر ص٢٠٣.

وذكر أن حديث علي رواه تسعة من الصحابة وقال إن السيوطي قال في الحاوي: ثبت بهذه الأحاديث الصحيحة بل المتواترة. وعزا للحافظ ابن حجر في «القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد»: أن قول ابن الجوزي إنه باطل دعوى لم يستدل عليها إلا بمخالفة الحديث الذي في الصحيحين وهذا إقدام على رد الأحاديث الصحيحة بمجرد التوهم ولا

ينبغي الإقدام على حكم بالوضع إلا عند عدم إمكان الجمع ولا يلزم من تعذر الجمع في الحال أنه لا يمكن بعد ذلك لأن فوق كل ذي علم عليم... وهذا الحديث من هذا الباب هو حديث مشهور له طرق متعددة كل طريق منها على انفرادها لا تقصر عن رتبة الحسن ومجموعها مما يقطع بصحته على طريقة كثير من أهل الحديث. هـ.

فابن تيمية سلم بوضع هذا الحديث لأنه في مناقب علي كرم الله وجهه.

ولو كان فيها لابن تيمية فيه هوى لسمعت في تصحيحه والاستدلال لصحة معناه العجب العجاب، فقد عودنا ابن تيمية الطعن في الأحاديث التي لا توافقه ولو كانت في أعلى درجات الصحة. فراجع طعنه في حديث «كان الله ولا شيء معه» وفي حديث «إن عمارا تقتله الفئة الباغية». وراجع تقويته لمثل حديث الجلوس على العرش وثبوت العينين بالتثنية لله سبحانه وتعالى.

وهكذا يسير ابن تيمية في أمر علي كرّم الله وجهه

فالأحاديث في فضله إمّا موضُوعة وإما أنها لا خصوصية فيها له، فمنزلته منه بمنزلة هارون من موسى ليس فيها خصوصية! وأداؤه عنه في حجة أبي بكر بالنّاس عام تسع لا خصوصية فيه!

وحديث «أفضلكم علي» باطل! وعلى فرض صحته فالمستدل به على أنه أعلم من معاذ أو أبي بكر أو عمر جاهل!

والأحاديث الدالة على إصابة علي رضي الله عنه في حروبه تعارضُها النصوص التي في أن أهل الشام هم الفئة القائمة بالحق الظاهرة المنصورة! انظر(الجزء ٤، ص٤٤٦) وما قبل وما بعد.

ابنُ تيمية: عليّ إنما قاتل في الجَمَلِ وصِفّين بِرَأيه ولم يكن مأمورًا بذلك، (...) ولم يحصل بقَتْلِهِم مصلحةُ للمسلمين...

وعلي كان على الحق ولكن الأفضل له أن لو لم يقدم على القتال فلم يكن قتاله واجبا ولا مندوبا بل كان مفضولا! وقد مدح النبي ﷺ الحسن على تنازله عن الخلافة فدلّ ذلك على أن ذلك هو الأحب إلى الله ورسوله.

وعلي إنما قاتل في الجمل وصفين برأيه ولم يكن مأمورا بذلك! « فلا رأي أعظم ذما من رأي أريق به دم ألوف مؤلفة من المسلمين ولم يحصل بقتلهم مصلحة للمسلمين لا في دينهم ولا في دنياهم بل نقص الخير عما كان وزاد من الشر على ما كان «. انظر « المنهاج « (ج٣، ص١٥٦).

وقال في «المنهاج» (ج٢، ص٢٠٤) «وأن عليا مع كونه أولى بالحق من معاوية لو ترك القتال لكان أفضل وأصلح وخيرا». وقال مثل هذا الكلام مرارا في «الفتاوي».

والعجب من ابن تيمية يقول هذا مع أنّ الله تعالى يقول: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي﴾ [الحجرات: ٩].

ومع أنّ النص الصريح الصحيح ورد في تعيين الفئة الباغية فقد عينت الفئة الباغية وورد الأمر بقتالها، فكيف يقول ما قال؟ ولكنها الأهواء تعمي وتصم.

قال الشيخ المحدث عبد الله الهرري الحبشي في « المقالات السنية في كشف ضلالات أحمد بن تيمية « (ص١٩٧):

« قوله «إنه ما كان القتال مأمورا به ولا واجبا ولا مستحبا « وقوله « لو ترك القتال لكان أفضل...» مخالف لما رواه النسائي بالإسناد الصحيح في الخصائص عن علي رضي الله عنه أنه قال: « أمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين «.

والناكثون هم الذين قاتلوه في وقعة الجمل والقاسطون هم الذين قاتلوه في صفين

والمارقون هم الخوارج. وهذا الحديث صحيح الإسناد ليس فيه كذاب ولا فاسق كما ادعى ابن تيمية.

وكلامه أيضا مخالف لقوله تعالى ﴿فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي﴾ [الحجرات: ٩] إلخ كلامه.

افتراؤه على جمهور علماء الصحابة وأهل السنة والحديث وأهل المدينة والبصرة:

وقال في «نقد مراتب الإجماع»:

إن أكثر علماء الصحابة لم يروا القتال مع واحد منهما وهو قول جمهور أهل السنّة والحديث وجمهور أهل المدينة والبصرة وكثير من أهل الشّام والبصرة. هـ هذا نصه وهو افتراء ظاهر على العلماء». هـ. من «المقالات السنية».

وما قاله ابن تيمية هنا بهتان ظاهر مخالف لرأي أهل السنة الذي لخّصه النووي في شرحه لصحيح مسلم عند الحديث الذي فيه: «تكون فتنة القاعد فيها خير من الماشي» بقوله: «اختلف العلماء في قتال الفئة. فقالت طائفة: لا يقاتلون وإن دخلوا عليه بيته وهذا مذهب أبي بكرة رضي الله عنه وغيره وقال ابن عمر وعمران بن حصين وغيرهما: «لا يدخل فيها لكن إن قصد دفع عن نفسه».

وقال معظم الصحابة والتّابعين وعامة علماء الإسلام يجب نصر المحق في الفتن والقيام معه بمقاتلة الباغين، قال تعالى: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي﴾ [الحجرات: ٩] وهذا هو الصحيح وتتأول الأحاديث على من لم يظهر له الحق أو على طائفتين ظالمتين». هـ

وقال النووي أيضا عند حديث «تقتلك الفئة الباغية»:

«قال العلماء: هذا الحديث حجة ظاهرة في أن عليا رضي الله عنه كان محقا مصيبا والطائفة

الأخرى بغاة لكنّهم مجتهدون فلا إثم عليهم» هـ.

ومن محاولاته للغض من سيدنا علي قولُه في «المنهاج» (ج٤، ص١٤٢):

«وأما قوله - يعني الرافض - «ما انهزم قط» فهو في ذلك كأبي بكر وعمر وطلحة والزبير وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم فالقول في أنه ما انهزم كالقول في أن هؤلاء ما انهزموا.

وإن كان قد وقع شيء من ذلك في الباطن ولم ينقل، فيمكن أن عليا قد وقع منه ما لم ينقل». هـ.

فهو لما لم يجد مساغا للقول في شجاعة علي رضي الله عنه صار يحاول أن يثير الشّك بأنه قد يكون وقعت منه هزيمة ولم تنقل.

وقال في نزول الآية ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ [الحج: ١٩]:

«هي مشتركة بين علي وحمزة وعبيدة بل وسائر البدريين يشاركونهم فيها». ج٤، ص١٩.

فهو يحاول أن يقلل من شأن اختصاص علي بنزولها مع أن البخاري روى في الصحيح عن أبي ذر أنه يقسم قسما أنها نزلت في حمزة وعلي وعبيدة بن الحارث وعتبة وشيبة ابني ربيعة والوليد بن عتبة. ورَوَى مثل ذلك عن علي. وروى عنه أنه قال: أنا أول من يجثو بين يدي الرحمن للخصومة يوم القيامة.

وبحديث أبي ذر هذا ختم مسلم كتابه.

فقد اختص الله تعالى هؤلاء الثلاثة بتكريمهم بنزول هذه الآية فيهم دون سائر عباده المكرمين الآخرين، فلا معنى لمحاولة التقليل من شأن هذا الاختصاص.

وأما آية المباهلة: ﴿تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾ فإنها عند ابن تيمية ليست خاصة بعلي بل دعا عليا وفاطمة وابنيهما ولم يكن ذلك لأنهم أفضل الأمة...ج٤، ص٤١٩.

«أنا تاركٌ فيكم ثقلين أولهما كتاب الله ... وأهل بيتي ...» مسلم في صحيحه. ابن تيمية: إن كان النبي ﷺ قاله فليس فيه إلا الوصية باتباع الكتاب وهو لم يأمر باتباع العترة

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] فالمعنى عند ابن تيمية أنه أمركم بما يذهب عنكم الرجس فمن أطاع أمره كان مطهرا قد أُذهب عنه الرجس بخلاف من عصاه..ج٤، ص٢٦٧.

وهذا مثل قوله في حديث مسلم الذي فيه «وأنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به... وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي ثلاثا».

وعند الترمذي: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا أحدهما أعظم من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي ولن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما».

وعند الحاكم وصححه وسلمه الذهبي: « إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله و أهل بيتي و إنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض...».

ومثله عند الإمام أحمد بسند جيد. وقد رواه نيف وعشرون صحابيا كما في «الصواعق» للهيتمي.

فما ذا رأى ابن تيمية في هذا الحديث؟!؟!

قال في «المنهاج» ج٤، ص٨٥، وفي «الفرقان بين الحق والباطل» كما في «ابن تيمية» لصائب عبد الحميد: قال ابن تيمية:

«الحديث الذي في مسلم إن كان النبي ﷺ قاله فليس فيه إلا الوصية باتباع الكتاب وهو لم يأمر باتباع العترة»...

فهو يشكك في صحة الحديث لا لشيء إلا لأن فيه فضيلة لآل البيت ثم يحرف معنى الكلام تحريفا واضحا لشدة حقده عليهم. وتشكيك ابن تيمية في هذا الحديث الصحيح مثل تشكيكه في حديث «إن عمارا تقتله الفئة الباغية» حيث قال: هذا الحديث طعن فيه طائفة من أهل العلم لكن رواه مسلم وهو في بعض نسخ البخاري وهذا يوضح لنا معنى قول الحافظ الذهبي في رسالته إليه: يا ليت أحاديث الصحيحين تسلم منك بل في كل وقت تُغير عليها بالتضعيف والإنكار والتأويل.

وينبغي أن تتنبه إلى أن قول ابن تيمية إن هذه الأحاديث - مثل قوله ﷺ « يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله»، «من كنت مولاه...»، «أنت مني بمنزلة هارون من موسى»، «أنت مني»، وآية ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ﴾، وآية المباهلة إلى غير ذلك - قوله إن هذا ليست فيه خصوصية لعلي كرم الله وجهه قول غير صحيح بل فيه مغالطة وسفسطة.

فما من شك مثلا أن كلَّ مؤمن كامل المحبة لله تعالى ورسوله والاتباع مثلُ علي في ذلك. وأن أهل بدر وجميع الشهداء قد يختصمون يوم القيامة مع من قتلوهم. ولا شك أيضا أن في الأمة المحمدية من هو أفضل من هؤلاء. لكن الخصوصية الكبرى والكرامة العظمى هي أن الله تعالى اختص هؤلاء بإنزال آية كريمة في شأنهم تنص عليهم. فما اختصهم بها إلا لكرامتهم عليه ولأمر يختص بهم.

ومحاولة ابن تيمية إهدار هذا المعنى وجعلهم مثل غيرهم في ذلك وأنهم ليس فيه مدح لهم هو تحريف لكلام الله تعالى وحديث رسوله ﷺ.

وكذلك محاولته لجعل إرادة الله تعالى إذهاب الرجس عن آل بيت النبي ﷺ إنما هي عبارة عن أمره لهم بالخير، فهذا أيضا إنما هو دفاع مستميت من مبغض لهم لأن هذا المعنى موجود في جميع المكلفين فمن امتثل أوامر الشريعة واجتنب مناهيها فقد ذهب عنه الرجس وتطهر. فقد أتى النبي ﷺ في شريعته بكل خلق حسن، وبكل ما يغلق أبواب الشر وأتى بما يفتح أبواب الخير، فمَن امتثل فتَحَ جميع أبواب الخير، ومَن اقتحَم فتَحَ من أبواب الشر بقدر

ما اقتحم. ولكن الله تعالى يجتبي من عباده من يُريد فيذهبُ عنهم الرجس ويطهرهم تطهيرا فلا يفعلون إلا الخير ولا يفتحون إلا أبواب الخير.

وقد اجتثّ عزّ وجلّ من النبي ﷺ داعية الشر منذ صغره وذلك بإخراج المضغة السوداء من قلبه ومَـلْئِهِ حكمة وإيمانا وأعانه على قرينه فأسلم فهو لا يأمره إلا بخير وإذا أخبرنا أنه يريد أن يذهب الرجس عن آله ﷺ فمعنى ذلك أنه سيهيئهم للخير ويبعدهم من الشر. ومن نظر في سيرة آل النبي ﷺ يتيقن أن إرادة الله تعالى فيهم نافذة بإبعادهم من الشر وفتح الخير أمامهم. وقد ذهب قوم إلى أن قطب الأولياء في كل زمن لا يكون إلا منهم، وممن قال إنه يكون من غيرهم الأستاذ المرسي كما في «الصواعق» لابن حجر ص٢٢٣.

وذكر صائب عبد الحميد في «ابن تيمية» أنّ ابن حجر قال في «الصواعق المحرقة» إنّ أحاديث التّمسك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متأهل منهم للتمسك به إلى يوم القيامة كما أنّ الكتاب العزيز كذلك (ص ٤٢٥). وقال أيضا ـ أي صائب ـ أن الشيراوي قال إنّ القطب والمجدّد الديني على رأس كل مائة لا يكون إلا منهم.

ابنُ تيمية: إن النبي ﷺ لم يَدْعُهُم إلا لأنهم أقاربه والرجل يأخذ في المباهلة أقاربَه. ولو كان النبي ﷺ دعا أبا بكر وعمر لكانت إجابة دعائه أولى وأسرع. هـ. ألا لعنة الله على الظالمين.

وقد بلغ التعصب على آل البيت الكرام عند ابن تيمية ذروته حين قال في «المنهاج» (ج٤، ص٣٥): «إن النبي ﷺ لم يدعهم إلا لأنهم أقاربه والرجل يأخذ في المباهلة أقاربه. ولو كان النبي ﷺ قد دعا أبا بكر وعمر لكان دعاء هؤلاء أبلغ في الإجابة» هـ. فهو هنا يرى أنّ ما تركه النبي ﷺ كان أولى ممّا فعله وهذه جراءة كبيرة لا تُتصور من مسلم عاقل. ثمّ إنها خلط عجيب بين الأمور فالحديث ليس عن أفضليّة الصحابة، وسرعة الإجابة قد لا تكون مرتبطة بالأفضليّة والنبي ﷺ مجاب الدعاء على كل حال. وكلام الرّجل هنا سوء أدب مع

النبي ﷺ، ومع آله الذين اختارهم للمباهلة. وقد وقع هذا المبتدع الجريء على أم رأسه هنا، فإنّه لم يكتف بتخطئة الصحابة والأمة حتى أوصل ذلك إلى رسول الله ﷺ.

طعنه في خلافة عليّ رضي الله عنه:

وممّا حاول ابن تيمية فيه القدح في أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه قوله في «المنهاج» (ج٤، ص٢٠٤):

«ليس في الصحيحين ما يدل على خلافته وإنما روى ذلك أصحاب السنن وقد طعن بعض أهل الحديث في حديث سفينة. وأمّا الإجماعُ فقد تخلّف عن بيعته نصف الأمة أو أقل أو أكثر»... إلخ.

والحديث المشار إليه هو ما رواه الإمام أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبّان وغيره عن سفينة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «الخلافة ثلاثون ثمّ يكون بعد ذلك الملك وفي رواية ثمّ تصيرُ ملكًا عضوضا». وقد تمت ثلاثون سنة بالأشهر التي قضاها الحسن رضي الله عنه في الخلافة. وقول ابن تيمية إن هذا الحديث لم يروه الشّيخان إنما هو خداع ومغالطة فإن الإجماع منعقد على أنّ الشيخين لم يستوعبا الحديث الصحيح. ولا معنى لتضعيف حديث لأنه لم يروه الشيخان.

ثم قال:

«فإذا قدح - يعني الرافضي - في معاوية بأنه كان باغيا ظالما، قال له الناصبي: وعلي أيضا كان باغيا ظالما قاتل المسلمين على إمارته وبدأهم بالقتال وصال عليهم وسفك دماء الأمة بغير فائدة لا في دينهم ولا في دنياهم. وكان السيف في خلافته مسلولا على أهل الملة مكفوفا عن الكفار»... إلخ. إلى أن قال:

«فمن قتل النفوس على طاعته كان مُريدًا للعلو في الأرض والفساد وهذا حال فرعون...

فمن أراد العلو في الأرض والفساد لم يكن من أهل السعادة في الآخرة وليس هذا كقتال الصديق للمرتدين ومانعي الزكاة فإن الصديق إنما قاتلهم على طاعة الله ورسوله لا على طاعته فإن الزكاة فرض فقاتلهم على الإقرار بها بخلاف من قاتل ليطاع هو».

ثم فصل هذا السباب تفصيلا كبيرا ولم يردَّ عليه بكلمة مما يدل على تسليمه له.

وقال أيضا دون أن يعزو ذلك للناصبي في المنهاج (ج٤، ص١٢١) في الرد على الرافضة الذين يظنون السوء بخلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما:

«من المعلوم أن هذا الظن لو كان حقا فهو أولى بمن قاتل عليها حتى غلب وسفكت الدماء بسبب المنازعة التي بينه وبين منازعه ولم يحصل بالقتال لا مصلحة الدين ولا مصلحة الدنيا ولا قوتل في خلافته كافر ولا فرح مسلم». هـ.

وابن تيمية هنا يكشف النقاب عن وجهه ليعرفنا أن الناصبي الذي يعزو إليه ذمَّ علي هو نفسه لأنه إنما قال هذا الكلام من عند نفسه ولم يعزه لأحد. فما أعظم جراءته على الله ورسوله. فقد أمر الله بقتال البغاة وعينهم رسول الله ﷺ وشهد في غير ما حديث بأن الحق مع علي، ثم يقول ابن تيمية إنه كان باغيا ظالما وشبّهه بفرعون وإنه يسعى للفساد في الأرض والعلو فيها. وابن تيمية بهذا قد خرق إجماع الأمة المحمدية المعترفة لعلي كرم الله وجهه بالخلافة والهداية وبأنه ليس باغيا ولا مفسدا في الأرض وأنه ليس مثل فرعون. ولا ينفع ابن تيمية نسبة هذا الكلام للناصبي لأنه كرره وفصله ولم يرد عليه. بل إن ابن تيمية هو الظالم الباغي، فلعنة الله على الظالم الباغي.

ثم إن ذم ابن تيمية لعلي أحيانا وتعريضه بثلبه أحيانا أخرى بحر طام لا يمكن حصره وتقريبه فهو مبثوث في «الفتاوى» وفي «المنهاج» فهو يشكك في زهده وأسبقيته للإسلام وفي علمه ويذكر أمورا يزعم أنه أخطأ فيها.

تشنيعه على السبطين وهو على الحسين أشد لأنه خرج على يزيد الفويسق، أما الحسن فشفع له عنده تنازله لمعاوية رضي الله عنه.

وكما تناول ابن تيمية سيدنا عليا رضي الله عنه بالثلب لم يأل في تناول السبطين بما استطاع من ذلك المعنى.

أما الحسن فشفع له عنده كونه تنازل لمعاوية رضي الله عنهما عن الخلافة، فتارة يشيد بذكره وتارة يغمزه.

وأما الحسين فقد تناوله بضرس أشد من ذلك، لأن الحسين رضي الله عنه خرج على يزيد.

فمن كلامه المغلف فيهما، قوله في «الفتاوى» ج٤، ص٥١١:

«والحسين رضي الله عنه أكرمه الله بالشهادة... فإنه وأخوه سيدا شباب أهل الجنة وكانا قد تربيا في عز الإسلام لم ينالا من الهجرة والجهاد والصبر على الأذى في الله ما ناله أهل بيته فأكرمهما الله تعالى بالشهادة تكميلا لكرامتهما ورفعا لدرجاتهما...إلخ».

والمغزى من هذا هو كلمة: «تَرَبَّيا في عِزِّ الإسلام»...إلخ

وقد كان في غنى عن تعليل استشهادهما بهذه العلة التي فيها تنقيص لهما، فإن النبي ﷺ مات شهيدا بأكلة خيبر الشهيرة ومات أبو بكر شهيدا مسموما، ومات عمر شهيدا ومات عثمان شهيدا ومات علي شهيدا رضي الله عنهم أجمعين.

ومن أسلوبه المغلف في التشكيك بالسبطين رضي الله عنهما قوله في «المنهاج» ج١، ص١٥:

«إن أصحاب الصحيح كالبخاري لم يرووا عن أحد من قدماء الشيعة مثل عاصم بن أبي ضمرة، والحارث الأعور، وعبد الله بن سلمة، وأمثالهم مع أن هؤلاء من خيار الشيعة، وإنما يروون عن أهل البيت كالحسن والحسين ومحمد بن الحنفية وكاتبه عبيد الله بن أبي رافع وعن أصحاب ابن مسعود كعبيدة السلماني، والحارث بن قيس». هـ.

فهو هنا يسوق السبطين رضي الله عنهما بين جماعات من التابعين الذي يُزكّون برواية الإمام البخاري عنهم وفي ذلك محاولة للغض منهما رضي الله عنهما.

فالحسن والحسين رضي الله عنهما صحابيان أدركا رسول الله ﷺ ورويا عنه فهما غير محتاجيْنِ لتزكية أحد لهما.

وقد شَنَّع على الحسين رضي الله عنه لخروجه على يزيد بن معاوية بما هو مبثوث في كتبه.

ومن أغرب ما ذكر في ذلك قوله في «المنهاج» ج٢، ص٢٤٣:

« والدليل على أن ما قام به الحسين كان خلافا لما أمر به النبي ﷺ ما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه كان يأخذ الحسن وأسامة ويقول: «اللهم إني أحبهما فأحبهما»... ولم يكن رأيهما القتال في تلك الحروب» إلخ.

وهذا النوع من الاستدلال جنونٌ محضٌ تحمل عليه العصبية العمياء. وهي هنا العصبية ليزيد بن معاوية. فابن تيمية يعرف أن البخاري روى في صحيحه عن النبي ﷺ «هما رَيْحَانَتَايَ من الدنيا» يعني الحسن والحسين. وأن الترمذي روى «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة»، وأنه روى عن أسامة قال: رأيت رسول الله ﷺ والحسن والحسين على وركيه فقال: «هذان ابناي وابنا ابنتي، اللهم إني أحبهما فأحبهما وأحب من يحبهما»، وأنه روى عن أنس قال: سئل رسول الله ﷺ أي أهل بيتك أحب إليك؟ قال: «الحسن والحسين».

إلى غير ذلك من الأحاديث التي فيها حب النبي ﷺ للحسين، فالإغضاء عنها والاستدلال بالحديث السابق على كون فعل الحسين مخالفا للشريعة جراءة من ابن تيمية وتحريف لها مكشوف.

وهكذا نرى أن ابن تيمية يبغض عليا بغضا لا يستطيع إخفاءه، وقد صح الحديث أنه لا يبغضه إلا منافق.

وقد رد ابن تيمية على الرفض بالنصب فهو ناصبي يرد على رافضي وقد أظهر نصبه في كتبه التي لا يرد فيها على الروافض مما يدل على أن البغض متأصل فيه كما رأينا في كلامه في «نقد مراتب الإجماع» وفي «الفتاوى».

فشر الرجلين لخيرهما الفداء.

قال العارفون بالله تعالى: التفريق بين الخلفاء من أسباب مقت الله تعالى:

وقد قال العارفون بالله تعالى إن التفريق بين الخلفاء من أسباب مقت الله تعالى.

روى القرطبي في تفسيره في سورة الفتح أن الإمام مالكا ذُكر عنده رجل ينتقص أصحاب رسول الله ﷺ فقرأ مالك هذه الآية ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ حتى بلغ ﴿يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩] فقال مالك: من أصبح من الناس في قلبه غيظ على أحد من أصحاب رسول الله ﷺ فقد أصابته هذه الآية. ذكره الخطيب أبو بكر.

وقال سيدي عبد العزيز الدباغ كما في «الإبريز»: إن التفريق بين الخلفاء الأربعة بأن يحب بعضهم ويبغض بعضهم سبب في الانقطاع عن الله عز وجل، كما هو شأن الخوارج والروافض لأن كل واحد منهم ورث خصلة من النبي ﷺ فبغضه بغض للنبي ﷺ... الخ كلامه.

وقد وردت الأحاديث في تعظيم الصحابة والنهي عن سبهم.

وقد اتهم ابنَ تيمية مُعاصِرُوهُ بأنه منافقٌ لبغضه لعلي رضي الله عنه وقد صح الحديث أنه لا يبغضه إلا منافق.

فهل يقبل مسلمٌ صحيحُ الإيمان أن يدعو ابن تيمية شيخ الإسلام بعد أن يَطّلع على بغضه لعلي كرم الله وجهه ولآل البيت الكرام ويَطّلع على تضعيف الأحاديث الواردة في فضائل علي برأيه وهواه وتحريفه لمقاصدها إذا لم يستطع تضعيفها؟!

كلا؛ بل إن الإسلام بريء من مشيخته وبريء من آرائه المارقة من الدين.

والله تعالى يوفق المسلمين لفتح أعينهم ليروا خبث هذا المبتدع وضلاله ويحذروه. والله ولي التوفيق.

فصلٌ: في تعصبه ليزيد بن معاوية، رضي الله عن معاوية.

«هل يحب يزيدا أحد يؤمن بالله واليوم الآخر»؟

الإمام أحمد بن حنبل.

لقد حمل بغضُ العترة المطهرة ابنَ تيمية على التعصب الشديد ليزيد بن معاوية كما حمله عليه تعصبه لأهل بدعته من المجسمة المعروفين بالنصب وبحب يزيد كما ذكر الحافظ ابن الجوزي وهو من أئمة الحنابلة في كتابه «دفع شبه التشبيه» بعد ما ذكر ما ألحقه بعض المنتمين إلى مذهبه من العار والتجسيم بمذهب الإمام أحمد ثم قال:

«ثم زينتم مذهبكم بالتعصب ليزيد بن معاوية وقد علمتم أن صاحب المذهب أجاز لعنته» هـ.

هذا والخلاف في جواز لعن يزيد مشهور فقد أباحه جماعة من العلماء منهم الإمام أحمد وأبو يعلى الفرّاء وابن الجوزي وابن العماد الحنبلي. وألف الحافظ ابن الجوزي كتابا في جواز لعنه وتكفيره هو: «الرد على المتعصب العنيد المانع من ذم يزيد»؛ وقالت جماعة منهم الغزالي وابن العربي لا يجوز لعنه لأنه لم يثبت كفره ولأن لعن الشخص المعين لا يجوز إلا إذا كنا على يقين أنه مات على الكفر مثل أبي جهل وأبي لهب، وقالوا إن التحقيق في شأنه التوقف وتفويض أمره لعالم السرائر، وعلى القول بأن يزيد مسلم فهو فاسق شرير سكير جائر. انظر «الصواعق المحرقة» للهيتمي ص ٣٣٠ وما بعدها.

لكن ابن تيمية لا يقف عند هذا الحد بل يجول ويصول ويستدل ليثبت له الفضائل وأنه

كبقية ملوك المسلمين وخلفائهم.

تحريفه لمذهب الإمام أحمد في يزيد، وافتراؤه على أهل السنة وأئمة الأمة:

وبلغ من تعصبه له أن بتر الرواية عن الإمام أحمد وعزا إليه خلاف مذهبه.

فإنه قال: «إن الإمام أحمد وأهل السنة وأئمة الأمة كان معتقدهم أن يزيد بن معاوية لا يسب ولا يحب... ولم يكن أحد يتكلم في يزيد بن معاوية ولا كان الكلام فيه من الدين». هـ.

بينما الرواية عن الإمام أحمد أنه سأله ابنه صالح قال: قلت لأبي إن قوما يقولون إنهم يحبون يزيد، قال: يا بني وهل يحب يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر؟!

فقلت: يا أبت فلماذا لا تلعنه، فقال: يا بني ومتى رأيت أباك يلعن أحدا؟

وروى عنه صالح أيضا أنه قيل له: أتكتب الحديث عن يزيد بن معاوية؟ فقال: لا ولا كرامة، أو ليس هو الذي فعل بأهل المدينة ما فعل؟.

وبقية الرواية عن صالح أصرح من ذلك. قال الإمام أحمد: ولم لا نلعن من لعنه الله عز وجل في كتابه، فقلت: وأين لعنَ الله يزيد في كتابه؟ فقرأ ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴿٢٢﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾ [محمد: ٢٢-٢٤] فهل يكون في قطع الرحم أعظم من القتل؟

انظر الآداب الشرعية للإمام الحنبلي ابن مفلح المقدسي ج١، ص٣٠٩.

وانظر «الصواعق المحرقة» ص٣٣٣ فإنه ذكر أن كلام الإمام أحمد رواه عنه القاضي أبو يعلى الفرّاء في كتاب «المعتمد» في الأصول بإسناده إلى صالح كما ذكر ابن الجوزي. وأبو يعلى من أئمة الحنابلة.

ثم إن ابن تيمية يستدل بنهي النبي ﷺ عن لعن رجل من الصحابة يسمى حمارا تكرر

شربه للخمر وجلده فلعنه بعض الصحابة فقال ﷺ: «لا تلعنه فإنه يحب الله ورسوله».

فأين يزيد من صحابي شهد له رسول الله ﷺ بحب الله ورسوله!؟

التماس ابن تيمية الحسنات ليزيد:

ويقول ابن تيمية إن يزيد مثل سائر ملوك المسلمين حسناتهم عظيمة وسيئاتهم عظيمة ج٤، ص٤٧٣ وما بعدها من الفتاوى فكيف إذا كان للرجل حسنات عظيمة يرجى له بها المغفرة مع ظلمه، كما ثبت في صحيح البخاري أن النبي ﷺ قال: «أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور له»، وأول جيش غزاها كان أميرهم يزيد. وقد كرر ابن تيمية الإشادة بهذه الحسنة العظيمة وهذه الفضيلة في كتبه الفتاوى والمنهاج وغيرهما. وهذا من تعصبه وطمسه للحقائق؛ فأولاً: لم يخرج يزيد في تلك الغزاة عن نية حسنة وقد قال النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» الحديث، ويزيد كما روى عنه أهل التاريخ لم يخرج مع الغزاة ثم أصاب الناس جوع ومرض شديد فقال:

ما إن أبالي بما لاقت جموعهم ... بالفرقدونة من حمى ومن موم

إذا اتكأت على الأنماط مرتفقا ... بدير مُرَّان عندي أم كلثوم

فلما سمعها معاوية رضي الله عنه أقسمَ عليه ليخرجنّ فخرج حتى لحق بهم. انظر «الكامل» لابن الأثير ج٤، ص٥٠٤.

وثانيا: فإن الحديث ليس فيه أنه غفر لهم ما تقدم من ذنوبهم وما تأخر، ويزيد قد ارتكب بعد هذه الغزوة من الموبقات ما يندى له الجبين فقد قتل الحسين رضي الله عنه وقال في حمل رأسه الشريف إليه:

لما بدت تلك الحمول وأشرفت ... تلك الرؤوس على ربى جيرون

نعبَ الغراب فقلت نح أو لا تنُح ... فلقد قضيتُ من النبي ديوني

وتمثّل فيه بقول ابن الزّبعرى رضي الله عنه في شهداء أحد - وهو إذ ذاك كافر -:

ليت أشياخي ببدر شَهدوا جزعَ الخزرج من وقع الأسل

نبذة من سيرة يزيد الفويسق

وقد شكّك بعض الناس في بعض هذه الأمور ولكن الصواب فيها ما أورد العماد الحنبلي في شذرات الذهب ج١، ص٦٨ وما بعدها، قال:

«قال التفتازاني في شرح العقائد النسفية: اتفقوا على جواز اللعن على من قتل الحسين أو أمر به أو أجازه أو رضي به، والحق أن رضا يزيد بقتل الحسين واستبشاره بذلك وإهانته أهل بيت رسول الله ﷺ مما تواتر معناه وإن كان تفصيله آحاداً فنحن لا نتوقف في شأنه بل في كفره وإيمانه لعنة الله عليه وعلى أنصاره وأعوانه». هـ. انظر العقائد النسفية بشرح التفتازاني ص١٨٨.

ومن الموبقات التي ارتكبها يزيد بعد غزوة القسطنطينية غزوه المدينةَ وانتهاب جيوشه لها بأوامره وإباحتها ثلاثة أيام حتى افتض فيها مئات الأبكار وقتل نحو ثلاثمائة من الصحابة وسبع مائة نفس من أهل القرآن وعطلت الجماعة في المسجد النبوي. وقد ورد في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في لعنة من أخاف أهل المدينة ظلما «عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»، وروى الإمام أحمد: «من أخاف أهل المدينة ظلما أخافه الله وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفا ولا عدلا».

ثم وجّه جيوشه إلى مكة المكرمة فأحرق البيت الحرام...

وقد عبّر عبد الله بن حنظلة الغسيل رضي الله عنهما عن جرائم يزيد بقوله: والله ما خرجنا على يزيد حتى خفنا أن نرمى بالحجارة من السماء، إنه كان رجلا ينكح أمهات الأولاد والبنات والأخوات ويشرب الخمر ويدع الصلاة ويقتل أولاد النبيئين». هـ.

هذا إلى أشعاره الكثيرة التي فيها الإلحاد مثل قوله:

حديث أبي سفيان قدما سما بها إلى أحد حتى أقام البواكيا

إلى أن يقول:

فإن الذي حدثت عن يوم بعثنا أحاديث طسم تجعل القلب ساهيا

ولا بد لي من أن أزور محمدا بمشمولة صفراء تروي عظاميا

ولم يكتب ابن تيمية بالتوقف في لعن يزيد حتى وجد له الفضائل والحسنات العظام ولكنه احتاج في ذلك إلى كثير من التحيّل. فمرة يبتر كلام الإمام أحمد وتارة يتناسى أعمال يزيد فلا يذكر منها إلا الصالح في زعمه. وأعجب القول قوله إن الإمام أحمد وأهل السنة وأئمة الأمة كان معتقدهم أنّ يزيد لا يسب ولا يحب ولم يكن أحد يتكلم في يزيد...إلخ.

ولقد رأيت أن الإمام أحمد سبّه إذ قال: وهل يحب يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر؟

وقال لما سئل هل يكتب عنه الحديث: لا ولا كرامة. فهل سب فوق هذا.

وأما لعنه فإن الإمام قال: ولم لا نلعن من لعنه الله عز وجل في كتابه.

وقد رأيت كلام عبد الله بن حنظلة الغسيل رضي الله عنهما: إنه كان رجلا ينكح أمهات الأولاد..إلخ.

وفي «الصواعق المحرقة» أن رجلا قال بحضرة عمر بن عبد العزيز: أمير المؤمنين يزيد بن معاوية، فقال: تقول أمير المؤمنين؛ فأمر بضربه عشرين سوطا.

اتصف ابن تيمية في بغضه لعلي بصفات المنافقين كما اتصف في حبه ليزيد الفويسق بما قاله الإمام أحمد: «وهل يحب يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر؟».

فمن سمع كلام ابن تيمية يظن إجماع الأمة على احترام الأمة ليزيد ولو وجد حرفا قابلا للتحريف لنصرته لأورده لكنه لم يجد شيئا وأغضى طرفه عما قيل فيه من الذم واللعن. وهذا هو النصب بعينه. فقد حمله بغض أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه والعترة الطاهرة على ذم أولياء الله تعالى الذين يحبهم الله ورسوله ويحبون الله ورسوله، وعلى التشهير والغمز واللمز. وقابل ذلك بحب الفاسقين الملعونين وافتراء الأكاذيب لنصرتهم والذب عنهم. وقد اتّصف ابن تيمية بذلك بصفات المنافقين الذين كانوا يُعرفون ببغض علي كرم الله وجهه.

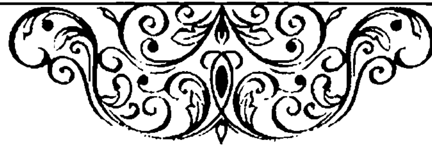
كما اتصف في حبه ليزيد بما وصفه به الإمام أحمد في قوله: وهل يحب يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر.



الفصل السابع:

في قوله بقدم العالم



وفيه:

* تشنيع الحافظ ابن حجر العسقلاني على ابن تيمية في هذه المسألة

* نصوص لابن تيمية في إثبات قِدَم العالم من «الفتاوي» و«المنهاج» و«نقد مراتب الإجماع»...

* تمويه ابنِ تيمية على القارئ بأن معتقده مخالف لاعتقاد الفلاسفة في قِدَم العالم.

* إجماع المسلمين على كفر من قال بِقِدَمِ العالَم.

الفصل السابع:
في قوله بقدم العالم

اشتهر ابن تيمية بقوله بقدم العالم وأنه ما من مخلوق إلا وقبله مخلوق إلى ما لا نهاية له.

وقد سجَّلَ عليه هذه المقالةَ مُعاصِروه ومَن بعدهم ممّن ترجموا له.

ثم إن هذا القول مبثوث في كتبه كما سنراه.

تشنيع الحافظ ابن حجر العسقلاني على ابن تيمية في هذه المسألة:

أما ذكر العلماء لذلك فيكفي منه ما أورده الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» في كتاب التوحيد (باب وكان عرشه على الماء) في شرح الحديث الذي فيه كان الله ولم يكن شيء قبله، قال:

« تقدم في بدء الخلق بلفظ «ولم يكن شيء غيره» وفي رواية أبي معاوية: «كان الله قبل كل شيء» وهو معنى «كان الله ولا شيء معه» وهي أصرح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها... وهي من مستشنع المسائل المنسوبة لابن تيمية ووقفت في كلام له على هذا الحديث يرجح الرواية التي في هذا الباب على غيرها مع أن قضية الجمع بين الروايتين تقتضي حمل هذه على التي في بدء الخلق لا العكس والجمع يقدم على الترجيح». هـ.

وقال الإمام تقي الدين السبكي في «الدرة المضيئة» - وهو معاصر لابن تيمية ورد عليه في كثير من بدعه في «الدرة المضيئة» -: إنه قال بحوادث لا أول لها فأثبت الصفة القديمة حادثة والحادث والمخلوق قديما؛ ولم يجمع أحد هذين القولين في ملة من الملل ولا نحلة من النحل... «إلخ كلامه، وقد تقدم.

نصوص لابن تيمية في إثبات قِدَم العالم من «الفتاوي» و«المنهاج» و «نقد مراتب الإجماع»...

ويكفينا إلقاء النظر على كتب ابن تيمية لنتيقن قوله بقدم العالم.

وقال الشيخ الهرري الحبشي في «المقالات السنية» إن ابن تيمية ذكر عقيدته هذه في خمسة من كتبه المطبوعة هي: «موافقة صريح المعقول لصريح المنقول»، «منهاج السنة النبوية»، كتاب شرح حديث النزول، كتاب شرح حديث عمران بن حصين، وكتاب نقد مراتب الإجماع. (ص٦٥ من المقالات السنية).

فلنستمع لكلام الرجل مباشرة، في الفتاوى ج١٢، ص٤٤ فما بعدها قال:

«قالت هذه الطوائف: ما لم يسبق الحوادث فهو حادث، ثم من هؤلاء من ظن أن هذه قضية ضرورية ولم يتفطن لإجمالها، ومنهم من تفطن للفرق بين ما لم يسبق الحوادث المحصورة المحدودة، وما يسبق جنس الحوادث المتعاقبة شيئا فشيئا أما الأول فهو حادث بالضرورة، لأن تلك الحوادث لها مبدأ معين... وأما جنس الحوادث شيئا بعد شيء فهذا شيء تنازع الناس فيه، فقيل: إن ذلك ممتنع في الماضي والمستقبل، كقول جهم وأبي الهذيل. وقيل: بل هو جائز في المستقبل دون الماضي لأن الماضي دخل في الوجود دون المستقبل. وقيل: بل هو جائز في الماضي والمستقبل، وهذا قول أئمة أهل الملل وأئمة السنة كعبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهما ممن يقول بأن الله لم يزل متكلما إذا شاء... وهو أيضا قول الفلاسفة».

وقال في نفس الجزء(ص١٩١):

«فإن قلتم إن كل فرد من أفرادها محدث لم ينفعكم، وإن قلتم: بل النوع محدث لامتناع حوادث لا تتناهى، قيل لكم: هذا مما ينازعكم فيه جمهور أهل الحديث، مع جمهور الفلاسفة، وينازعكم فيه أئمة الملل وأئمة النحل، وينازعكم فيه الأئمة من أهل التوراة والإنجيل

والقرآن، والأئمة من الصابئة والفلاسفة والمجوس وغيرهم.

وقال في الجزء (١٦ ص٣٨٦):

«التسلسل الممتنع هو وجود المتسلسلات في آن واحد... بخلاف ما إذا قيل: كان قبل هذا الكلام كلام وقبل هذا الفعل فعل جاز عند أكثر العقلاء أئمة السنة وأئمة الفلاسفة وغيرهم»...إلخ.

فانظر إليه قد جعل للصابئة أئمة وللفلاسفة أئمة مثل ما لأهل السنة أئمة وهو يصرخ ويستنجد بهم ليثبت قدم العالم ويدعي كذبا وبهتانا أن أئمة أهل السنة على ذلك القول.

وقال في «نقد مراتب الإجماع» له - وهو مطبوع في ذيل «مراتب الإجماع» لابن حزم ص ٢٢١ عند نقل ابن حزم الإجماع على أن الله لم يزل وحده ولا شيء غيره معه، وأن المخالف بذلك كافر باتفاق المسلمين - قال ابن تيمية بعد أن انتقده في مسائل:

«وأعجب من ذلك حكايته الإجماع على كفر من نازع في أنه سبحانه لم يزل وحده ولا شيء غيره معه ثم خلق الأشياء كما شاء. ومعلوم أن هذه العبارة ليست في كتاب الله ولا تنسب لرسول الله ﷺ»...

ثم رد الرواية التي فيها «كان الله ولا شيء معه» واختار عليها الرواية التي فيها «ولا شيء قبله». ثم قال:

«وهذا الحديث لو كان نصا فيما ذكر فليس متواترا...فكم من حديث صحيح ومعناه فيه نزاع كثير»... هـ.

فلتستمع إليه يشن الغارة على الحديث الصحيح لأن ذلك الحديث يقول إن الله كان ولا شيء معه. وهذا هو نفس القول بقدم العالم. وكم من ضلالة استدل لها ابن تيمية بأحاديث واهية، ولكنه اتباع الهوى والرأي.

وقال في موافقة صريح المعقول «ج١، ص٧٥ – كما في المقالات السنية» للهرري ص٦٥ – :

«وأما أكثر أهل الحديث ومن وافقهم فإنهم لا يجعلون النّوع حادثا بل قديما، ويفرقون بين حدوث النوع وحدوث الفرد من أفراده». هـ.

وقال في موضع آخر ج١، ص٢٤٥ – في رد قاعدة ما لا يخلو من الحوادث حادث لأنه لو لم يكن كذلك لكان الحادث أزليا –:

«قلت: الأزلي اللازم هو نوع الحادث لا عين الحادث، قوله «لو كانت حادثة في الأزل لكان الحادث اليومي موقوفا على انقضاء ما لا نهاية له»، قلنا: لا نسلم، بل يكون الحادث اليوم مسبوقا بحوادث لا أول لها». هـ كلام ابن تيمية.

وقال في المنهاج ج١، ص١٠٩:

«وحينئذ فيمتنع كون شيء من العالم أزليا وإن جاز أن يكون نوع الحادث دائما لم يزل». هـ.

وقال الجلال الدواني في شرح كتاب العضدية:

«رأيت في تأليف لأبي العباس أحمد بن تيمية القول بالقدم الجنسي في العرش، إنه كان يعتقد أن جنس العرش أزلي أي ما من عرش إلا وقبله عرش إلى غير بداية أي أن العرش جنسه أزلي لم يزل مع الله ولكن عينه القائم الآن حادث». هـ كلامه. انظر «المقالات السنية» ص٦٧؛ وقال إن الدواني عالم مشهور ترجمه السخاوي في «البدر الطالع» ووثقه.

ثم عزا المؤلف للدكتور سليمان دنيا أستاذ العقيدة بالأزهر في كتابه « الحقيقة في نظر الغزالي» ص٥٤٥-٥٤٦: نقل ذلك الكلام عن الدواني ثم قال إن مقصوده بذلك أن يكون الاستواء على العرش أزليا.

تعالى الله عن أن يقترن بالحوادث؛ ونقل عنه الهرري مثل ذلك في شرح حديث النزول وفي شرح حديث عمران بن حصين؛ ونقل عن العلامة البياضي الحنفي في كتابه «إشارات

المرام» ص١٩٧، قوله: فبطل ما ظنه ابن تيمية من قدم العرش كما في شرح العضدية.

تمويه ابنِ تيمية على القارئ بأن معتقده مخالف لاعتقاد الفلاسفة في قِدَم العالم:

ويموّه ابن تيمية كعادته فإنه لا يستطيع ارتكاب الكفر دون مواراة وسفسطة فهو يقول إن الفرد من الحادثات ليس أزليا ولكن جنسها أزلي ويذمّ الفلاسفة الذين قالوا بقدم الفرد من الحوادث.

أي أن الفلاسفة يقولون إن الفلك قديم بذاته، وأما هو فيقول ليس قديما بذاته هذا الفلك الموجود حاليا مثلا أو هذا العرش الموجود حاليا ولكن قبله عروشا أو أفلاكا لا تنحصر في الأزل أي أنها كانت مع وجود الله دائما.

ومن البديهي لدى جميع العقلاء أنه لا فرق بين عرش قديم وبين سلسلة من العروش لا تنتهي إلى أوّلٍ.

فكلاهما دليل على أن لا خالق إذ لو كان ثم خالق لكان قبلها بالضرورة.

إجماع المسلمين على كفر من قال بِقِدَمِ العالَم:

وقد أجمع المسلمون على كفر من قال بقدم العالم لأنه يستلزم نفي الخالق أو جعله علة لا يتأخر عنها معلولها وفي ذلك نفي لكونه فاعلا مختارا.

وقد كفّر الغزالي الفلاسفة بثلاثة أمور هي: اعتقادهم قدم العالم، ونفيهم لبعث الأجسام، ونفيهم لعلم الله تعالى بالجزئيات.

وقال أبو يعلى الحنبلي في «المعتمد»: «والحوادث لها أول ابتدأت منه خلافا للملحدة»...

وأبو يعلى أحد أئمة ابن تيمية. ونصّ القاضي عياض على كفر من قال بذلك ونصّ عليه

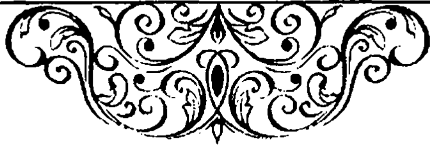
الشيخ خليل في مختصره. وفي «المقالات السنية» أن الحافظ ابن دقيق العيد والحافظ ابن حجر قالا مثل ذلك.

ويكفي النص الذي في مراتب الإجماع لابن حزم في أن المسلمين أجمعوا على كفر من قال إنه كان معه شيء في الأزل؛ وإجماعيات ابن حزم من أوثق كتب الإجماع.



الفصل الثامن:

في قوله بالتجسيم، ومنه الجهة ووصف الله تعالى بصفات الحوادث



«المجسم عابدُ وَثَـن»

وفيه:

* ابن تيمية يغضب إذا نُفِيَ التجسيم عن الله تعالى، ويدَّعي أن الكلام في الجسم نفيًا وإثباتًا بدعةٌ وأن السلف لم يَنْفِهِ عن الله تعالى.
* نصوص لابن تيمية في إثبات التجسيم والجهة.
* يكفي من الدليل على تجسيم ابن تيمية إشادَتُه بكتاب الدّارميّ في الرّدِّ على المريسيّ.
* عرض نماذج من التجسيم في كتاب الدّارمي (الدارمي هذا ليس الدارمي صاحب المسند).
* اعتقاد السلف أن الله تعالى ليس بِجِسم ولا يجوز عليه التبعيض، وتكفيرُهُم لِمن اعتقدَ ذلك
* عقيدة الإمام أحمد كما رواها الحافظ أبو الفضل التميميّ
* افتراء ابن تيمية على النبي ﷺ أنه يُقِرُّ اليهود على التجسيم، واحتجَّ بِحديث الحبر.
* نبذةٌ من تجسيم اليهود.
* كلام العلماء على حديث الحبر يكشف عوارَ كلام ابن تيمية عليه
* اختلاف علماء الإسلام في القائل بالجهة ما بين مُكَفِّرٍ ومُبَدِّع.

الفصل الثامن:
في قوله بالتجسيم، ومنه الجهة ووصف الله تعالى بصفات الحوادث
«المجسم عابد وثن»

ابن تيمية يغضب إذا نُفِيَ التجسيم عن الله تعالى، ويدَّعي أن الكلام في الجسم نفيًا وإثباتًا بدعةٌ وأن السلف لم يَنْفِهِ عن الله تعالى.

يخرج مَن أجال النظر في مختلف كتب ابن تيمية بيقين كامل بأنه مجسم صريح غال في التجسيم.

ولكنه يموّه موقفه ويدلس على القرّاء بأسلوبه البارع في المراوغة مما يحمل الكثيرين على اعتقاد خلاف ذلك؛ وإذا صبر القارئ على ذلك الأسلوب الطويل الملتوي فإنه سيفاجئه بالتعبير الصريح عن عقيدته، وكأنما ينفَد صبره فيُلقي بالحقيقة بصراحة.

وأوّل ما يُلفت النظر عند ابن تيمية هو تهوينه من أمر التجسيم والتشبيه فما من شيئين عنده إلا وبينهما تشابه من وجه؛ ويد الإنسان ليست كيد الفيل ولا يد الجمل، ونعيم الجنة بعيد جدا من نعيم الدنيا مع أن ذلك كله حادث فكيف بالبون بين القديم والحادث. ويغضب إذا نفي التجسيم عن الله تعالى ويدّعي أن الكلام في الجسم نفيا وإثباتا بدعة وأن السلف لم ينفه عن الله تعالى، وأحيانا يتظاهر بالبحث الجادّ في الجسم ويفصل بين جسم وجسم مثل قوله (٥/ ٢٦٠):

«وأصل ضلالاتهم تكلمهم بكلمات مجملة لا أصل لها في الكتاب ولا في السنة كلفظ التحيز والجسم والجهة». اهـ.

وقال في(١٣/ ٣٠٤):

«أتوا بألفاظ ليست في الكتاب ولا في السنة، وهي ألفاظ مجملة مثل: «متحيز» و»محدود» و»مركب»... ونفوا مدلولها».

وقال في «التأسيس» كما في «تكملة الرد» للعلامة الكوثري ص٤٠:

«من المعلوم أن الكتاب والسنة والإجماع لم ينطق بأن الأجسام كلها محدثة وأن الله ليس بجسم، ولا قال ذلك إمام من أئمة المسلمين، فليس في تركي لهذا القول، خروج عن الفطرة ولا عن الشريعة» هـ.

نصوص لابن تيمية في إثبات التجسيم والجهة:

وقال في « منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية» ١١/ ١٨٣:

« وأما قوله: «وإلا لكان محدثا» فمضمونه أنه لو كان جسما أوفي مكان لكان محدثا. فيقال له: قد بينا عنه ما يُنْفَى عنه من معاني الجسم وبينا ما لا يجوز نفيه عنه، وإن سماه بعض الناس جسما ومكانا. ولكن ما الدليل على أنه لو كان كذلك لكان محدثا».

وقال في ج١/ ص٢٥٢:

«قد علم أن التوراة مملوءة بإثبات الصفات التي تسميها النفاة تجسيما ومع ذلك فلم ينكر ﷺ وأصحابه على اليهود شيئا من ذلك ولا قالوا أنتم مجسمون بل كان أحبار اليهود إذا ذكروا عند النبي ﷺ شيئا من الصفات أقرَّهم الرسول وذكر ما يصدقه كما في حديث الحبر».

وابن تيمية هنا قد وصل إلى حدّ الافتراء على النبي ﷺ كما سيأتي.

وقال ابن تيمية ٣/ ٧٤:

« إن مجرد الاعتماد في نفي ما يُنفى على مجرد التشبيه لا يفيد، إذ ما من شيئين إلا يشتبهان من وجه ويفترقان من وجه بخلاف الاعتماد على نفي النقص والعيب مما هو مقدس عنه». هـ.

وقال في الجزء نفسه:

«النقص ضد الكمال، وذلك أنه قد علم أنه حي والموت ضد ذلك فهو منزه عنه، وكذلك النوم والسنة ضد كمال الحياة، واللغوب والأكل والشرب ونحو ذلك فيه افتقار إلى موجود غيره... والآكل والشارب أجوف، والمصمت صمد أكمل من الآكل والشارب. ولهذا كانت الملائكة صمدا لا تأكل ولا تشرب، وقد تقدم أن كل كمال ثبت لمخلوق، فالخالق أولى به، وكل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أولى بالتنزيه عن ذلك. والكبد والطحال ونحو ذلك هي أعضاء الأكل والشرب، فالغني المنزه عن ذلك منزه عن آلات ذلك، بخلاف اليد فإنها للعمل والفعل، وهو سبحانه موصوف بالعمل والفعل، إذ ذاك من صفات الكمال، فمن يقدر أن يفعل أكمل ممن لا يقدر أن يفعل...». هـ.

ولا أصرح من هذا الكلام في التشبيه. ثم إن العمل باليد في حق الإنسان كمال وأما في حق من يقول للشيء كن فيكون فإن العمل باليد عمل آلة نقص، تعالى الله عنه عز وجل. ثم لا تَفُتك عبارة «المصمت» وأنه أكمل من الآكل والشارب وأن الملائكة صمد. ولا تفُتك المقابلة بين الطحال والكبد وبين اليد لتعلم أن ابن تيمية يفهم اليد على أنها جارحة.

وقال في «التأسيس» ص ٣٣، كما في «تكملة الرد» للعلامة الكوثري، ص ٤٠:

«قلتم ليس بجسم ولا جوهر ولا متحيز، ولا في جهة ولا يشار إليه بحس، ولا يتميز منه شيء من شيء، وعبرتم عن ذلك أنه ليس بمنقسم ولا مركب ولا حد له ولا غاية...فكيف ساغ لكم هذا النفي بلا كتاب ولا سنة»... إلخ.

وقال في رده على الرازي (الكواكب، ٢٤):

«ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين ولا الأكابر من أتباع التابعين ذم المُشَبِّهَةِ وذم التشبيه ونفي مذهب التشبيه ونحو ذلك، وإنما اشتهر ذم هذا من جهة الجهمية. ه. انظر «تكملة الرد» للكوثري، ص ٩٣.

وقال في شأن الجهة - على أن الجهة والجسم والحيز متلازمة فإذا ثبت أحدها ثبت باقيها- (منهاج، ١/ ٢١٧):

«الأشعري وأصحابه قالوا إنه تعالى يُرى لا في جهة، وجمهور الناس من مُثبتة الرؤية ونُفاتها يقولون إن قول هؤلاء معلوم الفساد».

وقال (١/ ٢٦٤): « فثبت أنه في الجهة على التقديريْن» هـ.

وقال إن العرش لا يمكن أن يكون أعظم من الرَّبِّ... إلخ معضِّدًا للحديث الذي فيه لفظ جلوس الرب على العرش وأنه يفضل عنه منه قدر أربعة أصابع. وقال:

«فبين الرسول أنه لا يفضل من العرش شيء ولا هذا القدر اليسير، وهذا معنى صحيح موافق للغة العرب وموافق لما دل عليه الكتاب والسنة وله شواهد فهو الذي يجزم أنه في الحديث...» (١٦/ ٤٣٥ فتاوى).

فمن قرأ هذا يظن أن الحديث صحيح مُسَلَّمٌ به وأنه موافق للقرآن والسنة. وهذا كلُّه تشبيه مَمْقوت وتجسيم صريح، فهو يأخذ الرَّبَّ بالحِسِّ كما يأخذ العرش. وتعالى الله عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا.

هذا مع إقرارِه بِرَدِّ ابنِ الجَوْزِيِّ والإسماعيلي له لتضارب رواياته.

وقال في «التأسيس»:

«والباري فوق العالَم فَوْقِيَّةً حقيقيَّةً ليست فوقية الرتبة. والعُلُوُّ على العالَمِ قد يقال إنه يكون بِمُجَرَّدِ الرُّتبة كما يُقال: العالِم فوق الجاهل. وعلو الله على العالَم ليس بمجرد ذلك. بل هو عالٍ عليه علوًّا حقيقيا وهو العُلُوُّ المعروف». ه.

وهذا صريح في الجهة وليس أصرح مما قبله، وفيه حجة على ابنِ تيمية لأنه اعترف بأن العُلُوَّ له معنيَانِ ثم اختار أَحَدَهُما بِدون دليل يرجِّحُه. انظر «تكملة الردِّ للكوثري».

وقال (٦/ ٧، فتاوى):

«إن الله على العرش وحَمَلَةُ العرش أقرب إليه ممّن دونهم وملائكة السماء العُلْيا أقرب إلى الله من ملائكة السماء الثانية. والنبيُّ ﷺ لَمَّا عُرِجَ به إلى السماء صار يزداد قُرْبًا إلى رَبِّه بِعُروجِه وصُعودِه وكان عروجه إلى الله لا إلى مُجَرَّدِ خَلْقٍ من خَلْقه».

وقال (٦/ ١٠٤، فتاوى):

«الرَّبُّ تعالى موجودٌ قائمٌ بِنَفْسِه مشار إليه عندنا»...

ويُـفَصِّلُ تارةً فيقول: « إذا أريد بالجهة موجود غير الله تعالى كان مخلوقا والله تعالى لا يُحصر ولا يحيط به شيء من المخلوقات. وإن أُريد بالجهة أمرٌ عدميٌّ وهو ما فوق العالَم فليس هناك إلا الله وحده. فإذا قيل إنه في جهة كان معنى الكلام أنه هناك فوق العالَم حيث انتهت المخلوقات...».

فهو مصرح بالجهة معنى ولفظا مع أنه يقول إن أحدًا من السلَف لم يُطْلِقها على الله تعالى. ثم إن تفصيله هذا إنما هو مناورة لأن المعنى الذي قال هو مقصود جميع الناس وهو الذي نفاه أهل السنة عن الله تعالى وكفر به من كفر القائلين بها.

ثم إن من كان في هذه الجهة التي قال فإنه محصور بالمخلوقات من جهة من الجهات. ثم ماذا يقول في كون الملائكة حافِّينَ من حول العرش؟ أفَلَيْسَ من كان في جهة فوق العرش محفوفًا بالمخلوقات؟ وهذا ما حاول هو كلاميًّا أن يُنَزِّهَ عنه اللهَ تعالى.

ويُكثر ابنُ تيمية في كُتُبه من البحث عن المولى جلَّ وعَلَا هل يخلو منه العرش إذا نزل إلى السماء الدُّنيا مما يدُلُّ صراحةً على أنه يأخُذُ عُلُوَّهُ تعالى على العرش مأخَذَ الحِسِّ وكذلك نزولَه.

وذكر العلامة الحصني في «دَفْع شُبَهِ مَنْ شَبَّهَ وتَمَرَّد» ص ٤٩، أنه قال في كتابه المسمى ب: «التدمرية» ما هذا لفظه بحروفه:

«من المعلوم أن الربَّ لَّما وصف نفسه بأنه حَيٌّ عليم قادر لم يقل المسلمون أن ظاهرَ هذا غير مُرادٍ لأن مفهوم ذلك في حقه مثل مفهومه في حقنا فكذلك لَّما وصف نفسَه أنه خلقَ آدمَ بِيَدَيْه لم يوجب ذلك أن ظاهِرَه غير مرادٍ لأن مفهوم ذلك في حقّه مثل مفهومه في حقّنا» هذه عبارته بحروفها وهي صريحة في التشبيه المساوى كما أنه جعل الاستواء على العرش مثل قوله: (لتستووا على ظهوره) تعالى وتقدس عن ذلك... وله من هذا النوع مغالاة في التشبيه حريصا على ظاهرها وإبطال ما نزه الله تعالى به نفسه... وهذا الخبيث لا يعرج على ما فيه التنزيه وإنما يتتبع المتشابه ويُمْعِن الكلام فيه وذلك من أقوى الأدلة على أنه من أعظم الزّائغين». هـ. كلام الحصني.

يكفي من الدليل على تجسيم ابن تيمية إشادَتُه بكتاب الدّارميّ في الرّدِّ على المريسيّ:

ويكفي من الدّليل على تجسيم ابن تيمية إشادته بكتاب الدارمي في الردّ على المريسي فإن فيه من الإغراق في التجسيم ما لا يحتاج إلى تعليق مثل قوله (ص ٤) في خصمه إنه يجهل مكانَ خالقه. وقد تكرر منه ذلك في الكتاب مرات.

فمن يعتقد أنه تعالى مستقر في مكان ويقلّه سطح فهو مجسّم عابد وثن.

عرض نماذج من التجسيم في كتاب الدّارمي (الدارمي هذا ليس الدارمي صاحب المسند):

ومن ذلك قوله ص ٢٠:

«الحيّ القيّوم يتحرك إذا شاء وينزل ويرتفع إذا شاء ويقوم ويجلس لأن أمارة ما بين الحي والميت الحركة. كل حي متحرك لا محالة، وكل ميت غير متحرك لا محالة». هـ.

فيا خسارة من لم يقتصر على ألفاظ الكتاب والسنة، وصار يبحث بتفكيره عن صفات

المولى، فألبسه صفات الحوادث لضعف تفكيره وعدم تأهله للخوض في هذا المجال.

ومنها قوله ص ٢٣:

«والله تعالى له حد ولمكانه أيضا حد وهو على عرشه فوق سماواته وهذان حدان اثنان»... إلخ.

وقال ص ٢٥: «خلق آدم بيديه مسيسا»... إلخ

وفي ص ٢٩:

«لو لم يكن يدان بهما خلق آدم ومسّه مسيسا بهما لم يجز أن يقال بيدك الخير». هـ.

وهذا كلام ساقط من جاهل باللغة والدين، وأين هذا من الآية الكريمة (إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون)؟ والله تعالى منزه عن الجارحة وفي غير حاجة لمعالجة الطين بالمسّ.

ومنها قوله ص ٧٤:

«إنه ليقعد على الكرسي ما يفضل منه إلا قدر أربعة أصابع».

وقال ص ٨٥:

«لو شاء لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته فكيف على عرش عظيم».

ومنها قوله ص ١٠٠:

«من أنبأك أن رأس الجبل ليس بأقرب إلى الله تعالى من أسفله؟ ... ورأس المنارة أقرب إلى الله من أسفله».

وقال ص ١٢١:

«قد أجمعنا على أن الْحَرَكَة وَالنُّزول وَالْمَشْي والهرولة والاستواء على الْعَرْش، وَإِلَى السَّماء قديم».

ويرى في ص ٨٢ و١٨٢: إن حديث أطيط العرش من ثقل الله عليه.

تعالى الله عن ذلك.

وقد بيّن الحافظ ابن عساكر وغيره بطلان حديث الأطيط وأنه وهم وتخليط، والدارمي هذا ليس هو صاحب المسند. وكان ابن تيمية يشيد بكتابه هذا ويوصي به كما هو مبثوث في كتبه.

قال ابن القيم في «غزو الجيوش»، ص ٨٨ عن كتاب الدّارمي هذا وكتاب آخر له:

«كان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يوصي بهذين الكتابين أشد الوصية ويعظمهما جدا، وفيهما من تقرير التوحيد والأسماء والصفات بالعقل والنقل ما ليس في غيرهما». هـ.

فهذا هو توحيد ابن تيمية وابن القيّم.

وقد رأيت أن النقل لم يقتصر عليه المؤلف، فهو يقول بالحدّ وبالمسيس وبالحركة والقعود إلى غير ذلك من التجسيم، فأين ذلك في النقل؟

اعتقاد السلف أن الله تعالى ليس بِجِسمٍ ولا يجوز عليه التبعيض، وتكفيرُهُم لِمن اعتقَد ذلك:

وقد كان السلف يقولون في آيات المتشابه وأحاديثه: «أمرّوها كما جاءت بلا تفسير ولا كيف ولا حد ولا معنى إلا ما قاله الله تعالى ورسوله ولا تُفَسِّروها».

فكيف تجرّأ هؤلاء المبتدعة على تفسيرها بلا نقل ولا عقل؟؟ نعوذ بالله من حالهم.

ورأيت أيضا أن العقل لم يحم هناك بل إنه أضفى أسماء الربوبية على حادث مثل جميع

الحوادث وأخذ يقدِّسه فهو عابد صنم. ولا ينفع ابن تيمية التبرؤ من التشبيه والتمثيل وقول كلمة: «بلا كيف» في أمثال ذلك من ادّعاء تنزيه المولى جل وعلا بعد أن يقول إن الله في جهة يشار إليه وإن له تعالى يدا ليست تشبه يد الإنسان كما أن يد الفيل لا تشبه يد النملة وأن الله تعالى منزه عن الطحال والكبد لأنه منزه عن الأكل، وأما اليد فإنها لعمل والعمل كمال؛ فلذلك كانت له تعالى يد، وأن الله تعالى لا يمكن أن يكون العرش أعظم منه فلذلك لم يفضل عنه منه أربعة أصابع إلى آخر ذلك الهذيان وتلك المخازي والفضائح.

فأي تجسيم بقي بعد هذا الكلام وأي تشبيه وأي تبعيض للذات العلية بعده؟

هذا وقد اتفق المسلمون قبل ابن تيمية على أن من وصف الله تعالى بالأعضاء والجوارح والأجزاء فقد كفر، حتى جاء هو فأطلق عبارات أحجم عنها الأولون والآخرون وهابوها وجسر هو عليها كما قال عنه تلميذه ابن عبد الهادي عازيا لمناصره الكبير الذهبي. قال الإمام الحافظ المفسّر الحنبلي المذهب ابن الجوزي في «دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه» ص ٨١: «من ذكر تبعيض الذات كفر بالإجماع». هـ.

وقال الحافظ عثمان بن سعيد الدارمي في رده على المريسي، ص٥١٠: «وأما دعواكم أنهم يقولون: جارحة مركبة فهذا كفر لا يقوله أحد من المصلين».

وقال، ص: ٥٤٥: «فمن أي الناس سمعت أنه قال: جارح مركب فأشر إليه؟ فإن قائله كافر، فكم تقرر قولك: جسم مركب وأعضاء وجوارح وأجزاء...»

والدارمي هذا من المحدثين الذي يقلدهم ابن تيمية في مجال الصفات ويُثني عليه كما تقدم.

وروى الحافظ ابن الجوزي في «دفع شبه التشبيه»، ص ٤٢ عن القاضي أبي يعلى في كتابه المعتمد: إن الله عز وجل لا يوصف بالمكان.

وقال عنه، ص ٤٨:

«قوله شاب قطط... إلخ تسمية لا نعقل معناها». وروى عنه، ص ٥٥: «لا تثبت قدما وفخذا هو جارحة». ونقل عنه، ص ٥٨ قوله: «النزول صفة ذاتية ولا نقول: نزوله انتقال». وقال عنه ص، ٦٠: «لا يمنع إطلاق حجاب من دون الله لا على وجه الحد والمحاذاة». وقال عنه، ص ٦١: «لا نثبت أصابع هي جارحة وأبعاض». وروى عنه، ص ٦٣ - بعد ذكر كلام لعكرمة فيه «أبدى بعضه» -: «على وجه لا يفضي إلى التبعيض».

وأبو يعلى هذا أحد أئمة الحنابلة، معروف بالمبالغة في الإثبات، حتى رُمي بالتجسيم، وقال عنه أحد أئمة الحنابلة: إنه شانَ المذهبَ.

وقال فيه الذهبي في «العلو» إنه يروي أحاديث ساقطة...إلخ

وكلامه هنا يدل على أن المسلمين كان مُسَلَّمًا عندهم إذ ذاك تنزيهُ المولى جل وعلا عن المكان والأجزاء والصورة حتى جاء ابن تيمية.

وقال الحافظ البيهقي في «الأسماء والصفات»، (٢/ ٦٢):

«أما المتقدمون من هذه الأمة فإنهم لم يفسروا ما كتبنا من الآيات والأخبار مع اعتقادهم بأجمعهم أن الله تبارك وتعالى واحد لا يجوز عليه التبعيض». هـ.

وقال إمامنا أبو الحسن الأشعري في «مقالات الإسلاميين»، ص ٢٨٥ - بعد أن ذكر أن المجسمة قالوا إن الباري في مكان وإنه جسم -:

«وقال أهل السنة وأصحاب الحديث: ليس بجسم ولا يشبه الأشياء وإنه على العرش كما قال... نقول استوى بلا كيف. هـ.

وكان الإمام أحمد يقول: إن الله تعالى منزه عن الجسم والصورة والكيف والحد والتركيب.

عقيدة الإمام أحمد كما رواها الحافظ أبو الفضل التميميّ:

روى البيهقي في مناقب الإمام أحمد عن أبي الفضل التميمي أحدِ رؤساء الحنابلة عن الإمام أحمد أنه أنكر على من قال بالجسم. وقال إن الأسماء مأخوذة من الشريعة واللغة وأهلُ اللغة وضعوا هذا الاسم على ذي طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف. والله تعالى خارج عن ذلك كله فلم يجز أن يسمَّى جسما لخروجه عن معنى الجسمية. ولم يجئ في الشريعة ذلك فبطل.هـ.

وفي عقيدة الإمام أحمد التي رواها أبو الفضل التميمي:

«والذي كان يذهب إليه الإمام أحمد أن الله عز وجل واحد لا من عدد لا يجوز عليه التجزؤ ولا القسمة.

ومذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل رضي لله عنه أن لله عز وجل وجها لا كالصورة المصورة والأعيان المخططة... وليس معنى وجه معنى جسد عنده ولا صورة ولا تخطيط. ومن قال ذلك فقد ابتدع.

وكان يقول إن لله تعالى يدين وهما صفة له في ذاته وليستا بمركبتين ولا جسم ولا من جنس الأجسام ولا من جنس المحدود ولا الأبعاض والجوارح ولا يقاس على ذلك.

وكان يقول إن الله مستو على عرشه. وحكى عنه أن الاستواء من صفات الفعل. وحكى أنه من صفات الذات. وكان يقول: هو العلو والارتفاع ولم يزل الله تعالى عاليا ورفيعا قبل أن يخلق عرشه... ولا يجوز أن يقال بمماسة ولا بملاقاة... والله تعالى لا تلحقه الحدود قبل العرش ولا بعده». هـ.

وهذه العقيدة صحيحة عن الإمام أحمد، وقد حاول ابن تيمية أن يغمزها كعادته في الطعن في كل ما لا يوافق هواه، فقال إن أبا الفضل رواها بالمعنى ولم يأت بألفاظ الإمام. وأعقب ذلك بما مفهومه أن بعض الناس قد يكون أفهم لكلام الإمام من بعض.

والحق أن أبا الفضل إمام من أئمة المذهب الحنبلي وهو أقرب عهدا إليه فلا يضره غمز ابن تيمية.

وقال الإمام النووي في شرح صحيح مسلم، ٢/ ٩١: إن الإمام جعفر بن محمد قال: دنو الله تعالى بلا حد، ودنو العباد بالحدود. هـ.

والإمام جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين بن الحسين بن علي رضي الله عنهم غني عن التعريف.

وقال الإمام الطحاوي في عقيدته المشهورة التي قال في أولها: عقيدة أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة... قال: تعالى الله عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات... إلخ

وبهذه النقول تعرف أن ما لهج به ابن تيمية وأتباعُه من أن نفي الجسم والتركيب والأجزاء بدعة وأنه لم يُروَ عن السلف كذبٌ محضٌ، فهاهم أئمة السلف ينفونه وهاهم العلماء يحكون إجماع المسلمين وأهل السنة على كفر القائل به.

وقد ذكرتُ في كتاب «تنزيه السلف الأعلام لذي الجلال والإكرام» ما يكفي من كلام السلف في هذا المجال.

افتراء ابن تيمية على النبي ﷺ أنه يُقِرُّ اليهود على التجسيم، واحتجَّ بِحديث الحبر:

وقال أيضا (١/ ٢٥١، فتاوى):

«قد علم أن التوراة مملوءة بإثبات الصفات التي تسميها النفاة تجسيما، ومع هذا فلم ينكر رسول الله ﷺ وأصحابه على اليهود شيئا من ذلك ولا قالوا: أنتم تجسمون بل كان أحبار اليهود إذا ذكروا عند النبي ﷺ شيئا من الصفات أقرهم الرسول، وذكر ما يصدقه، كما في

حديث الحبر...» إلخ.

وابن تيمية هنا يصل إلى حد الافتراء على رسول الله ﷺ تعصبا لنحلته الضالة، حيث جعله يقر اليهود على تجسيمهم وهم عليهم لعنة الله مجسمة كما هو مستفيض عنهم يزعمون أن الرب سبحان يبكي بالدموع ويندم على أفعاله ويبدو له الرأي بعد أن كان على رأي غيره وأنه سبحانه ذو جوارح.

فمن ادعى أن الدين الإسلامي يوافقهم على ذلك فقد افترى عليه فرية شنيعة ولم يُبق لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ٩] أيُّ مضمون.

نبذةٌ من تجسيم اليهود:

ومن نظر في «الفصل» لابن حزم مع تحريه وثقته أدرك طرفا من تجسيم اليهود. وقد برهن ابن حزم على أن التوراة التي بأيديهم محرفة.

وقال في ج١، ص٢٠٢ فما بعدها من «الفصل في الملل والأهواء والنحل»: إن أول ورقة منها فيها: قال تعالى «أصنَعُ بناءَ آدمَ كصورتنا كشبهنا».

ثم قال ابن حزم:

«قوله «كشبهنا» منع التأويلات وسد المخارج وأوجب شبه آدم لله عز وجل وهذا يعلم بطلانه ببديهة إذ الشبه والمثل معناهما واحد وحاشا لله أن يكون له مثل أو شبيه».

ثم قال ابن حزم: «فصل: ادعاء التوراة أن آدم إله من الآلهة».

ثم قال:

«وقال الله «هذا آدم قد صار كواحد منا معرفة في الخير والشر والآن كيلا يمد يده ويأخذ من شجرة الحياة ويأكل ويحيى إلى الدهر فطرده الله من جنات عدن».

ثم قال ابن حزم:

«حكايتهم عن الله تعالى أنه قال «هذا آدم صار كواحد منا» مصيبة من مصائب الدهر وموجب ضرورة أنهم أكثر من واحد ولقد أدى هذا القول كثيرا من خواص اليهود إلى الاعتقاد أن الذي خلق آدم لم يكن إلا خلقا خلقه الله تعالى قبل آدم وأكل من الشجرة التي أكل منها آدم فعرف الخير والشر ثم أكل من شجرة الحياة ... فصار إلها من جملة الآلهة». هـ.

قلت: وفي هذا أيضا إظهار لغيرة كبير الآلهة بأن يلحق به غيره فيصير في مرتبته كما تراه عند عَبَدَةِ الأوثان.

ثم أورد ابن حزم قول التوراة: «فلما ابتدأ الناس يكثرون على ظهر الأرض وولد لهم البنات فلما رأى أولاد الله بنات آدم أنهن حسان اتخذوا منهن نساء».

وقال أيضا:

«كان يدخل بنو الله إلى بنات آدم ويولد لهم حراما وهم الجبابرة» ثم ذكر نص التوراة وفيه أن يعقوب صارع رجلا إلى الفجر فلما عجز عنه ضرب فخذه فانخلع فخذه إلى أن قال له: إنك كنت قويا على الله فكيف على الناس؟»

ثم قال ابن حزم:

«شنعة عفت على كل ما سلف تقشعر منها جلود أهل العقول وبالله العظيم ولو لا أن الله عز وجل قص علينا كفرهم بقولهم «يد الله مغلولة» وبقولهم «إن الله فقير ونحن أغنياء» لما نطقت ألسنتنا بحكاية هذه العظائم...»

ذكر أن يعقوب صارع الله عز وجل... وأن الله عز وجل عجز عن أن يصرع يعقوب.

ثم ذكر ابن حزم أن التوراة المحرفة تصف الإله بألفاظ لا تليق وذكر منها «السيد قاتل كالرجل القادر» ومنها «اعلموا أن السيد إلهكم الذي هو نار أكول».

ثم قال ابن حزم: «سوءة من السوءات لتشبيه الله عز وجل بالرجل القادر وبأنه نار».

ولقد قال بعضهم: أليس الله تعالى يقول: (الله نور السموات والارض).

قلت: بلى، وقد قال رسول الله ﷺ إذ سأله أبو ذر هل رأيت ربك؟ فقال: (نور أنى أراه).

وهذا بين ظاهر أنه لم يعن النور المرئي لكن نور لا يرى...

وفسر النور بأنه الهادي لأهلها فقط والنور اسم من أسماء الله تعالى فقط.

وأما قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ [النور: ٣٥] ... فإنه شبه نوره الذي يهدي به أولياءه بالمصباح، فإنه شبه مخلوقا بمخلوق.

ثم أورد قولهم: «ونظروا إلى إله إسرائيل وتحت رجليه كلبنة من زمرد فيروزي وكسماء صافية. ولم يمد الرب يده إلى خيار بني إسرائيل الذين نظروا إلى الله... وكان منظر عظمة السيد كنار آكلة في قرن الجبل يراه جماعة من بني إسرائيل».

قال ابن حزم:

«فصل: ادعاء التوراة أن الله وعد موسى أن يراه من ظهره لا من وجهه، ثم قالوا: كان السيد يكلم موسى مواجهة فمًا بفم كما يكلم المرء صديقه وإن موسى رغب إلى الله تعالى أن يراه، وأن الله تعالى قال له: سأدخلك في حجر وأحفظك بيميني حتى أجتازَ ثم أرفع يدي وتبصر ورائي لأنك لا تقدر أن ترى وجهي».

قال ابن حزم: «تشبيه شنيع قبيح جدا من إثبات آخر بخلاف الوجه». هـ.

هذا طرف من تجسيم اليهود الذي يدعي ابن تيمية أن النبي ﷺ أقرهم عليه، وأدهى من ذلك وأمرُّ أن ابن تيمية يقول: «كانوا إذا ذكروا عند النبي ﷺ شيئا من الصفات أقرهم كما في حديث الحبر» مما يوهم السامع أن ذلك كان يتكرر ويكثر وقوعه وأن حديث الحبر إنما هو مثال واحد من قصص متعددة، بينما الأمر يتعلق بحديث واحد ووجه الدلالة منه

على إقرار الحبر على ما قال موضعُ بحث وخلاف بين العلماء، وليس فيه على أي وجه إقرارٌ لليهود على تجسيمهم.

وقد حكم الشارع على اليهود بالكفر وأنهم مغضوب عليهم، وأنهم كذبوا الرسل وقتلوهم، وأنهم كذبوا على الله ورسوله.

وهذا كاف في الرد عليهم، ولم يكن ينبغي تتبع عوار كلامهم وكفرياتهم كلمة كلمة لتكذيبها بخصوصها.

كلام العلماء على حديث الحبر يكشف عوارَ كلام ابن تيمية عليه:

والحديث الذي أشار إليه ابن تيمية هو ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه قال:

جاء حبر إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم فقال يا محمد إن الله يضع السماء على إصبع والأرض على إصبع والجبال على إصبع والشجر والأنهار على إصبع وسائر الخلق على إصبع ثم يقول بيده أنا الملك فضحك النبي الله صلى الله عليه و سلم وقال ﴿ وما قدروا الله حق قدره ﴾. رواه البخاري ومسلم، وزاد فيه فضيل بن عياض: فضحك رسول الله ﷺ تعجبا وتصديقا له.

قال الحافظ البيهقي في «الأسماء والصفات» ص٣٣٥ بعد أن ساق روايات الحديث:

«أما المتقدمون من أصحابنا فإنهم لم يشتغلوا بتأويل هذا الحديث، وما جرى مجراه، وإنما فهموا منه ومن أمثاله ما سيق لأجله من إظهار قدرة الله تعالى وعظم شأنه».

ثم ذكر أن أبا سليمان الخطابي قال إن هذا وأمثاله من الصفات لا يجوز إثباته إلا بكتاب ناطق أو خبر مقطوع بصحته. وقال إن الأصابع لم ترد في الكتاب ولا في السنة المقطوع بثبوتها. وإن اليد ليس بجارحة حتى يتوهم بثبوتها ثبوت الأصابع بل هي توقيف شرعي أطلقنا الاسم فيه على ما جاء به الكتاب من غير تكييف ولا تشبيه.

ثم ذكر أن عبارة «تصديقا له» لم يروها كثير ممن رووا هذا الحديث عن ابن مسعود رضي الله عنه.

واليهود مشبهة، وفيما يدعونه منزلا في التوراة ألفاظ تدخل في باب التشبيه ليس القول بها من مذاهب المسلمين.

وقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال:

(ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بما أنزل الله من كتاب).

والنبي ﷺ أولى الخلق بأن يكون قد استعمله مع هذا الحبر والدليل على صحة ذلك أنه لم ينطق فيه بحرف تصديقا له أو تكذيبا. وإنما ظهر منه في ذلك الضحك المخيل للرضى مرة والتعجب والإنكار أخرى.

وقول من قال من الرواة «تصديقا لقول الحبر» ظنٌّ وحسبانٌ والأمر فيه ضعيف فالاستدلال بالتبسم والضحك في مثل هذا الأمر الجسيمِ قَدْرُه الجليلِ خطرُه غير سائغ.

ثم خلص إلى أن ضحكه ﷺ إنما كان على معنى التعجب منه والنكير له. انتهى كلامه.

وقال البيهقي أيضا، ص٣٣٩:

«قال أبو الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري رحمه الله:

إننا لا ننكر هذا الحديث ولا نبطله لصحة سنده، لكن ليس فيه أن يجعل ذلك على أصبع نفسه، وإنما فيه أن يجعل ذلك على أصبع فيحتمل أنه أراد أصبعا من أصابع خلقه، قال: وإذا لم يكن في ذلك الخبر لم يجب أن يجعل لله أصبعا». هـ.

وقال القرطبي في المفهم كما في الفتح ج١٧، ص١٧٠:

«هذا كله قول اليهودي، وهم يعتقدون التجسيم وأن الله شخص ذو جوارح كما يعتقده

غلاة المشبهة من هذه الأمة. وضحك النبي ﷺ إنما هو للتعجب من جهل اليهودي، ولهذا قرأ عند ذلك (وما قدورا الله حق قدره) أي ما عرفوه حق معرفته ولا عظموه حق تعظيمه فهذه الرواية هي الصحيحة المحققة.

وأما من زاد «تصديقا له» فليست بشيء فإنها من قول الراوي وهي باطلة... لأن النبي ﷺ لا يصدق المحال، وهذه الأوصاف في حق الله تعالى محال، إذ لو كان ذا يد وأصابع وجوارح كان كواحد منا فكان يجب له من الافتقار والحدوث والنقص والعجز ما يجب لنا... ثم لو سَلَّمْنا أن النبي ﷺ صَرَّح بتصديقه لم يكن ذلك تصديقا له في المعنى، بل في اللفظ الذي نقله من كتابه عن نبيه، ونقطع بأن ظاهره غير مراد». هـ.

وقد صدَّق الحافظ ابن حجر في الفتح قول الخطابي أن الأصابع لم يرد ذكرها في حديث ثابت مقطوع به. قال الحافظ ج١٧، ص١٧٠:

«تعقب بعضهم إنكار ورود الأصابع لوروده في عدة أحاديث كالحديث الذي أخرجه مسلم (إن قلب العبد بين أصبعين من أصابع الرحمن) ولا يَرِد عليه لأنه إنما نفى القطع».هـ.

يعنى أن الخطابي لم ينف ورود الأصابع وإنما نفى ورودها في حديث مقطوع بصحته.

فقول ابن تيمية: «كان أحبار اليهود إذ ذكروا عند النبي ﷺ شيئا من الصفات أقرهم الرسول وذكر ما يصدقه كما في حديث الحبر...» فضيحة كبرى وافتراء سافر. فالقصة واحدة ولم تكن عادة.

والنبي ﷺ لم يذكر ما يصدقهم بل تلا الآية التي يفهم منها تكذيبهم (وما قدروا الله حق قدره... إلى... سبحانه وتعالى عما يشركون).

اختلاف علماء الإسلام في القائل بالجهة ما بين مُكَفِّرٍ ومُبَدِّع:

هذا وقد اتفق علماء أهل السنة على أن القول بالجهة في جانب الله سبحانه وتعالى ضلال

وزيغ وبدعة عظيمة، ثم اختلفوا في تكفير صاحبها فكفره بعضهم، ونفى الكفر عنه بعضهم، وفصل بعضهم في ذلك، فممن كفرهم النووي، وابن أبي جمرة، وممن نفى عنهم الكفر عز الدين بن عبد السلام.

قال ابن حجر الهيتمي في الفتاوى الحديثية ناقلا عن عز الدين بن عبد السلام:

«إن الأصح أن معتقد الجهة لا يكفر لأن علماء المسلمين لم يخرجوهم عن الإسلام بل حكموا لهم بالإرث من المسلمين، وبالدفن في مقابر المسلمين، وتحريم دمائهم وأموالهم وإيجاب الصلاة عليهم، وكذا سائر أرباب البدع، لم يزل الناس يجرون عليهم أحكام الإسلام، ولا مبالاة بمن كفرهم لمراغمته لما عليه الناس» انتهى كلامه.

ثم ذكر في موضع آخر أن العلامة الشيخ الباجوري قال: إن معتقد الجهة لا يكفر، كما قال العز بن عبد السلام، وقيده النووي بكونه من العامة. اهـ

وأفتى الشيخ سليم البشري في رسالة له بأن من اعتقد الجهة مع التنزيه فهو فاسد العقيدة ضال، أو مع التجسيم فكافر.

والفتوى في «فرقان القرآن» و«الدين الخالص».

وقال الشيخ العلامة محمود السبكي في «الدين الخالص»، (ص:٢٤):

« إن من اعتقد وصفه تعالى بشيء من الجسمية أو الاستقرار على العرش أو الجهة... فهو كافر بإجماع السلف والخلف». انتهى.

وعزا السبكي أيضا في «الدين الخالص»، (ص:٣٠)، للعلامة الكبير الشيخ زين الدين الحنفي في كتابه البحر الرائق: أن إثبات المكان لله كفر، فإن قال: الله في السماء، فإن قصد حكاية ما جاء في ظاهر الأخبار لا يكفر، و إن أراد المكان كفر. ثم ذكر التكفير بوصفه تعالى بالفوق أو بالتحت.

ثم عزا السبكي أيضا، (ص٣٣)، للمحقق الجليل علي القاري في شرح المشكاة قال:

فالجمع من السلف والخلف أن معتقد الجهة كافر، كما صرح به العراقي، وقال إنه قول لأبي حنيفة ومالك و الشافعي والأشعري و الباقلاني. اهـ.

وقال الإمام ابن الجوزي في «دفع شبه التشبيه»، (ص: ٨١):

«إن من ذكر تبعيض الذات كفر بالإجماع». انتهى.

وقال القاضي عياض في شرح صحيح مسلم - كما عزا إليه النووي في شرح حديث الجارية -:

«وهل بين التكييف و الجهة فرق». انتهى.

نسأل الله تعالى أن يجيرنا من البدع، وأن يجعلنا هداة مهديين ويميتنا على سنة سيدنا محمد ﷺ.

وقال القرطبي في « التذكار في أفضل الأذكار»، (ص: ٢٠٧) :

« ثم متبعو المتشابه لا يخلو اتباعهم من أن يكون لاعتقاد ظواهر المتشابه كما فعلته المجسمة الذين جمعوا ما في الكتاب والسنة مما يوهم ظاهره الجسمية حتى اعتقدوا أن الباري تعالى جسم مجسم، وصورة مصورة ذات وجه، وغير ذلك من يد وعين وجنب وإصبع، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

والصحيح القول بتكفيرهم، إذ لا فرق بينهم وبين عباد الأصنام والصور، ويستتابون، فإن تابوا وإلا قتلوا، كما يفعل بالمرتد». انتهى كلام القرطبي.

انظر تكملة الرد (ص:١٠٣).

ومن تأمل كلام ابن تيمية عرف أنه يعتقد التجسيم وتبعيض الذات العلية وقد سبق في فصل سابق نقل الإجماع على كفر القائل بالتبعيض



الفصل التاسع:

في قوله بقيام الحوادث بالله تعالى الذي أدّاه إلى قوله بقدم العالم، ورَدّ ذلك



وفيه:

※ إثبات ذلك من كلامه: نصوص لابن تيمية في إثبات قيام الحوادث بالله، تعالى عما يقول الظالمون علوًّا كبيرا.

※ نصوصه التي يثبت فيها قِدَم العالَم.

※ الرَّدُّ على ابن تيمية في هذه البِدَع

※ السلف الصالح كلُّه كلمةٌ واحدة على أن القرآن كلامُ الله غير مخلوق.

※ ابنُ تيمية: «لكن هذه المسألة (خلق القرآن)، ومسألة الزيارة... أنا وغيري كنا على مذهب الآباء في ذلك نقول في الأصليْن بقول أهل البدَع...».

الفصل التاسع:
في قوله بقيام الحوادث بالله تعالى الذي أدّاه إلى قوله بقدم العالم، ورَدّ ذلك

إثبات ذلك من كلامه: نصوص لابن تيمية في إثبات قيام الحوادث بالله، تعالى عما يقول الظالمون علوًّا كبيرا

وأعْني بقيام الحوادث بالذات العلية أن يوصف الله تعالى بصفة حادثة تَحْدُث وتَفْنَى ويقوم ضدها محلها، مثل الحركة والسكون والصوت والسكوت ونحو ذلك من أوصاف الحوادث، فإن ذلك مستحيل باتفاق أهل السنة.

وسيأتي دليل مَنْعِه إن شاء الله تعالى.

وابن تيمية يقول بقول أهل بدعته من الحشوية إذ يصفونه تعالى بالحوادث مثل النقلة والصوت والحركة وغير ذلك كما سترى، ولكنه زاد عليهم بالتزامه للمستحيلات التي تلزم على قولهم والدفاع عنها وتضليل من لم يقل بها فهو كما قال الإمام السبكي متجرد للدفاع عن مذهبه. وكما قال عنه تلميذه ابن عبد الهادي عازيا للحافظ الذهبي: جريء قال أشياء لم يَجْرُؤ عليها أحد قبله.

ومن هذه الأشياء التي تلزم على بدعته والتزمها: القول بقدم العالم

وهو مصرح بقدم العالم، وبقيام حوادث بذاته تعالى عن ذلك. وسنورد هنا نوعين من نصوصه:

أحدهما يصرح فيه بقيام الحادثات كالحركة والتنقّل... إلخ، ثم نورد أقواله في قدم العالم:

فمن تصريحه بقيام الحوادث به تعالى قوله في الجزء السادس (ص٩٠):

« إذا قدرنا موصوفين بهذه الصفات. أحدهما: يقدر على التصرف بنفسه، فيأتي ويجيء، وينزل ويصعد ونحو ذلك من الأفعال القائمة به، والآخر: يمتنع ذلك منه، فلا يمكن أن يصدر منه شيء من هذه الأفعال، كان هذا القادرُ على الأفعال التي تصدر عنه أكمل ممن يمتنع صدورها عنه.

وإذا قيل: قيام هذه الأفعال يستلزم قيام الحوادث به، كان كما إذا قيل: قيام الصفات به يستلزم قيام الأعراض به.

ولفظ الأعراض والحوادث لفظان مجملان، فإن أريد بذلك ما يعقله أهل اللغة من أن الأعراض و الحوادث هي الأمراض و الآفات كما يقال: فلان قد عرض له مرض شديد، وفلان قد أحدث حدثا عظيما، كما قال النبي ﷺ : «إياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة و كل بدعة ضلالة »، وقال : « لعن الله من أحدث حدثا أو آوى محدثا »، وقال : « إذا أحدث أحدكم فلا يصل حتى يتوضأ »، ويقول الفقهاء: الطهارة نوعان : طهارة الحدث وطهارة الخبث، ويقال: فلان به عارض من الجن، وفلان حدث له مرض، فهذه النقائض التي ينزه الله عنها، و إن أريد بالأعراض والحوادث اصطلاح خاص، فإنما أحدث ذلك الاصطلاح من أحدثه من أهل الكلام، وليست هذه لغة العرب، و لا لغة أحد من الأمم.

وبكل حال فمجرد هذا الاصطلاح، وتسمية هذه أعراضا وحوادث، لا يخرجها من أنها من الكمال الذي يكون الـمُتَّصِف به أكملَ ممن لا يمكنه الاتصاف به أو يمكنه ذلك ولا يتصف به». انتهى.

وهذا إثبات صريح لقيام الحوادث به تعالى عن ذلك.

وأما تبديعه لأهل هذا الاصطلاح الذين هم أهل السنة فأمر معروف عنه، وادعاؤه أن قيامها به كمال غير صحيح وإنما هو كمن يقول: من له زوجة وولد وشريك أكمل ممن يمتنع

عليه ذلك كله، وذكره لطهارة الحدث والخبث تلاعب بعقول الناس، ولكنه لا يَغُرُّ أحدا.

ومن نصوصه في ذلك قوله في الجزء السادس، (ص: ١٤٧):

«ويقولون: يمتنع أن تحل الحوادث بذاته، كما يسميها قوم آخرون: فعل الذات بالذات، أو في الذات، ورأوا أن تجويز ذلك يستلزم حدوثه، لأن الدليل الذي دلهم على حدوث الأجسام: قيام الحوادث بها...»

ومن ذلك قوله في الجزء الساس، (ص: ٣٢٤):

«لفظ الحوادث مجمل يراد به أنه لا يقوم به جنس له نوع لم يحصل منه شيء قبل ذلك، ويراد به أنه لا يقوم به لا نوع ولا فرد من أفراد الحوادث، فإذا أريد الثاني فالسلف وأئمة السنة والحديث وكثير من طوائف الكلام على خلافه...» اهـ.

ثم شرع يحتج لزعمه وهو يقصد به قيام حوادث لا أول لها به سبحانه وتعالى.

وقال في (ص: ٣٢٦ من الجزء٦):

«ما وجد من الحوادث في ذاته أو بائنا عنه كان وجوده وقت وجوده هو الكمال، وعدمه وقت عدمه هو الكمال...» إلخ.

ومثل هذه النصوص كثيرة في فتاويه. انظر (ج٥، ص٢١٥) وما بعدها، و(ج٦) فإنه كرر مرارا أن العرض لفظ مجمل، وتحدث عن محدثات الأمور والأمراض، ونزه عنها الله تعالى، وأثبت اتصافه بالأوصاف الحادثة.

واعلم أن ابن تيمية صريح في هذا المجال، فهو معترف بأن الله تعالى يوصف بالأوصاف الحادثة التي تزول وتأتي محلها أضدادُها، ولكنه يرى أن ذلك غير مستلزم لحدوثه تعالى ولا لمشابهته لمخلوقاته، أما عدم استلزامه للحدوث فلأنه يقول بحوادث لا أول لها، كما سترى قريبا إن شاء الله تعالى، وأما عدم استلزامه لمشابهة المخلوقين، فلأن ابن تيمية يكفي عنده

في نفي التشبيه، أن يقول لفظ «عدم التشبيه» ولو كان واصفا للباري تعالى بأخص أوصاف الحوادث، وسترى رد ذلك كله في الفصل التالي إن شاء الله تعالى.

ومن نصوصه التي يصف فيها اللهَ تعالى بقيام الحوادث به ما يأتي في الباب التالي في قوله بحدوث القرآن، ومنها في غير ذلك قولُه في (الجزء٨/ ص٢٠) بعد أن ذكر أقوال الناس في فعل الله تعالى:

«القول الثالث: إثبات الفعلين: اللازم والمتعدي كما دل عليه القرآن... إلى أن قال: وهو قول السلف وأئمة السنة... وهؤلاء يقولون إنه يأتي ويجيء، وينزل ويستوي، ونحو ذلك من الأفعال كما أخبر عن نفسه، وهذا هو الكمال.

وقد صرح أئمة هذا القول بأنه يتحرك، كما ذكر ذلك حرب الكرماني عن أهل السنة والجماعة وسمى منهم: أحمد بن حنبل، وسعيد بن منصور، وإسحاق بن إبراهيم وغيرهم. وذكره عثمان بن سعيد الدارمي عن أهل السنة، وجعل نفي الحركة عن الله عز وجل من أقوال الجهمية التي أنكرها السلف، فقال: كل حي متحرك وما لا يتحرك فليس بحي» اهـ.

ثم شرع يدافع عن الحركة إلى أن قال (ص: ٢٣) في الرد على من ينزه المولى تعالى عن الحركة: «وهكذا يقال لهم في أنواع الفعل القائم به: كالإتيان والمجيء، والنزول، وجنس الحركة إما أن يقبل ذلك وإما أن لا يقبله، فإن لم يقبله كانت الأجسام التي تقبل الحركة ولم تتحرك أكمل منه وإن قبل ذلك ولم يفعله كان ما يتحرك أكمل منه، فإن الحركة كمال للمتحرك...» اهـ.

وهذا كلام سمج غث، وابن تيمية يتحدث عن المولى تعالى كما يتحدث عن أي مخلوق عاجز عن قضاء حاجته إلا بالحركة، ولا ريب أن الجندي الذي يتحرك فيكر ويفر ويراوغ أكمل ممن لا يفعل ذلك، وكذلك رب العيال الذي يتحرك في معيشته أكمل من الذي لا يفعل... وهذا كله ركيك ذكره هنا.

وقال في (ج٦، ص٨):

«ثم قُرْب الرب من عبده هذا هو من لوازم هذا القرب، كما أن المتقرب إلى الشيء الساكن، كالبيت المحجوج والجدار والجبل، كلما قربت منه قرب منك؟ أو هو قرب آخر يفعله الرب، كما أنك إذا قربت من الشيء المتحرك إليك، تحرك أيضا إليك فمنك فعل ومنه فعل آخر، هذا فيه قولان لأهل السنة...» اهـ.

ثم قال (ص١١):

«وأما إتيانه ونزوله، ومجيئه بحركة منه وانتقال: فهذا فيه القولان لأهل السنة من أصحابنا وغيرهم» انتهى.

وأية سنة هذه التي تصف الله تعالى بما يلزم منه شبه المخلوقين والحدوث؟! ما هذه إلا بدعة وضلال.

نصوصه التي يثبت فيها قِدَم العالَم:

وأما النصوص التي فيها قوله بقدم العالم فمنها قوله (ج١٢، ص٤٤):

«قالت هذه الطوائف: ما لم يسبق الحوادث فهو حادث، ثم من هؤلاء من ظن أن هذه قضية ضرورية ولم يتفطن لإجمالها، ومنهم من تفطن للفرق بين ما لم يسبق الحوادث المحصورة المحدودة، وما يسبق جنس الحوادث المتعاقبة شيئا بعد شيء، أما الأول فهو حادث بالضرورة، لأن تلك الحوادث لها مبدأ معين، فما لم يسبقها يكون معها أو بعدها، وكلاهما حادث. وأما جنس الحوادث شيئا بعد شيء فهذا شيء تنازع الناس فيه، فقيل: إن ذلك ممتنع في الماضي والمستقبل، كقول الجهم وأبي الهذيل... وقيل: بل هو جائز في المستقبل دون الماضي لأن الماضي دخل في الوجود دون المستقبل... وقيل: بل هو جائز في الماضي، والمستقبل، وهذا قول أئمة أهل الملل وأئمة السنة كعبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل

وغيرهما ممن يقول بأن الله لم يزل متكلما إذا شاء... وهو أيضا قول الفلاسفة».

وقال في نفس الجزء (ص١٩١):

«فإن قلتم إن كل فرد من أفرادها محدث لم ينفعكم، وإن قلتم: بل النوع محدث لامتناع حوادث لا تتناهى، قيل لكم: هذا مما ينازعكم فيه جمهور أهل الحديث، مع جمهور الفلاسفة، وينازعكم فيه أئمة الملل وأئمة النحل، وينازعكم فيه الأئمة من أهل التوراة والإنجيل والقرآن، والأئمة من الصابئة والفلاسفة والمجوس وغيرهم. وإنما ابتدع هذا القول في الإسلام طائفة من أهل الكلام الذين ذمهم أئمة الدين وأعلام المسلمين، وهذا القول ليس معلوما بالكتاب والسنة والإجماع، ولا قاله أحد من السلف والأئمة، وإنما هو قول مبتدع، ومبتدعه يزعم أن العقل دل عليه، ويثبت به حدوث العالم، والعلم بإثبات الصانع. وهؤلاء يقولون له: العقل يدل على نقيضه، وإنه مناف مضاد لحدوث العالم، ولإثبات الصانع» انتهى.

وهكذا يصيح ابن تيمية ويغالط ويكابر ويستغيث بأئمة المجوس واليهود والصابئة والفلاسفة ليثبت أن العالم قديم، وأن من ادعى غير ذلك فهو مبتدع.

وقال في الجزء(١٦، ص٣٨٦):

«التسلسل الممتنع هو وجود المتسلسلات في آن واحد... بخلاف ما إذا قيل: كان قبل هذا الكلام كلام وقبل هذا الفعل فعل. جاز عند أكثر العقلاء أئمة السنة وأئمة الفلاسفة وغيرهم».

وقال في الجزء (١٧، ص٢٤٧) في الحديث عن الإمام الرازي:

«والقول الذي عليه السلف وجمهور العقلاء من أن الأجسام تنقلب من حال إلى حال، إنما يذكره عن الفلاسفة والأطباء وهذا القول - وهو القول في خلق الله للأجسام التي يشاهد حدوثها أنه يقلبها ويحيلها من جسم إلى جسم - هو الذي عليه السلف والفقهاء

قاطبة والجمهور» اهـ.

وهكذا يُفيدنا ابن تيمية بقدم المادة وأن ذلك هو قول الجمهور والسلف والفقهاء قاطبة فيالها من فائدة!

وقال في الجزء(١٨، ص٢٣٥):

«إنه سبحانه أخبر أنه خلق السماوات والأرض في ستة أيام... وتلك الأيام مقدرة بحركة أجسام موجودة قبل خلق السماوات والأرض، وقد أخبر سبحانه أنه خلق السماوات والأرض في مدة ومن مادة، ولم يذكر القرآن خلق شيء من لا شيء، بل ذكر أنه خلق المخلوق بعد أن لم يكن شيئا ﴿قَالَ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٨] مع إخباره أنه خلقه من نطفة».

ثم بحث في قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ﴾ [الطور: ٣٦] وذكر أن فيها تفسيرين أصحهما: خلقوا من غير خالق، وإنما ذكر الله تعالى ذلك لأن جهلهم بخالقهم كفر، وأما جهلهم بأنهم خلقوا من مادة فلا يضرهم، وإنما هو دليل على جهلهم.

وقال في «نقد مراتب الإجماع» وهو مطبوع بذيل «مراتب الإجماع» لابن حزم، (ص٢٢١)، بعد أن انتقده في مسائل:

«وأعجب من ذلك حكايته الإجماع على كفر من نازع في أنه سبحانه لم يزل وحده ولا شيء غيره معه ثم خلق الأشياء كما شاء، ومعلوم أن هذه العبارة ليست في كتاب الله ولا تنسب إلى رسول الله ﷺ...» اهـ.

فانظر إلى جرأته كيف يقول إن هذه العبارة وهي «كان الله ولا شيء معه» لم تنسب إلى رسول الله ﷺ مع أنها في حديث عمران بن حصين الذي في الصحيح.

ثم ذكر حديث عمران رضي الله عنه وقال إن فيه ثلاث روايات: «كان الله ولا شيء قبله»

و «كان الله ولا شيء معه» و «كان الله ولا شيء غيره» وكلها في صحيح البخاري، ثم ذكر أنها قصة واحدة وأن اللفظ المناسب هو «ولا شيء قبله» لموافقتها للحديث الآخر: «فليس قبلك شيء» اهـ.

وهذه محاولة خبيثة للقول بقدم العالم، وأنه كان مع الله تعالى في الأزل وإن لم يكن قبله.

ثم قال: «وهذا الحديث لو كان نصا فيما ذكر فليس متواترا فكم من حديث صحيح ومعناه فيه نزاع كثير» انتهى.

فهو هنا يشن الغارة على الحديث الشريف ويشترط التواتر فيه، وكم من ضلالة استدل لها بأحاديث واهية، ولكنه العمل بالرأي واتباع الهوى. ثم قال:

«وليس في خبر الله: أنه خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، ما ينفي وجود مخلوق قبلهما، ولا ينفي أنه خلقهما من مادة كانت قبلهما، كما أنه أخبر أنه خلق الإنسان وخلق الجن، وإنما خلق الإنسان من مادة وهي الصلصال وخلق الجان من مارج من نار.

وكيف وقد ثبت أن الله لما خلق السماوات والأرض كان عرشه على الماء، فكان العرش موجودا قبل ذلك... وقد ثبت في صحيح مسلم أن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء... وثبت عن غير واحد من الصحابة والتابعين أنه خلق السماء من بخار الماء، ونحو ذلك من النقول التي يصدقها ما يخبر به أهل الكتاب عن التوراة، وما عندهم من العلم الموروث عن الأنبياء، وشهادة أهل الكتاب الموافقة لما في القرآن أو السنة مقبولة كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٤]» اهـ.

فها هو بعد أن رد شهادة الحديث الصحيح لكونه ليس متواترا يقبل شهادة أهل الكتاب... ثم أخذ في شرح قوله، وأن الممتنع هو قدم أفراد الحوادث وأما قدم نوعها فليس ممتنعا، وأن قوله يختلف عن قول الفلاسفة لأنهم قالوا بأن العالم قديم، لأنه معلول لعلة هي

خالقه، وأما هو فيقول إن العالم مخلوق لخالقه ولكنه قديم مع ذلك.

ثم قال:

«وإذا قيل هو موجب بالذات، فإن أريد بذلك أنه يوجب بمشيئته وقدرته ما شاءه، فهذا لا ينافي فعله بمشيئته وقدرته، وإن أريد بذلك ما يقوله دهرية الفلاسفة كابن سينا ونحوه من أن ذاتا مجردة عن الصفات أوجبت العالم فهذا من أفسد الأقوال...» اهـ.

ثم أخذ يحمل الفلاسفة كل جرم ونقيصة، ولا يختلف قوله مع ذلك عن قولهم في النهاية والتحليل، فإنه مثلهم يقول بوجوب قدم العالم، ثم ما يدعيه بعد ذلك من أنه مخلوق لا يعقل معناه.

فنسأل الله تعالى عقلا وفهما يقودان إلى النجاة والفوز برضى الله تعالى.

الرَّدُّ على ابن تيمية في هذه البِدَع:

وقد سبق قول أحد أئمة الحنابلة إن قدم العالم لم يقل به إلا الملاحدة، وسمعت قول ابن حزم إن الإجماع منعقد على كفر من قال إن الله كان معه شيء غيره في الأزل، وقد كفر الإمام الغزالي الفلاسفة بقولهم بقدم العالم، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح عند الحديث عن حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في كتاب التوحيد:

«وفي رواية أبي معاوية: «كان الله قبل كل شيء» وهي بمعنى «كان الله ولا شيء معه» وهي أصرح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها... وهي من مستشنع المسائل المنسوبة لابن تيمية، ووقفت في كلام له على هذا الحديث يرجح الرواية التي في هذا الباب على غيرها، مع أن قضية الجمع بين الروايتين تقتضي حمل هذه على التي في بدء الخلق لا العكس والجمع يقدم على الترجيح بالاتفاق» اهـ.

وهذا القول بديهي الفساد لجميع ذوي العقول، وقائله ساقطة مكالمته والأولى إهمال

جوابه، ولكن ماذا نفعل مع رجل يدعي أن هذا القول بديهي موافق لحكم العقول الصحيحة، ولأقوال السلف، والفقهاء قاطبة، ولليهود والصابئة والفلاسفة وللعقل والنقل؟

ثم يدعي قدم المادة، وأن ذلك هو مذهب أهل الحق والسنة، ثم يجد على خريطة العالم الإسلامي من يدعوه «شيخ الإسلام»!

فنقول أولا: إن ابن تيمية إنما التزم ما يلزم على مذهبه وهو مقر بذلك صريح فيه، فهو يقول بقيام الحوادث بذات الله تعالى بصراحة، ويقر بأن ما لزمته الحوادث فهو حادث، وذلك مبثوث في فتاويه بلا لبس ولا مواربة، فلم يجد بدا للخروج من الإقرار الصريح بحدوث الخالق جل وعلا إلا بالقول بقدم العالم، أي بأن هذه الصفات الحادثة التي لازمت القديم، جل عن ذلك، سبقتها حوادث مثلها، إلى ما لا نهاية له في الأزل، وكل مخلوق سبقه مخلوق، وأنه لم يخلق شيء من لا شيء، ثم هو يدعي أن كل واحدة منها حادثة ولكن جنسها قديم، أي أن كل واحدة قبلها أخرى...

وهذا هو نفس القول بقدم العالم الذي كان يدعيه قدماء الفلاسفة. وارتكبوا به الكفر بإنكار الخالق.

وهو يقول إنه يوافقهم على قدم العالم، ولكنه يخالفهم في أمر آخر، فهم لا يقرون بأن هذه الأشياء القديمة مخلوقة لله تعالى، وهو يقر بأنها مخلوقة، وكلامه متهافت فإنه لا وجود للكلي إلا ضمن الأفراد، فلا معنى لدعوى قدم النوع مع الاعتراف بحدوث أفراده فردا فردا، وهذا قول ابتدعه ابن تيمية في الإسلام بالرغم مما يصرح به من أنه قول السلف والفقهاء قاطبة.

قال الشيخ الإمام السبكي في «السيف الصقيل»:

«هذا هو القول الذي ابتدعه ابن تيمية والتزم به حوادث لا أول لها... والذي التزمه من قيام الحوادث بذات الله تعالى لا ينجيه بل يرديه» اهـ.

وقد رد العلماء القدماء والمحدثون على القول بقدم العالم بحجج قاطعة منها:

أنه لو ثبت وجود حوادث لا أول لها لكان قد انقضى ما لا نهاية له وانتهى، وهذا تناقض محال، أي أن يتناهى ما لا يتناهى.

ومنها أن نأخذ الحوادث منذ الأزل إلى نقطة معينة ولنجعلها طوفان نوح عليه السلام، ثم نأخذ الحوادث منذ الأزل إلى يومنا هذا فننظر أيهما أكثر عددا، ومن البديهي أن الحوادث المنتهية إلى زمننا تكون أكثر من التي انتهت في الطوفان، ولكن ذلك محال، لأن ما لا يتناهى لا يمكن أن يكون شيء أكثر منه، ويستحيل أن يكونا متساويين أيضا، لأن الشيء مع زيادة أكثر منه بدون تلك الزيادة ضرورة، فبان بذلك بطلان وجود ما يؤدي إلى هذه الاستحالة.

ومن أراد الزيادة من رد القول بقدم العالم فلينظر كتب التوحيد مثل شروح كبرى السنوسي، وشروح المسايرة لابن الهمام، وكتب الغزالي مثل التهافت والاقتصاد وغيرها.

ويحتج ابن تيمية بأن مالا نهاية له من الحوادث واقع في دوام وجود المخلوقات في الجنة مثلا، ولكن هذا الاحتجاج مردود بأن خلود أهل الجنة والنار هو عبارة عن حوادث بعضُها بعد بعض ولم يقع منها في الوجود ولن يقع شيء لا متناه.

ومن حجج ابن تيمية أن الله تعالى قديم وقدرته قديمة وإرادته قديمة، فمن المحال أن يوجد السبب وهو القدرة والإرادة ثم يتخلف المسبب، فلذلك هو يقول: إنه لم يزل خالقا.

وأما حوادث لا أول لها فتلزم عليها مستحيلات كثيرة تقدم بعضها، ومثال ذلك للتقريب للأذهان، أنني إن قلت لك: سأعطيك غدا درهما، وأعطيك بعده درهما، ثم لا أعطيك درهما إلا أعطيتك بعده درهما فهذا ممكن إذا قدرنا دوام المعطي ودوام غناه، وأما إذا قلت لك: لن أعطيك درهما حتى أعطيك قبله درهما ثم هكذا : لا أعطيك درهما إلا إذا أعطيتك قبله درهما، فإن إعطائي لك درهما يصبح ممتنعا عقلا، ونعني بهذا المثال أنه لو كانت الحوادث لا مبدأ لها لامتنع وجود ما هو موجود منها الآن، إذ أن وجود الموجودات

الآن مشروط بانتهاء ما قبلها من الحوادث، وتلك لا تنتهي بالحد، فامتنع وجود ما بعدها، لكن ما بعدها وجد فبان أنها قد انتهت، وبان بالتالي أنها متناهية أي لها أول.

ومن حجج ابن تيمية أن الله تعالى قديم وقدرته قديمة وإرادته قديمة، فمن المحال أن يوجد السبب وهو القدرة والإرادة ثم يتخلف المسبب، فلذلك هو يقول: إنه لم يزل خالقا. وهذا شبيه بقول الفلاسفة القدماء القائلين بالعلة، وإنه تعالى إنما هو علة للعالم، والعلة لا يتخلف عنها معلولها، ولابن تيمية كلام كثير وهرج وضجيج لا طائل تحته في هذا المجال، وتمحل على أهل السنة ورميهم بما لم يقولوا وتضليلهم.

والحق أن الله تعالى قديم وصفاته قديمة، فقدرته قديمة وعلمه قديم وإرادته قديمة، ولكنه فاعل بالاختيار لا مُكْرِهَ له، فهو يفعل ما شاء متى شاء.

وقد أجاد الشيخ الإمام السبكي في السيف الصقيل في رده على نونية ابن القيم إذ قال:

«قوله: «تخلف التأثير بعد تمام موجبه محال» فيه اعتراضان:

أحدهما: أن المؤثر خلاف الفاعل بالاختيار، والله تعالى فاعل بالاختيار.

والثاني: قوله: «بعدم تمام موجبه» إن أراد الإيجاب الذاتي فهو قول الفلاسفة، والله فاعل بالاختيار، ومن ضرورة الفعل بالاختيار تأخر الفعل عن الاختيار والتأخر يقتضي الحدث فكيف يتخلص عن هذه اللكنة» انتهى كلامه.

ويعزو ابنُ تيمية قولَه بقدم العالم إلى السلف والفقهاء قاطبة، ثم إذا عين لم يعين منهم سوى القليل فيعزو للبخاري وأحمد وهما براء من ذلك، كما قال المحقق الكوثري، بل ذلك عليهما كذب صراح، وإنما يعتمد ابن تيمية في ذلك على أقوال لبعض العلماء مفادها أنه تعالى لم يزل متكلما إن شاء.

وقد فسرها قدماء الحنابلة مثل غلام الخلال بما هو الموافق للسنة.

والدليل على أن المسلمين لم يقل منهم أحد بقدم العالم قبل ابن تيمية، أن من رد منهم على هذا القول إنما رد على الفلاسفة والملاحدة، مثل قول أبي يعلى الحنبلي في المعتمد، وهو من أئمة ابن تيمية: «والحوادث لها أول ابتدأت منه خلافا للملحدة» اهـ.

فهو هنا يرد على الملحدة فقط، لأن قول ابن تيمية لم يكن قد وقع بعد.

وقد صرح العلماء بكفر من يقول بقدم العالم، فكفر الإمام الغزالي الفلاسفة بقولهم بقدم العالم، ونص الشيخ خليل في مختصره على ردة من قال بقدم العالم، ونص عليه القاضي عياض كما سبق.

أما من جهة النقل فقد تقدم ذكر بعض النصوص الواردة في تنزيهه تعالى عن مشابهة الحوادث.

فهو تعالى صمد غني لا كفء له ولا مثيل ولا ند، ليس كمثله شيء، وهو المصور وهو المتعالي... وهذا ينفي عنه أي شبه بالمخلوقين، وأما ما يقع من الاشتراك في الاسم من وصف الله تعالى بالعلم ووصف المخلوق به أو بالقدرة أو بالإرادة، فلا يضر وليس فيه تشبيه، وإنما هو اشتراك لفظي، لأن علم الله تعالى مخالف تمام المخالفة لعلم المخلوق، فعلم الله حضوري وعلم المخلوق حصولي، وكذلك قدرته تعالى مخالفة لقدرة المخلوق تمام المخالفة، لأن الله يخلق والمخلوق لا يخلق، بل هو وقدرته مخلوقان لله تعالى، وهكذا سائر صفاته العلية.

وأما من الناحية العقلية فإن القول باتصاف الباري جل وعلا بالحوادث يلزم منه حدوثه، وهو محال، فما يؤدي إليه محال.

وهذا أمر لا نزاع فيه بيننا وبين ابن تيمية، فإنه يقر بأن ما لزمته الحوادث فهو حادث بالضرورة، فلذلك لجأ إلى القول بقدم العالم ليخرج من هذه الورطة، وقد سبق في الفصل الذي قبل هذا استحالة وجود حوادث لا أول لها فليراجع هناك.

ويكفي ابنَ تيمية من العار والزيغ أنه قال بهذا القول الذي لم يقل به قبله أحد من

المسلمين، ولم يكن معروفا إلا عن قدماء الفلاسفة والملاحدة كما سبق بيانه.

السلف الصالح كلُّه كلمةٌ واحدة على أن القرآن كلامُ الله غير مخلوق:

ويعزو ابن تيمية بدعته هذه إلى السلف وخاصة إلى الإمام أحمد، وقد روى القاضي أبو يعلى، من أئمة الحنابلة وغيره، أن حنبلا روى في كتاب «المحنة» أن الإمام أحمد لما احتجوا عليه يوم المحنة بقوله ﷺ: «تجيء البقرة وآل عمران...» قالوا: والمجيء لا يكون إلا لمخلوق، فعارضهم أحمد بقوله: «وجاء ربك» أو يأتي ربك؟

وقال: المراد بقوله: «تجيء البقرة وآل عمران»: ثوابهما كما في قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٤] أمره وقدرته، انتهى.

وهذا صريح في نفي اتصافه تعالى بالحوادث.

وقد حاول ابن تيمية أن يضعف هذه الرواية أو يؤولها فهو كما قال الإمام السبكي عنه في «شفاء السقام»:

«كل دليل ورد عليه يصرفه إلى غير هذا الوجه، وكل شبهة عرضت له يستعين بها على ذلك».

وقد كان السلف الصالح كلمة واحدة على أن القرآن كلام الله غير مخلوق ولا محدث.

وقال المعتزلة إنه مخلوق.

روى البيهقي في «الأسماء والصفات» عن وكيع قال:

«من زعم أن القرآن مخلوق فقد زعم أنه محدث، ومن زعم أن القرآن محدث فقد كفر».

وروى القاضي عياض في «الشفاء» ج٢، ص: ٢٧٤:

«قال مالك فيمن قال القرآن مخلوق: كافر فاقتلوه. وقال أيضا في رواية ابن نافع: يجلد

ويوجع ضربا ويحبس حتى يتوب. وفي رواية بشر بن بكر التنيسي عنه: يقتل ولا تقبل توبته» اهـ.

وروى البيهقي عن مالك وحماد بن زيد وسفيان بن عيينة والفضيل بن عياض وشريك بن عبد الله ويحي بن سلم، ومسلم بن خالد وهشام بن سليمان المخزومي وجرير بن عبد الحميد وعلي بن مسهر وعبد الله بن إدريس وحفص بن غياث ومحمد بن فضيل وعبد الرحيم بن سليمان وعبد العزيز بن أبي حازم وإسماعيل بن جعفر وحاتم بن إسماعيل وعبد الله بن يزيد أنهم قالوا :

«القرآن كلام الله وصفة ذاته غير مخلوق، ومن قال إنه مخلوق فهو كافر بالله العظيم». اهـ.

وروى البيهقي مثل ذلك عن أبي حنيفة والشافعي.

وقال الشافعي:

«ما لقيت أحدا منهم - يعني أشياخه - إلا قال: من قال في القرآن إنه مخلوق، فهو كافر». اهـ.

وروى البيهقي عن البخاري أنه قال: إنه غير مخلوق، وذلك قول من أدركنا.

وقال البخاري في كتاب «خلق أفعال العباد» (ص: ١٣٦):

«وأما تحريفهم (من ذكر من ربهم محدث) فإنما حدث عند النبي ﷺ وأصحابه». هـ.

وقال الإمام أحمد في ما رواه عنه البيهقي في قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢] أنه يحتمل أن يكون تنزيله إلينا هو المحدث، لا الذكر نفسه. هـ.

وقال ابن حامد في أصوله:

«لا خلاف عن أبي عبد الله أن الله كان متكلما بالقرآن قبل أن يخلق الخلق وقبل كل

الكائنات موجودا، وأن الله فيما لم يزل متكلم كيف يشاء وكما يشاء وإذا شاء أنزل كلامه، وإذا شاء لم ينزله». اهـ. ذكر ذلك ابن تيمية في الفتاوى ٦/ ١٦٣.

وعزا ابن تيمية للقاضي أبي يعلى من أئمة المذهب الحنبلي أنه قال:

«معنى قول الإمام «لم يزل متكلما إذا شاء»، أي إذا شاء أن يُسمعه. قلت - القائل ابن تيمية -: وطريقة القاضي هذه هي طريقة أصحابه وأصحابهم، وغيرهم كابن عقيل وابن الزاغوني» اهـ.

ولا نحتاج إلى التذكير بمحنة الإمام أحمد وغيره من العلماء ليقولوا بأنّ القرءان مخلوق. وقد وقف الإمام أحمد شامخا فلم يلن ولم يعط كلمة واحدة في خلق القرءان. وكان يقول إذا قيل له: جاملهم بكلمة ليُطلقوك: «لا أستطيع فإن عقائد المسلمين معلقة بعنقي».

أمّا ابن تيمية فإنه يقول إنه يتكلم بالحروف والأصوات. والحروف بعضُها لا يتم النطق به إلاّ بعد النّطق بما قبله. وهذه الحروف أعيانها حادثة ولكنّ جنسها قديم. فمعنى قدم كلام الله تعالى هو أنه لم يزل يتكلّم منذ الأزل لا أن هذه الألفاظ بعينها التي عندنا قديمة.

ابنُ تيمية: «لكن هذه المسألة (خلق القرآن)، ومسألة الزيارة...أنا وغيري كنّا على مذهب الآباء في ذلك نقول في الأصليْن بقول أهل البدَع...»».

وقد أقرّ ابن تيمية بشذوذه عن جميع المسلمين حيث قال (٦/ ٢٥٨ فتاوى) - بعد أن تحدث عن قيام الحوادث بالله تعالى ومنها الكلام - :

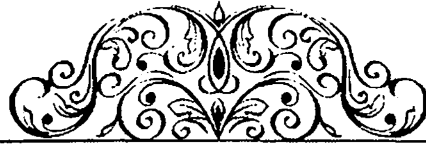
«ولكن هذه المسألة ومسألة الزيارة وغيرهما حدث من المتأخرين فيهما شبه، وأنا وغيري كنا على مذهب الآباء في ذلك نقول في الأصلين بقول أهل البدع، فلما تبين لنا ما جاء به الرسول دار الأمر بين أن نتبع ما أنزل الله، أو نتبع ما وجدنا عليه آباءنا، فكان الواجب هو اتباع الرسول». اهـ.

وهذا يعني أن الأمة المحمدية كلها قد ضلت قبل مجيء ابن تيمية بعدة قرون حتى جاء هو فهداها إلى قول الله ورسوله ﷺ.

«قد جُرْت معتسفا يا هادي الطُّرق».

لقدْ غَرَّ المسكينَ شيطانُه، واتخذَ إلهَه هواه. نعوذ بالله من حاله.



الفصل العاشر:

في قوله بفناء النار



وفيه:

* نصوص الأئمة في كفر القائل بِفناء النار (العلامة سلامة القضاعي العزامي ، الحافظ ابن حزم، الإمام أبو الحسن الأشعري، الإمام سعد الدين التفتازاني، الإمام الباقلاني، الحافظ ابن حجر العسقلاني، فارس المعقول والمنقول أحمد بن المبارك السجلماسي)
* نص لابن القيم في الدفاع والاحتجاج على فناء النار

الفصل العاشر: في قوله بفناء النار

أما فناء النار فقد نسبه إليه أكثر من عالم، وقد ألف فيه معاصره الإمام السبكي تأليفا في الرد عليه سماه «الاعتبار ببقاء الجنة والنار» وهو مطبوع.

وفي كتب أتباعه ما يفهم منه ذلك مثل ما ذكر الدكتور الهراس في شرح العقيدة الواسطية في تفسير الخلود بأنه قيل: «إنه عبارة عن طول المدة». ومثل ذلك في كتب ابن القيم.

وفي الفتاوى إذا تأملت تجد ابن تيمية يذكر في مواضع كثيرة خلود أهل الجنة فيها دون أن يذكر خلود أهل النار.

نصوص الأئمة في كفر القائل بِفناء النار:

وقد نص العلماء على أن القول بفناء النار كفر، ونسبه الحافظ ابن حجر للزنادقة.

العلامة سلامة القضاعي العزامي:

وقال العلامة القضاعي في «فرقان القرآن» إنه قول جهم، وابن تيمية أخذه منه (ص: ١٣٥)..

وقال الشعراني والصاوي على الجلالين: إن نسبة هذا القول إلى ابن عربي رضي الله عنه كذب، قال الشعراني: وقد طالعت كتبه فوجدتها مليئة بذكر ما ينفي ذلك القول.

الحافظ ابن حزم:

وقال ابن حزم في مراتب الإجماع (ص: ١٩٣):

«باب من الإجماع في الاعتقادات يكفر من خالفه بإجماع: «اتفقوا أن الله عز وجل وحده لا شريك له خالق الأشياء كما شاء... وأن النار حق، وأنها دار عذاب أبدا لا تفنى، ولا يفنى أهلها أبدا بلا نهاية» اهـ.

وكتاب مراتب الإجماع هذا قال فيه العلامة أحمد بن المبارك السجلماسي في كتابه «إزالة اللبس» إنه كتاب جليل معتمد عليه عند الأكابر، حتى قال بعض الأئمة الكبار إنه أصح ما ألف في الإجماع.

الإمام أبو الحسن الأشعري:

وقد نقل إجماع المسلمين على خلود النار كثير من العلماء منهم إمامنا أبو الحسين الأشعري: قال في «مقالات الإسلاميين» ج١، ص٢٢٩:

«وقال المسلمون كلهم إلا جهما: إن الله يخلد أهل الجنة في الجنة، ويخلد أهل النار في النار». انتهى.

الإمام سعد الدين التفتازاني:

وقال العلامة التفتازاني في شرح العقائد النسفية (ص: ١٤٠) في الجنة والنار:

«وذهب الجهمية إلى أنهما تفنيان ويفنى أهلها وهو قول باطل مخالف للكتاب والسنة والإجماع، ليس عليه شبهة فضلا عن حجة. اهـ.

الإمام الباقلاني:

وقال القاضي أبوبكر الباقلاني في كتاب: « إكفار المتأولين»:

«وكذلك يجب القضاء على إكفار جهم بقوله: إن الجنة والنار تبيدان».

ثم ذكر أن بقاءهما علم من الدين ضرورة... إلخ

الحافظ ابن حجر العسقلاني:

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح في باب صفة الجنة والنار عند حديث: «يا أهل الجنة خلود ولا موت، ويا أهل النار خلود ولا موت»:

«قال القرطبي: في هذه الأحاديث التصريح بأن خلود أهل النار فيها لا إلى غاية، وإقامتهم فيها على الدوام... كما قال تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٨]، وقال تعالى: ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا﴾ [الحج: ٢٠]، قال: فمن زعم أنهم يخرجون منها، وأنها تبقى خالية، أو أنها تفنى، فقد خرج عما جاء به الرسول وأجمع عليه أهل السنة».

قال الحافظ:

«وقد مال بعض المتأخرين إلى هذا القول، يعني أنها يزول عذابها ويخرج أهلها منها، ونصره بعدة أوجه من جهة النظر، وهو مذهب رديء مردود على قائله، وقد أطنب السبكي الكبير في بيان وهائه فأجاد» اهـ.

فارس المعقول والمنقول أحمد بن المبارك السجلماسي:

وذكر العلامة السجلماسي أن الإمامين الإسفرائيني والباقلاني كفرا القائل بفناء النار، وذكر أن ذلك قول جميع الأمة، وأطال في ذلك، وبين أن هذا القول مخالف لما علم من الدين ضرورة، ومكذب لما تواتر عن النبي ﷺ وللقرآن العظيم، وأن قائله كافر بالإجماع وأن من شك في كفره فهو كافر، نسأل الله السلامة والعافية.

وقد تحير العلامة السجلماسي في هذا المتأخر الذي ذكره ابن حجر ولعله لم يكن على علم بقول ابن تيمية بفناء النار، ولعله هو الذي يعنيه الحافظ ابن حجر، لأنه هو الذي رد عليه السبكي كما تقدم.

نص لابن القيم في الدفاع والاحتجاج على فناء النار:

وقد أورد تلميذ ابن تيمية وناشر علمه ابنُ القيم فصلا طويلا في كتابه «حادي الأرواح» احتج فيه لفناء النار، وأورد في ذلك خمسة وعشرين وجهًا من جهة النظر، فيها كثير من السفسطة والتحايل والتهويل والخروج عن السنة.

وفصّل مبدأ ذلك في كتابه شفاء العليل ص: ٢٦٤ بعد حديثه عن عدم خلود النار فقال:

« وكنت سألت عنها شيخ الإسلام قدس الله روحه فقال لي هذه المسألة عظيمة كبيرة، فمضى على ذلك زمن حتى رأيت في تفسير عبد بن حميد بعض تلك الآثار التي ذكرت فأرسلت إليه الكتاب، فكتب فيها مصنفه المشهور». اهـ.

فانظر إلى جرأة هذين الشيخين وتهورهما وقلة ورعهما.

والعجب ممن يدعي اتباع السنة والتمسك بالكتاب، واتباع السلف، ويملأ الدنيا صراخا وعياطا إذا نزّه أهلُ السنة الربَّ تعالى عن مشابهة الخلائق، وأخذوا بما أخبر به عن نفسه على مراده تعالى، فيسميهم هو مبتدعة وجهمية وملحدة ومعطلة، ثم يركب رأسه وينكر خلود النار، وقد ورد خلودها في نحو أربعين موضعا من القرآن فسماها الله تعالى عذاب الخلد، ودار الخلد، وأورد الخلود فيها أبدا مرات عديدة، وقال إن أهلها: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٨] وقال: ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا﴾ [الحج: ٢٠] وأجمع على ذلك المسلمون.

فأنكر هو الإجماع، وأول الآيات، وأول قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٩] ليقول إن الكفار بعد أن طال مكثهم في النار تهذبت نفوسهم، ولم يعودوا مستحقين لها، وهذا قول هراء ليس له عليه أي دليل، وهو مخالف للآية فوق، وقد استعان بحديث ضعيف تفرد به ابن مردويه يقول: «إن شاء الله أن يخرج أناسا من الذين شقوا من النار فيدخلهم الجنة فعل».

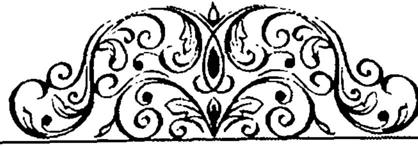
وهذا الكلام بقطع النظر عن ضعف إسناده صحيح المعنى، فإن الله يفعل ما يشاء، ولو شاء أن لا يخلق الكون لم يخلقه، ولو شاء أن لا يدخل أحدا الجنة فعل، وإن شاء ذلك فعله ولكنه أخبر على لسان نبيه ﷺ وفي كتابه أنه لا يدخل كافرا الجنة أبدا، فهو لن يشاء ذلك، ثم إن مثل هذا الحديث لا يدخل في الاحتجاج لضعفه، لو كان فيه دليل، فكيف وهو كما قد بينت لك من عدم دلالته على فناء النار.

واحتج بمُرْسَلٍ آخر للحسن عن عمر ليس فيه فناء النار، ولا تصريح بشيء، وإن صح فلا يمكن أن يحمل إلا على عصاة المؤمنين، وقد حمله علماء أهل السنة من المفسرين وغيرهم على ذلك.

ولست بصدد الرد عليه هنا، فهذه مسألة مما علم من الدين ضرورة، وإنما أريد أن أبين حالة هذا المبتدع الذي يقتفي آثار شيخه الذي يسميه شيخ الإسلام، ويدافع عن بدعه، ويرد في سبيل ذلك صريح القرآن والحديث، بمثل قوله: «ليس لله سبحانه غرض في تعذيب عباده بغير موجب... والكفر والخبث ليس ذاتيا، بل قد يزول»... إلخ.

ويستنجد بما وجد من الأقوال الضعيفة، ثم يبني على هذه التخرصات نتائج طويلة وعريضة ليهدم بها أسس الدين، ثم لا يمنعه ذلك من إقامة النكير على ابن عربي الحاتمي الشيخ الأكبر رضي الله عنه ورميه بكل زور ومنكر، ولا غرابة فقد عودنا هو وشيخه على هذه الأساليب، وعلى المخادعة والتضليل ووصفِ علماء السنة بكل مكر وقبيح. ومن أراد أن يطلع على سَبِّهِ لهم فليطالع نونيته.



الفصل الحادي عشر:

في قوله بأقوال الفلاسفة وتأثره بهم وبغيرهم من أهل الزيغ



وفيه:

* قوله بقدم العالم تبعًا للفلاسفة.
* قوله إن الله في خلقه للأجسام إنما يقلبها ويُحيلها من جسم إلى جسم.
* قوله إن الأسباب فاعلة بطبيعتها.
* موافقته للفلاسفة في قولهم إن تأخر المسبب عن سببه التام الشروط والمُنتفي الموانع محال.

الفصل الحادي عشر:
في قوله بأقوال الفلاسفة وتأثره بهم وبغيرهم من أهل الزيغ

ابن تيمية رجل طُلَعَةٌ يحب أن يعرف كل شيء، ويتبجح بمعرفة كل شيء، يدعي أنه يعرف مذاهب خصومه أكثر منهم، ويتظاهر بمعرفة ما خفي على الأئمة من العلم، وبأنه يتطلب لهم الأعذار فيما زلوا فيه حسب دعواه.

قوله بقدم العالم تبعًا للفلاسفة:

وقد نص زميله الحافظ الذهبي في رسالته إليه التي تقدم نصها في المقدمة على أنه، أي ابن تيمية، مغرم بنبش الفلسفات القديمة للرد عليها، فهل أدى به كثرة الاطلاع على الفلسفات المختلفة، ودراسته لعلم الهيئة إلى تبني بعض آرائهم بلا شعور منه، بأنه تبنى ما هو خارج عن منهج السنة التي يدعيها؟ أم أنه تبنى تلك الأفكار لأسباب أخرى، فوافق فيها الفلاسفة لاتفاق الهدف المؤقت بينه وبينهم؟

أما كونه يوافقهم في اعتقاد أمور لم يسبق أن قال بها أحد من المسلمين قبله، فهذا ليس محل شك، مثل قوله بقدم العالم، وقد تقدم ذكر بعض قليل من نصوصه فيه ورد العلماء عليه، وقد تقدم أن العلماء قبله كانوا يردون في هذه النقطة على الدهرية، والفلاسفة، ولم يذكر أحد منهم أنه يرد على أية طائفة من الطوائف الإسلامية، وتقدم قول أبي يعلى أحد أئمة الحنابلة وأحد أشياخ ابن تيمية في طريقته بأن الحوادث لها أول خلافا للملاحدة. والغزالي إنما رد على الفلاسفة في التهافت... وكفرهم بقولهم بقدم العالم. وتقدم قول الإمام السبكي إن ابن تيمية خرج عن الفرق الثلاث والسبعين بقوله ذلك.

والذي ألجأ ابنَ تيمية إلى هذا القول، وإلى ما رُوي عنه من أن الله تعالى لم يزل منذ الأزل

يخلق عرشا ويعدم عرشا أي أن الأشياء الحادثة قديمة بنوعها حادثة بأعيانها، هو أنه يقول بأن الحوادث تقوم بذات الله تعالى، وهذا ادعاء يلزمه به القول بحدوث الباري، أو بقدم الحوادث، فاختار القول الثاني، ووافق الفلاسفة على دعواهم.

ونجده وافقهم ضمنيا على مسألة أخرى من هذا الباب، وإن كان خالفهم فيها لفظيا، وهي أن الفلاسفة يقولون بأن الموجد الأول هو علة الموجودات ولا يمكن تخلف المعلول عن علته إذا تمت الشروط وانتفت الموانع، فكأنه على زعمهم، أن انبثق الوجود من مصدره وعلته القديمة الأزلية انبثاقا قديما أزليا...

وأما ابن تيمية فقال: إن قدرة الله تعالى وإرادته القائمتين بالذات العلية منذ الأزل، لا يمكن عقلا في زعمه أن يتخلف عنهما المخلوق الذي تعلقتا به، مع استكمال الشروط وانتفاء الموانع فخلق تعالى منذ الأزل المخلوقات... فلذلك لا يصح عند ابن تيمية اللفظ الذي يقول : إن الله كان ولا شيء معه.

وقال في (الجزء ٩، ص ٢٨٠):

«يمتنع كون الرب يصير فاعلا بعد أن لم يكن وأن المؤثر التام يمتنع تخلف أثره عنه»... إلخ.

وهذا في نهاية الأمر إنما هو تعبير آخر عن رأي الفلاسفة القائلين بالعِلِّـيَّة، وقد تقدم قول الإمام السبكي في هذا المعنى في الفصل المخصص له، وراجع الباب المخصص لرد قوله بذلك.

قوله إن الله في خلقه للأجسام إنما يقلبها ويُحيلها من جسم إلى جسم:

ويقول ابن تيمية بأقوال أخرى تَرْفُدُ هذا المجرى وتعضده ونجدها عند الفلاسفة القدماء، مثل قوله إن كل حادث مادي مخلوقٌ من مادة قبله، ومتولد منها، وإن الله لم يقل

إنه خلق شيئا من لا شيء، ويقول إن الله في خلقه للأجسام إنما يقلبها ويحيلها من جسم إلى جسم، وإن البعث إنما هو من ذلك القبيل، وليس تجميع أجزاء من البدن المتفرقة ولا خلقه من العدم، ولا ينسى ابن تيمية بحكم عادته أن يقول إن ذلك كله هو قول السلف والجمهور، وإن القرآن يدل عليه، وإن من خالفه فقد خالف النقل الصحيح وخالف كافة العقلاء، انظر الجزء ١٨ من الفتاوى، (ص: ٢٣٤) وما بعدها، والجزء ١٧ من الفتاوى، (ص٢٤٧) وما بعدها.

وتثور ثائرة ابن تيمية حين يعزو العلماء المسلمون مثل الفخر الرازي هذا القول - أي إن الأجسام إنما تنقلب من حال إلى حال - إلى الفلاسفة والأطباء، ويقول: «إن هذا القول هو الذي عليه السلف وجمهور العقلاء».

ولسنا هنا في الحديث عن ادعاءاته للإجماع، والسلفية، واتباع الأنبياء عليهم السلام، كلما أعوزَه الدليلُ، فقد تقدم حَذْفٌ من ذلك، وإنما نحن الآن في ذكر اعتناقه لآراء الفلاسفة ومحاولة العثور على مصدر تأثره بهم.

قوله إن الأسباب فاعلة بطبيعتها:

ومن الآراء التي وافقهم فيها ووافق فيها المعتزلة قولُه بأن الأسباب فاعلة بطبيعتها فالنار محرقة بطبعها، مؤثرة عند استكمال الشروط وانتفاء الموانع، ومرة يقول إنها محرقة بقوة فيها، ويسخر من أهل السنة الذين يقولون: «عندها لا بها». انظر(٨/ ١٣٣) وما بعدها، و(ص٤٨٥) وغير ذلك من فتاويه.

وأهل السنة إنما قالوا ما نص عليه القرآن من أن الله خالق كل شيء وأنه خلقنا وما نعمل، وأنه وحده له الخلق والأمر، وما دل عليه العقل من وجوب وحدة الفاعل.

وقد فصَل أهل السنة بين من يقول إن الأسباب فاعلة بطبيعتها، وبين من يقول إنها فاعلة بقدرة أودعها الله تعالى فيها، كما بينه العلامة عبد القادر بن محمد سالم في

«الواضح المبين» بقوله:

ومــن يقــل لســببٍ تأثيــرُ   بطبعــه قطعــا لــه التكفيــرُ
ومــن يقــل بقــوة أودعهــا   خالقــه فيــه وإن نزعهــا
منــه فــذا يمنــع مــن تأثيــره   فَعَنْهُــمُ الخــلافُ فــي تكفيــره

وقال الإمام السنوسي في شرح عقيدته «أم البراهين» في ذكر أقاويل الفلاسفة والمبتدعة:

«منهم من يعتقد أن تلك الأمور تؤثر في تلك الأشياء التي تقارنها بطبعها، قال ابن دهاق: ولا خلاف في كفر من يعتقد هذا، ومنهم من يعتقد أن تلك الأمور لا تؤثر بطبعها بل بقوة أودعها الله تعالى فيها، ولو نزعها منها لم تؤثر قال ابن دهاق... ولا خلاف في بدعة من يعتقد هذا، وقد اختُلِف في كفره، والمؤمن المحقق الإيمان من لم يسند لها تأثيرا البتة لا بطبعها، ولا بقوة وضعت فيها، وإنما يعتقد أن مولانا جل وعلا قد أجرى العادة بمحض اختياره أن يخلق تلك الأشياء عندها لا بها ولا فيها»... إلخ كلامه.

ولتقرير أدلة هذا الباب موضع آخر.

ونجده يتبنى آراء الفلاسفة أيضا في الهيئة، فيقول: إن الأرض كروية، وإن الأفلاك كروية، ويدعي الإجماع والكتاب والسنة على ذلك، وإن السماوات محيطة بالأرض، وقد يكون العرش محيطا بالجميع، وكل هذه الادعاءات إنما أخذها من أهل الهيئة، وإن كان يدعي أنها من صميم الكتاب والسنة.

وقال (ج٨، ص ٣٨):

«الفلاسفة قالوا إن ما يقع من عذاب النفوس وغير ذلك من الضرر لا يمكن دفعه فإنهم يقولون إنه موجب بذاته وكل ما يقع هو من لوازم ذاته ولو قالوا إنه موجب بمشيئته وقدرته لما يفعله لكانوا قد أصابوا».

وهذه موافقة لهم وإن كانت بعبارات أخرى.

موافقته للفلاسفة في قولهم إن تأخر المسبب عن سببه التام الشروط والمنتفي الموانع محال:

وقال (ج٨، ص: ٥٦):

«إن ما فعله من الأسباب لما يفعله هو من الغايات يجب أن يفعله لا محالة ويمتنع أن يفعل أمرا ليفعل أمرا ثانيا ولا يفعل الأمر الثاني». هـ.

وقال (ج٨، ص ١٣٥):

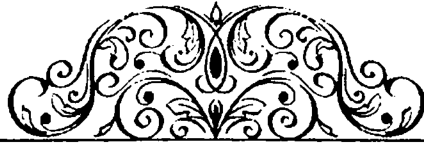
«وَلَا رَيْبَ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ مُتَكَلِّمَةِ الْإِثْبَاتِ الْقَائِلِينَ بِالْقَدَرِ سَلَّمُوا لِلْمُعْتَزِلَةِ أَنَّ الْقَادِرَ الْمُخْتَارَ يُمْكِنُهُ تَرْجِيحُ أَحَدِ مَقْدُورَيْهِ عَلَى الْآخَرِ بِلَا مُرَجِّح (...) وَقَالُوا: حُدُوثُ فِعْلِ الْعَبْدِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحْدِثٍ مُرَجِّحٍ تَامٍّ غَيْرِ الْعَبْدِ فَإِنَّ مَا كَانَ مِنْ الْعَبْدِ فَهُوَ مُحْدَثٌ أَيْضًا وَعِنْدَ وُجُودِ ذَلِكَ الْمُحْدَثِ الْمُرَجِّحِ التَّامِّ يَجِبُ وُجُودُ فِعْلِ الْعَبْدِ (...) وَادَّعَوْا هُنَاكَ أَنَّ الْبَدِيهَةَ فَرَّقَتْ بَيْنَ فِعْلِ الْقَادِرِ وَبَيْنَ الْمُوجِبِ بِالذَّاتِ (...) وَهَذَا هُوَ الْبَاطِلُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَإِنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْمُمْكِنَ لَا يَتَرَجَّحُ وُجُودُهُ عَلَى عَدَمِهِ إلَّا بِمُرَجِّحٍ تَامٍّ أَمْرٌ مَعْلُومٌ بِالْفِطْرَةِ الضَّرُورِيَّةِ لَا يُمْكِنُ الْقَدْحُ فِيهِ وَهُوَ عَامٌّ لَا تَخْصِيصَ فِيهِ فَالْفَرْقُ الْمَذْكُورُ بَاطِلٌ». هـ.

وهذا هو بعينه ما أثبته الفلاسفة حيث قالوا إن تأخّر المسبّب عن سببه التام الشروط والمنتفي الموانع محال والتزموا بذلك قدم العالم. وابن تيمية هذا أيضا هو مذهبُه تماما ولكنه يبدل العبارات ويشنّ الغارة على الفلاسفة ويضللهم ويأتي بعبارات جديدة يُموه بها ثم لا يتغير موقفه عن موقفهم قُلامة ظفر.

أما قدم العالم فيقول هو بقدم الجنس أي أنه ما من مخلوق إلاّ وقبله مخلوق، وأمّا انبثاق المعلول عن علته فيقول هو أنه تعالى موجب بمشيئته وقدرته وأنه لم يزل خالقا وقادرا منذ

الأزل. ولا فرق بين الموقفين.



الفصل الثاني عشر:

في تحريمه السفرَ لِزِيارَة رسول الله ﷺ، وقولِه إن التوسّلَ به شِرْكٌ أو وسيلَةٌ إلى الشِّرْك



وفيه:

* لا سلف لابن تيمية في تحريمه الزيارة والتوسل
* رَدُّ السبكي على ابن تيمية في زعمه أن ابن بطة وان عقيل يقولان بقوله في مسألة الزيارة.
* الردُّ على ابن تيمية في مسألة التوسل

الفصل الثاني عشر:
في تحريمه السفرَ لِزِيارَة رسول الله ﷺ وقولِهِ إن التوسّلَ به شِرْكٌ أو وسيلَةٌ إلى الشّرْك

لا سلف لابن تيمية في تحريمه الزيارة والتوسل:

يبدو أن ابن تيمية وكأنه يريد أن يغض من مرتبة النبوأة بكل وسيلة فالأنبياء عنده غير معصومين من الذنوب بعد النبوأة، ولا من الخطإ في الآراء، وغير معصومين من الكفر قبل النبوأة، والتوسل بهم شرك أو وسيلة إلى الشرك، والسفر إلى زيارة قبورهم معصية لا تقصر فيها الصلاة، فكأنه يحاول جاهدا أن يجعلهم أناسا عادِيِّين لا أكثر ولا أقل.

وكلامه في المسألتين المعقود لهما الباب أشهر وأكثر من أن نورده، فهما دعامتان من دعائم بدعه وبدع متبعيه من الوهابيين، وقد كفروا جميع الأمة الإسلامية منذ قرون كثيرة ونسبوها للشرك.

وقد كان القول بهاتين المسألتين وبالا على ابن تيمية فكفره بهما من كفره من العلماء، وردوا عليه في حياته وبعد مماته.

قال شهاب الدين الخفاجي في شرح الشفاء عند ورود الحديث: «لعن الله قوما اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» :

«واعلم أن هذا الحديث هو الذي دعا ابن تيمية ومن تبعه كابن القيم إلى مقالته الشنيعة التي كفروه بها... وهي منعه من زيارة قبر النبي ﷺ وشد الرحال إليه».

وقال ملا علي القاري الحنفي في شرحه على الشفاء:

«وقد فرط ابن تيمية حيث حرم السفر لزيارة النبي ﷺ كما أفرط غيره حيث قال: كون الزيارة قربة معلوم من الدين ضرورة، وجاحده محكوم عليه بالكفر، ولعل الثاني أقرب إلى الصواب، لأن تحريم ما أجمع العلماء فيه بالاستحباب يكون كفرا، لأنه فوق تحريم المباح المتفق عليه في هذا الباب».

انتهت عبارته. انظر «شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق ﷺ» (ص:١٨٤).

والشبهة التي تعلق بها ابن تيمية في منع شد الرحال إلى الزيارة هي فهمه الخاطئ لحديث النهي عن شد الرحال إلا إلى المساجد الثلاثة، وهذا خطأ في الفهم تكذبه اللغة والشرع، فإن الاستثناء هنا مفرغ، أي أن المستثنى منه لم يذكر ولا يمكن أن يؤخذ إلا من مساق الكلام، والكلام هنا عن المساجد التي تبتغى فيها الصلاة، فينبغي أن يكون المستثنى منه: «إلى مسجد تبتغى فيه الصلاة» وقد ورد بذلك حديث حسنه الحافظ ابن حجر في «الفتح». ولو كان ما قاله ابن تيمية صحيحا لكان ذلك شاملا لكل موضع عبادة يسافر إليه، مثل عرفة، ومثل السفر للجهاد في سبيل الله تعالى، وطلب العلم وصلة الرحم والتجارة، إلى غير ذلك من الأمور الواجبة والمندوبة والمباحة لأن النهي إما أن يكون عاما، وإما أن يقدر بما يعطيه سياق الكلام.

ثم إن الزيارة أجمع المسلمون قبل ابن تيمية على أنها سنة، ووردت فيها أحاديث قال الإمام السبكي إن بعضها وصل إلى درجة الحسن على الأقل. ولما أخرج ابن تيمية فتواه بأن السفر إلى الزيارة معصية، أصدر البرهان بن الفركاح فتوى بتكفيره، وكذلك ابن جهبل، وكتب قضاة المذاهب الأربعة ومن بينهم البدر بن جماعة بتشديد النكير عليه، وقد رد عليه الإمام السبكي في حياته بكتابه: «شفاء السقام في زيارة خير الأنام»، ورد عليه غيره بعده بردود كثيرة، وقد أوردت طرفا من الرد عليه في كتاب التبرك برسول الله ﷺ. ورد عليه الشيخ النبهاني في «شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق ﷺ».

رَدُّ السبكي على ابن تيمية في زعمه أن ابن بطة وابن عقيل يقولان بقوله في مسألة الزيارة:

ذكر عنه الإمام السبكي في «شفاء السقام» ١٤٥:

«جعل المنع من القصر - يعني في سفر المعصية - قول متقدمي العلماء كابن بطة وابن عقيل، وجعل القول بالجواز قول أبي حنيفة وبعض المتأخرين كالغزالي وغيره. والغزالي في طبقة ابن عقيل بل تأخرت وفاته عنه فإنه توفي سنة خمس وخمسمائة، وابن عقيل توفي سنة ثلاث عشرة وخمسمائة. فإن كان مراده أن ينفق قوله عند العوام فليس ذلك صنيع أهل العلم». هـ كلام السبكي.

الرد على ابن تيمية في مسألة التوسل:

وأما منع ابن تيمية للتوسل برسول الله ﷺ فإن الشواهد من الكتاب والسنة تدحضه، فلنتحاكم نحن وهو إلى ما ثبت من السنة النبوية الشريفة، فإن الرسول ﷺ أتى مبينا للقرآن، وقال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٨]، وقد اختلفنا في ظواهر آيات ومضاربها، فلنرجع بها إلى السنة المطهرة المبينة، فالأحاديث الشريفة الواردة في توسل الصحابة بالنبي ﷺ والتبرك بآثاره وجسده وريقه الشريف بلغت مبلغ التواتر ولم تقبل التأويل، فعلينا إن كنا مؤمنين أن نعرف أن فهمَنا للآيات التي أخذنا منها أن التوسل بالصالحين شركٌ فهمٌ خاطئ، وأن نُحَكِّمَ سيدَنا رسول الله ﷺ في معناها.

والعجب من ابن تيمية كيف يصحح حديث الأعمى ويصحح توسل الصحابة والتابعين بالنبي ﷺ في ذلك الحديث بعد وفاته ﷺ، ويصحح أن الإمام أحمد بن حنبل كان له دعاء فيه توسل بالنبي ﷺ، ولغيره من الأئمة، ثم بعد ذلك كله يصر على أن التوسل شرك أو وسيلة إلى الشرك.

نعوذ بالله من أن نكون ممن جعل إلهه هواه.

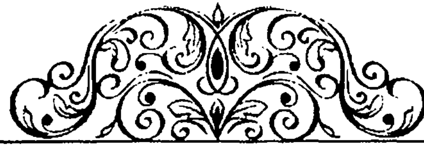
ومن زيغ ابن تيمية وسوء معتقده وتخبطه في دجى الضلال أنه يدَّعي أنه يمنع التوسل بالنبي ﷺ هربًا من الشرك وينبز هو وشيعته أهل السنة بأنهم مشركون وقُبوريون، ثم يقع هو نفسه في نوع من الشرك يصر عليه ويخالف فيه أهل السنة.

وذلك أنه يقول إن الأسباب مثل النار فاعلة بطبعها، وإن الإنسان فاعل بقدرته، ويسخر من أهل السنة الذين يقولون «عندها لا بها» أي أن الآثار تقع عند مباشرة أسبابها، لكنها إنما تقع بقدرة الله وخلقه المباشر، لا بواسطة تلك الأسباب الظاهرة ولا بتأثيرها، وكذلك فعلُ العبد يقع بقدرة الله تعالى وخلقه.

أما أهل السنة فإنهم يرون أن فعل النبي ﷺ المتوسل به، وفعل غيره من المخلوقات، وأن تأثير الأسباب كل ذلك فهو من فعل الله تعالى بلا واسطة، فمن يرميهم بالشرك فهو أبعد الناس عن فهم عقيدتهم.

ثم: أيُّ شرك ينهى عنه ابن تيمية بعد أن يشرك هو مع الله تعالى غيره في أفعاله؟ نعوذ بالله تعالى من الخذلان.

ومن أراد اليقين من زيف آراء ابن تيمية وأشياعه في هذا المجال فليطالع الكتب المؤلفة فيه مثل كتاب «فتح المبين المبين » للعلامة الحسني الشيخ أحمد بن فتى، ومثل «شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق ﷺ» للعلامة يوسف النبهاني، ومثل كتاب «التبرك والتوسل برسول الله ﷺ» و«فتاوى ابن تيمية في الميزان» لكاتب هذه السطور. والله ولي التوفيق.



الفصل الثالث عشر:

في قوله بعدم عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام



وفيه:

* الآمدي: «اتفقت الأمة - سوى الحشوية ومن جوز الكفر على الأنبياء - على عصمتهم عن تعمد الكبائر».
* نصٌ لابن تيمية في تشديد النكير على القائل بالعِصْمة
* اعتمادُه قِصَّةَ الغرانيق كحُجَّةٍ على عدم عِصْمَة الأنبياء عليهم السلام.
* تبيين أن لا حُجَّةَ في قِصَّةِ الغرانيق وأنها مما يُضرَبُ به عرض الحائط.
* استماتتُه في إثبات الكفر قبل النبوّة للنبي.
* ابن تيمية يزعم أن الرسل يشكّون فيما أتاهم من ربهم ويعزو ذلك لابن عباس.
* عقيدة أهل السنة في هذه المسألة.
* كلام أحد كبار العارفين بالله تعالى سيدي عبد العزيز الدّبّاغ في إثبات العِصْمَة للأنبياء عليهم السلام.
* كلام سيدي أبي العباس أحمد التجاني في إثبات العصمة للأنبياء عليهم السلام.

الفصل الثالث عشر:
في قوله بعدم عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام:

وهذا القول هو مذهب الحشوية وابنُ تيمية على آثارهم يجادل عن بدعهم.

الآمدي: « اتفقت الأمة -سوى الحشوية ومن جوز الكفر على الأنبياء- على عصمتهم عن تعمد الكبائر»:

قال الإمام الآمدي في «الإحكام في أصول الأحكام»(ج١/ ص ٢٤٣):

«اتفقت الأمة – سوى الحشوية، ومن جوز الكفر على الأنبياء – على عصمتهم عن تعمد الكبائر» انتهى.

وعزا إليهم ذلك من القول بعدم عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام غيرُ الآمدي.

نصُّ لابن تيمية في تشديد النكير على القائل بالعِصْمة:

وابن تيمية يشدد النكير على من يقول بعصمتهم عليهم السلام، يقول في الجزء العاشر(ص: ٢٩٢):

«وأما العصمة في غير ما يتعلق بتبليغ الرسالة فللناس فيه نزاع... في العصمة من الكبائر والصغائر أو من بعضها، أم هل العصمة إنما هي في الإقرار عليها لا في فعلها؟ أم لا يجب القول بالعصمة إلا في التبليغ فقط؟ وهل تجب العصمة من الكفر والذنوب قبل المبعث أم لا؟...

والقول الذي عليه جمهور الناس، وهو الموافق للآثار المنقولة عن السلف إثباتُ العصمة من الإقرار على الذنوب مطلقا... وحجج القائلين بالعصمة إذا حررت إنما تدل على هذا

القول....» اهـ.

ثم ذكر أن القائلين بالعصمة احتجوا بأن الذنوب تنافي الكمال، وإنها ممن عظمت عليه النعمة أقبح، وإنها توجب التنفير، ورد ذلك كله بأن التائب قد يصل إلى درجة أعلى من درجته قبل الذنب، وذكر أن أعظم حجج القائلين بالعصمة من الذنوب مطلقا ما اعتمده القاضي عياض وغيره حيث قالوا: نحن مأمورون بالتأسي بهم في الأفعال، وتجويز ذلك يقدح في التأسي، فأجيبوا بأن التأسي إنما هو فيما أقروا عليه. انتهى.

وهذا كله من قول ابن تيمية مردود، وفي أقواله هو نفسه من الاضطراب والاختلاف ما يكفي لرده، فإنه قد ذكر في موضع آخر أنه ليس كل من كان كافرا أو مذنبا ثم تاب يكون أفضل من غيره.

وأما في الإقرار على الذنب فإنه ذكر في الجزء العاشر (ص٣٠٩) في الحديث عن يونس عليه السلام:

«والأنبياء صلوات الله عليهم كانوا لا يؤخرون التوبة، بل يسارعون إليها ويسابقون إليها، لا يؤخرون ولا يصرون على ذنب، بل هم معصومون من ذلك، ومن أخر ذلك زمنا قليلا كفر الله ذلك بما يبتليه به كما فعل بذي النون ﷺ...» انتهى كلامه.

فهل فهم القارئ شيئا من هذا الكلام؟! هم معصومون من الإصرار والتأخير.

ثم من فعل ذلك منهم؟! كيف يفعله وهو معصوم منه؟ وما دخل تكفير الله عنه في هذا المجال؟ هو عبده إن شاء غفر له وإن شاء عذبه، وإن شاء كفر عنه ثم غفر له.

هذا كله خلبطة وتضليل للعوام، وتستر على قبح المعتقد نسأل الله السلامة والعافية.
ثم إن التأسي مأمور به على كل حال وفي كل حين، والخطاب به متوجه قبل كل أحد إلى أصحاب الرسل عليهم السلام، فإذا فعل الرسل الفعل فقد باح لأصحابهم على الأقل الإتتساء بهم، دون انتظار معرفة ما إذا كانوا سيقرون عليه أم لا، ثم إذا كانوا يقرون عليه،

ولو زمنا قليلا، كما قال ابن تيمية، فقد التبس الحق بالباطل وكان الواجب على الصحابة عليهم الرضوان انتظار تدوين الحديث ومعرفة ناسخه من منسوخه ومقدمه ومؤخره ليعرفوا هل أقر الرسل عليهم السلام على معصية أم لا؟ ولو رجع ابن تيمية إلى الحق لعرف أن الصحابة كانوا يكتفون بأن يروا النبي ﷺ فعل فعلا مرة ليقتدوا به فيه...

اعتمادُه قِصَّةَ الغرانيق كحُجَّةٍ على عدم عِصْمَة الأنبياء عليهم السلام:

ثم إن ابن تيمية يقول في الجزء العاشر، (ص: ٢٩٠):

«والعصمة فيما يبلغونه عن الله ثابتة، فلا يستقر في ذلك خطأ باتفاق المسلمين، ولكن هل يصدر من ذلك ما يستدركه الله، فينسخ ما يلقى الشيطان ويحكم الله آياته؟ فيه قولان، والمأثور عن السلف يوافق القرآن بذلك، والذين منعوا ذلك من المتأخرين طعنوا فيما ينقل من الزيادة في سورة النجم» ثم أورد «الغرانيق العلى» ثم قال: «وأما الذين قرروا ما نقل عن السلف فقالوا: هذا منقول نقلا ثابتا لا يمكن القدح فيه، والقرآن يدل عليه... والآثار في تفسير هذه الآية معروفة ثابتة» اهـ.

وكرر نفس المقالة في الجزء الخامس عشر، (ص:١٩١):

ثم قال:

«ولا ريب أنه معصوم في تبليغ الرسالة أن يقر على خطأ كما قال: «فإذا حدثتكم عن الله فخذوا به فإني لن أكذب على الله»، والذين فروا من أن يقع الإلقاء في تبليغه فروا من هذا وقصدوا خيرا وأحسنوا في ذلك»...

ثم شرع يرد عليهم بعد أن تظاهر بالاعتذار عنهم، فالرسل غير معصومين من الذنوب عنده، وحتى التبليغ غير معصومين فيه، ولكنهم لا يقرون على خطأ فيه... مع أن روايات القصة المختلفة فيها ما يدل على أن الناس انفصلت من ذلك المجلس دون بيان الخطأ...

تبيين أن لا حُجَّةَ في قِصَّةِ الغرانيق وأنها مما يُضرَبُ به عرض الحائط:

وهذا كله ضلال وفتح لأبواب الشك في الدين، والعجب منه ماذا يبتغي من وراء تصحيح هذه المقالة المزعومة التي لم ترد بسند صحيح، والتي تخالف القرآن العظيم، وتهدم الدين من أساسه؟

قال أبو حيان في البحر المحيط:

«قال الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن حسين البيهقي: هذه القصة غير ثابتة من جهة النقل ورواتها مطعون عليهم...» اهـ.

وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره بعد الحديث عن روايات هذه القصة:

«وكلها مرسلات ومنقطعات» انتهى.

ولا شأن للمنقطعات والمراسيل في العقائد لا سيما ما يعارض القرآن، فقد قال تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ١-٤].

فكيف يكون هذا صحيحا إن صحت القصة، ولكنها كذب ولله الحمد.

وقال جل من قائل آمرا نبيه ﷺ: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [يونس: ١٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ۝ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ۝ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٦]، وقال تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰ﴾ [الأعلى: ٦]، وهذه نصوص تشهد بالعصمة وتنفي الريبة والتحريف، وأما الجواب بأن الله ينسخ ما يلقي الشيطان فغير كاف، لأنه إذا تطرق الاحتمال والريب إلى الكلام الأول، فإن ناسخه الذي هو محكم يتطرق إليه الريب أيضا، فمن يُدرينا أنه ليس من الشيطان؟

والقصة قد كفانا الحفاظ مثل القاضي عياض وغيره مؤنة هدمها.

وقد غفل بعض العلماء عن كون هذه القصة يتعلق بها الدين من أساسه فقال إنها وردت بها مراسيل يحتج بها من يحتج بالمراسيل، ويحتج بها أيضا من لا يحتج بالمراسيل لاعتضاد بعضها ببعض وأنه يتعين تأويل القصة... وهذا سهو شديد، وقد ذهبت بصاحبه صناعة علم الحديث فاقتصر نظره على حال السند، وغفل عن كون أصل الدين لا يستدل فيه بالمراسيل وأمثالها، ولا بالصحيح الآحادي، ولو كانت الآيات المعارضة لهذه القصة مجرد أحاديث آحادية صحاح لعدت هذه القصة منكرة شاذة، ولردها المحدثون، فكيف وهي تعارض القرآن وتهدم أساس الدين. ومثل هذه القصة في الضعف لا ينبغي الاشتغال بتأويله، بل يضرب به عرض الحائط على ما قال العلماء.

وأما قول ابن تيمية إن السلف متفقون على أن التمني في الآية بمعنى القراءة فغير صحيح، ومن شاء فلينظر تفسير الطبري وابن كثير والقرطبي، ليعلم أن كثيرا منهم، ومنهم ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد والضحاك وأبو الحسن بن مهدي والكسائي والفراء وهو اختيار الطبري قالوا: تمنى أي حدث نفسه.

وكذلك قول ابن تيمية إن الآثار ثابتة والقصة ثابتة، غير صحيح، بل هي باطلة مزعومة مروية بأسانيد لا يصح بها شيء، ومعنى الآية أن النبي ﷺ يتمنى الهدى لأمته وتحدثه نفسه بذلك، ولكن الشيطان يزين للأمة الضلال، ويشككهم في صدق الرسول ﷺ ثم يزيل الله تعالى وسوسة الشيطان من قلوب عباده الذين أراد هدايتهم ويحكم آياته والله تعالى أعلم وأحكم وأكرم.

وهكذا يحاول ابن تيمية أن يؤول ما فيه مس من عصمة الأنبياء عليهم السلام بالتأويل الذي ينافي عصمتهم.

استمانته في إثبات الكفر قبل النبوّة للنبي:

ومن هذا المضمار حمله لقول الله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨]، على أن شعيبا كان على دين قومه قبل الرسالة، قال في (الجزء١٥/ ص ٣٠) في تفسيرها:

«التحقيق أن الله تعالى إنما يصطفي لرسالته من كان من خيار قومه حتى في النسب... ومن نشأ بين قوم مشركين جهال لم يكن عليه نقص إذا كان على مثل دينهم...

وقد اتفقوا على جواز بعثة رسول لا يعرف ما جاءت به الرسل قبله من النبوة والشرائع...» إلخ كلامه!

ويلجأ ابن تيمية إلى ذكر الإجماع تزيينًا لكلامه ومناورةً لإيهام القارئ أن هذا الإجماع له علاقة بالموضوع دون أن يصرح بذلك.

وكون الرسول لا يعرف رسالات من قبله لا يعني أنه يكون مشركا، فقد ألهم الله تعالى أناسا الإيمان دون أن يكونوا أنبياء مثل: زيد بن عمرو بن نفيل ومثل ورقة بن نوفل وغيرهما.

وقوله تعالى: ﴿لَتَعُودُنَّ﴾ قال فيه القرطبي: «أي لتصيرُنَّ»، وقال الزجاج: «يجوز أن يكون العوْد بمعنى الابتداء، يقال عاد إليَّ من فلان مكروه، أي صار، وإن لم يكن سبقه مكروه قبل ذلك أي لحقني منه» انتهى.

وذكر السيوطي في الإتقان(ج٣/ ص١٢٢):

«أدخل شعيب في ﴿لَتَعُودُنَّ﴾ بحكم التغليب إذ لم يكن في ملتهم أصلا حتى يعود فيها، وكذا قوله: ﴿إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم﴾ [الأعراف: ٨٨]». انتهى.

ونسبة الفعل إلى شيئين وهو لأحدهما فقط شائع كثير في القرآن، ومنه قوله تعالى عن سيدنا موسى عليه السلام وفتاه ﴿نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾ [الكهف: ٦٠] مع أن الناسي هو الفتى

وحده، بدليل قوله: ﴿فَإِنِّي نَسِيتُ ٱلْحُوتَ﴾ [الكهف: ٦٢]. انظر الإتقان.

ابن تيمية يزعم أن الرسل يشكّون فيما أتاهم من ربهم ويعزو ذلك لابن عباس:

ومِن حَمْلِ ابن تيمية لما ورد في الأنبياء عليهم السلام على المحمل الذي فيه عدم عصمتهم ما فعل في الآية ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُواْ﴾ [يوسف: ١١٠]

وفي الآية قراءات بـ(كُذِّبوا) بضم الكاف وتشديد الذال وفيها (كَذَبوا)بفتحهما، وفيها (كُذِبوا) بضم الكاف وتخفيف الذال.

وقد حملها ابن تيمية على أن الرسل ظنوا أنهم قد كُذِبوا أي أنهم شكوا فيما أتاهم من ربهم، وعزا ذلك لابن عباس، وقال إن ظاهر الكلام معه، ثم أفاض كعادته في الكلام والاستنجاد بما قرب وما بعد لغرضه، ثم ذكر قضية تأبير النخل وغيرها مما يوهم أنهم يخطئون عليهم السلام، وهو يكسو ذلك كله بثوب من التظاهر بتعظيمهم والاعتذار عنهم...

ونسبة هذا التفسير إلى ابن عباس قال القرطبي عنها قيل: إنها غير صحيحة، وحمل القرطبي المعنى على أن الضمير في «ظنوا» عائد إلى الأمم التي أتاها المرسلون، وذلك هو اختيار الطبري أيضا في تفسيره، فالمعنى على ذلك:

ظن أمم الرسل أن الرسل قد كذبوا فيما أتاهم به الوعد من عند الله تعالى.

هذا ويصعب تتبع كلامه في هذا المجال فلنكتف منه بهذا.

عقيدة أهل السنة في هذه المسألة:

وأما عقيدة أهل السنة فقد لخصها عليش في شرحه لكبرى السنوسي حيث قال:

«لو صدر عن نبي ذنبٌ لكان فاسقا، ولو كان فاسقا لوجب رد شهادته في أحقر الأشياء،

فرَدُّها في بيان الدين الباقي إلى قيام الساعة أحرى، وهذا باطل، فما أدى إليه فهو باطل، ولوَجبَ زجرُهم، للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو مناف لوجوب توقيرهم وتعظيمهم، وفيه أذاهم، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٧] ومنه أنه تعالى أخبر عن إبليس أنه قال: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [ص: ٨١ -٨٢] وقد نص تعالى على أنهم الأنبياء بقوله: ﴿إِنَّآ أَخْلَصْنَٰهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ ۝ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٥-٤٦]، وقال: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ فَٱتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٢٠] فالفريق إما الأنبياء وإما غيرهم فيكون حال غيرهم أصلح من حالهم وهو خلاف الإجماع...

وقد دل السمع بعد ورود الشرع على أنهم عصموا قبل إرسالهم، وقد انعقد الإجماع على عصمتهم من تعمد الكذب فيما أتوا به عنه سبحانه... وأما الكذب فيه نسيانا أو سهوا أو غلطا، فقال القاضي عياض: لا خلاف في امتناعه عند الأستاذ بدليل المعجزة وعند القاضي بدليل الشرع، وأما عصمتهم من معاصي القول غير الكذب فيما بلَّغوه عن الله تعالى، ومن معاصي الفعل، فقد أجمعوا عليها من تعمد الكبائر وصغائر الخسة، وأما فِعلُها نسيانا أو غلطا فنقل الآمدي الاتفاق على جوازه، وليس بصحيح، بل اتفقوا على امتناعه، لكن قال القاضي والمحققون: بدليل السمع، والأستاذ والكثيرون: بدليل العقل.

وأما من الصغائر التي لا خسة فيها فجوزها عمدا وسهوا الأكثرون.

وأحالها طائفة من المحققين من الفقهاء والمتكلمين عمدا وسهوا لاختلاف الناس في الصغائر وقول بعضهم: كل معصية كبيرة.

ولأن الله سبحانه أمرنا باتباعهم، فيجب الاقتداء بهم في أفعالهم عند أكثر المالكية، وبعض الشافعية والحنفية، فلو وقعت المعصية منهم لكنا مأمورين باتباعهم فيها لكن التالي باطل»... انتهى كلامه.

وقال القرطبي في تفسيره عند ذكر الأكل من الشجرة بعد أن ذكر اختلاف الناس في الصغائر، وأن الرافضة قالوا بالعصمة منها وخالفهم الطبري وغيره:

«وقال جمهور من الفقهاء أصحاب مالك وأبي حنيفة والشافعي: إنهم معصومون من الصغائر كلها كعصمتهم من الكبائر أجمعها، لأنا أمرنا باتباعهم في أفعالهم وآثارهم وسيرهم أمرًا مطلقا من غير التزام قرينة، فلو جوّزنا عليهم الصغائر لم يمكن الاقتداء بهم إذ ليس كل فعل من أفعالهم يتميز مقصده من القربة والإباحة والحظر والمعصية، ولا يصح أن يؤمر المرء بامتثال أمر لعله معصية...

وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني: اختلفوا في الصغائر، والذي عليه الأكثر أن ذلك غير جائز عليهم... وصار بعضهم إلى تجويزها، ولا أصل لهذه المقالة». انتهى كلام القرطبي.

وقال الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره: في قول الله تعالى مخاطبا إبليس ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢] وقوله تعالى على لسان إبليس: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨١].

«فمن كان مؤمنا فليقبل شهادة رب العزة جل وعلا، ومن كان من جند إبليس فليقبل شهادته على براءة المخلصين اللهم إلا إذا كان مثل الخوارزمي الذي قال:

وكنت امرءً من جند إبليس فارتقى ... بي الحال حتى صار إبليس من جندي

فلو مات قبلي كنت أُحْسِنُ بعده ... طَرَائِقَ فِسْقٍ ليس يُحْسِنها بعدي

انتهى كلام الرازي.

ولا يُخْلِف ابنُ تيمية الميعاد لتهجمه على خصومه من أهل السنة فيصفهم في مسألة العصمة بكل قبيح: وأنهم يقعون في الكفر ويشبهون الرافضة ويتأولون بتأويلات الجهمية والقدرية والدهرية والقرامطة الباطنية (ج١٠/ ص٢٩٥). وليس الباب معقودا لبحث عصمة الأنبياء عليهم السلام، وفي الميدان كتب كثيرة فلتراجع.

كلام أحد كبار العارفين بالله تعالى سيدي عبد العزيز الدبّاغ في إثبات العِصْمَة للأنبياء عليهم السلام:

ونود أن نورد هنا كلام أحد كبار العارفين بالله تعالى وهو سيدي عبد العزيز الدباغ، لنرى مدى الاختلاف بين موقفي الرجلين تجاه عباد الله المصطفين الأخيار.

قال في قوله تعالى على لسان شعيب عليه السلام: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأعراف: ٨٨]:

«هذا الاستثناء محض رجوع إلى الله تعالى، وذلك هو محض الإيمان، لأن أهل الفتح ولا سيما الرسل عليهم الصلاة والسلام يشاهدون فعل الله تعالى فيهم، وأنه لا حول لهم ولا قوة، وأن الفعل الذي يظهر على ذواتهم إنما هو من الله تعالى، فإذا استثنى صاحب هذه الحالة فقد غرق في بحر العرفان، وأتى بأعلى درجات الإيمان» اهـ.

وقال في قوله تعالى في شأن يوسف عليه السلام: ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤] وقد سأله السائل عما يقوله بعض المفسرين في تفسيرها فأنكره غاية الإنكار وقال:

«أين العصمة؟ والولي إذا وقع له الفتح نزع الله منه اثنين وسبعين عرقا من عروق الظلام فبعضها ينشأ عنه الكبر، وبعضها ينشأ عنه الرياء، وبعضها ينشأ عنه حب الدنيا، وبعضها تنشأ عنه الشهوة ومحبة الزنا، وهذا في الولي فكيف بالنبي الذي فطر على العصمة ونشأت ذاته عليها»... وفسر (هَمَّ بِهَا) بِ: (هَمَّ بضربها).

وقال:

«ذات النبي لما أمدها الله تعالى في أصل نشأتها بنور النبوءة زال منها الظلام ورق الحجاب، فصار صاحبها بمثابة ضجيع الحق، دائما قريب من الله قريب من الحق، لا يتحرك إلا في الحق ولا يسكن إلا فيه، إذا سكت سكت على الحق، وإذا تكلم تكلم بالحق، أمرُه كله حق، حتى إنه لو فرض أنه خُلِق بين قوم نشأوا على الضلال لكان منابذا لهم ومناقضا إياهم

في جميع حركاتهم وسكناتهم لمجرد الحق الذي في حشو ذاته، وإن لم يسمع شرعا ولا أمرا ولا نهيا، فهذه حالة كل نبي في أصل نشأته وبداية أمره وقبل أن يفتح عليه، فأما إذا وقع الفتح وزال الحجاب بين الروح والذات بالكلية وصار في حضرة الشهود دائما، فلا تسأل عن زاخر بحوره التي لا ساحل لها». انتهى كلامه.

فأين هذا ممن يُجَوِّزُ عليهم كل معصية، ويجوز عليهم الكفر قبل النبوءة؟

انظر باب تفسيره للآيات التي سُئل عنها من كتاب الإبريز للعلامة المحقق سيدي أحمد بن المبارك السجلماسي.

كلام سيدي أبي العباس أحمد التجاني في إثبات العصمة للأنبياء عليهم السلام:

وقال سيدي أبو العباس أحمد التيجاني في الجزء الأول من «جواهر المعاني» (ص: ٢٠٦):

«اعلم أن الذنوب في حق الأنبياء التي هي اقتحام المنهي عنه شرعا مستحيلة في حقهم لا تتصور منهم لثبات العصمة لهم مما دق أو جل منها، والذي وقعت فيه المغفرة منه في حقهم عليهم الصلاة والسلام هي التي تصدر من الأنبياء بلسان الإباحة الشرعية، لكن يتناولها طلب الترك من وجه إجمالي لا تصريحي، وطلب الترك ههنا ليس المحرم شرعا، وإنما يطلب ترك ذلك الأمر، وإن كان في نفسه مباحا تنزيها لعلو مقامهم عن ملابسة المباح الذي تناوله وجه طلب الترك من وجه آخر، فإن المباحات في حق الأنبياء منقسمة إلى قسمين:

قسم يتمخض فيه حكم الإباحة من كل وجه لا يعارضه طلب الترك في وجه من الوجوه فهذا لا عتاب عليه.

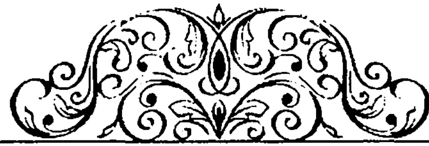
وقسم من المباح يتناوله حكم الإباحة من وجه، ويتناوله طلب الترك من وجه، فهذا إن تفطنوا له وعلموه تركوه ولم يقتحموه، وإن غفلوا عن وجه طلب الترك فيه واقتحموه

لأجل ما فيه من الإباحة وقع العتاب لهم، وهذا هو الذنب المعهود في حقهم... وأُطْلِق عليه اسم الذنب مجازا، وإن كان مباحا لغيرهم وطلب منهم تركه لعلو مقامهم، فهو كما قيل:

«حسنات الأبرار سيئات المقربين» فهذا الذنب مباح شرعا في نفسه»... إلخ كلامه.

فجزى الله تعالى هذين الإمامين أحسن الجزاء فلقد بينا الحقيقة وأحسنا الأدب، وأوضحا ما كان مشكلا في هذا المقام.



الفصل الرابع عشر:

في لهجه بسب عباد الله الصالحين



وفيه:

* لَهَجه بسب ابن عربيّ والشاذليّ وابن الفارض، مردود عليه لثلاثة أمور
* الوهابيّة يسيرون على خطى شيْخِهم في سبِّ الصوفية والصالحِين
* كتاب السيد محمود الغراب في دحض افتراءات ابن تيمية على الصوفية والشيخ ابن عربيّ.
* ابن تيمية يذكر تأويلات لِكلام بعض الأولياء كلامُهم مثل كلام الحلّاج مما يدل على أن ميزان العدل غيرُ مستقيم بيدِه.
* كيف لا يتناول ابنُ تيمية الأولياء وقد تناول الخلفاء وتخطّاهم إلى الانتقاد على النبي ﷺ؟

الفصل الرابع عشر:
في لهجه بسب عباد الله الصالحين

مثل الشيخ الأكبر محي الدين بن العربي، ومثل سيدي أبي الحسن الشاذلي، وابن الفارض - رضي الله عنهم - وغيرهم، فهو لا يترك فرصة إلا وينتهزها ليصفهم بكل قبيح، فهم طواغيت، وهم شر من فرعون وجهم وحزبهما، وأحيانا يتحدث عن «المشايخ» دون أن يعين أحدا فينسب إليهم كل سوء وقبيح.

لَهَجه بسب ابن عربيّ والشاذليّ وابن الفارض، مردودٌ عليه لثلاثة أمور:

ولنا هنا ثلاثة أمور إجمالية في الجواب عنهم رضي الله عنهم:

أولها:

أنا عرفنا عدم أمانة ابن تيمية في النقل عن خصومه فيما نعرفه من آرائهم، ورأيناه يحرف معاني كلام السلف مثل الإمام مالك والإمام أحمد، ورأيناه يعبر عن آراء الأشاعرة بعبارات لم يقولوا بها، ولا يرضاها مسلم، لِيُصَوِّرَهُم في أبشع صورة مثل قوله: إنهم يقولون: إن الله لم يكن قادرا في الأزل ثم صار قادرا بعد ذلك. يريد بذلك أنهم نفوا قدم العالم، وقالوا: إن الله لم يكن معه شيء في الأزل. وقال: إنهم يقولون إن الله يعذب المطيع ويثيب العاصي دون حكمة، يعني بذلك أنهم قالوا: إنه تعالى لا يجب عليه شيء، لا ثواب ولا عقاب، ولكنه وعد بعدم تعذيب المطيع، فلن يعذبه، لأنه تعالى لا يخلف الميعاد، ووعد بثوابه فسيثيبه بمحض مشيئته لا بوجوب ذلك عليه. وأما العاصي ففي مشيئة الله تعالى.

إلى غير ذلك من تحريفاته كما سبق في الباب الأول.

فنحن لذلك نشك كل الشك فيما يعزوه للمشايخ ويقوله على ألسنتهم، ويقتضي منا

الدينُ الحنيفُ أن نتثبت في قوله عنهم، ولا نحكم عليهم به.

والأمر الثاني:

إنا نظرنا إلى ابن تيمية وإلى هؤلاء الناس الذين يشن عليهم الغارة في كل وقت وحين، فرأيناه هو منبوذا عند عامة الأمة الإسلامية منذ بروزه إلى الوجود، وإلى اليوم، سوى شرذمته القليلة، ووجدنا العلماء إما مُكَفِّرٌ له وإما مُبَدِّعٌ، وإما مُعتذِرٌ عنه بأن ما نسب إليه لم يثبت أو بغير ذلك من المعاذير. ووجدنا ابن العربي والشاذلي مُـجْمَعًا على ولايتهما وعلى التبرك بهما، وأنهما بلغا الولاية العظمى، فنحن لا جرم، لا نقبل قول المجروح الشاذ في الأئمة الكبار، ولا نلتفت إليه، فإن جرحه لهم إنما هو جرح لنفسه....

والأمر الثالث:

أن أئمة الصوفية مُجمِعون على أن سلوك الشريعة أمر واجب، لا يُغني عنه الترقي في مقامات العرفان، وعلى أن الشريعة قد اكتملت بوفاة النبي ﷺ.

ولهم – أي الصوفية – بعد ذلك عبارات يطلقونها ليعبروا عن معان حصلت عندهم قد لا يفهمها كثير من الناس، فمن كان من أهلها انتفع بها، ومن لم يكن من أهلها فواجبه أن لا يتعرض لها، فإنه إن تعرض لها، فهمها على غير معناها، فَضَلَّ بها أو ضلّل قوما صالحين.

وبهذه الأمور الثلاثة ندرك أن مرتبة الغوثيْن، ابن العربي والشاذلي رضي الله عنهما ونفعنا ببركتهما، لا ينقص منها طنين الذباب، ولا إزراء المجروحين.

ولابن تيمية حذلقة كبيرة في هذا الباب وتناقض وتظاهر بالدفاع عن الصالحين أحيانا ثم لا يلبث أن ينقلب عليهم. ويُقِرُّ أحيانا بالكشوفات والخوارق والفناء وغير ذلك، ثم ينقلب مع ذلك على المشايخ ويقول إنما رأوه أو رآه أتباعهم إنما هم الشياطين، وإن ادعوا رؤية الخضر، فإنما رأوا شيطانا.

الوهابيّة يسيرون على خطى شيْخِهم في سبِّ الصوفية والصالِحين:

وقد سارت الوهابية المعاصرة على أثره بكثير من الغطرسة والجهل بِمَعْنَـيَـيْـهِ، فذموا التصوف على العموم ونفوا الولاية، وأنكروا كشوفات الصالحين...

ثم لم يكتفوا بذلك حتى ذموا الصالحين بأعيانهم وأسمائهم، مثل الشيخ أبي العباس التجاني، والشيخ ماء العينين وغيرهما، وصار الإنكار على الأولياء دعامة من دعائم بدعتهم نسأل الله تعالى السلامة والعافية.

وقد ألف العلماء التآليف في الدفاع عن ابن العربي وابن الفارض وغيرهما من أولياء الأمة الذين تعرض ابنُ تيمية لهم بالذم، والتبديع والتكفير، نسأل الله تعالى السلامة من مثل صنيعه.

قال الشيخ العلامة ابن حجر الهيتمي في الفتاوي الحديثية (ص: ١٥٠):

«وكفاك حجة على ولايتهما - **يعني ابن عربي وابن الفارض**- تصريح كثيرين من الأكابر بها، وبأنهما من الأخيار المقربين، كالشيخ العارف الإمام الفقيه المحدث المتقي عبد الله اليافعي، نزيل مكة المشرفة وعالمها... وكالشيخ المجمع على جلالته وعلمه بمذهب مالك وغيره، وعلى معرفته التاج ابن عطاء الله، وناهيك بحكمه وتنويره دليلا على ذلك، وكالشيخ العلامة المحقق الشافعي الأصولي التاج السبكي، وكشيخنا خاتمة المتأخرين، وواسطة جمع المحققين زكريا الأنصاري، وكالشيخ العلامة البرهان بن أبي شريف، وناهيك أيضا بهذين العالمين»... إلخ كلامه.

وكفاك في جانب سيدي أبي الحسن الشاذلي رضي الله عنه ونفعنا ببركته اعترافُ العلماء الأئمة الذين عاصروه أو عاصروا تلاميذه، أو تلاميذهم، له بالفضل والولاية، مثل سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام، والإمام تقي الدين ابن دقيق العيد، والإمام تقي الدين السبكي، وابنه العلامة التاج السبكي، وعز الدين بن جماعة، ثم من بعدهم بلا

انقطاع إلى الآن.

وأما الحلاج فقد شرح الإمام الغزالي كلامه ودافع عنه.

كتاب السيد محمود الغراب في دحض افتراءات ابن تيمية على الصوفية والشيخ ابن عربيّ:

وقد ألف السيد محمود الغراب كتابا جيدا محققا أظهر فيه تحريف ابن تيمية لكلام ابن العربي رضي الله عنه وتحامله عليه، وقال محمود الغراب: إنه رجع إلى نسخة من الفتوحات المكية للشيخ الأكبر بخط يده وإلى نسخة من الفصوص له صحيحة، وبان بمقابلة ما يعزوه له ابنُ تيمية مع ما فيهما أنه يُـحَرِّفُ كلامه.

ابن تيمية يذكر تأويلات لِكلام بعض الأولياء كلامُهم مثل كلام الحلَّـاج مما يدل على أن ميزان العدل غيرُ مستقيم بيدِه:

ثم ذكر السيد محمود الغراب في كتابه أن ابن تيمية يذكر أحيانا تأويلات لكلام بعض الأولياء كلامُهم مثل كلام الحلاج، وأحيانا يضللهم بذلك الكلام، ويقول عنهم: إن لهذا اللفظ معنى مقبولا ثم يحكم عليهم بأنهم لا يريدون ذلك المعنى وإنما يريدون المعنى المرفوض. وقال عنه إن ميزان العدل غير مستقيم بيده.

وهذا الكتاب مهم جدا لفهم كلام الشيخ الأكبر وغيره من أهل التصوف، فليراجَع.

ومن تأمل كلام ابن تيمية المبثوث في فتاويه علم حقا أن ميزان العدل بيده غير مستقيم، فهو يقر بالمكاشفات، واطلاع بعض الأولياء على الغيب، ويقر بالكرامات ويقر بانكشاف الحجاب عن الإنسان حتى يسمع تسبيح الحصا، وحتى يرى الحجب النورانية، ويقول في (الجزء ٢/ ص٣٩٦):

«قد يقع بعض من غلب عليه الحال في نوع من الحلول والاتحاد (...) لكن لما ورد عليه

ما غيب عقله أو أفناه عما سوى محبوبه، ولم يكن ذلك بذنب منه: كان معذورا غير معاقب عليه ما دام غير عاقل... وهذا كما يحكى: أن رجلين كان أحدهما يحب الآخر فوقع المحبوب في اليم، فألقى الآخر نفسه خلفه فقال: أنا وقعت، فما الذي أوقعك؟

فقال: غبت بك عني، فظننت أنك أني.

فهذه الحال تعتري كثيرا من أهل المحبة والإرادة في جانب الحق، وفي غير جانبه... فإنه يغيب بمحبوبه عن حبه وعن نفسه، وبِـمَذْكورِهِ عن ذكره... فلا يشعر حينئذ بالتميز ولا بوجوده، فقد يقول في هذه الحال: أنا الحق، أو سبحاني، أو ما في الجبة إلا الله، ونحو ذلك.. وأما أهل الحلول: فمنهم من يغلب عليه شهود القلب وتجليه، حتى يتوهم أنه رأى الله بعيني رأسه، ولهذا ذكر ذلك طائفة من العباد الأصحاء، غلطا منهم»... إلخ كلامه.

فكيف بعد هذا يحكم بإلحاد الحلاج وكفره، وابن العربي وابن سبعين وغيرهم من الأولياء الكرام الذين لم يرو عنهم مثل هذا الكلام سوى ما روي عن الحلاج...رضي الله عنهم جميعا ونفعنا ببركتهم، فكأن لابن تيمية دخلا على الأخيار المصطفين أو ثأرا عند عباد الله الصالحين من أنبياء وأولياء نسأل الله تعالى السلامة والعافية.

كيف لا يتناول ابنُ تيمية الأولياء وقد تناول الخلفاء وتخطّاهم إلى الانتقاد على النبي ﷺ؟

وماذا نبتغي من الذب عن الأولياء الكرام، بعد أن تناول ابنُ تيمية الخلفاء الراشدين بما تناولهم به؟ كما سترى بعضه في باب خرقه للإجماع.

وقال عن علي كرم الله وجهه ما قال من التنقيص والذم الصريح على لسان الناصبي، ولم يسجله الناصبي ولم يخلده في بطون الكتب بل الذي خَلَّدَهُ ابنُ تيمية، ثم الله تعالى أعلم من هو الناصبي الذي قاله.

وقال في الجزء الخامس عشر(ص: ٢٢٩) في الحديث عن علي كرم الله وجهه لما طرقه رسول الله ﷺ هو وفاطمة وهما نائمان فقال: ألا تصليان؟ فقال علي: يا رسول الله إنما أنفسنا بيد الله، إن شاء أن يمسكها وإن شاء أن يرسلها، فولى النبي ﷺ وهو يضرب فخذه ويقول: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٣] قال ابن تيمية: الحديث نص في ذم من عارض الأمر بالقدر... وهي في نفسها كلمة حق ولكن لا تصلح لمعارضة الأمر بل معارضة الأمر بها من باب الجدل المذموم... وهؤلاء أحد أقسام القدرية، وقد صنفتهم في غير هذا الموضع». انتهى.

ليس هذا بعشك فادرجي ولا كرامة. فشركما لخيركما الفداء

وقد فهم العلماء الموقف وتأدبوا بما ينبغي من الأدب، قال القسطلاني:

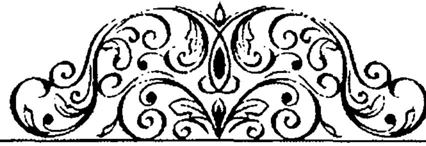
«قال ابن بطال: ليس للإمام أن يشدد في النوافل، فإنه ﷺ قنع بقوله: أنفسنا بيد الله، فهو عذر في النافلة لا في الفريضة» اهـ.

وقال النووي:

«المختار في معناه أنه تعجب من سرعة جوابه، وعدم موافقته له على الاعتذار بهذا، وقيل: قاله تسليما لعذرهما، وأنه لا عتب عليهما». اهـ.

وكيف يسلم عباد الله الصالحون منه وقد وجّه الانتقاد إلى رسول الله ﷺ فقال في شأن المباهلة المشهورة: «ولو دعا أبا بكر وعمر لكان أسرع للإجابة وأولى».



الفصل الخامس عشر:

في بعض المسائل التي خرق فيها الإجماع



وفيه:

* ذِكْرُ المسائل التي خالف فيها ابن تيمية الناس في الأصول والفروع

* عرض تناقضات عجيبة لهذا المبتدِع، وهذه من الله سنة في كل من حاول فرضَ هواهُ على السنة.

الفصل الخامس عشر:
في بعض المسائل التي خرق فيها الإجماع

وهي كثيرة، وقد سُجِّل عليه بعضُها في حياته، ورد عليه فيها العلماء، مثل الإمام السبكي، ولحقته من أجلها الـمِحَنُ، وقد عَدَّ تلميذه ابن عبد الهادي بعضا منها في العقود الدرية (ص: ٣٢٢) وما بعدها.

وذكر بعضها الحافظ صلاح الدين العلائي كما عزا إليه الحافظ ابن طولون في «ذخائر القصر في تراجم نبلاء العصر».

ذِكْرُ المسائل التي خالف فيها ابن تيمية الناس في الأصول والفروع:

قال الحافظ العلائي:

ذِكْرُ المسائل التي خالف فيها ابن تيمية الناس في الأصول والفروع:

فمنها ما خالف فيها الإجماعَ، ومنها ما خالف فيه الراجحَ في المذاهب، فمن ذلك يمينُ الطلاق، قال بأنه لا يقع عند وقوع المحلوف عليه، بل عليه فيها كفارة يمين، ولم يقل قبله بالكفارة فيها واحد من فقهاء المسلمين البتة، ودام إفتاؤه بذلك زمانا طويلا، وعَظُم الخطب، ووقع في تقليده جم غفير من العوام. وعم البلاء وأن طلاق الحائض لا يقع، وكذلك الطلاق في طُهْرٍ جامع فيه زوجته، وأن الطلاق الثلاث يرد إلى واحدة، وكان قبل ذلك قد نَقَل إجماع المسلمين في هذه المسألة على خلاف ذلك، وأن من خالفه فقد كفر، ثم إنه أفتى بخلافه، وأوقع خلقا كثيرا من الناس فيه، وأن الصلاة إذا تركت عمدا لا يُشرع قضاؤها، وأن الحائض تطوف بالبيت من غير كفارة، وهذا مباح لها، وأن المكوس حلال لمن أقطعها، وإذا أُخذت من التجار أجزأتهم عن الزكاة وإن لم يكن باسم الزكاة، ولا على

رسمها، وأن المائعات لا تنجس بموت الفأرة ونحوها فيها، وأن الجنب يصلي تطوعه بالليل بالتيمم، ولا يؤخره إلى أن يغتسل عند الفجر، وإن كان بالبلد، وقد رأيتُ من يفعل ذلك ممن قلده فمنعتُه منه، وسمعته حين سئل عن رجل قَدِمَ فَرَّاشًا لأمير فيجنب بالليل في السفر، ويخاف إن اغتسل عند الفجر أن يتهمه أستاذه، فأفتاه بصلاة الصبح بالتيمم، وهو قادر على الغسل، وسئل عن شرط الواقف فقال: غير معتبر بالكلية، بل الوقف على الشافعية يصرف إلى الحنفية، وعلى الفقهاء إلى الصوفية، وبالعكس، وكان يفعل هذا في مدرسته، فيعطي منها الجند والعوام، ولا يحضر درسا على اصطلاح الفقهاء وشرط الواقف، بل يحضر فيها ميعادا يوم الثلاثاء ويحضره العوام، ويستغني بذلك عن الدرس.

وسُئل عن جواز بيع أمهات الأولاد، فرجحه وأفتى به.

ومن المسائل المنفرد فيها في الأصول مسألة الحسن والقبح التي يقول بها المعتزلة، فقال بها ونصرها، وصنف فيها، وجعلها دين الله، بل التزم كل ما يبنى عليها كالموازنة في الأعمال، وأما مقالته في أصول الدين فمنها أنه سبحانه محل للحوادث، تعالى الله عما يقول علوا كبيرا، وأنه مركب مفتقر إلى اليد والعين والوجه والساق ونحوها، افتقار الكل إلى الجزء، وأن القرآن محدث في ذاته تعالى، وأن العالم قديم بالنوع، ولم يزل مع الله مخلوق دائما فجعله موجبا بالذات لا فاعلا بالاختيار، سبحانه ما أحلمه. ومنها قوله بالجسمية والجهة والانتقال، وهو منزه عن ذلك، وصرح في بعض تصانيفه بأن الله بقدر العرش لا أكبر ولا أصغر، تعالى الله عن ذلك.

وصنف جزءا في أن علم الله لا يتعلق بما لا يتناهى، كنعيم أهل الجنة، وأنه لا يحيط بغير المتناهي... ومنها أن الأنبياء غير معصومين، وأن نبينا عليه وعليهم الصلاة والسلام ليس له جاه يتوسل به أحدٌ إلا وأن يكون مخطئا، وصنف في ذلك عدة أوراق، وأن إنشاء السفر لزيارة نبينا ﷺ لا تُقصر فيه الصلاة، وبالغ في ذلك، ولم يقل به أحد من المسلمين قبله، وأن عذاب أهل النار ينقطع ولا يتأبد.

ومن أفراده أيضا أن التوراة والإنجيل لم تبدل ألفاظهما، بل هي باقية على ما أنزلت، وإنما وقع التحريف في تأويلها، وله فيه مصنف...» انتهى كلام الحافظ العلائي. انظر تكلمة الرد على نونية ابن القيم(ص١٤١) وما بعدها.

ونوله بفناء عذاب النار رد عليه السبكي بجزء مطبوع.

ومما خالف فيه ابن تيمية الناس أيضا زيادة على ما تقدم كما ذكر عنه تلميذه ابن عبد الهادي: القول بجواز المسابقة بلا محلل، والقول باستبراء المختلعة بحيضة وكذلك الموطوءة بشبهة، والمطلقة آخر ثلاث تطليقات، والقول بإباحة وطء الوثنيات بملك اليمين، والقول بجواز عقد الرداء في الإحرام، ولا فدية في ذلك، والقول بجواز بيع الأصل بالعصير كالزيتون بالزيت، والقول بجواز الوضوء بكل ما يسمى ماء مطلقا كان أو مقيدا، والقول بجواز بيع ما يتخذ من الفضة للتحلي وغيره كالخاتم ونحوه بالفضة متفاضلا وجعل الزائد من الثمن في مقابلة الصنعة، والقول بأن المائع لا ينجس بوقوع النجاسة فيه إلا أن يتغير قليلا كان أو كثيرا، والقول بجواز التيمم لمن خاف فوات العيد والجمعة باستعمال الماء.

وكان يميل أخيرا لتوريث المسلم من الكافر الذمي، وله في ذلك مصنف وبحث طويل، ثم ذكر قوله بالتكفير في الحلف بالطلاق، وأن الطلاق المحرم لا يقع، وأن الثلاث تقع واحدة، وذكر ما ألفه ابن تيمية في هذه المسائل من التآليف.

وذكر العلامة المحقق زاهد الكوثري في تكملة الرد على نونية ابن القيم (ص: ١٤٣) مسائل أخرى زادها ابن رجب في مفردات ابن تيمية منها : ارتفاع الحدث بماء الورد ونحوه من المياه المعتصرة، وقد تقدم بإجمال في كلام ابن عبد الهادي، ومنها جواز المسح على كل ما يحتاج في نزعه من الرجل إلى معالجة باليد أو بالرجل الأخرى... ومنها أنه لا حد لأقل الحيض ولا لأكثره ولا لسن الإياس...

عرض تناقضات عجيبة لهذا المبتدع، وهذه من الله سنة في كل من حاول فرضَ هواهُ على السنة:

وقال العلامة المحدث الفقيه الشيخ سلامة العزامي القضاعي في «فرقان القرآن» (ص ١٣٥):

«من عجيب أمر هذا الرجل أنه إذا ابتدع شيئا حكى عليه إجماع الأولين والآخرين كذبا وزورا، وربما تجد تناقضه في الصفحة الواحدة، فتجده في مناهجه مثلا يدعي أنه ما من حادث إلا وقبله حادث إلى ما لا نهاية له في جانب الماضي ثم يقول، وعلى ذلك أجمع الصحابة والتابعون، وبعد قليل يحكي اختلاف الصحابة في أول مخلوق ما هو؟ أهو القلم أم الماء؟

وبينما تراه يتكلم بلسان أهل الحق المنزهين إذا بك تراه انقلب جهويا، وسمى كل من لا يقول بذلك معطلا زنديقا كافرا...

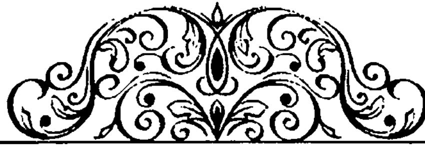
وبينما تراه يسب جهما والجهمية إذا بك تراه يأخذ بقوله في أن النار تفنى وأن أهلها ليسوا خالدين فيها أبدا... وفتح أبواب استباحة الفروج، فنقل الثقات من خطه القول بأن الطلاق الثلاث إذا جمع في لفظة واحدة لا يقع أصلا، والمشهور عنه القول بأنه يقع واحدة، ويحكي على ذلك الإجماع، وقد علم أهل العلم أن الإجماع من عهد عمر إلى زمانه منعقد على خلافه.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح - بعد ما ذكر أجوبة العلماء عن الحديث الذي تمسك بظاهره هذا المبتدع، وبعد ما حكى خلافا عن بعض الناس، قال في آخر البحث -: وبالجملة فالذي وقع في هذه المسألة نظير ما وقع في مسألة المتعة سواء، أعني قول جابر: إنها كانت تفعل في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وصدر من خلافة عمر، قال: ثم نهانا عمر عنها فانتهينا، فالراجح في الموضعين تحريمُ المتعة وإيقاعُ الثلاث، للإجماع الذي انعقد في عهد عمر على ذلك، ولا يحفظ أن أحدا في عهد عمر خالفه في واحدة منها، وقد دل إجماعهم على وجود

ناسخ، وإن كان خفي عن بعضهم قبل ذلك حتى ظهر لجميعهم في عهد عمر، فالمخالف بعد هذا الإجماع منابذ له، والجمهور على عدم اعتبار من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق. اهـ بحروفه.

ولم يكتف أعني ابن تيمية في باب الطلاق بهذا القدر، بل قال: إن الطلاق المعلق على وجه اليمين ولو ثلاثا، كإن دخلت الدار فأنت طالق لا يقع، وحكى عن الصحابة أنهم لم يتكلموا في المسألة فضلا عن أنها وقعت منهم، ولا يخجل من أن البخاري ذكر في صحيحه تعليقا بصيغة الجزم عن ابن عمر أنه سئل عن رجل قال لامرأته أنت طالق البتة إن خرجت، فقال: إن خرجت فقد بانت منه، وإن لم تخرج فليس بشيء، وصح عن ابن مسعود أنه سئل عمن قال لامرأته: إن فعلت كذا وكذا فأنت طالق، ففعلته، قال هي واحدة، وهو أحق بها، وكذلك رويت آثار صحاح عن علي في القول بوقوع الطلاق المعلق، عند وقوع المعلق عليه، وكذلك صح عن أبي ذر علقه تعليقا، ومن العجيب أنه بعدما حكى عن الصحابة أنهم لم يتكلموا في هذه المسألة يحكي عنهم أنهم قائلون بقوله، ويعمد إلى آيات يتأولها على غير وجهها، يضل بها العامة والقريبين من درجتهم من أهل العلم، ويحكي الخلاف في وقوع الطلاق المعلق، على وجه اليمين كذبا وزورا، وقد حكى الإجماع على وقوع الطلاق المعلق مطلقا الإمامُ الشافعي والإمام أبو عبيد القاسم بن سلام والإمامان أبو بكر بن المنذر وأبو جعفر الطبري والإمام محمد بن نصر المروزي، والحافظ ابن عبد البر في كتابه التمهيد والاستذكار، في آخرين يطول ذكرهم»... إلخ كلام العلامة العزامي.



الخاتمة

نسأل الله تعالى حسنها



وفيها:

* تحرمُ إشاعةُ كتب هذا المبتدِع بين العَوَامّ.

* تلقيبه بشيخ الإسلام ترويج لِبِدْعَتِه.

* التحذير من ابن القيم تلميذِ ابن تيمية والوهابيةِ أتباعِ ابنِ القيمِ وشيْخِه.

* التحذير من كتب لم تثبت عن الأئمة مثل كتاب «الردّ على الجهميّة» المنسوب للإمام أحمد. والتحذير من كتب ألَّـفَها الأئمة فارتكبوا فيها الأخطاء في العقائد مثل: «كتاب التوحيد» للإمام ابن خُزيمة:

الخاتمة

نسأل الله تعالى حسنها

تحرمُ إشاعةُ كتب هذا المبتدع بين العَوَامّ:

لقد تبين مما تقدم أن ابنَ تيمية ارتكب في كتبه كثيرا من أنواع البدع والضلالات التي قال كثير من العلماء في أمثالها إنها كفر، ورأينا عدم أمانته في نقل كلام الخصوم، وفي تفسير كلام الأئمة، وكثرةَ ادعائه للإجماع بغير حق، ورأينا تعصبه لأقواله واستدلالَه لها بالرطب واليابس والجعد والسبط، ورأينا تحامله على علماء الأمة الإسلامية وأئمتها وأكابر أوليائها، وبعد هذا كله، **فلا يحل - فيما أرى - لعالم أن يتوقف في شأن ابن تيمية ولا أن يلقبه بشيخ الإسلام، ولا أن يدع كتبه تذاع بين جماهير المسلمين، إذا كان باستطاعته أن يمنع ذلك، فإن في إذاعتها فيهم تحريفا لعقائدهم عن عقائد أهل السنة.**

فليتصور العلماء أن عوام المسلمين سيصبحون معتقدين أن النار فانية، وأن الله تعالى في جهة، وأنه يشبه الحوادث، وأن القرآن حادث، وأن العالم قديم، وأن الرسل غير معصومين، وأن جميع أولياء الأمة المشهورين وعلمائها الكبار على ضلال مبين، فهل يسمح عالم بانتشار هذا بين العوام؟

تلقيبه بشيخ الإسلام ترويجٌ لِبِدْعَتِه:

وأما تلقيبه بشيخ الإسلام ففيه ترويج لهذه البدع عند العامة، فهو بذلك يجر إلى مفسدة عظمى، وفيه كذب بحت، فإنه ليس شيخا للإسلام، وإنما هو آفة ومحنة كبرى وقعت على الإسلام، منذ بروزه إلى الآن.

قال العالم العلامة المحقق المجاهد في سبيل الله تعالى ناصر السنة في هذا العصر محمد

زاهد الكوثري في تكملة الرد (ص: ١٠٥) عن ابن تيمية:

«يوجد من يلقبه بشيخ الإسلام، وللمبتدعة افِتِتَانٌ بهذا اللقب لزعمائهم إيهاما للضعفاء في العلم أن ما يدعو إليه هذا الزائغ هو الإسلام الصحيح، ويُخاف على من يستمر في تلقيبه بعد أن عرف مخالفاته لشرع الإسلام، ومن ذكره بهذا اللقب من أهل السنة إنما ذكره قبل أن يجاهر ذلك المبتدع ببدعه المعروفة، وأما من استمر على اللقب من المتأخرين فإنما استمر جهلا ببدعه التي نقلناها من أوثق المصادر أو ظنا منه أنه تاب وأناب وحافظ على عهوده». انتهى كلامه.

قلت: وحتى لو قدرنا أن الرجل تاب وأناب ومات على حسن الخاتمة، فإن ذلك لا يغير من الواقع الذي أمامنا في كتبه شيئا، وإنما توبته - إن كانت - تنجيه من عذاب الله تعالى في الآخرة، ولا عذر لأحد في اقتفاء البدع المدونة في تآليفه بأي حال من الأحوال، ولا عذر لعالم بعد الاطلاع عليها في تلقيبه بشيخ الإسلام.

فنسأل الله تعالى أن يجيرنا من فتنته ويخلصنا من محنته، وأن يثبتنا ويثبت المسلمين في هذا العهد المضطرب بالقول الثابت، وأن يثبتنا به في الآخرة، إنه سميع مجيب.

التحذير من ابن القيم تلميذِ ابن تيمية والوهابيةِ أتباع ابنِ القيمِ وشيْخِه:

وقد صرح العلماء بأن قيام العلماء في رد البدع وحماية عقائد العامة من الزيغ أمرٌ واجبٌ عليهم، **فيجب على علماء هذا العصر أن يقوموا في بيان ضلال ابن تيمية، وفئته الوهابية وأتباعه مثل ابن القيم وغيره.**

التحذير من كتب لم تثبت عن الأئمة مثل كتاب «الردّ على الجهميّة» المنسوب للإمام أحمد. والتحذير من كتب ألَّفَها الأئمة فارتكبوا فيها الأخطاء في العقائد مثل: «كتاب التوحيد» للإمام ابن خُزيمة:

ويجب على العلماء أن يحذروا الناس من تآليف لم تثبت عن الأئمة مثل كتاب «الرد على الجهمية» المنسوب إلى الإمام أحمد، ويحذروهم من كتب ألفها بعض الأئمة فارتكبوا فيها الأخطاء في العقائد، مثل كتاب التوحيد لابن خزيمة، وأن يحذروهم من بعض المؤلفين الذين يوجد عندهم ما يخالف السنة مثل عثمان بن سعيد الدارمي، وغيره من الحشوية، (والدارمي هذا ليس هو الدارمي صاحب المسند)، ويجب عليهم أن يقولوا للمسلمين بلا مداهنة ولا مواربة:

إن الفرقة الوهابية فرقة ضالة جمعت أنواعا عديدة من أنواع الضلال والبدع، فهم خوارج يكفرون عموم المسلمين في عصرهم وقبل عصرهم، ومجسمة يقولون بالجهة في حق الله تعالى، ويشبهونه بخلقه، وهم تيميون يُزْرُون بمنصب النبوأة ويهونون شأنها إلى غير ذلك من بدعهم، وإنما استقوا ضلالهم هذا كله من إمامهم ابن تيمية.

ونسأل الله تعالى أن ينصر دينه، ويعزز ملةَ نبيه ﷺ، وأن يميتنا على ملته ويحشرنا في أمته، ويسكننا الجنة بجواره ﷺ، وأن يجعل هذا الكتاب مقبولا عنده تعالى وعند رسوله ﷺ، وعند المسلمين أجمعين، وأن يُحيي به ما اندثر من السنة المشرفة ويقيم به ما اعوج من عقائد المسلمين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين آمين.



التقاريظ



هذه تقاريظ كتاب: «فتاوي ابن تيمية في الميزان» الذي ألَّـفه الشيخُ قبل ما يقرب من خمس عشرة سنة من تأليفه للكتاب الذي بين أيدينا، لكنّـا نثبِتُ هذه الكتاباتِ القَـيِّمةَ لِـمَزيدِ الفائدَة.

تقريظ العَلّامَة الشيخ أحمد بن الشيخ محمد عبد الرحمن بن أبي بكر بن فتى الشقرويّ الحسنيّ الشنقيطيّ، رحمه الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه اللهم ارحمنا والمسلمين في كل حال يلله آمين

هذا تقريظ عبيد ربه أحمد بن شيخه محمد عبد الرحمن بن أبي بكر بن فتى الشقروي الحسني لطف الله تعالى به لكتاب العالم العلامة محمد بن أحمد مسكة اليعقوبي من بني بارك الله فيه المسمى (فتاوى ابن تيمية في الميزان):

الحمد لله رب العلمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد تصفحت كتاب العالم العلامة، الحبر البحر الفهامة، الجهبذ المحقق، النِّحرير المدقق، السيد محمد بن أحمد مسكة اليعقوبي ثم من بني بارك الله فيه، فوجدته كتابا جمع فأوعى، وفاق أضرابه جنسا ونوعا، فريدا في بابه، كاشفا عن الحق حجاب نقابه، قد أخذ بأطراف الأبحاث فاستقصاها، ولم يُلقِ عصاه حتى أحصى حصاها، وتتبع حجة الخصم فاستخرجها من مكامنها بالرقوم، ورد الله به إلى الحق روحه وقد بلغت الحلقوم، وناقش شبه المبطلين فانجلى ظلامها، وذرَّت شمس حقه على التلبيسات فانجلى قتامها، وجادل بالحق فأفحم، وألجأ الخصم إلى الاعتراف فألجم، وصحح ونقح، وصرَّح فأوضح، وركب أشكال الحجج، وسوَّر فاستنتج، وأقنع المنازع، ورقَّم المراجع، وبين أخطاء المخطئين في مواضعها، وأعاد نجوم المهتدين إلى مواقعها، وسلك في التحقيق أقوم طريق، فهو بحسن الثناء والتقدير حقيق، فكتابُـهُ في واقعه ميزان اعتدال، لا حشو فيه ولا إملال ولا إخلال، أكبر أدلته كتاب فيه آيات محكمت هن أم الكتاب وأخر متشبهت، سِرنا فيه على سبيل الأولين في النفي

والإثبات، وكلام المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، وإجماع الأمة على ما انبسط من معاني الأصلين أو انطوى، كتاب أغاث الله به عقائد الأشاعرة السنيين، فاستخرجها من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشربين، والحمد لله رب العلمين.

وقد صادف تصنيف هذا الكتاب في صفوف المسلمين في بلادنا أعاصير فتن كادت تقضي على الإسلام يرجع أكثرها إلى إعجاب كل ذي رأي برأيه، طغت فيه المادة حتى اختفت الأرواح، وخَدَمَ العالَمُ الفِكْرَ والفِكْرُ العالَمَ حتى عُبِدَت الأشباح، وانقلبت الحقائق حتى اسْتجِيزَ الـمُحال، وعُظمت الدقائق فكأنما يهتف في الآذان لسان الحال، وشادَّ الدينَ بعضُ علمائه بالعقول فغلبهم، واستصرخَ المشعبذون هواهم فلبّى طلبهم، وفُتن القوميُّ بقوميته، والوطني بوطنيته، والشيوعي بتقنينه، والرأسمالي بتَمرينه، والمفكر بأفكاره، والباحث بمنظاره، وقامت المادة إلى جنب الدعاوي والدعوات، فاستسهل الكذبُ والتلبيس وانقلبت المفاخِر هفوات، ونجمت بين المسلمين، طوائف من المتطرفين المنحرفين، ترد صحيح الدين بشبه تدعي أنها حقائق الدين، وانتهت الأبحاث الروحية المنحرفة، والعقلية المتطرفة، واللسانية المثقفة إلى تشبيه الخلق بالحق، أو جعل الخلق عين الحق.

فمتبعو المتشابه ابتغاء الفتنة يناقضون للتشكيك نصوص القرآن العظيم، وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم. ومنهم مأولون بما يقتضي التشبيه، ويهدم قواعد التنزيه، يثبتون من الصفات الحادثة للقَديم جل جلاله ما لا شفوف له على صفات الشمس والقمر، وهؤلاء المفتونون كعبَّاد الصور، وآخرون منهم قابلوا النصوص بما لا يوافقها في اعتقادهم، فشككهم في صدق الكتاب قصورُ أفهامهم، وخبث مرادهم، وتسوروا بأفكارهم على ما خفي دليله، بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما ياتهم تاويله، فرموه بدائهم وتولوا، وقد قال شيخنا أحمد بن أحمذي في مراقي الأواه في هذا المضمار:

إن تنتقص معناه أو نظامه ... فارجع على نفسك بالملامه

يستصغر الكوكبَ في السماء ... رائيه والذنب لعين الرائي

والطـــرف ليـــس ناقصـــا بســـبب أن لـــم تنـــل قذالَـــهُ كـــف الصبـــي

وقد شبه المنحرفون من الجسمانيين والروحانيين حتى أدى البحثُ غيرُ الموفق نُـفاةَ الروحانيات المشبهين بسبب التسور على المتشابه إلى تشبيه سافر وتجسيم عظيم، فركبوا من لفظ الصورة والصوت والوجه واليدين والساق والقدم والأصابع والنزول والضحك والاستواء والفوقية صورة يعبدونها لا يصدهم عنها محكم قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ٩] كما فهم الروحانيون المفتونون من التجلي والإتيان والمجيء والاستطعام والاستعادة والأولية والآخرية والظاهرية والباطنية، وأن الحق تعالى كان ولا شيء معه وأنه الآن على ما عليه كان ، وأنه قال جل من قائل: (كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها)، وأن كل ما سواه تعالى باطل: أنهم هم الحق بضرب من الاحتيال وتحريف الكَلِم عَنْ مَواضِعه وإلغاء العقل والتَّصامُمِ عن أَوْضح النقل، فيتذرعون بالمتشابه من النصوص إلى ترجيح المعية بالذات، ثم يتطرقون من المعية بالذات إلى القول بوحدة الوجود، والكتابُ العزيزُ والسنةُ النبويةُ، يردان على أَولئك وأَولاء، فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ٩] دليل المخالفة الأكبر، فأَول الآية رد على كل مشبه ودليل لكل منزه، وآخرها رد على كل معطل، ودليل لكل مُوحِّد مُنَزِّه، وردود القرآن والسنة على المشبهين والمعطلين كثيرة جدا، وغاية ما يتمسك به المجسمون والمشبهون أن يبرزوا للناس صورة إنسانية تامة من ظواهر المتشابه مع أنهم يئسوا من استكمالها، فانتهى بهم الحال إلى عبادة صورة ناقصة نعوذ بالله من سوء قضائه ولو عبدوا صورة إنسانية كاملة لم تَـعْدُ أن تكون كالصنم وعبادته كفر أو تكون صورة نبي أَوْ ملك، وعبادة أحد دون الله تعالى كفر، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩] أو تكون صورة شمس أو قمر، وقد نهى الله تعالى عن عبادتها، قال تعالى: ﴿لَا تَسْجُدُوا۟ لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَٱسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَهُنَّ﴾ [فصلت: ٣٦] ولوازم الجسمية من الأعراض وعلامة الحدوث أكثر من أن نأتي عليها في هذا المكتوب وسبيلنا كالسلف في متشابه الصفات التنزيه التام

الذي لا يسع المؤمن اعتقاد غيره مع تفويض المعنى المراد منه إلى الله تعالى أو تأويله بما تقره اللغة العربية والشريعة المحمدية، مع أننا إن شاء الله تعالى مع السواد الأعظم متمسكون بما درجت عليه الدهماء المباركة لا نعتمد في عقائدنا على الضعيف الشاذ ولا المأثور المعلول، ولا على أفهام المفتونين ظاهرا أَوْ باطنا إن شاء الله تعالى.

وليعلم الواقف على مكتوبنا هذا أننا برءاء من كل شيء ينافي الحق والدين الإسلامي كالتجسيم والتشبيه والاستقرار على العرش والهبوط، وكل شيء يلزم منه حدوث الحق تبارك وتعالى أو قِدَمُ غيره، ومن ذلك وحدة الوجود، فإننا لا نعتقدها ولا نقرها للنقل الصحيح والعقل الصريح، أما النقل فقد كفر الله تعالى القائلين: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٩]، والقائلين إنه ابنه، والقائلين إنه ثالث ثلاثة، تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا، وقال في شأن الملائكة عليهم السلام: ﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٢٩] وقال جل من قائل ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧١] وصح عن رسول الله ﷺ أنه «اختار لما خير أن يكون نبيا عبدا» وقال الله تعالى في شأنه لما أسرى به: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١]، وقال جل من قائل في الحالة التي سيحشر عليها الخلق: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٤] وقال في تكفير المدعين أن بعض عباده جزء منه ﴿وَجَعَلُوا۟ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَكَفُورٌ مُّبِينٌ﴾ [الزخرف: ١٤] وقد دلت هذه الأدلة كلها أن الأنبياء والملائكة على شرف جنسيهما عباد لله تعالى وأن جميع الخلق موصوف بالعبودية لله تعالى، وأن مدعي الربوبية كافر سواء ادعِي أنه هو الله أو أنه ابنه أو أنه نظيره، أو جزءه أو مثله فبطلت ربوبية شيء سوى الله تعالى، وتوعَّدَ الله تعالى مُدَّعيها بالعذاب الأليم، فلم يبق لمومن أن يعتقد في مخلوق لله تعالى إلا العبودة، ولم يبق لمؤمن كذلك سبيل إلى إنكار ذلك بعد تعدد وتكرر الأدلة الواضحة على ذلك، وبين الله تعالى الفروق الواضحة بينه وبين أفاضل أنبيائه، حيث قال جل من قائل: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ١٩]،

فاتضح أن الأنبياء على جلالة قدرهم لا يملكون كشف الضر عنهم إن أراده الله بهم، وهذا برهان قطعي على أنهم ليسو آلهة، فكيف يدعى لهم ما لا يدعونه، ثم كيف يدعى لمن هو دونهم بكثير، ثم إن الامتزاج أو الفناء الذي يدعيه بعض المفتونين لا يمكن أن يكون إلا كذبا كفرا صريحا، لأن شرط الامتزاج إمكان اتصاف الحق تعالى بالأعراض الحادثة، أو إمكان اتصاف المخلوقين بالكمالات القديمة، وكلاهما مستحيل لاستحالة مماثلة أحدهما للآخر لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ٩].

أما الاتحاد فلا يمكن ما دامت المماثلة مستحيلة وذلك أن مخالفة المخلوقات لخالقها واجبة اعتقادا وشرطها مغايرة المخلوق للخالق، ولا مغايرة مع الاتحاد ولا اتحاد مع المغايرة، فبطلت وحدة الوجود لاقتضائها المحال أعني انقلاب الواجب الذي هو المخالفة محالا وانقلاب المحال الذي هو وحدة الوجود واجبا، وما يؤدي إلى المحال محال، فبطلت وحدة الوجود بهذا بطلانا معقولا لا يمكن انتفاؤه بحال، ثم إن وحدة الوجود إِمَّا أن يعنِيَ بها مطلِقُها أن الحادث الناقص الفاني انقلب إلى صفات الرب تعالى من القدم ووجوب الكمال والبقاء، فصار المخلوق خالقا موصوفا بصفات الكمال الواجب كلها وجودا وقدما وبقاء وغنى مطلقا ووحدة وقدرة وإرادة وعلما وحياة وسمعا وبصرا وكلاما مع كونه مخالفا في جميع ذلك جميع المخلوقات، وهذا مستحيل في حق المخلوق قطعا عقلا ونقلا ، لأن الكتاب العزيز ينص على خلق الإنسان في أكثر من موضع وخلقه هو حدوثه بعينه، وإِذَا ثبت كونه مخلوقا استحال كونه خالقا وثبت بحدوثه عدمه وفناؤه، لأن الحدوث عبارة عن العدم السابق للوجود وما ثبت فناؤه في حال يمكن فناؤه في كل حال، وثبت كذلك افتقاره إلى خالق يخلقه مريد يخصصه لما هو عليه من الحالات، وإذا ثبت افتقاره بطل غناه المطلق وبطلت وحدته بمعاينة كثرة إشكاله وتعدد أمثاله إلى هلم جرا.

أو يعني بوحدة الوجود انقلاب كمالات القديم نقائص من صفات المخلوقات ولو أمكن انقلابها نقائص من صفات المخلوقات لانقلبت الحقائق وبطل هذا العالَم جميعه،

والعالم لم يبطل فدل عدم بطلانه على بطلان دعوى وحدة الوجود.

أو يَعنيَ امتزاج الصفات الربانية بالصفات الحادثة، وهو محال أيضا لأنه يقتضي أن يكون الشيء الذي تركب من أشياء متباينة حتى اتحد فيه وجودان وامتزج فيه المحال بالواجب شيئا واحدا قديما حادثا واحدا متعددا غنيا فقيرا باقيا فانيا خالقا مخلوقا ربا عبدا، يتحد في كيانه كل ما هو محال على الله تعالى بما هو واجب في حقه وكل ما هو ثابت للمخلوق بكل ما هو مستحيل في حقه، وكل هذا محال ومعتقده كافر والعياذ بالله تعالى.

أو يعني أن وجود الحق تعالى ثابت أزلي قديم وأن وجود المخلوق عارض مجازي بمعنى أن كل شيء سوى الله تعالى باطل، لأنه لا وجود له ولا ثبات إلا بإيجاد الله تعالى وإثباته، فوجود المخلوق عنده عدم أو كَلَا وجود، فإن كان يعني بهذا أن ما سوى الله تعالى عدم حقيقة بمعنى أنه لم يوجد أصلا ولم يخلق قط، فقد كذَّبَ اللهَ تعالى الذي وصف نفسه بأنه خالق كل شيء، ولازم مذهبه أن تبطل الرسل والرسالات والتكاليف كلها والكفر والإيمان والثواب والعقاب والجنة والنَّار والخير والشر، ويبطل بالتالي وجود هذا الذي يدعي وحدة الوجود وببطلان وجوده تبطل دعواه وكلامه في هذا الباب كله واستدلالاته، لأن جميعها تابع لوجوده ولا وجود له على دعواه، وبهذا السبب تسقط مكالمته لتساقط ألفاظِه ومعانيها، فبنفيه وجودهُ يدل على عدميته، ونطقه بألفاظ النفي يدل على وجوده فدل بلفظ نفيه على ثبوت وجوده، ودل بمعنى لفظه على عدميته فتهافتت دعاويه، وتضاربت ألفاظه ومعانيه، ومن كان هكذا تسقط مكالمته، فإن قال إن الله تعالى كان ولا شيء معه وهو الآن على ما عليه كان، فبطل بهذا وجود شيء سواه، قلنا له إن كان معنى الحديث هو الذي فهمت منه لزم من ذلك أن لا نكون موجودين نحن ولا أنت فوجودنا برهان على أن الحديث له معنى غيرُ الذي فهمت، ثم نقول له إن الحديث الذي ذكرت صح لنا عن محمد رسول الله ﷺ وهو المخبر عن الله تعالى بدليل قوله: «كان ولم يقل كنت» فإن كنت تؤمن بوجود محمد رسول الله ﷺ ورسالته وتبليغه وصدقه لزمك أن تصدق بوجود مرسله وبإرساله وتصديقه إياه،

وتقر بوجود الذين أرسل إليهم وأنهم غير الرسول وغير الله تعالى، فإن اعترفت بهذا كله فقد اعترفت بوجود الأغيار وأنها مخالفة لله تعالى، وإن لم تعترف كذبت ربك ورسولك وخسرت نفسك وداريك نعوذ بالله من سوء قضائه، فإن قلت فما معنى هذا الحديث وما معنى قول القائل: «ما في الوجود إلا الله تعالى» قلنا معناهما عندنا أنه ليس في الوجود إلا الله تعالى وصفاته وأفعاله، ومن القول الفصل هنا قول ابن عطاء الله في حكمه: «الأكوان ثابتة بإثباته ممحوة بأحدية ذاته»، ومن مبطلات دعوى وحدة الوجود، أن الله تعالى وصف أنبيائه بالعبودة في أكثر من موضع من القرآن العظيم، ووصف نفسه بالربوبية، ونفى عن نفسه الوالدية والولدية، وخطأ القائلين إنهم أبناء الله تعالى عما يقولون علوا كبير وقال جل من قائل: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون: ٩٢] وقال: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣] والبنوة تنافي العبودية لشدة التباين بينهما في الكمال، كما أن البنوة تنافي الألوهية لشدة المخالفة بينهما، وإذا كانت البنوة نقصا ينافي الألوهية، وكانت العبودة بالنسبة إلى البنوة نقصا ينافي البنوة، فهل يمكن أو يصح أو يتصور أن يكون أشرفهما منافيا للألوهية لا يمكن اتحاده بها بحال ويكون أنقصهما عين الألوهية وَالله لا يمكن هذا ولا يصح بحال من الأحوال - نعوذ بالله تعالى من سوء قضائه - إن العبد لا يكون عين ربه بحال.

ومن مبطلات القول بوحدة الوجود بالمعنى الذي يدعي أهلها أنه يبقى معه كل موجود على وجوده أن القول بها بهذا المعنى يلزم منه أن يكون وجود الحق تعالى عين وجود كل مخلوق له عين أو عين وجود بعض مخلوقاته، فإن قلتم إنه عين الجميع لزم أن يكون الخالق عين المخلوق والكامل عين الناقص والحادث عين القديم والدنيا عين الآخرة والآخرة عين الدنيا والثواب عين العقاب والجنة عين النَّار والنَّار عين الجنة والشر عين الخير والشقاء عين السعادة والحق عين الباطل والرب عين العبد والعبد عين الرب وجميع المخلوقات والخالق عين المخلوق، ولازمه أن يكون الشيطان المغوي عين الرسول الهادي وهما عين الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا، ويلزم من اعتقاد وحدة الوجود بمعنى عدمية كل ما سواه تعالى، أن يبطل جميع مخلوقاته لأنها كلها مفعولاته، ومفعولاته إن نفيت بطلت الشرائع

والرسالات، ونفيها كفر بواح نعوذ بالله تعالى من كل شر. ثم إن مدعي وحدة الوجود إما أن يكون كافرا أو مؤمنا، والكافر ملغى عندنا في هذا الباب، والمؤمن إما أن يكون مغلوب العقل متصفا بالفناء على مصطلح الصوفية رضي الله عنهم، وكلام مَن هذه حاله إما موافق لظاهر الشرع وإما مخالف له، والموافق ليست هذه العبارة منه، وأما المخالف ظاهرا فإن كان قائله ممن لا يقتدى به أهدر كلامه، وإن كان ممن يقتدى به والعبارة مشتبهة أولت بمعنى شرعي صحيح لاشتباهها واحترامه هو وقيل لا تأول ولا تضره ما استقام حاله، وقيل بل يؤخذ بظاهرها وعلى كل تقدير لا تبقى على ظاهرها ولا تتخذ دينا والله تعالى أعلم.

ثم إننا نُعلِم مُدّعِيَها كائنا من كان أن وجوه بطلانها عندنا كثيرة جدا نقلا وعقلا وأننا لم نضع في هذا المكتوب من بحثها إلا اليسير بالنسبة إلى جميعها ويكفيها بطلانا أنها مهدومة على كل احتمال بقاعدة التنزيه المجمع عليها في قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ٩] ولا يستخفنا تهويل المهولين المفتونين في هذا الموضوع الذين يدعون أن المسألة ذوقية لا يُدرِك حقيقتها إلا الكُمَّل وأنها غاية اليقين وأنها شائعة في عرف الصوفية الأعلام رضي الله تعالى عن أهل الحق والتحقيق، فإن قال قائل إن أجوبتنا في هذا الباب لم تأت على حسب الأدلة بل تركنا الكثير منها ، فما معنى قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْأَخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، قلنا له لعلك تعني أن رسول الله ﷺ فسر الأسماء الأربعة بما ظاهره بطلان كل شيء سوى الله تعالى وذلك يقتضي أنه لا وجود لشيء سواه جل وعلا، فإن كنت تعني هذا المعنى فقل لنا هل أنت موجود مخاطب تحذر العقاب وترجو الثواب أم لا؟ ومن أين اتصلت إلى علمك هذه الآية؟ وهل أنزلت على الرسول ﷺ أم لم تنزل عليه؟ وهل الرسول ﷺ بشر موجود ثابت الوجود ليس كذبا ولا دعوى؟ وهل هو حق كما في قوله تعالى: ﴿وَشَهِدُوٓاْ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ﴾ [آل عمران: ٨٥] ؟ وهل يثبت بثبوت ما ذكرنا وجود مخلوقات هي أفعاله تعالى أم لا ؟ وهل لله تعالى أفعال أم لا؟ فإن أقررت بوجودك وخطابك وخوفك ورجائك وبأن الآية وصلت إليك عن رسول الله ﷺ واعترفت بوجوده ورسالته فقد اعترفت بوجود المخلوقات ولزمك أن تقر بمعنى للأسماء على غير ما فهمت، وإن نفيت شيئا مما سئلت عنه

كفرت والعياذ بالله تعالى والذي صرفك عن الحق وأركسك في الباطل أنك لعلك جعلت الحق تعالى أول المخلوقات وآخرها وظاهرها وباطنها فاستنتجت أن الحق هو الخلق تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا، وقد أخطأت في الفهم ووقعت في الضلال نعوذ بالله تعالى.

والمعنى الجامع بين الأدلة الصحيحة هو ما أشار إليه ابن عطاء الله تعالى بقوله في حِكَمِه:

«الأكوان ثابتة بإثباته ممحوة بأحدية ذاته»،

فمعنى بطلان المخلوقات وعدميتها توقف وجودها وثباتها على إيجاد الله تعالى إياها وإثباته إياها، وهذا هو المعنى الصحيح الذي يتفق على ثبوته الأولياء العارفون والعلماء الراسخون والعلم عند الله تعالى.

ونسأل الله تعالى أن يثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، ولا يُزهدُنا في التمسك بالسنة تهويل اللعين واتهامنا بالحجاب، فإن المحجوب المستقيم تعبيره إن صح إيمانه أولى بالسلامة من فاسد العبارة المفتون، ونحن على آثار محققي الصوفية وأعلام الدين المشهود لهم بالاستقامة ظاهرا وباطنا إن شاء الله تعالى، وحسبنا أن نموت سائرين على ما درج عليه أكابر الرسل وأفاضل العلماء الراسخين أماتنا الله تعالى على ما ماتوا عليه وحشرنا في زمرتهم وسلك بنا طريقهم وجعلنا من أكابر فريقهم إنه قريب مجيب، وختم لنا ولأحبابنا بالسعادة ورزقنا الحسنى وزيادة، وجعل آخر أقوالنا ومعتقدنا كلمة الشهادة أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه بقلمه وقاله بفمه عبيد ربه أحمد بن شيخه محمد عبد الرحمن بن أبي بكر بن فتى يوم الثلاثاء ٢٨ ذي الحجة عام ١٤٠٦ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

وللكاتب نظما في تقريظ كتاب الأخ محمد بن أحمد مسكة أطال الله إبقاءه لنا وللمسلمين في عافية آمين.

مُحَمَّـدُ الأَحْمَـدي المِسْـكِيُّ أَقْلامُـهْ ... فَضْـلُ الحميـدِ وَرُحْمـاهُ وَإِنْعَامُـهْ
فَافْـرَحْ به وَارْمِ مـا الغاوُونَ قَـدْ جَمَعُوا ... مِـنْ كُلِّ سُـوءٍ يَسُـرُّ الدِّيـنَ إِعْدَامُـهْ
خَلْـطٌ مِـنَ القَـوْلِ جـاءَ المُرْهِبُـونَ بـه ... بَغْيـاً لِيُشْـبِهَ هـذا الكَـوْنَ قَـيَّامُهْ
إِلْقَـاءُ شَـيْطَانِ حَـرَّانَ الخَبيـثِ إِلـى ... وَلِيِّـه حِيـنَ أَعْيـى النَّـاسَ إِفْهَامُـهْ
إِنَّ الفَتـاوِيَ فـي الميـزانِ طائِشَـةٌ ... يُخِفُّهـا طَيْـشُ مُبْديهـا وَإِجْرَامُـهْ
فالعَقْـلُ وَالنَّقْـلُ عاباهـا فَلَيْـسَ بهـا ... فـاءٌ لِعَقْـلٍ وَلا عَيْـنٌ وَلا لامُـهْ
كانَـتْ رُيونـاً علـى الألبـابِ كَثَّفَهـا ... إِخْفـاءُه الـزُّورَ فـي حَـقٍّ وَإِدْغَامُـهْ
وَرَوْمُـه أن يُشِـمَّ الحَـقُّ باطِلَـهُ ... لَـوْ أَنَّـه رَوْمُـه يَخْفَـى وَإِشْـمَامُهْ
ذَرَّتْ شُـروقاً عَلَيْهـا شَـمْسُ وَازِنِهـا ... ثُـمَّ اخْتَفَـتْ مِنْ ظِـلالِ الظُّلْمِ أَجْسَامُهْ
طاشَـتْ سِـجِلاَّتُه لَمَّـا تَناوَلَهـا ... بالـوزنِ مَـنْ لَـمْ تُؤَثِّـرْ فيـه أَوْهامُـهْ
إن الفتـاويَ تـاوي فـي المَصيـرِ إلـى ... مَـنْ نَقْضُـه النَّقْـضُ وَالإِبْـرامُ إِبْرامُـهْ
قـامَ ابْـنُ مِسْـكَةَ فينـا مُسْـكِتاً ذَرِبـاً ... غَرَّتْـهُ جَهْـلاً أَمانيـه وَأَحْلامُـهْ
أَقـامَ بالقِسْـطِ وَزْنَ العَـدْلِ فابْتَسَـمَتْ ... فـي وَجْهِـه مِـنْ رِجـالِ الدِّيـنِ أَعْلامُـهْ
وَقَهْقَهَـتْ قُنَـنٌ فـي وَزْنِهـا طَعَنَـتْ ... سَـبَّابَةُ الظالِـمِ المُغْـوي وَإِبْهامُـهْ
وَراقَ تَوْحيـدُ عِـزِّ الدِّيـنِ مُحْسِـنَه ... وَصَـحَّ مِـنْ حُجَّـةِ الإِسْـلامِ إِسْـلامُهْ
أبـدى بيانـا ليالـي جمعـه جمـع ... وَعـوده العيـد فالأعيـاد أيامُـهْ
شَـفَى الغَليـلَ بِإِهْمـالِ العليـلِ كمـا ... شَـفَى العَليـلَ بـإِذْنِ اللـهِ إِعْجَامُـهْ
مِيزانُـه رُوحُ عَـدْلٍ صَنْجُـه حِكَـمٌ ... يَلْتـاحُ إِلْجَـاءُهُ فيـه وَإِلْجَامُـهْ
كَأَنَّـه قَلْـبُ سُـنِّيٍّ بِفِكْرَتِـه ... تَنْبَـتُّ آمالـه فيـه وَآلامُـهْ
مِنْهَاجُـه قِـدَمُ البـاري ووَحْدَتُـه ... وَخلقُـه كُلَّ مَخْلُـوقٍ وَإِعدامُـهْ
فمـا مـع اللـهِ فـي خَلْـقٍ وَلا قِـدَمٍ ... خَلْـقٌ وَلا خالِـقٌ يُغْويـهِ إِيهامُـهْ

فاللـــهُ خالِـــقُ كُلِّ الكَـــوْنِ مُبْدِعُـــهُ وَمِنْـــهُ أَعْرَاضُـــه طُـــرّاً وَأَجْرامُـــهْ
والعــرش كان بتكويــن البديــع بمــا تجري بــه مــن قضــاء اللــه أحكامُــهْ
والكــون نوعــا وأفــرادا قــد اَبدعــه كالعــرش عالــم كل الغيــب علامُــهْ
والمثبتــون حدوثــا لا ابتــداء لــه نافــوَن مثبتهــم فالنقــض إبرامُــهْ
والنَّــار حَــقٌّ مُبَقَّــاةُ الخُلُــودِ فــلا تَفْنَــى وَإن سَــاءَ حِزْبَ الغَيِّ إِرْغَامُــهْ
والمُدَّعُــونَ فنــاءَ النَّــار مَوعِدُهــم فيهــا عَــذابٌ مُقيــمٌ أَلَّ صَمْصَامُــهْ
والأنبيــاءُ اعْتِقــادُ الحَــقِّ عِصمَتُهــم مــا ضَرَّهُــم قــولُ نافيهــا وَلا ذامُــهْ
ولــم يَشِــنْ حقَّهــم قــولٌ يَجــيءُ بــه مُغْذِمــرٌ حــقَّ أهــلِ الحَــقِّ هَضَّامُــهْ
إن لــم تَصِــحَّ بهــادٍ مرسَــلٍ ثقــةٍ فــمُسْقِطُوها دعــاةُ الــزُّورِ أقوامُــهْ
لا يُمكِــنُ الشَّــكُ فــي قــولٍ يُصَدِّقُــه بالقــولِ إِعْجَــازُ موحيــه وَإلهامُــهْ
لــو أَمْكَــنَ الشَّــكُ كان الطاعِنُــون بــه أَوْلــى وَهَــدَّ بِنَــاءَ الديــنِ هُدَّامُــهْ
لِلـــهِ إيمَـــانُ سُـــنِّيٍّ عَقَائِـــدُه يُمْحَى بهــا غَيْهَــبُ الدَّعْــوى وَإِظْلامُهْ
يُقِــضُّ مَضْجَعَــه نَصْــبٌ ويُقْلِقُــه رَفْــضٌ وَنَهْــجُ اعتِــزَالٍ عِيــبَ كِلاَّمُــهْ
وَظَاهِــرِيٌّ إِلــى التَّشْــبِيهِ مُنْتَسِــبٌ وَباطِنِــيٌّ تُنَافِــي الحَــقَّ أَزْلامُــهْ
وَخارِجِــيٌّ وَدُهْــرِيٌّ وَمُعْتَكِــفٌ علــى الطبيعَــةِ قــد أغوتــه أقسـامُهْ
وَالقَــوْلُ بالجَبْــرِ وَالإِرْجَــاءِ يُزْعِجُــه إذ لا تُلائِــمُ هــذا الديــنَ خُدَّامُــهْ
وَمــن نَفَــى قــدَرَ البــاري فمذهَبُــه تَمْجِيسُــه وســبيلُ الرُّشْــدِ إحجامُــهْ
لا يُغْفَــرُ الشِّــرْكُ، وَالآثــامُ تُغْفَــرُ إنْ شَــاءَ المَلِيــكُ وداءُ المَــرْءِ آثامُــهْ
وَلا شَــبيه لِمَوْلانــا وَلَيْــسَ لــه كُفْــؤٌ كمــا المثــلُ أردى النَّــاس معتامُــهْ
وَالاتِّحَــادُ بِنَفْــيِ المِثْــلِ مُمْتَنِــعٌ تَسْــلِيمُ بُرْهَانِــهِ حَتْــمٌ وَإِحْرَامُــهْ
وَالحَــقُّ بالخَلْــقِ قَطْعًــا غَيْــرُ مُتَّحِــدٍ وَلَــمْ يُمَــازَجْ وَلــم يَحْلُلْــهُ عَلاَّمُــهْ

وَجَعْـلُ جُـزْءٍ لَـهُ مِـنْ خَلْقِـهِ خَطَـأً ... كُفْـرٌ نَفَتْـهُ مِـنَ التَّنْزِيـهِ أَقْسَـامُهْ
مَـا الغَيْـرُ إِنْ كَانَ عَيْـنَ الحَـقِّ صَنْعَتُـه ... مَـا حِكْمَـةُ البَعْثِ فـي الدُّنْيَـا وَأَحْكَامُهْ
وَالمُدَّعِـي أَنَّ عِيسَـى عَيْـنُ خَالِقِـه ... بالكُفْـرِ يُوبِقُـه فِـي النَّـار إِجْرَامُـهْ
وَحَيْـثُ لَـمْ يَتَّحِـدْ عِيسَـى بِخَالِقِـه ... فَلْيَصْمُتَـنَّ جَهُـولُ الفِكْـرِ ظَلَّامُـهْ
وَمُدَّعِـي المِثْـلِ لا يَنْفِـي مُغَايَـرَةً ... بَيْـنَ القَدِيـمِ وَمَـنْ رَبَّـاهُ إِكْرَامُـهْ
لكِنَّـه كَافِـرٌ لَـمْ يَمْـحُ زَلَّتَـه ... تَغَايُـرٌ مـا نَفَـى التَّشْـبِيهَ إِلْزَامُـهْ
فَكَيْـفَ حَـالُ الـذي يَنْفِـي مُغَايَـرَةً ... أَصْمَـتْ مُكَذِّبَهَـا بِاللَّـوْمِ لُوَّامُـهْ
وَقُـدْرَةُ اللـهِ بالتَّحْقِيـقِ قَاهِـرَةٌ ... لِلمُمكِنَـاتِ وَمجْلَـى العِلْـمِ إِحْكَامُـهْ
كَلامُـه صِفَـةٌ بالـذَّاتِ قَائِمَـةٌ ... وَرِيءَ مَـا بَرَعَـتْ فـي الخَـطِّ رُسَّـامُهْ
فالمُدَّعِـي قِـدَمَ الخَـطِّ الجَدِيـدِ بـه ... دَاءٌ يُدَانِيـهِ فِـي الأَضْـرَارِ بِرْسَـامُهْ
وَالصَّـوْتُ خَلْـقٌ هَـوَاءٌ سُـلَّ مُنْضَغِطـاً ... بِقَرْعِهَـا اكتنفـت مَجْـرَاهُ أَجْسَـامُهْ
وَالصَّـوْتُ وَالحَـرْفُ أَفْعَـالُ العِبَادِ وَما ... ذا الخلـق إلا عِبِـدَّى الحَـقِّ أَوْ آمُـهْ
وَإِن يَـرِدْ مُوهِـمٌ بالصَّـحِّ فَانْـحُ بِـهِ ... مَعْنًـى يَسُـوغُ وَلا يُقْعِـدْكَ إِيهَامُـهْ
وَالحَقُّ فـي البَابِ إِطْلاقُ الـكَلامِ على ... وَصْـفٍ قَدِيـمٍ وَمَـا تُجْرِيـهِ أَقْلامُـهْ
وَمَـا تَشَـابَهَ قَـدْ يَقْفُـو ظَوَاهِـرَه ... مُشَـبِّهٌ بَـانَ بِالإِحْـكَامِ إِفْحَامُـهْ
مَعْبُـودُه جِسْـمُ أَلْفَـاظٍ تَرَكَّـبَ مِـنْ ... بَـادِي اشْـتِبَاهٍ وَلَـمْ يُمْكِنْـهُ إِتْمَامُـهْ
مَـنْ كَانَ يَعْبُـدُ جِسْـماً لَـمْ يَتِـمَّ فَقَـدْ ... يَقْفُـو امْـرَءاً كُمِّلَـتْ بِالنَّحْـتِ أَصْنَامُـهْ
وَجَمْـعُ مُشْـتبهات للتَّنَاقُـضِ مِـنْ ... فِعْـلِ الكفـور الـذي أَرْدَتْـهُ آثَامُـهْ
وَمَـن أَثَـارَ شُـكُوكاً بالتَّعَـارُضِ فـي ... ذا الذِّكْـرِ أَقْنَعَـهُ فـي النَّـار إِقْحَامُـهْ
وَاخْـشَ الغَوَائِـلَ مِـنْ فِسْـقٍ وَزَنْدَقَـةٍ ... للزَّيْـغِ إِسْـدَاءُ مُسْـدِيهاَ وَإِلْحَامُـهْ
وَنَهْـجَ مَـنْ شَـبَّهَ احْـذَرْ إِنَّ فِتْنَتَـه ... تُبْنَـى عَلَـى أُسِّـهاَ فـي الزَّيْـغِ آطامُـهْ

وَلا تُعَطِّلْ فَآيَاتُ الصِّفَاتِ نَهَتْ — كُلّ امْرِئٍ صَحَّ بالتَّنْزِيلِ إِلْمَامُهْ
وَالذَّنْبُ إن لم يَكُنْ كُفْراً تَوَقَّ بِه — تَكْفِيرَ مَنْ صَحَّ بالتَّحْقِيقِ إِسْلامُهْ
دَعْوَى الرِّبَابَةِ فِرْعَوْن الأَثِيم بها — لاقَاهُ تَنْكِيلُه المُخْزِي وَإِذْآمُهْ
أَمَّا التَّسَلْسُلُ فالإِحْصَاءُ دَلَّ عَلَى — بُطْلانِه فَنَصِيبُ الرَّفْضِ كِلاَّمُهْ
أَنْجَى أَكَابِرَ أَصْحَابِ المَعِيَّةِ مَنْ — مَغْزَاهُ إِجْلَالُ مَوْلانا وَإِعْظَامُهْ
مُنَزِّهٌ دُونَ تَعْطِيلٍ وَلا شَبَهٍ — قَدْ بَرَّأَتْهُ مِنَ التَّزْوِيرِ أَقْلامُهْ
تَأْوِيلُ تَفْوِيضٍ مَهْدِيٌّ نَتائِجُه — يُصْمَى بها في عَرِينِ الزَّيْغ ضِرْغَامُهْ
نَفْيُ الشَّبِيهِ وَتَصْدِيق الإلهِ عَلَى — رَدّ المُرَادِ إِلَيْهِ فَهْوَ عَلاَّمُهْ
وَأَنْ يُرَدَّ لِعِلْمٍ مَا تَشَابَهَ مِنْ — لَفْظِ الكِتَابِ لِمَعْنىً صَحَّ إِحْكَامُهْ
فلَيْسَ تَأْوِيلَ تَعْطِيلٍ وَلا شَبَهٍ — زَلَّتْ بِزَاعِمِه في الزَّيْغ أَقْدَامُهْ
وَفَوِّضِ انْ شِئْتَ أَوْ أَوِّلْ كَذاَ كَلِماً — غَيْرَ المَعِيَّةِ لَمْ تَعْرِفْهُ حُكَّامُهْ
وَأَوِّلَنَّ نُزُولاً لِامْتِنَاعِ أُفُو — لِ شَرْطُهُ العَرَضُ الفَاني وَأَجْسَامُهْ
وَامْنَعْ هُناَ ذِكْرَ ذَاتٍ في مُصَاحَبَةٍ — وَمَا أَفَادَ حُدوثاً جَلَّ إِجْرَامُهْ
وَلِلعُمُومِ اعْتِقَادٌ كَالخُصُوصِ وَنَتْ — أَوْ لَمْ تُصِبْ وَاضِحَ التَّعْبِيرِ أَرْقَامُهْ
وَبالحِجَابِ لِأَهْلِ الجَهْلِ مَعْذِرَةٌ — إِنْ صَحَّ مُعْتَقَدٌ نَاءَتْهُ أَوْهَامُهْ
وَاعذر إِذَا اشْتَبَهَ التَّعْبِيرُ مُصْطَلَحاً — دُكَّتْ بِعِرْفَانِه في اللَّفْظ آكامُهْ
لكِنَّ تَعْبِيرَ ذا أَوْ ذاكَ مُجْتَنَبٌ — إِنْ أَخْفَتِ اللَّيْثَ في التَّعْبِيرِ آجامُهْ
وَاللَّفْظُ إِنْ يَشْتَبِهْ لا تَكْفُرَنَّ بِه — وَلا تُكَفِّرْ فَقَدْ يَنْهَاكَ إِفْهَامُهْ
لا تُفْرِطَنْ في هَوى مُبْدِيهِ مُعْتَقِداً — كُفْراً فَأَقْسَطُ أَهْلِ العَدْلِ قَوَّامُهْ
وَلا تُفَرِّطْ بِتَكْفِيرِ العَدَاءِ فَقَدْ — رَدَّتْ شَهَادَةَ ذي العُدْوَانِ أَقْوَامُهْ
أَوِّلْ بما يقبل الإِسْلامُ قابِلُهُ — أَوْ أَلْغِ إن لم تَنَلْ مَعْنَاهُ أَفْهَامُهْ

وَقِفْ بِسَاحِلِ بَحْرٍ بَرُّه لُجَجٌ لِلعَقْلِ نِينَانُ بَحْرِ العَقْلِ آرامُهْ
أَمَّا الأَشَاعِرَةُ الأعْلَوْنَ مَرْتَبَةً مِمَّنْ بِهِمْ وُصِلَتْ فِي الدِّينِ أَرْحَامُهْ
فالشَّرْقُ وَالغَرْبُ وَالآفاقُ شاهِدَةٌ لَهُمْ فَلا يَمَنٌ يَأْبَى وَلا شَامُهْ
آباءُه وَبَنُوهُ المُحْدِقُونَ بِه دَأْباً وَأَخْوَالُه حَقّاً وَأَعْمَامُهْ
إِنَّ الزَّمانَ شَهِيدٌ أَنَّ مَنْهَجَهُمْ عَيْنُ الصَّوَابِ ثَوانِيه وَأَعْوَامُهْ
سَلْ أَلْفَ عَامٍ مَضَتْ بالعِلْمِ مُفْعَمَةً فِي كُلِّ فَنٍّ يُجِيدُ البَحْثَ قُدَّامُهْ
فَنَضَّرَ اللهُ وَجْهاً مِنْ هِدَايَتِهِم أَبْدَاهُ شَهْمٌ قَوِيُّ القَلْبِ مِقْدَامُهْ
فأُخْفِقَتْ تُرَّهَاتُ الوَهْمِ إِذْ خَفَقَتْ فِي الخافِقِينِ مِنَ التَّحْقِيقِ أَعْلامُهْ
سِيئَتْ وُجُوهُ الغُواةِ المارِقِينَ بِه وَأَوْرَدَ النَّارَ حِزْبَ الزَّيْغِ إِقْدَامُهْ
(شَاهَتْ) وُجُوهُ الأَعَادِي وَاخْتَفَى هَذَرٌ قُلُوبُه وَطَنُ الأَوْهامِ أَوْهامُهْ
مَنْ يَعْذُرِ النَّاسَ يَا لَلنَّاس مِنْ رَجُلٍ جَرتْ وَبَالاً على الإِسْلامِ أَقْلامُهْ
لَمْ يَسْتَقِمْ بِيَدَيْهِ وَزْنُ عَدْلِ هُدىً أَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَه للعَدْلِ هِنْدَامُهْ
وَالعَسْقَلانِيُّ بَدْأَ الخَلْقِ أَلْقَمَه أَبَاهُ فِي الفَتْحِ لَوْ يَنْهَاهُ إِلْقَامُهْ
وَحَصْحَصَ الحَقُّ للسُّبْكِيِّ فَانْتَقَلَتْ عَنِ الحجى بِصَحِيحِ النقْلِ أَسْقَامُهْ
يا مُسْكِتا مِسْكَةُ الأعيان مُسْكَتُهُ عُمِّرْتَ فِي كُلِّ حَقٍّ أَنْتَ تَعْتَامُهْ
أَلْفَى ابْنَ تَيْمِيَةَ المِحْجَاجَ فِي صُحُفٍ تُخْفِيهِ فاغْتَالَ ما أَخْفَتْهُ دلْهَامُهْ
أَطَارَ صِيتَكَ فِي الآفَاقِ فاطِرُهاَ ما أَطْرَبَتْ عُلَمَاءَ الحَقِّ أَنْغَامُهْ
وَبارَكَ اللهُ فِي أَصْلٍ سَمَوْتَ بِه كَماَ سَمَتْ بِكَ فِي العَلْيَاءِ آطَامُهْ
وَمَدَّدَ اللهُ فِي الطَّاعَاتِ عُمْرَكَ فِي صُحٍّ تُبَايِنُهُ البَلْوَى وَأَسْقَامُهْ
ما جَلْجَلَ الرَّعْدُ فِي أَرْجَاءِ مُزْنِ هُدىً هَامٍ حَيَاهُ خَفِيُّ الوَمْضِ بَسَّامُهْ
يا هِنْدَ مَنْداً يَعُبُّ الأَلْفَ جَعْفَرُهُ قَدْ سَمَّطَتْ حُكْمَهُ بالحَقِّ حُكَّامُهْ

لا زِلْـتَ تَرْفُـلُ فـي أَثْـوَابِ عِـزٍّ هُـدىً ... فـي خَيْـرِ عَيْـشٍ تُنِيـلُ الفَـوْزَ أَقْسَـامُهْ
خِتَامُـهُ مِسْـكُ تَوْحِيـدٍ تُنُوفِـسَ فـي ... تَـسْنِيــمِهِ وَاقْتَضَـى الإِسْـعادَ إِلْزَامُـهْ
يـا مَــنْ أَبُــوهُ سَـمِيِّي وَاسْـمُهُ كَأَبـي ... كِلاهمـا عَبْـدَ الرَّحمــنَ إِتْمامُــهْ
أَهْـدى لَكَ الفَتَـوي البَكْرِيُّ مِنْ حَسَـنٍ ... شَـوْقَ الـرَّوِيِّ وَصَـرَّتْ فِيـهِ أَقْلامُــهْ
ذا القَــدْرُ كافٍ وَإِنْ أَصَّلْتَــهُ أَلِــفٌ ... قُطْــبُ أَدارَ رَحَــى أَبْحاثِــهُ عَامُــهْ
يـا رَبِّ صَـلِّ علـى مَـنْ فـي زِيارَتِـه ... حُسْـنُ الخِتـامِ وَإِن لـمْ يَخْـفَ إِبْهامُـهْ
أَزْكـى صَـلاةٍ بِتَسْـليمٍ تَفَتَّـقُ عَــنْ ... مِقْدارِهـا فـي جِنَـانِ الخُلْـدِ أَكْمامُـهْ

الأخ الشيخ محمد عبد الرحمن بن الشيخ محمد عبد الرحمن بن أبي بكر بن فتى الشقرويّ الحسنيّ الشنقيطي:

وقد قرظ الكتاب المذكور الأخُ الشيخ محمد عبد الرحمن بن الشيخ محمد عبد الرحمن بن أبي بكر بن فتى، فقال:

تَبَدَّى الحَقُّ فانْتَصَفَ الْبَصِيرُ مِنَ الأَعْمى وليْسَ لَهُ نَصِيرُ
وَأَنْجَدَ سُنَّةَ الهادي سَرِيٌّ بِكُنْهِ خَبِيِّها المُخْفَى خَبِيرُ
فَأَلَّفَ مِنْ جُمانِ العِلْمِ عِقْداً نَظيماً لَنْ يَكُونَ لَهُ نَظِيرُ
فَخَوَّلَ بَيْضَةَ الإِسْلامِ مِنْهُ بضائعَ لا تَبُورُ وَلا تُبِيرُ
وَفاضَ عَلىَ دُجىَ الشُّبُهاتِ صُبْحٌ جَلِيٌّ مُسْتَطِيلٌ مُسْتَطِيرُ
وَرَدَّ المُحْدَثاتِ فلَيْسَ مِنْهاَ صَغِيرٌ في النُّفُوسِ وَلا كَبِيرُ
وَأَقْبَلَ مُحْرِزاً سَبْقاً وَفَخْراً بِنَصْرِ الدِّينِ فانْحَسَرَ الحَسِيرُ
رَأى الإِسْلامَ أَسْلَمَهُ ذَوُوهُ فَكُلٌّ لا يَغارُ ولا يُغِيرُ
وَزِيدَتْ مُحْدَثاتُ السوءِ فِيهِ وَلَمْ يُمكِنْ أَئِمَتَهُ النَّكِيرُ
وَأَرْحاءُ الضَّلالَةِ دائِرَاتٌ بِكَفِّ الدَّهْرِ وَهْوَ لَهَا مُدِيرُ
وَأَصْبَحَ يَدَّعِي هَذْياً صَحِيحاً دَعِيٌّ في دِيانَتِهِ ضَرِيرُ
وَحُكِّمَ في العَقِيدَةِ كُلُّ عَقْلٍ بِهِ الشَّيْطَانُ يُسْدي أَوْ يُنِيرُ
فَجَدَّ العَالِمُ العَلَمُ المُزَكَّى إِمَامُ الدِّينِ جِيْلَمُهُ المُنِيرُ
مُحَمَّدٌ بْنُ أَحْمَدَ وَهْوَ حبْرٌ بِشِرْعَةِ أَحْمَدَ الْهَادي بَصِيرُ
فَمَهَّدَ مَنْهَجاً سَمْحاً قَوِيماً يَطِيبُ بِهِ لِسَالِكِهِ المَسِيرُ

بِخَيْـرِ مُؤَلَّـفٍ سَـمْحٍ جَنَـاهُ   شَـهِيٌّ كُلُّ مَـا فِيـهِ شَـهِيرُ
يَقُـولُ وَقَـدْ رَآهُ مُرْتَضِيـهِ   أُعِيـدَ الوَحْـيُ أَمْ بُعِـثَ البَشِـيرُ؟!
عَقِيـدَ عَقِيـدَةِ الإِسْـلامِ أَقْبِـلْ   فَبِالبُشْـرَى سَـيُتْحِفُكَ المَصِيـرُ
وَسَوْفَ تَنَالُ أَجْراً لَيْسَ يُحْصَى   إِذَا بِأُجُـورِهِ ظَفِـرَ الأَجِيـرُ
وَجَـدتَ الدِّيـنَ مَسْـجُوناً أَسِيراً   فَأُطْلِـقَ بَعْدَمَـا سُـجِنَ الأَسِيرُ
جَمَعْـتَ مُؤَلَّفـاً حَسَـناً سَـنِيّاً   يتابـع مـا بـه جَـاءَ النَّذِيـرُ
عَرَفْنَـا مَـا اقْتَضَـاهُ فَمُقْتَضَـاهُ   ظُهُـورُ الحَـقِّ فَهْـوَ لَـهُ ظَهِيـرُ
طَبِـيَ مِنَّـا القُلُـوبَ لَـدُنْ تَجلـىَّ   وَأَشْـرَقَ فِيـهِ رُشْـدٌ مُسْـتَنِيرُ
وَرَدَّ عَلـىَ سَـرِيرِ العِـزِّ أَصْـلَ الْـ   عَقِيـدَةِ فَاطْمَـأَنَّ بِـهِ السَّـرِيرُ
وَأَطْـرَبَ كُلَّ ذِي عَقْـلٍ صَحِيـحٍ   طَـرِيٌّ مِـنْ أَدِلَّتِـهِ طَرِيـرُ
فَـزَانَ وَزَادَ وَجْـهَ الدِّيـنِ حُسْـناً   فَأَشْـرَقَ وَجْهُـهُ الحَسَـنُ النَّضِيـرُ
وَأَجْبَـرَ كُلَّ مَـنْ فِيـهِ إِبَـاءٌ   علـى الإِسْـلامِ فَانْجَبَـرَ الكَسِيـرُ
أَبَـانَ لَنَـا سَـبِيلاً سَـارَ قِدْمـاً   عَلَيْهـا قَبْلَنَـا جَـمٌّ غَفِيـرُ
فَطَـرْفُ الدِّيـنِ يَرْمُقُـهُ فَيَرْنُـو   إِلَيْـهِ وَهْـوَ مَكْحُـولٌ قَرِيـرُ
فَلَيْـسَ لِمَـنْ يُخَالِفُـهُ لَدَيْنَـا   فَتِيـلٌ فـي الصَّـوَابِ وَلا نَقِيـرُ
علـى الهـادي مـن المولـى صَـلاَةٌ   تُـذَمُّ لَهَـا المُدَامَـةُ وَالعَبِيـرُ

تقريظ الشيخ محمد يحي بن محمد عالِ بن عبد الودود المُبارَكِيّ الشنقيطيّ، رحمه الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد فإني أيها الجاهل القصير الباع، القليل الاطلاع، تصفحت كتاب السيد الأستاذ الجليل المشارك في جميع الفنون المطالع لكتب شتى في هذا الفن وغيره، فوجدت مؤلّفه عالي الهمة ذابا عن السنة مدافعا عن عقيدة أهلها مطلعا على مزاعم أهل البدعة وردود أهل السنة أعني الأخ الصالح والخال الناصح قدوة أهل عصره وفريد زمانه السيد محمد بن أحمد مسك بن العتيق رحم الله السلف وبارك في الخلف

والاطراد ذكرك اسمَ من علا فأبَـه فجـدَّهُ علـى الـولا
بـلا تعسـف علـى وجـه جلـي مثـل علي بـن الحسـين بن علي

فقد حصَّل وأفاد، وجمع وأشاد، حتى بلغ المراد، فتبارك الله أحسن الخالقين، وجُوزي خيرا عن جميع المسلمين آمين، والحق ما حصله وهو أن أهل السنة اختلفوا في المتشابه من الكتاب والسنة اختلافا راجعا إلى اللّفْظ فقط، فذهب السلف إلى التفويض وهو أسلم ومعناه عندهم أنهم آمنوا بما ورد عن الله على مراده به مع كمال التنزيه عن كل ما لا يليق بجانبه عز وجل وما ورد عن رسوله ﷺ على مثل ذلك ومنه مشابهة المخلوق من أي وجه كانت وأحجموا عن الإقدام على تفسير مراد الله بما لم يرد عنه وسبب ذلك أنهم وُلِدُوا على العربية القحة التي لم تُشَبْ فلا يلتبس عليهم المجاز بالحقيقة ولا الظاهر بالنص ولا العام بالخاص ولا المقيد بالمطلق ولا المفصل بالمجمل ولا المتشابه الخفي المعنى بالـمُتَّـضِحِهِ، فلم يحتج الصحابةُ والتابعون رضي الله عنهم أجمعين إلى السؤال عن شيء من ذلك، لأنه نزل عليهم بلغتهم ومقاصدهم، فلم يَسْتشكلوه وإن اختلف بعض تفاسيرهم له وبعض آرائهم

فيه فلم يتفرقوا شيعاً ولم يُبَدِّعْ أَحَدٌ منهم أحدا، وأول ما سُئِل عنه في عصر أئمة تابعي التابعين، فمالك على علمه وعمله ومكانته ومكانه خَطَّأَ من سَأَلَهُ عنه وطَرَدَهُ، ثم لما انتشر الإسلام واختلط العجم بالعرب، فوَلَدَت العربيةُ العجميَّ والعجميةُ العربيَّ، وفسد لسان العهد حتى صارت عقول معاصري العلماء المتأخرين لا تدرك إلا الحقيقة فألجأهم ذلك إلى تأويل المتشابه بصرفه عن ظاهره إلى معنى صحيح في نفسه يصح إطلاقه على الله عز وجل محتَمَلٍ في لغة العرب لتطمئن إليه نفوسُ جهلة اللسان العربي وِقايةً وصَوْنا لهم عن اعتقاد وَصْفِ الإله بما لا يليق به حاشاه من ذلك وذلك أي التأويلُ أعلمُ أي أحوج إلى مزيد علم لما سبق فأَوَّلوا الوارِدَ بما ذكروا في الكتب، وهذا معنى قول السيوطي في الكوكب:

وما أتى به الهدى والسنن ... من الصفات المشكلات نومن
بها كما جاءت منزهينا ... مفَوِّضين أَوْ مُؤولينا
والجهل بالتفصيل ليس يقدح ... بالاتفاق والسكوت أصلح
كلامه القرآن ليس يخلق ... وهو بلا تجوز ما تنطق
ألسُننا به وبالمصاحف ... خُطَّ ومَحْفُوظ بصدر العارف

إلى آخره كما أشار إليه باب ابن الشيخ سيدي بقوله:

ما أوهم التشبيه في آيات ... وفي أحاديث عن الثقات
فَهْوَ صفات وُصِف الرحمن ... بها وواجبٌ بها الإيمان
ثم على ظاهرها نُبقيها ... ونحذر التأويل والتشبيها
قال بذا الثلاثةُ القرون ... والخير باتباعهمْ مقرونُ
وهو الذي ينصره القرآن ... والسننُ الصحاح والحِسَان
وكم رَآهُ من إمامٍ مُرْتضَى ... من الخلائق بناظر الرضى
والحقُّ أن من أَصَاب واحِدْ ... لاسيما إن كان في العقائدْ

ووافق النـصَّ وإجماعَ السـلف   فكيـف لا يتبـع هـذا من عَـرَفْ
ومـــن تـــأَوَّل فقـــد تكَلَّفَـــا   وغيــرَ مَــا لَــهُ بِــهِ عِلــمٌ قَفــا
وفـي الذي هَـرَبَ منـه قَـدْ وَقَعْ   وبعضهـم عـن قولـه بـه رَجَـعْ
حتى حكـى في منعـه الإجماعا   وجعـــل اجتنابـــه اتباعَـــا
وقـد نمـاه بعـض أهـل العلـم   مـن الأكابـر لحِـزْبِ جَهْـمِ
فاشـدُدْ يديـك أيهـا المُحِـقُّ   علـى الذي سـمعت فهـو الحَقُّ

هـ.

وثمرة هذا كله هي كما عزوتَ للعالم الرباني ابن متالي من قوله:

وموقـــن وجـــود رب واعتـــرف   بالعجـز عـن إدراكـه فقـد عـرف

إلى آخره، فالمدار عند أهل السنة على كمال التنزيه عن كل ما يوهم نقصاً واعترافِ المخلوق بعجزه عن إدراك حقيقة خالقه، فمن شبهه بمخلوق أيَّ شبَهٍ فقد أَلْحَقَ بِهِ نقصاً، فهو كافر والعياذ بالله ومن أطلق عليه ما أطلقهُ عَلى نفسه مع كمال تنزيهه أَوْ مَا أطلق رسولُه ﷺ عليه مع علمه أن الجميع له معنى صحيحٌ عَـلِمَه من علمه وجهله من جَهِلَه ونزَّهَـه كلَّ التنزيه فهو ناجٍ قَطْعاً، ولو كنتُ من فرسان هذا الميدان لكتبت لكم ما فيه الكفاية ولكن لقصر باعي وقلة اطلاعي أحجمت كما هو حزمي.

كتب أخوكم ومحبكم على الدوام وناصركم على الحق إن شاء الله، محمد يحي بن محمد عال بن عبد الودود وقاهم الله شر الحسود والودود آمين. هـ.

تقريظ الشيخ محمد الحسن بن أحمد الخديم اليعقوبِيّ الشمشويّ الشنقيطيّ، شيخ محظرة التيسير، حفظه الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا تقريظ الشيخ محمد الحسن بن أحمد الخديم:

الحمد لله الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفؤا أحد والصلاة والسلام على محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد : فقد وقفت على ما كتبه أخونا في الله ابن عمنا محمد بن أحمد مسكه حفظه الله ورعاه وجزاه خيرا على حسن مسعاه في شأن ابن تيمية وأتباعه، وعلى ما تتبع من ابتداعه واختراعه، فإذًا حسنه في غاية الإبداع، قد أعرب عن كون المؤلف غاية الفهم والإطلاع، فلا يسع مسلما عن تسليمه الإحجامْ، بل يتعين عليه في ميدانه الإقدامْ، وأنني لأَوْرِدُ هنا ما سطره ابن حجرْ، في فتاويه الحديثية فلَنِعْم ما سطرْ، وذلك أنه سُئِل عن ابن تيمية بما لفظه: لابن تيمية اعتراض على متأخر الصوفية، وله خوار في الفقه والأصول، فما محض ذلك؟ فأجاب بقوله: ابن تيمية عبد خذله الله وأضله وأعماه وأصمه وأذله، وبذلك صرح الأئمة الذين بينوا فساد أحواله وكذب أقواله، ومن أراد ذلك فعليه بمطالعة كلام الإمام المجتهد المتفق على إمامته وجلالته وبلوغه مرتبة الاجتهاد أبي الحسن السبكي وولده التاج والشيخ الإمام العز بن جماعة، وأهل عصرهم وغيرهم من الشافعية والمالكية والحنفية، ولم يقصر اعتراضه على متأخري الصوفية بل اعترض على مثل عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما كما يأتي والحاصل أنه لا يقام لكلامه وزن بل يرمى في وعر وحزن ويعتقد فيه أنه مبتدع ضال، ومضل جاهل غال، عامله الله بعدله وأجارنا من مثل طريقته وعقيدته وفعله آمين... إلى آخر ما كره ابن حجر فيه. انظر صفحة ١١٥

أما أتباعه الوهابية فهم شر منه فانظر شواهد الحق للعلامة النبهاني هذا وإنني أعتقد أن أخانا هذا العلامة محمد بن أحمد مسكه قام بالواجب من رد هذه البدعة التي ظهرت بيننا وسُكِتَ عنها ولولا قيامه بذلك لأثمنا جميعا فأرى أنه يتعين على كل من ينسب إلى العلم نصره وتأييده ، فلذلك أشهد كل من يراه أني سلمته وإن لم أكن أهلا للتسليم وقد سمح الوقت بأبيات هي تفريط في حق هذا الجوهر النظيم ، ولولا أن ابن تيمية فسَّقه وبدَّعه أهل عصره بل صرح كثير منهم كما في ابن حجر بكفره لكان يسعني السكوت لقصر باعي وقلة اطلاعي وأستغفر الله العظيم فإنه رب كريم .

بَارَكَ اللهُ فِي ابْنِ أَحْمَدَ مِسْكَهْ ... وَأَدَامَ الْعَلِيُّ بِالحَقِّ مَسْكَهْ
لَمْ يَزَلْ فَتْكُ سَيْفِهِ مُسْتَمِراً ... بِعِدَى الدِّينِ وَهْيَ تَرْهَبُ فَتْكَهْ
إِذْ عَلَى العِلْمِ وَاضِعٌ يَدَ مِلْكٍ ... وَتَصَانِيفُهُ تُحَقِّقُ مِلْكَهْ
إِنَّ مِيزَانَهُ لَفِي القِسْطِ فَرْدٌ ... عَادِمٌ فِي إِقَامَةِ الوَزْنِ شِرْكَهْ
فَابْنُ تَيْمِيَةَ الَّذِي الإِفْكَ أَلْقَى ... بِعَصَى حَقِّهِ تَلَقَّفَ إِفْكَهْ
قَامَ بِالوَاجِبِ الكِفَائِيِّ لَمَّا ... صَاغَ دُرًّا فِي الرَّدِ أَبْدَعَ سَبْكَهْ
إِذْ فَتَاوَى المُضِلِّ أَحْمَدَ أَضْحَتْ ... كُلُّ غِرٍّ تُفْضِي رَدَاهُ وَهُلْكَهْ
وَتَصَانِيفُه يَرَى مَنْ يَرَاهَا ... شَكَّهُ الذي تَضَمَّنَتْهُ وَشِرْكَهْ
لَيْسَ شَيْخَ الإِسلامِ بَلْ شَيْخُ نَجْدٍ ... نَظْمُ شَرْعِ الهُدى يُقَطِّعُ سِلكَهْ
حادَ عَنْ مَنْهَجِ الصَّوَابِ فَأَجْرى ... فِي بُحُورٍ مِنَ الغَوَايَةِ فُلْكَهْ
مِنْ عَماهُ مُخَطِّئٌ كُلَّ حِبْرٍ ... يهتدي مَنْ قَفَا هُدَاهُ وَنُسْكَهْ
كَيْفَ يَرْضَى سَبيلَه غَيْرُ غُمْرٍ ... يلفك الحق بالأباطيل لَبْكَهْ
لَمْ يَزَلْ دَيْدَنُ الجَهابِذِ قِدْماً ... نَقْضَ آرائه فَأَصْبَحَ ضُحْكَهْ
كُلَّما مِنْ هَوَاهُ أَحْكَمَ حَوْكاً ... نَكَثَتْ قَادَةُ الأئِمَّةِ حَوْكَهْ

وَأَفَــادَتْ تَضْلِيلَــهُ وَأَجَــادَتْ بالرَّحَــى مِــنْ أَدِلَّــةِ الشَّــرْعِ عَرْكَــهْ
شَــأْوُهُ عَــزَّ دَرْكُــهُ وَقَــدَ اَضْحَــى كُلُّ وَهَابِــيٍّ يُحَــاوِلُ دَرْكَــهْ
أَيُّهَــا النَّــاسُ فَاحْــذَرُوا كَيْــدَ قَــوْمٍ مَــا لَدَيْهِــمْ مِــنَ الهِدَايَــةِ مُسْــكَهْ
قَــدْ رَمَوْكُــمْ بالنَّجْــسِ مِــنْ شُــبُهَاتٍ فَلْتَرِيمُــوا بِمَــا الشَّــرِيعَةِ دَلْكَــهْ
إِنَّهَــا الفِرْقَــةُ المُضِلَّــةُ أَبْــدَتْ رَفْضَهَــا مَنْهَــجَ الهُــدَاةِ وَتَرْكَــهْ
هَتَكَــتْ حُرْمَــةَ الأَئِمَّــةِ كُفْــراً بانْتِقَــادٍ إِذْ سَــامَتِ الدِّيــنَ هَتْكَــهْ
يـا ابْـنَ مِسْـكَ الرِّضَـى صَدَعْـتَ بِحَقٍّ فَــازَ مَــنْ وَرْدَهُ يَشَــمُّ وَمِسْــكَهْ
أَنْــتَ مَلْــكُ الشَّــرِيعَةِ اليَــوْمَ حَقّــا فَلْتُجَاهِــدْ حِــزْبَ الضَّــلالِ وَمَلْكَــهْ
وَاكْسِــرَنْ شَــوْكَةَ العِدَى لَسْتَ تَخْشَـى مِــنْ عِــدَى الحَــقِّ أَنْ تُصَــابَ بِشَــوْكَهْ
دُمْــتَ فــي عَصْــرِكَ الحَمِيــدَ وَقَرْنــاً رَغَــدَ العَيْشِ عِشْــتَ لَــمْ تَخْشَ ضَنْكَهْ
وَجَــزَاكَ العَلِــي وَأَوْلاكَ قَــدْراً فَــوْقَ سَــمْكِ السَّــمَاءِ يَرْفَــعُ سَــمْكَهْ
وَصَــلاةٌ عَلَــى النَّبِــي وَسَــلامٌ وَعَلَــى الآلِ مَــا شَــدَتْ وُرْقُ أَيْكَــهْ

الفقير إلى ربه الغني الكريم

محمد الحسن بن أحمد الخديم

تقريظ الشيخ العَلّامة الجليل: محمد سالم بن المختار بن المحبوبي اليَدَالِيّ الشّمْشَوِيّ الشنقيطي، أستاذ المعهد العالي للدّراسات والبُحوث الإسلامية، رحمه الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنزه عن مشابهة الحوادث بأي نوع من المشابهة والصلاة والسلام على سيدنا محمد الموصوف بالعصمة المطلقة، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد : فإني لم أطلع في ما اطلعت عليه من مذهب الأشاعرة إلا على ما يوافق ما كتبه الأستاذ السيد محمد بن أحمد مسكة زاده الله تعالى عزا وتأييدا وبركة ونصرا وتسديدا، فجزاه الله تعالى خيرا.

لا أسأل الله إلا أن يدوم لنا لا أن تزيد معاليه فقد كملت.

كتبه عبد ربه المستغفر من ذنبه
محمد سالم بن المختار بن المحبوبي
لطف الله تعالى بهم
غرة صفر من سنة ألف وأربعمائة
وسبعة هـ الموافق ١٧/ ١٠/ ١٩٨٦م.

تقريظ الشيخ العَلّامة الجليل:
المحجوب بن أحمد الدَّيْمَانِيّ الشنقيطيّ، رحمه الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

المحجوب بن أحمد

تقريـــظ تأليـــف الإمـــام محمـــد نجل الفتى احمد مسـك سـهل المورد
فَـــذٌّ تجلـــت عبقريـــة جـــده فيـــه البخـــارِيّ الخضـــم المزبـــد
فمقاصـــد التأييـــد فيـــه كثيـــرة ومصـــادر التحقيـــق عيـــن المقصـــد
عنوانـــه ومـــن البلاغـــة حذفنـــا مـــن حـــق آل الهاشـــمي محمـــد
ولقـــد أفـــدت بذكـــر أنـــي تـــارك فيكـــم طريقـــا واضحـــا للمهتـــدى
ورأيـــت رأيـــا نابعـــا مـــن واقـــع الـــ إسـلام والسـلف الرشـيد المرشـد
ومـن الضـروري فـي ضـروري وقتـه أن لا يفـــوت أداؤه بتـــردد
مـا إن تـرى التخصيـص عنـد عمومـه بـــل واجـــب الإطـــلاق دون تقيـــد
أسـس الكتـاب صحيحـة نقليـة عقليـــة مـــن رأى كل مجـــدد
مجموعـة مـن نـص وحـي محكـم وصحيـح مسـلم والبخـاري وأحمـد
أبقـاه رب العـرش سـبقا رادعـا شـبه الضـلال وكل زيـغ ملحـد
والحـال فـي التأليـف أورد قالـة تحظـى بتأييـد المحـق المنشـد
حلـف الزمـان ليأتيـن بمثلـه كذبـت يمينـك يـا زمـان فحـدد
ثـم الصـلاة علـى النبـي وآلـه والصحـب والأزواج نـور السـرمد

تَسْلِيمُ الشيخ محمد السعيد ابن أَبَّيَّاهْ الألفَغِيّ، رحمه الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى

أما بعد:

فإن من رام أن لا يضل فلا يرم ميزان الشريعة من يده طرفة عين ، لأن أهل البدع كثيرة ، وهم شر الخلق والخليقة ، وهم كلاب النَّار ، وهم لا يرجعون عن بدعتهم ولو تليت عليهم الكتب المنزلة ، وأسأل الله العظيم بجاه نبيه الكريم أن يحفظ أهل قطرنا من بدع المعتزلة السابقة والحادثة ، لأن قطرنا مغربي وأهل مغرب خلوا من البدع ، وعقيدتنا عقيدة أهل السنة مع أننا لا نقلد أحدا في السنة إلا أهلها ، ومن عهد السلف الصالح أن الله يرد أهل البدع على يد جهابذة من علماء السنة وجزاهم الله خيرا ، و في الحديث: (المتمسك بسنتي عند فساد أمتي فله أجر مائة شهيد)؛ وكتاب الميزان كاف شاف في الرد عندنا جزى الله خيرا من ألفه. محمد السعيد ابن أبياه وقاه الله ما لا يرضاه.

تقريظ الشيخ المصطفى بن بديه بن أحمد التندغيّ الشنقيطيّ، حفِظَه اللهُ تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على النبي الكريم

المصطفى بن بديه بن أحمد يقرظ كتاب محمد بن أحمد مسكه الذي يرد على فتاوى ابن تيمية وكتبه

نرتجي من سيل الصروف زوالا   لنعادي ضلالة وانتحالا
فتذكرت من دهاني بقول   سنة المصطفى تعاني افتعالا
لم نعطل ولم نجسم عظيما   زعم التيمي الجلوس ومالا
لصريح دون اشتباه خداعا   وسعى للذي أضاع المآلا
أحدث الوهابي قولا شنيعا   يقتفيه العميان بعد الخبالى
شبهوا ذاتك التي لم يروها   واستبدوا بنعتك الوصف صالا
جحدوه للرسل فضلا كثيرا   واستباحوا حمى شفيع بقالا
مالنا والسكوت ذنب فظيع   وهوان يسقى النفوس وبالا
جرد الحق سيفه مستنيرا   بالكتاب المحمدي وجالا
جدد المسكي الطريق قويما   وكفى الله المؤمنين القتالا
وبجاه النبي نرجو ثباتا   ووئاما فجاهد الأَوْحالا
وسلام على مزيح الدياجي   أحمد المرتضى رحيقا زلالا

انتهى

تقريظُ العالم أحمد بزيد بن عبد الله بن المامِ البَـركِيّ الشمشويّ الشنقيطيّ، رحمه الله تعالى:

لقـد كشـف النقـاب عـن الفتـاوي وما تحويـه مـن قنـن المسـاوي
مشـبهة مجسـمة وتبـدي نـزولا للمُـهَيْـمِنِ بالتسـاوي
مـع المخلـوق جـل اللـه عمـا يقـول ومـا يُصَـوِّرُهُ المنـاوي
(فتـاوي لابـن تيميـة أضيفـت وفـي الميـزان) أبطـل تـي الدعـاوي
أمـد اللـه جامعـه بعمـر طويـل فـي رضـاه الخيـر حـاو
بجـاه محمـد صلـى عليـه إلـه الخلـق مـا حفـظ السـماوي

تقريظه النثري

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام من الله على سيد المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين

الحمد لله وكفى، وسلم على عباده الذين اصطفى، وبعد فقد تأملتُ ما جمعه أخي في الله تعالى العلامة الحافظ: محمد بن أحمد مسكه بن العتيق، أطال الله بقاءنا وبقاءه، ورزقنا وإياهُ العافيةَ التامةَ في الدين والدنيا والآخرة إنه سميع مجيب قريب (هل فيه تقديم وتأخير؟).

فإذا هو - ولله الحمدُ وله المِنَّةُ - ينبوعٌ من ينابيع الشريعة الإسلامية لا ينضب ماؤه، عذب سائغ للشاربين، يَرِدُهُ كل مسلمٍ لتطهير عقيدته من أقوال أهل الضلال، وكنز من كنوز الله صحيح المأخذ، سهل المنال، يقتنيه العاقل، ويتخذه العالم والمرَبِّي الصّوفيّ مرجعًا لتنْقِيَةِ عقائد من يتَّبِعُهُما مِن دَرَن بدعِ الـمُشبِّـهَةِ والـمُجَسِّمَةِ ومِن بدعِ أهلِ الأهْواءِ المخالِفَةِ لِأهلِ السُّنَّةِ.

وهو أيضا سيف مسلول على أهل البدع قائمٌ لهم بالمرصاد.

لقد أظهر هذا التأليف ما في فتاوي ابنِ تيميةَ وما في مِنْهاجِه من البِدَعِ الخبيئةِ ظُهور الشمسِ رَابِعَةَ النهار في صَحْوِ السّماء.

ثم ردَّ عليها بالقرآن والحديث الصحيح.

وردَّ كلَّ قولٍ مُخالِفٍ لِأَهلِ السّنّةِ إلى جادَّةِ طَرِيقِ الحَقِّ طَرِيقِ أهلِ السّنّةِ.

وما ذكر ابنُ تيميةَ في الفتاوي والمنهاج في صفات الله تعالى من التشبيه، والنزول، والجهة، وما إلى ذلك، وقِدَمِ العالَم، وفَناء النّارِ، ضَلالٌ لاضَلالَ فوقَه، والحقُّ يُقالُ، أعاذنا الله من الضّلالِ والإضْلال.

فَلَمْ يبقَ لِعُلَماءِ أهلِ السُّنَّةِ اليومَ عُذْرٌ في التغاضي عن الحَقِّ بَعْدَ أنْ ظَهَرَ أمامَهُم ما عليه ابنُ تيميةَ من الضّلال.

فَعُلَماءُ كَلِّ زمانٍ هم المسئولون عن المحافظة عن الدين في زمانِهِم بالدِّفاعِ عنهُ وترْسيخِه في قُلوبِ العامَّةِ مِن المسلمين.

أعاننا الله وإياكُم على رِعاية ودائعِه، وحِفْظِ ما أودَعنا مِن شرائعِه. وأعاذَنا والمسلمينَ جَميعًا من شرورِ البِدَعِ الضّالّةِ الـمُضِلَّةِ وأهْلِها والسّائرِينَ في فَلَكِهِم إنه سميعٌ مُجيب، وحَسْبُنا اللهُ ونِعْمَ الوكيل، ولَا حَوْلَ ولَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ العَلِيِّ العَظِيم.

ومَا تَوْفِيقِيَ إِلَّا باللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيب.

كتبهُ العبدُ الفقيرُ إلى ما عندَ ربِّه القديرِ،
والغَنِيُّ به عمّا سِواه.

أحمد بزيد بن عبد الله بن محمد المامِ.

تقريظ الأستاذ الشيخ محمد الحافظ بن السالك بن الطلبه العَلَوِيّ الشّنقيطيّ، حفظه الله تعالى:

أَقَمْتَ بِالحَقِّ وَالتَّحْقِيقِ مِيزانَا — عَدْلا يقيم على من مال برهانا
فكم شفيت وكم أثلجت من وغر — صدرا يبيت يعاني الهم ذعرانا
وكم وكم سعدت نفس به ولكم — أقررت عينا وكم شنفت آذانا
أزلت إلباس ما قد كان من شبه — ومن غياهب نوء الغي يغشانا
ألفيته حية تسعى تلقف ما — من إفكهم أفكوا زورا وبهتانا
جرت مباحثه شأوين واتخذت — لجريها في سبيل القصد ميدانا
أعلنت حربا على من كان آذنهم — رب العباد بحرب منه إيذانا
أملاه وضعٌ يعيش المسلمون به — إعصار تفرقة تجتاحنا الآنا
وضعٌ به أولياء الله سَبُّهُمُ — يُجْزَى المسيئ به برا وإحسانا
وضعٌ به حلقات العلم تخدم ما — يسعى إليه من التفكيك أعدانا
يحدثون ولكن عن مثالبنا — يسعون لكن إلى تقطيع أشلانا
يجاهدون ولكن ضد صالحنا — عانى بذا معشر الإسلام ما عانى
في كل يوم مئات ينقصون بها — أطراف أمتنا الغراء نقصانا
فتلك طائفة بالله مشركة — إذ تقتدي بإمام كان فتانا
كم عالم عارف بالله قد شهدت — بسبقه في مجال العلم دنيانا
يقوم يوما على الأعواد ينبزه — ضل ابن ضل وهيان ابن بيانا
يقول مبتدع بالغيب يرجم أو — أراه باطله إياه شيطانا

يكفـــي جهـــادا إِذَا مـــا قـــال متكئـــا ... علـــى أريكتـــه شـــبعان ريانـــا
إن الذيـــن بهـــذا المولـــد احتفلـــوا ... أَوْ الألـــى ندبـــوا للنفـــع إنســـانا
أَوْ الأَوْلـى اجتمعـوا للذكـر فـي حلـق ... واســتغفروا ربهــم يبغــون غفرانــا
فهـــؤلاء مـــع الرحمـــن قـــد عبـــدوا ... مـــن بَعـــدِ مـــا يئـــس الشـــيطان أَوْ ثانـــا
قـــد ضـــاق باعهـــم علمـــا وضـــاق بهـــم ... رحـــب الشـــريعة حتـــى كان مـــا كانـــا
يكفـــرون بمحـــض الـــرأي رأيهـــم ... فـــلا حديـــث ولا يتلـــون قرآنـــا
صـــدوا بذا عـــن قضايـــا المســـلمين إلى ... أهـــداف أعدائنـــا العاديـــن أبنانـــا
فالصحف تنشـــر في تفكيـــك حاضرنا ... والكتـــب تطبـــع فـــي تضليـــل موتانـــا
شـــحنات ســـم نقيـــع دونمـــا دســـم ... تهـــدى وتبعـــث فـــي الآفـــاق مجانـــا
أهكـــذا الأمـــر أن يدعـــوا لمـــن سبقـــوا ... مـــن صالحـــي القـــوم إيمانـــا وإحســـانا
تجتـــاح ظاهـــرة الحانـــات عالمنـــا ... ولا نكيـــر ولا إيـــذاء يلقانـــا
وإن ذكرنـــا إمامـــا أَوْ طريقتـــه ... بالخيـــر ضجـــوا ولجـــوا فيـــه طغيانـــا
وأســـرفوا فـــي ســـباب المســـلمين كأ ... نَّ اللـــه أعطاهـــم فـــي النَّـــاس سلطانا
مكـــر بـــه نجـــح المســـتعمرون فهـــا ... هُـــمْ يذبحـــون ويســـتحيون أحيانـــا

تقريظ الشيخ العَلّامة الجليل:
محمذن فال بن محمد سالم بن أَلُمَّا اليَدَالِيّ الشّمْشَوِيّ الشنقيطيّ، خَليفَة أبيه، شيخ مَحْظَرَة «تنْدَكْسَمّ» رحمهم الله تعالى:

هذا تقريظ العالم العلامة محمذن فال بن محمد سالم بن أَلُمَّا لكتاب محمد بن أحمد مسكه بن العتيق المسمى: (ابن تيمية في الميزان)

جَمَعْتَ كِتاباً جامِعاً بِخِطَابِهِ ... فَوائدَ تُسْقينا مَعينَ شَرابِهِ
أَفَدْتَ به مَنْ كان في لُجَجِ الهَوى ... يَتِيهُ ولا يَدْري اتِّجاهَ صَوابِهِ
وَوَزْنُكَهُ للشَّرْعِ جاءَ مُطَابِقاً ... لِسُنَّةِ خَيْرِ الخَلْقِ ثُمَّ صِحَابِهِ
فلا زِلْتَ تُبْدي سِرَّ كُلِّ عَويصَةٍ ... تَقَاصَرَ عَنْ إِدْراكِها كُلُّ نَابِهِ

تقريظ الشيخ أحمد بن بابه بن محمودا الدَّيْمَانِيّ الشَّمْشَوِيّ الشّنقيطِيّ، رحمه الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على نبيه الكريم

أحمد بن بابه بن محمودا يقرظ كتاب العالم العلامة محمد بن أحمد مسكه الذي يرد به على البدع الواردة في كتب أحمد بن تيمية.

كِتَابُـكَ يـا ابْـنَ أَحْمَـدَ مِسْـكَ هـذا ... يُدَافِـعُ عَـنْ عَقِيدِتِنـا المَنيعَـهْ

دَليـلُ الحائِـرِ المُرْتـابِ حَقـاً ... وحُجَّـةُ مَـن تَمَسَّـكَ بالشَّـريعَهْ

جَعَلْنـاهُ مِجَنّـاً دونَ كُتْـبِ ... مُضَلِّلَـةٍ مُمَـوِّهَةٍ فَظيعَـهْ

كَشَـفْتَ بـه النِّقـابَ عَـنِ ابْـنِ تَيْمِيْـ ... ـيَـةَ المِغْـوَارِ ذي البِـدَعِ الشَّـنيعَهْ

ففـي مِنْهَاجِـهِ التَّضْليـلُ بَـادٍ ... كذلـك فـي فَتَاويـهِ الوَسِـيعَهْ

فَكَـمْ خَدَعَـتْ فَتاويـهِ وَمِنْهـا ... جُـهُ اللائـي تَوَخَّوْهَـا خَديعَـهْ

يـرى الظَّمْئـانُ مـا يَحْجُـوهُ مَـاءً ... غُـروراً مِنْـهُ وَهْـوَ سَـرابُ قِيعَـهْ

هَنِيئـاً مَـا كَتَبْـتَ لَنـا تُباهِـي ... مَعانيـه لـدى العُلَمـا بَديعَـهْ

أَطَـالَ اللـهُ عُمْـرَكَ فـي هَنـاءٍ ... وأَوْلاكَ المَقامـاتِ الرَّفيعَـهْ

مُشَـيِّدَ سُـنَّةِ الهـادي عَلَيْـهِ ... صـلاةُ اللـهِ مـا جـازى مُطيعَـهْ

تَسْلِيمُ الشيخ القاضي:
أحمدُ بن حبيب بن الزايد التّنْدَغِيّ الشنقيطيّ، رَحِمَهُ اللهُ تعالى:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

أما بعد:

فقد أَجَلْتُ النظر في مواضع من تأليف السيد الأخ محمد بن أحمد مسك ، ولم تتح لي الفرصة - ويا أسفا - لاستيعابه مطالعةً، وجميع ما وقفت عليه من كلامه موافق لمذهب أهل السنة كحذو النعل بالنعل وما ذكر في آيات وأحاديث الصفات هو مذهب أهل السنة قطعًا، كما أن ما نقله عن البعض مما يخالف ذلك كالتجسيم ولوازمه من الجهة والحلول في المحل وفناء عذاب النَّار وغيرها مما يطول تتبعه كلُّ ذلك مخالف لمذهب أهل الحق والسنة بل هو انحراف وضلال والحق أحق أن يتبع فجازاه الله تعالى أحسن جزاء وأجزل ثوابه ونصره وأعانه فيما هو بصدده فقد أفاد وأجاد.

كتبه أحمد بن حبيب بن الزايد

تَسْلِيمُ الأستاذ العَلّامة الأصوليّ محمد يحي (يَـحْيَـانَّ) بن الشيخ الحسين الجَكَنِيّ الشّنقيطيّ، رحمه الله تعالى:

فتاوى ابن تيمية في الميزان

«اعرف الرجال بالحق ولا تعرف الحق بالرجـال»

الحمد لله ما تضمنه هذا الكتاب من استحالة الجهة على البارئ جل وعلا وسائر أنواع التشبيه ووجوب صرف الظواهر الموهمة مع اعتقاد صحة معناها المقتضي التنزيه هو الذي يجب اعتقاده، ويتعين على المؤمن اعتماده كتبه فقير عفو ربه.

محمد يحي بن الشيخ الحسين.

تسليم القاضي بن القضاة العالم الورع محمد عبد الله بن محمد موسى اليَعقوبِيّ الشّمْشَوِيّ الشنقيطي، رحمه الله تعالى:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله وصحبه آمين.

أما بعد:

فقد تأملت ما كتبه أخونا العالم العامل المحرر محمد بن أحمد مسك في الرد على زلقات وبدع المسمى ابن تيمية الملقب بشيخ الإسلام تفاؤلا وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

فإِذَا مَا ذَكَرُهُ عنه مُنْكَرٌ كبيرٌ وكثيرٌ يجب إنكاره وتغييره ومحوه من كتبه ليلا يضل به الناس ويجب هجران نظر كتبه جملة كلا ، لأن الأمر عمومه يشمل حقوق الله وحقوق القرآن وتنزيه الأنبياء مما لا يليق بهم وفيه حرف الإجماع والاستدلال بالحديث الضعيف والمختلف وإنكاره واجب على جميع المسلمين ولا يسقط عنهم إلا إذا قام به عالم ما هر مطاع وأعانه عليه قوم آخرون ، ومن العلماء من فضل الواجب الكفائي على العيني ، لأنه يسقط بأنه يفضل فرض العين وما رد به محمد بن أحمد مسك على ابن تيمية حاز في المفصل وهو من أحين الرد لأنه رده بألفاظ كتبه ومنها ، فجزاه الله خيرا عن الشريعة المطهرة والإسلام آمين ، آمين .

أيده الله تعالى على الحق بالحق آمين ، كتبه محمد عبد الله بن محمد موسى .

تقريظ العلَّامة الشَّرِيف الشيخ: أحمدُ يعقوب (يـابّ) بن محمد محمود (محّادِ)

السِّمْلَالِيّ السّالِـكِيّ نسبًا

البَـرَكِيّ وَطنًا وخُؤولة، الشّـنقيطِيّ، حفِظَه اللهُ تعالى

(عَـميد زاوية الشيخ محمد المامِ رضي الله تعالى عنه، وشيخ محظرَة نُور العِـلْم الإسلاميّ):

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله الصلاة والسلام على رسول الله.

أما بعد:

فإن مما تفضل الله تبارك وتعالى به علـيَّ أن أتاح لي الفرصة لنظر ومطالعة ما جمعه الأخ في الله تعالى محمد بن أحمد مسكه أطال الله بقاءنا وبقاءه في أمن وإيمان، فإِذَا هو جَنَىَ متطلِّعٍ مثابر يَغارُ للحق وأهله ويذب بسيف صارم عن دين الله في سبيل الله كان الله لنا وله وليا ونصيرا آمين.

ولقد رأيت هذا المجموعَ المبارَكَ مِـرْآةً صافية لأهل الحق يطالعون فيها وجه الاعتقاد المنجي عند الله تعالى في حقه تعالى، لتتسنى لهم إزالة كل قذاة من شبهة المجسمة المبتدعة أعاذنا الله تعالى مما ابتلاهم به وغيرهم من المبتدِعَةِ الضُّلالِ.

مرآةٌ صافيةٌ نصبها أَمامنا ماهر بوقت الحاجة إلى تفقد وجه اعتقاد أهل الإيمان بمناسبة الظُّلمة المُدْلَهِمَّة التي ألقاهم فيها الغزو الفكري الأجنبي على الشريعة وأهلها، والمادي المتدفق على من يَقبل المخادعة والمساومة بحيلة أو بأخرى في دينه والعياذ بالله تعالى.

وبالجملة فمن كان مغرورا بأقوال ابن تيمية أو بأقوال من اغتروا بأقواله واصطادهم

بشبكته الكتابية والدعائية والدينارية، فهاهي المرآة الصافية نصبت أمامه. ولله در الإمام الغزالي حيث يقول:

قل لمن يفهم عني ما أقول قصر القول فذا شرح يطول
ثَم سر غامض مِن دونه ضربت والله أعناق الفحول
أنت لا تعرف إياك ولا تدري مَن أنت ولا كيف الوصول
أنت لا تدري صفات ركبت فيك حارت في خفاياها العقول
أين منك الروح في جوهرها هل تراها كيف تسري وتجول
هذه الأنفاس هل تحصرها لا ولا تدري متى عنك تزول
فمتى كنت ومن أنت فلا تُخْفِقِ الحَقَّ تَدَبَّرْ يا هَجول
أين منك العقل والفهم إذا غلب النوم فقلي يا جهول
أنت أكل الخبز لا تعرفه كيف يجري منك أم كيف تبول
فإذا كانت طواياك التي بين جنبيك كذا فيها ضَلول
كيف ترى من على العرش استوى لا تقل كيف استوى كيف النزول
كيف تحكي أَوْ ترى كيف ترى فلعمري لَيْسَ ذا إلا الفضول
هو لا كيف ولا أين له هو رب الكيف ولا كيف يحول
هو فوق الفوق لا فوق له وهو في كل النواحي لا يزول
جل ذاتا وصفاتٍ وسما وتعالى قدره عما أقول

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

كتبه الفقير إلى الله تعالى الغني به عما سواه.

يَابَّ بن مَحْمادِ كان الله للجميع وليا ونصيرا آمين.

تقريظ من العالم العلامة محمد الأمين بن حمد الله (انِّينِّ)

لتأليف السيد الأستاذ/ محمد بن أحمد مسكة

حمدا لمن جعل في البلاد من … يجدد الدين إلى انقضا الزمن
وجعل الحق على الأباطلِ … يعلو سريعا أَوْ مع التجادلِ
وإذ فشا في مجمع العباد … جميعها حاضرها والبادي
صيت ابن تيمية في الفتاوي … حتى غدت تدحض كل راو
من لم تكن بجنبه في المنزل … قالوا له كفرت بالمنزل
زاغوا به قوم فضلوا عما … أنزل زيغا نجمه قد عما
حتى غدى بجنب كل عالم … أَوْ جاهل نسخ حدوث العالم
وغير ذا من شبه منشوره … على الكلام لم تكن مقصوره
أَوْردها في سنة وسوره … قارؤها يضرب عنها سوره
من بعد ذاك كله جاء العلَمْ … محمد بِحجَجٍ على علم
جعل من سنة خير المرسل … دحضا له مثل الرحيق السلسل
ووضع النقط فوق الأحرف … تتبعا لزيغه المكث-ف
فالله يجزيه على ما بذلَهْ … مِن نصْر دِينِه الذي انتصر لَهْ
صلاته مع السلامان على … محمد ما الحقُّ في الأفق علا

تَقْرِيظُ العَلّامة أحمد بن (اِنّيـنّ)
محمد الأمين بن حمد الله المجلسيّ الشنقيطيّ

وزير الشؤون الإسلامية سابقا، حفِظه الله تعالى:

في تقريظ كتاب العلامة محمد بن أحمد مسكة

الحق يسطع عاليا في المسمعِ	من رام دحض علوه لم يَسْطعِ
فإِذَا تسامى في الورى متجاسر	ورأى الصواب سلوك ما لم يشرع
متظاهرا بالأصل في تحريفه	متتبعا أعلى صفات الأَوْرع
حتى استباح مكانة من نالها	شق الطريق إلى افتراض المطمع
وأضاف للإسلام كل خسائس	ووساوس تدعو لمسخ المهيع
لا بد عن قرب يرد مصاله	دحض الشريعة حد صعب المطلع
ذاك ابن أحمد مسكه ذو الفيض امتطى	سرج الحقيقة في ادراع مطبع
حتى أراح بفيضه شبهاته	أعظم به من فيض حبر لوذعي
لا بد للإسلام من آساده	تحميه صولة صائل متقنع
يا سادة الإسلام أدُّوا دوركم	آن الأَوان إلى انقضاض المضجع
إن تتركوا شرع الرسول مذللا	فعليكم إنكارُ يوم المرجع
وعليه والآل الصلاة دوامها	ما الحق يسطع عاليا في المسمع

هـ

تقريظ الشيخ القاضي:
محمد الأمين بن بَـلّاهِ بن عبد القادر المجلسيّ الشنقيطيّ، رحمه الله تعالى:

للكاتب محمد الأمين بن بلاه بن عبد القادر يقرظ كتاب السيد الأستاذ/ محمد بن أحمد مسك بن العتيق في الرد على بدع ابن تيمية وأتباعه:

أفـــاد مُحَمَّـــدٌ مـــا قـــد أفـــادا ... مـــن الـــرد الســـليم وقـــد أجـــادا
علـــى بـــدع ابـــن تيميـــة اللواتـــي ... يزلـــزل هولُهـــا الســـبعَ الشـــدادا
وقـــد مـــلأت دَفاتِـــرُه النـــوادي ... كمـــا الأتبـــاعُ قـــد مـــلأوا البـــلادا
بإكثـــار مـــن القـــرآن فيهـــا ... وتمويـــه وتشـــويه عنـــادا
وإكثـــار مـــن الآثـــار نقـــلا ... ويعكســـها ضميـــرا واعتقـــادا
تجشَّـــمَ هولَهـــا الســـبكيُّ قِدْمًـــا ... وغيـــرُ وغيـــرُ ردًّا وانتقـــادا
وفـــي العصـــر الحديث نمتْ وراجتْ ... وقـــادت كل مـــن يهـــوي انقيـــادا
وأضحـــتْ وهْـــي لا تخشـــى انتقامـــا ... وتطلـــب مـــن زبائنهـــا ازديـــادا
تَصـــدَّى نجـــلُ أحمـــدْ مسْـــكَ يمحـــو ... ضـــلالاتٍ يُضِللـــن العبـــادا
تصـــدى نحوهـــا شـــهم أبـــي ... يجاهـــد عـــن شـــريعته جهـــادا
يـــرى فـــي دفـــع ذاك كبيـــرَ أجـــرٍ ... وإنـــكارًا لمـــا ابتدعـــوا رشـــادا
فألَّـــف فـــي الـــردود كتـــاب نـــص ... ســـليم لا جفـــاء ولا اطـــرَادا
وقـــدم نشـــرَ مـــا ابتدعـــوا وأضفـــى ... عليـــه الـــرد نصـــا مســـتفادا
مـــن الكتـــب الصحـــاح بـــكل عـــزو ... لصفحـــة رقـــم ذا الجـــزء اســـتعادا
فصيَّـــــرَ كُتْبَهـــمْ نثـــرت هبـــاء ... كأن لـــم تلـــق مـــن أحـــد ودادا

وذاك مـــن البعيـــد لـــدى فريـــق ... يـــرى العنقـــاء تكبـــر أن تصـــادا
فقـــد صيـــدَ ابـــنُ تيميـــة المفـــدى ... بســـهم قـــد رمـــى منـــه الفـــؤادا
كتـــاب يســـتعين بخيـــر هـــاد ... ويثبـــت عصمـــةَ الرســـل اعتمـــادا
وينفـــي كل نقـــص واســـتواء ... عـــن الرحمـــن جـــل كمـــا أرادا
بـــلا جهـــة ولا جســـم تعالـــى ... ولا مـــن حيِّـــزٍ ينفـــي المـــرادا
ويثبـــت عصمـــةً للرسْـــل طُـــرًّا ... يـــرى إنكارهـــا عـــارا فســـادا
لأجـــداد النبـــي يـــرى نجـــاةً ... يلقـــن ذاك ألســـنة حـــدادا
ومـــنْ شـــد الرحـــال بـــكل وُســـع ... إلـــى القبـــر الشـــريف يـــرى المـــرادا
قبـــورُ الصالحيـــن تُـــزار أيضـــا ... فزوروهـــا لتذّكـــروا المعـــادا
بحمـــد اللـــه ذي بِـــدَعٌ تـــردّتْ ... بفضـــل الـــردِّ لا ترجـــو ارتـــدادا
علـــى رغـــم مـــن الأتبـــاع طـــرا ... فلـــم يجـــدوا لمـــا ابتدعـــوا مُفـــادا
فـــوزن الكتـــب أصبـــح فـــي انحطـــاط ... لـــدى الإقنـــاع تحســـبها رمـــادا
جـــزى اللـــه ابـــنَ أحمـــدُ مِسْـــكَ خيـــرا ... لمـــا أســـدى ونـــال بـــه الســـدادا
علـــى برهـــان الأُمَّـــة خيـــرِ هـــادٍ ... صـــلاةُ اللـــه تمتـــد امتـــدادا

تقريظ الأستاذ محمد بن المصطفى التندغي الشنقيطيّ:

أنى لمن سعد الوجود به يُرى | آباؤه ليسوا من السعداء
والله فيهم لم يكن ليسوءَه | ويقي الأنام به من الأسواء
ما هكذا يرضى به من ربه | موليه ما يرضيه من إعطاء
أعطاه وعدا منجزا إن لم يكن | يجزيه يوم تخاصم الخصماء
من حاول استقراء ذاك يكنْ كَمَنْ | ينحو حصى يبرين بالإحصاء
أزواجه هي خير أزواج كما | أبناؤه هم خيرة الأبناء
ما الفضل إلا للمضاف له ولو | كان المضاف ككوكب الخرقاء
إن الألى بغضوا الصحابة أصبحوا | لله والهادي ذوي بغضاء
عموا بسبهم وخصوا سِيَّما | صِهْرَ النبي ورابع الخلفاء
ما إن يفيد سبابهم إلا كما | منهم يفيد الرقم فوق الماء
صلى الإله على الذي عن قدره | تَنْحَطُّ سِدْرَةُ منتهى العلياء
مولاه قد أَوْلاه سر السر من | أسراره في ليلة الإسراء

بقلم الأستاذ محمد بن المصطفى

تقريظ الشيخ: المصطفى بن بدّن بن المثنّى التندَغِيّ الشّنقيطِيّ، حفِظَه اللهُ تعالى:

سطعَ النور في شِعابِ الزّمان ... وبدى الحقّ واضِحًا للعيانِ
في كتاب يمحو الضّلالَ ويَهدي ... أُمّةَ المصطفى لنيلِ الأماني
أفحَمَ الخَصمَ حُجّةً واقتِدارًا ... بحديث النبيّ والقرآن
بَهَرَ العَقْلَ مَنْطِقًا وعُلُومًا ... . في رحيق البيانِ
بَدَّدَ الوَهْمَ عن ضمائرِ جيلٍ ... ... كالحائر المستهانِ
فالوَهّابِيُّونَ اسْتَباحوا حِمَانَا ... وأشاعوا عقائد البُهتانِ
وابنُ تَيْمِيةَ المُجَدِّدُ للدِّي ... نِ تفانى في الزَّيْغِ كلَّ التفاني
خَدَعَ الجاهِلِينَ مِنْهَاجُه عَهْ ... دًا طويلًا في غيبة البرهانِ
وفتاوِيهِ شَكَّكُوا لِأُناسٍ ... في طريق الهُدَى وبَرِّ الأمان
جَسَّموا الخالِقَ الذي جَلَّ عن كُلْ ... لِ...... مُشَابِهٍ أومُدانِ
وأَحَلُّوهُ في مَحَلٍّ تَعالى ... رَبُّنا عن تَعْيِينِه في المَكانِ
بِكَ يا ابنَ التَّقِيِّ أحمَد مسْكَ الْ ... يَوْمَ تَزْهو عَقيدَتي في امْتِنانِ
لَمْ تَزَلْ بالضّلالِ حتّى تَلاشى ... سَاحِبًا خَيْبَةً ذُيُولَ الهَوَانِ
وخِتامًا على النبيِّ صَلاةٌ ... وَسَلَامٌ أَسْمى بَنِي عَدْنَانِ(١)

(١) ()في هذه القصيدة مواضع لم نستطع قِراءَتَها لِقِدَمِ الورَقَة فجعلنا نقاطا في مَحَلِّ تلك الكلمات التي لم تعد ظاهرة.

تقريظ العالم المحقق باركَلَّ بن العتيق بن محمد البخاري البَـرِكِيّ الشمشويّ الشنقيطيّ، رحمه الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا تقريظ العالم المحقق باركَلَّ بن العتيق بن محمد البخاري لكتاب محمد بن أحمد مسكه الذي بَيَّـن فيه ما تحمله كتب ابن تيمية من التشبيه والتجسيم...إلخ

رهــطُ الضــلال وأُمَّــةُ العِرْفــانِ　　يتبــادلان قذائــف البرهــان
كُلٌّ يَميــل إلــى معاقــل فِكْــرِهِ　　كتصــاوُل الأقــران فــي المَيْـدانِ
فَـذَوُو الهِدايَــةِ رَدُّهُــمْ لِخُصُومِهِــمْ　　مِــنْ سُــنَّةِ المُخْتــارِ والقُــرْآنِ
وَنَتِيجَــةُ اسْــتِنْتَاجِ عَــدْلٍ رَاسِــخٍ　　فِـي العِلْـمِ شَـأْنَ العَـارِفِ الرَّبَّانـي
والغَيْــرُ فِــي الفُتْيَــا يُحَكِّــمُ عَقْلَــهُ　　وَيُحَــرِّفُ القُــرْآنَ كَالسَّــكْرَانِ
وَيَقُــولُ بِالتَّشْــبِيهِ جَــلَّ اللــهُ لَيْـ　　ـسَ كَمِثْلِــهِ شَــيئٌ ولَا شَــيْئَانِ
مُنــذ البدايــة والبُحــوثُ تــرده　　وتصــده عــن مهيــع الخُســران
فـي الشـرق والغـرب الحديـثُ بِمَيْلِهِ　　عــن ســاحة الإســلام والإحســان
ظلــوا كذلــك والرمــاحُ تَنوشُــهُمْ　　تَقْفُوهُــمُ فــي اللَّــفِّ والــدَّوَرَانِ
حتــى تمسَّــكَ غربنــا بمحمــد　　يُنْمـى لِأَحمـد مِسْكَ فـي "مُرتَـانِ"
فَــبِ: "لَا تَــزَالُ" حديـثِ أحمدِ أُمَّـةٍ　　تعلــو علــى الأقطــار بالميــزانِ
رد النصــوص إلــى صــوابِ نِصابِهــا　　مِــنْ بَعْــدِ فَتْــكِ دَمَاثَــةِ الشَّــيْطَانِ
وصــلاةُ رَبِّــي والسَّــلَامُ لِأَحْمَــدِ　　مَاحِـي الضَّـلَالِ إِذَا الْتَقَـى الْجَمْعَـانِ

تَقْرِيظُ الشيخ الأديب الصالح محمد سعد بوهْ بن آدَّ البَـرِكِيّ الشمشويّ الشنقيطيّ، رحمه الله تعالى:

بالحـق تعـرف فـي الرجـال حُماتُهـا ... يـومَ الرمايـة لا تليـن قنـاتها

والحـق يظهـر بالشـريعة إن تنـل ... مـن أصلهـا أو تسـتقيم رعاتهـا

للــه در محمــد لمــا أتــى ... يحــدوه ضعــف رُعاتهـا وسـباتُها

وجـد العقيـدة فـي الأنـام مداسـة ... خـسر المـوازن قومهـا وبغاتهـا

فأقامهـا بالقسـط حتـى إنـه ... آبـت إليـه حُماتهـا ورُوَاتُهـا

أضحـى يطـارد لابـن تيميـة الـذي ... بلحـوده صـار الأجـاجَ فُرَاتُهـا

فسـقى بنيهـا شـربة سـكرت لهـا ... مـن خمـره أبناؤهـا وبناتُهـا

فأمـاط عنهـا مـا أشـان كتابـه ... ذو السلسـبيل سـلاخها وأناتهـا

أبقـاه مـا بقـي النبـي محمـد ... بيـن البريـة سـحبها ونباتهـا

رب البريـة مومنًـا ومبجّـلًا ... فـي المسـلمين عمادهـا منسـاتها

صلـى الإلـه علـى النبـي وآلـه ... قمـر النبـوءة شمسـها وإيـاتها

تقريظ العلّامة الشيخ المُرَبِّي:
عبد الصمد بن الشيخ عبد القادر بن الشيخ أحمد بمب خديم رسول الله ﷺ، السينغاليّ، حَفِظَهُ اللهُ تعالى:

رَدَّ ابنُ مسكه على فتاوى الفتنة ... ردا وناقشها بكل أدلة
ألقى عليها الضوء بعد دراسة ... نقدية دامت لأطول فترة
خرجت سماحته بعيد فراغه ... من بحثه بنتيجة سلبية
إذ قال في حق الفتاوى إنها ... موسوعة من محدثات البدعة
ومع احترامي لابن تيمية أرى ... أن ابن مسكه مع الصواب بحجة
ما قلت ذاك لأن هذا أشعري ... ولأن ذلك مرجع السلفية
لكن أدور مع الحقيقة حيث ما ... دارت بدون تحفظ أو خشية
كنا سنقبل عذره لو لم يقع ... مع حزبه في غلطة عقدية
أما تحامله الشديد على الذي ... يدعى بمحيي الدين غوث الملة
فعداوة وتنطع لم يحتفل ... بكليهما جمهور أهل السنة

تقديم الشيخ آل مصطفى القادري المصباحي
رئيس المعلمين لدار العلوم الغوث الأعظم في غجرات في الهند

كَتَبَهُ في الطَّبْعَةِ الثانية من هذا الكتاب:

بسم الله الرحمن الرحيم

نظرة في الكتاب وناشره

الحمد لله القدوس الخالق الرحمن، بديع السماوات والأرض مُحْدِث العالَم والأكوان، الـمُنَزَّهِ عن الجهة والزمان، المتكلم بكلام قديم قائم بذاته ليس بِحَرْفٍ ولا صوتٍ، المتعالي عن قيام الحوادث بذاته، القديم لأنه مُتقدِّسٌ عن جميع العيب والنقصان، والصلاة والسلام على أنبيائه المعصومين عن الصغائر والكبائر واستدامة السهو والغفلةِ واستمرار الغلط والنسيان، لا سيما على أشرفهم وأفضلهم وخاتمهم سيدنا وشفيعنا ومولانا محمد المصطفى الذي زيارته في الظاهر والباطن لحياته سببٌ للنجاة ودخول الجنان، للدّاني والقاصي من أقرب المدن وأبعد البلدان، وعلى آله وصحبه الذين نالوا باتِّـباعِهِ رضى الرحمن، وعلى من تبعهم إلى يوم القيامة بإحسان.

أما بعد:

فأوَّلًا أرفعُ أسمى التبريكات، وأزكى التهنئات، إلى صاحب الكتاب المستطاب، العلامة الداعية محمد بن أحمد مسكة بن العتيق اليعقوبي، بدحضه الباطلَ ودعمه الحقَّ بأساليب جيدة وطرز رائعة، بالحجج والبراهين القاطعة، من الكتاب والسنة وأقوال العلماء الكبار من الأمة، ونشكره شكراً جزيلاً على ما دبَّج قلمه السيال، ذو الفضل والكمال، من الرد على الأفكار الزائفة المنحرفة عن الحق والمزعومات الفاسدة المخترعة بهوى النفس الأمارة بالسوء».

عارضًا - سماحةَ الشيخ - أن مركزنا يطلب منه في سبيل خدمة الإسلام والمسلمين

مثل هذا الكتاب الفذ البديع كُتُبًا له تحتوي على رَدِّ البدعات والضّلالات وإحقاقِ ما هو عليه السّلَفُ والخَلَفُ من أهل السُّنَّةِ والجماعةِ. وللشيخ مني دعوات صادقة من الأعماق بالأجر والـمَثوبَةِ وأرفعِ الدَّرجات في الدُّنيا والآخرةِ.

فالكتابُ ما هو إلا كاسْمِهِ يَزِنُ فتاوى ابنِ تيمية بالمستقيم أمام القارئ بغير التقليل في الوزن، ويُثبِتُ إثباتًا تامًّـا جَليًّـا بأن وزن أفكار ابن تيمية وأفكار الحشويّةِ والـمُشَبِّهَةِ والـمُعْتَزِلَةِ والفَلاسِفَةِ وغيرها من أمثالِها سواء بِسواء بدون قلةٍ وكثرةٍ التي قد ضرب بها السَّلَفُ والـخَلَفُ عرضَ الحائطِ، ثمَّ يدعو القارئ إلى الفِكرِ فيها بالطّمأنينة والسكون بعيدًا عن ضجيج المناقشات الحارّة وشَغَبِها، ويلتمسُ منه أن يحكم هو نفسه بين أفكاره وأفكار أهل السّنَّةِ حُكمًا صحيحًا، ويسأله بعد ذلك عنه «أهوَ شيخ الإسلام أم غيره؟» ويطلب منه جوابًا «أهوَ إمامٌ مِن أئمةِ الإسلام أم دونه؟» و«أهوَ من السّلَفِ الصّالح أم من غيرهم؟».

والناشر الذي يتشرف بنشر هذا الكتاب هو «مركز أهل السُّنَّة بركات رضا، فور بندر، غجرات، الهند» الذي يلعب بدور هامٍّ في نشر كُتُبٍ دينيّةٍ في موضوعات عديدة لكبار العُلماء من أهل السنة والجماعة في داخل الهند وخارجها، قد بلغ عدد منشوراته إلى مائة في لُغات مختلفة من العربيّة والفارسيّة والأرديّة والهنديّة والغجراتيّة في عِدَّةِ شُهور، ويبذُلُ قصارى جهدِه في خِدمة الدِّين الحنيف كُلَّ حين. وأن تحت إشراف الباحث الـمُفَكِّرِ العَلَّامة عبد السّـتّار الهمداني النُّوريّ، البركاتيّ أدام الله به نفعَ الإسلام والمسلمين، وهو من الشّخصيّات البارزةِ في الهند يعيش في ظِلِّ خِدْمَةِ الإسلامِ والـمُسلمين ويُفكِّرُ في إصلاح الأمّةِ وصيانتِهم عن أهل البِدْعَةِ والهوى، هو في هذا الصَّـدَدِ يكتُبُ ويخطبُ ويستخدِمُ أوقاته الثمينةَ وأموالَهُ الطّائلَةَ، قد تجاوز عددُ مَـصَنَّفاتِه عن المائة، وهو الآن في هذه الخِدْمَةِ الجليلَةِ، فجزاه الله خيرَ الجزاء في الدنيا والآخرَةِ عن الإسلامِ والـمُسلِمين، وأرهَصَه للخير وشَدَّ على ساعِدِه في كَلِّ عَمَلٍ فيه الخيرُ للأُمَّةِ وأنسأَ لها في عُمرِهِ بِـجَاهِ سَيِّدِ الـمُرْسَلِينَ عليه وعليهم أفضل الصّلاة وأكرَمُ التَّسْلِيم.

اللهم أرِنا الحقَّ حَـقًّا وثَبِّتْنا على اتِّباعِه، وأَرِنا الباطِلَ باطِلًا ووَفِّقْنا للابتِعادِ عَنهُ.

صلّى الله تعالى على خير خلقه سَـيِّدِنا ومَوْلَانَا مُـحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَبَارَكَ وَسَلَّم.

١٨/ ١٢/ ١٤٢٣هـ - ٢٠/ ٠٢/ ٢٠٠٣م

آل مصطفى القادري المصباحي

رئيس المعلمين لدار العلوم الغوث الأعظم

فوربندر غجرات، الهند

وقد وصف الشيخَ المؤلِّفَ علماءُ مركز أهل السنة بركات رضا في مدينة غجرات بالهند بأنه: «مصلح الأمة مبلغ الدين الحنيف قاطع البدعة والضلال مؤيد الملة الطاهرة الداعية العلامة»[1].

(١) - راجع غلاف الطبعة الهندية.

تَقْرِيظُ الأُستاذِ أَبِي الطيِّبِ يُوسُف بن عَدْنَان المُناوِيِّ الأشعريِّ الحَنَفِيِّ اللّبنانيِّ الفلسطينِيّ:

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ والصَّلاةُ والسَّلامُ على أشرَفِ المرسلينَ وعلى آلِهِ وَصَحبِهِ الطَّيبينَ الطاهِرينَ، أما بعد، فقد اطلعت على كتاب (فتاوى ابن تيمية في الميزان) تأليف شيخنا العلامة الشيخ محمد بن أحمد مسكة اليعقوبي الشنقيطي حفظه الله تعالى ونفع به، وعلمت أنه ستعاد طباعته طبعة منقحة، وقد طلب مني البشير بن أحمد مسكه بن حبيب - وهو أحد الإخوة المقربين من الشيخ حفظه الله - أن أكتب كلمة عن هذا الكتاب، مُحسنا الظنَّ بي، فاستجبت لطلبه، لما لهذا الكتاب من أهمية عظيمة تتبين لكل من طالعه بإنصاف.

فأقول مستعينا بالله تعالى:

إن شخصية ابن تيمية كانت ولا زالت موضع جدل كبير، فقد رفعه بعض أتباعه فوق الأئمة الأربعة لشدة غلوّهم فيه، وردّ عليه كثير من أهل العلم في زمانه وبعد ذلك إلى وقتنا هذا. واختلف الناس فيه بين من يصفه بشيخ الإسلام رغم بدعه الكثيرة وخرقه الإجماع في مسائل كثيرة، وبين من يدّعي أنه تاب قبل موته، وبين من يعتبره إماما من أئمة الضلال.

ولكثرة بدعه وانتشارها لا يمكننا أن نحصي المؤلفات التي بيّنت بدعه، وهي مصنفات متنوعة، منها ما هو مخصص للرد عليه في مسألة كـ شفاء السقام للسبكي، ومنها ما هو كُتِبَ للرد عليه في مسائل العقيدة. وقد اختلف الناس في شأن ابن تيمية اختلافا كثيرا، فمنهم من يزعم أنه تاب من بدعه، لا سيما وقد تكررت اسْتِتابَتُه في حياته، وكان كل مرة يعلن رجوعه إلى ما عليه أهل السنة والجماعة، ومنهم من يدّعي الدس في كتبه، ومنهم من لم يطلع على كثير من مؤلفاته، فتراه ينفي عنه كثيرا من المخالفات الثابتة في كتبه.

وقد سلك الشيخ محمد بن أحمد مسكة اليعقوبي حفظه الله مسلكا علميا منصفا، فبيّن في

مقدمة كتابه أن الذي يعنينا ليس هو شخص ابن تيمية، فربما تاب قبل موته. بل الذي يعنينا أن كتبه انتشرت واتخذها أتباعه مراجع يحتكمون إليها ويقدّمونها على كلام الأئمة، آخذين بما فيها من بدع وضلالات، فلم يكن بدٌّ من نصح المسلمين ببيان ما في كتبه من الأباطيل سواء قلنا إنه تاب أو لم يتب.

وقد بيّن الشيخ في هذا الكتاب أمرا قلَّ من نبّه إليه، وهو أن كتب المبتدعة ربما يستفاد منها إن كان مؤلفها إماما في فنّه، كما هو حال كشاف الزمخشري، فمع كونه حشاه ببدع الاعتزال، فقد انتفع به كثير من اهل السنة، مع إعراضهم عن البدع التي فيه، بل ومع التحذير منها. وأما كتب ابن تيمية فلا يمكن الاستفادة منها لأنه خلطها خلطا عجيبا بكلامه الباطل، فلا يكاد يتكلم في مسألة إلا ويسعى للاستطراد إلى بدعة من بدعه، حتى قيل إنه لو تكلم في مسألة فقيهة لاستطرد إلى نسبة الجهة إلى الله.

إضافة إلى أنه لم يكن إماما في أي فنّ والسبب في ذلك أنه حاول أن يكون إماما في كل الفنون، ففاتته الإمامة في جميع الفنون.

وقد بين الشيخ حفظه الله أساليب التدليس والتلبيس التي سلكها ابن تيمية في مؤلفاته، وكشف فيه كيف كان ابن تيمية يبذل جهدا ليبرز الباطل على أنه حق، وذلك بأن يحشد في كلامه آيات وأحاديث وأسماء بعض أئمة السلف، بحيث يوهم من يغتر بكلامه أن ما يقرره من بدع مؤيد بما أورده من القرآن والحديث وأقوال أئمة السلف.

كما كشف كيفية تلبيس ابن تيمية في دعوى الإجماع فيما يؤيد بدعته بأسلوب ملتوٍ، وذلك أنه لا يتمكن أحيانا من التصريح بالإجماع، لفقد ناقله، فيلجأ إلى تعابير ملتوية كقوله: لم يقل أحد من السلف كذا، ولم يُنقل عن السلف أنهم أثبتوا كذا أو أنكروا كذا، ليوهم أن المسألة إجماعية، وأن ما خالفها فهو ضلال، ومثال ذلك ما سلكه في دعواه أن أحدا من السلف لم ينقل عنه نفي الجسم عن الله، ليقرر أن نفي الجسم عن الله من بدع الضلال.

ولخص فيه أخطر مخالفات ابن تيمية في العقيدة، كقوله بالتجسيم في حق الله والعياذ بالله، ومخالفاته في موضوع عصمة الأنبياء وبيان تخبطه وتناقض كلامه في ذلك، وقوله بأزلية العالم، وقوله بفناء النار، وهذا القول من البلايا التي انتشرت بين أناس يدّعون أنهم من أهل السنة، تابعوا ابن تيمية في قوله هذا زاعمين أن هذا الأليق برحمة الله، معرضين عن النصوص القرآنية الصريحة وإجماع الأمة على أن النار لا تفنى أبدا.

كما أوضح شذوذ ابن تيمية في موضوع التوسل والسفر لزيارة القبر الشريف على صاحبه أفضل الصلاة والسلام، وهاتان المسألتان مما تبتعه فيهما طائفة الوهابية فكفّروا المتوسلين بالأنبياء وجعلوا السفر لزيارة القبر الشريف من المنكرات، زاعمين أنهم بذلك يحافظون على التوحيد.

ومما يمتاز به هذا الكتاب:

اشتماله على بيان عقيدة أهل السنة والجماعة وذلك عندما ضمّنَه المؤلف عقيدة حُجّة الإسلام الإمام الغزالي، وعقيدة سلطان العلماء العز بن عبد السلام رضي الله عنهما، في سياق بيان مخالفات ابن تيمية في مسائل العقيدة. ومن مزايا ما كتبه هذان الإمامان الأسلوب السهل القريب الذي يصلح في تعليم المبتدئين وغيرهم أصول عقائد أهل السنة والجماعة.

واشتماله على بحث قيّم في عصمة الأنبياء وكيفية التأدب معهم عليهم الصلاة والسلام، وبيان أنه لا يجوز لأحدنا أن ينسب إلى نبي أنه عصى الله في غير مقام التلاوة والبيان، وقد أيّد ذلك بالنُّقول الساطعة عن كبار أهل العلم قديما وحديثا، وهذا البحث مع اختصاره اشتمل على زُبدة ما ينبغي تعلُّمه وتعليمه واعتقاده في أمر العصمة، لا سيما في هذا العصر الذي كثر فيه من أساؤوا الأدب في كتبهم ومقالاتهم عند ذكر أمور تتعلق بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام، كأكل سيدنا آدم عليه الصلاة والسلام من الشجرة.

هذا الكتاب يستمتع طالب العلم بمطالعته لما تميز به من أُسلوب عجيب في السرد وتقريب المسائل وتوضيحها وبيان أساليب التدليس في كلام ابن تيمية، فمن طالع شيئا

منه يشعر برغبة في إكماله، وهي ميزة لا تكاد توجد فيما اطلعت عليه من الكتب التي تبين مخالفات ابن تيمية، اذ معظمها تتكلم في المخالفات وبيانها بأسلوب مختلف قد تجعل القارئ ينفر من إكمال الكتاب لأنه يوقع في النفس النفور من معرفة بدع ابن تيمية ويشعر بالملل.

وخلاصة القول في هذا الكتاب أنه مع صغر حجمه يُعتبر بحثا فريدا في بابه، فلم يقتصر على سرد مخالفات ابن تيمية والرد عليها، بل هو دراسة عميقة لشخصيته وأسلوبه العجيب في التلبيس، تلك الشخصية المعقدة التي حار فيها كثير من العقلاء... ومن العجب أن يتمكن الشيخ حفظه الله من تقريب هذه الدراسة العميقة في كتاب لطيف الحجم، بأسلوب فريد قريب المتناول خال من الحشو والتعقيد.

ولا شك - بعد هذا البيان - أن هذا الكتاب مما ينبغي أن يحرص على اقتنائه كل طالب علم، بل ينبغي أن يُدرج في مقررات المعاهد الشرعية والجامعات، نسأل الله أن ينفع به وبمؤلفه وأن يُيسر لهذه الأمة من ينصر عقيدة أهل السنة والجماعة ويمحق بدع أهل الضلالة، إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير.

وقد تعرفت إلى الشيخ عندما زرته في بيته المتواضع في موريتانيا وجالسته وسمعت منه مسائل في العلم واستجزته فأجازني إجازة عامة، أثبتُ بعد هذه السطور صورةً من أصلها المخطوط بإملاء من الشيخ بخط تلميذِه البشير بن حبيب.

اللهُمَّ أَرِنـا الحـقَّ حقًّـا وارزُقنـا اتِّبَاعَـهُ

وأَرِنَـا البَاطِـلَ باطِـلًا وارزُقْنـا اجتِنَابَـهُ

سـبحانَ ربِّـكَ ربِّ العـزَّةِ عمـا يَصِفُـونَ

وسَلامٌ على المُرسَلينَ

والحَمدُ لله ربِّ العالمينَ

التاريخ السابع من شهر أوكتوبر ٢٠١٩

كتبه أَبو الطيِّبِ يُوسُفُ بنُ عَدْنَانَ الـمُناوِيُّ الأشعريُّ الـحَـنَـفِـيُّ لُبنانِـيُّ الـمَوْلِدِ، فلسْطينِـيُّ الأصْل

خرّيج كلية الإمام الأوزاعي وصاحب موقع دار الإمام المناوي

وخريج جامعة أورهوس (بالـدّانمارك) في الرياضيات والفيزياء (ماستر)

أستاذ الرياضيات والفيزياء النظرية والمخبرية في الثانوية العامة منذ عام ٢٠٠٥.

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

هذا وإني أنا الموقع أسفله قد أجزت

السيد يوسف بن حمدان المناوي برواية مصنفاتي

ومروياتي كما سمعتها ورويتها، راجيا من الله تعالى

أن يجعل ذلك نشرا للسنة الصحيحة والدين القويم

بين المسلمين في أنحاء المعمورة.

وقد جعلت هذا لأني رأيت في السيد المذكور فيه أهلا

لنصرة الدين والقيام به

كتبه العبد الحقير المحتاج الفقير إلى رحمة ربه

وعفوه:

محمد بن أحمد مسكة بن العتيق

محمد بن أحمد مسكة
شيخ محظرة الستر الجمهور

٥-١-٢٠١٩

تسليمُ الشيخ المُرَبِّي الإمام نور الدين: علي جمعة الشافعي الشاذلي الأزهري،

مُفتي الديار المصرية سابقا، عضوِ هيئة كبار العُلماء بالأزهر الشريف، حفظه الله تعالى[1]:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الخلق أجمعين وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فالحمد لله الذي نشر دينه وأيد نبيه وأظهر نوره في ربوع الأرض مشرقها ومغربها، وحيث إنه قد عزم إخوانُنا في موريتانيا الشقيقة على طباعة تراث الإمام المجدد التقي الورع محمد بن أحمد مِسْكَه الهاشمي الزينبي اليعقوبي، وهو مما يسرنا، ويسعدنا نشر مؤلفات هذا العالم الزاهد الذي آثر زماناً التربيةَ والتدريسَ والتأليفَ وسلوكَ طريق الله بالعبادة والخلوة، وابتعد عن الظهور والتصدر؛ وَرَعًا منه وإخلاصًا لله عز وجل.

وحيث إن تلاميذه وأتباعه ومُريديه بمدرسة شنقيط العلمية المجيدة التمسوا عندي تقريظ هذه التآليف النافعة، والمصنفات المفيدة؛ فإني أزكيها وأثني على صاحبها، وهي عامة النفع شملت تأييد عقيدة أهل السنة والجماعة واشتغلت بالرد على أهل الأهواء والبدع من المجسمة والمشبهة، كابن تيمية ومن والاه وتبعه من حديث، ورفض التطرف والمغالاة في فهم الدين والشريعة، إلى غير ذلك من التراجم المفيدة التي نصرت رجال التصوف وأبرزت علومهم ومجاهدتهم كالإمام سيدي أحمد التيجاني.

(١) عرضنا على الشيخ علي جمعة عِـدَّةَ كتب للشيخ من بينها هذا الكتاب فقرظَـها جملةً بهذا التقريظ، جزاه الله خيرًا عن الإسلام والمسلمين.

وفي آخرة نثني على المجهودات الطيبة التي ترغب في إحياء تراث الأمة ونشر علومها ونسأل الله تعالى أن يحفظ علماء الأمة ويبارك في علومهم ويعينهم على رد أهل الزيغ والضلال، وإعادة الصحوة والفكر السديد إلى الانتشار والسيادة بين أبناء الأمة.

والله ولي التوفيق

أ.د علي جمعة

عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف

فهرس المراجع:

مِن وَضْعِ: البشير بن أحمد مسكه بن حبيب البَارَكِيّ

(مُرَتَّبةً حسبَ تواريخ وفيات مؤلفيها)

تنبيه: الفراغات المقابلة لكل عنوان في خانة العزو تدل على أن المؤلف عزا له مباشرة، أما العزو بالواسطة فهو مبين في محله كل مرة.

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
مسند الإمام الطيالسي	الحافظ الطَّيالسي: سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود الطيالسى البصري، فارسي الأصل	٢٠٤ هـ	
مسند الإمام أحمد بن حنبل	الإمام أحمد: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني	٢٤١هـ	
الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه أيامه، صحيح البخاري كتاب خلق أفعال العباد	الإمام البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي	٢٥٦هـ	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ	الإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري	٢٦١هـ	
سنن ابن ماجه	الإمام ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجه اسم أبيه يزيد	٢٧٣هـ	
سنن أبي داود	الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني	٢٧٥هـ	
الجامع الكبير - سنن الترمذي	الإمام محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى	٢٧٩هـ	
المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي	الإمام النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي	٣٠٣هـ	
جامع البيان في تأويل القرآن	الإمام الطبري: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر	٣١٠هـ	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
عقيدة الموحدين	الإمام أبو جعفر الطحاوي: أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزديّ الطحاوي، انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر	٣٢١هـ	
مقالات الإسلاميين	إمام أهل السنة أبو الحسن الأشعري: علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه	٣٢٤هـ	
معجم الطبراني	الحافظ الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللَّخمي الشامي الطبراني	٣٦٠ هـ	
إكفار المتأولين	الإمام الباقلاني: أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم الباقلاني البصري المالكي، الملقب بشيخ السنة، ولسان الأمة	٤٠٣ هـ	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
المستدرك على الصحيحين	الحافظ أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع	٤٠٥ هـ	
اعتقاد الإمام الـمُبَجَّل أحمد بن حنبل	الإمام أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميمي ي، رئيس الحنابلة في عصره.	٤١٠ هـ	تم العزو إليه بواسطة «مناقب الإمام أحمد» للحافظ البيهقي.
الفصل في الملل والأهواء والنحل مراتب الإجماع	الحافظ ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد الأندلسي القرطبي الظاهري	٤٥٦ هـ	
الأسماء والصفات مناقب الإمام أحمد	الحافظ البيهقي: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني البيهقي.	جمادى.أ ٤٥٨ ه	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
المعتمد	القاضي أبو يعلى البغدادي الحنبلي، المعروف بـ ابن الفراء: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء.	رمضان ٤٥٨ هـ	تم العزو إليه بواسطة « الصواعق المحرقة» للحافظ الهيتمي، ودفع شبه التشبيه» الحافظ ابن الجوزي
المنقذ من الضلال تهافت الفلاسفة الاقتصاد في الاعتقاد	حُجَّة الإسلام الإمام أبو حامد الغزالي: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الطوسي النيسابوري الشافعي	٥٠٥ هـ	
الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل المفصل في صنعة الإعراب	الشيخ أبو القاسم جار الله الزمخشري: محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي	٥٣٨ هـ	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
أحكام القرآن	الإمام ابن العربي: محمد بن عبد الله بن محمد المعافري، المشهور بالقاضي أبو بكر بن العربي الإشبيلي المالكي، نزيل فاس	٥٤٣ هـ.	
الشفا في التعريف بحقوق المصطفى ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك	القاضي عياض: أبو الفضل بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض السبتي اليحصبي المالكي	٥٤٤ هـ	
تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري	ثقة الدين الحافظ ابن عساكر: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي	٥٧١ هـ	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
دفع شبه التشبيه بأكُفِّ التنزيه الموضوعات من الأحاديث المرفوعات الرد على المتعصب العنيد المانع من ذم يزيد	الحافظ ابن الجوزي: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي الحنبلي	٥٩٧هـ	تم العزو إلى «الموضوعات» بواسطة «الفتح» للحافظ ابن حجر العسقلاني. والإشارة للرد على المتعصب بواسطة «الصواعق المحرقة» للهيتمي
مفاتيح الغيب أو (التفسير الكبير)	سلطان المتكلمين فخر الدين الرازي: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين بن علي الرازي، الطبرستاني المولد، القرشي، التيمي البكري النسب، الشافعي الأشعري. شيخ المعقول والمنقول	٦٠٦ هـ	
المغني	موفق الدين ابن قدامة: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، المقدسي	٦٢٠ هـ	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
الكامل في التاريخ	عز الدين ابن الأثير: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري	٦٣٠هـ	
الإحكام في أصول الأحكام	العلّامة سيف الدين الآمدي: أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم بن محمد الآمدي التغلبي الحنبلي ثم الشافعي	٦٣١ هـ	
معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح	الحافظ ابن الصلاح: تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو بن عثمان بن موسى الكردي، الشَّهْرُزُوْرِيُّ المَوْصِلِيُّ الدمشقي	٦٤٣ هـ	
الجامع لأحكام القرآن	الإمام شمس الدين القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي	٦٧١ هـ	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج	الإمام الحافظ النووي: أبو زكريا يحيى بن الشيخ أبي يحيى شرف بن مُرِّي بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حِزام الحزامي النووي الشافعي	٦٧٦هـ	
عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير	الحافظ ابن سيد الناس: محمد بن محمد بن محمد اليعمري، فتح الدين أبو الفتح اليعمري الربعي الأندلسي الإشبيلي.	٧٣٤ هـ	
البحر المحيط في التفسير	الإمام المفسر أثير الدين أبو حيان: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي	٧٤٥هـ	
تلخيص المستدرك زغل العلم العلو للعلي الغفار	الحافظ شمس الدين الذهبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي	٧٤٨ هـ	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
شفاء السقام في زيارة خير الأنام ﷺ السيف الصقيل في الرد على نونية ابن زفيل الاعتبار ببقاء الجنة والنار الدرة المضيئة فتاوي السبكي	شيخ الإسلام الحافظ تقي الدين السبكي: أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي السبكي، الخزرجي، الأنصاري الشافعي	٧٥٦هـ	تم العزو للأخيرين بواسطة «تكملة الرد» للعلامة الكوثري
الآداب الشرعية والمنح المرعية	شمس الدين المقدسي: أبو عبد الله محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، ، الرامينى ثم الصالحي الحنبلي	٧٦٣هـ	
الغيث المُسجَم في شرح لاميّة العجم	صلاح الدين الصَّفديّ: أبو الصَّفاء خليل بن أيبك بن عبد الله الألبَكِي الفاري الصَّفديّ الدِّمشقيّ الشَّافعيّ	٧٦٤ هـ	تم العزو إليه بواسطة «شواهد الحق» للنبهاني

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
طبقات الشافعية الكبرى	القاضي تاج الدين السبكي: أبو نصر عبد الوهّاب بن علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي، قاضي القضاة في دمشق	٧٧١ هـ	
تفسير القرآن العظيم	الحافظ ابن كثير: عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضَوْ بن درع القرشي الحَصْلي، البُصروي، الشافعي، ثم الدمشقي	٧٧٤ هـ	
مختصر العلامة خليل	أبو المودة الإمام خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي المالكي المصري	٧٧٦هـ	
شرح العقائد النسفية	الإمام سعد الدين التفتازاني: أبو سعيد مسعود بن عمر بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن الغازي التفتازاني السمرقندي الحنفي	٧٩٢هـ	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)	الحافظ العراقي: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي	٨٠٦ هـ	
مجمع الزوائد ومنبع الفوائد	الحافظ ابن حجر الهيثمي: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي	٨٠٧ هـ	
دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد	الإمام الشريف تقي الدين الحصني الشافعي الأشعري الدمشقي	٨٢٩ هـ	
فتح الباري شرح صحيح البخاري الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد	الحافظ ابن حجر العسقلاني: شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني ثم المصري الشافعي	٨٥٢ هـ	تم العزو إلى الكتاب الأخير بواسطة «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» للمحدث الكتاني.

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة	كمال الدين المعروف بابن الهمام: محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود السيواسي الحنفي	٨٦١هـ	
شرح المسايرة	أبو الفداء ابن قُطْلُوْبغَا: زين الدين قاسم بن السُّوْدُوْنِي الجمالي الحنفي	٨٧٩ هـ	
العقيدة الكبرى: (عقيدة أهل التوحيد، المخرجة بعون الله من ظلمات الجهل وربقة التقليد، المرغمة بفضل الله تعالى أنف كل مبتدع وعنيد) وشرحها : (عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد) العقيدة الصغرى (أم البراهين) وشرحها	الإمام السنوسي: أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي	٨٩٥ هـ	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول وذوي الشرف	الحافظ السخاوي: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي	٩٠٢ هـ	تم العزو إلى الأخير بواسطة «الصواعق المحرقة لأهل الضلال والزندقة» للحافظ ابن حجر الهيتمي المكي
المسامرة بشرح المسايرة ويُسمى «ذا الكمالين» لأنه شرح لكتاب المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة، لكمال الدين ابن الهمام	كمال الدين ابن أبي شريف: أبو المعالي محمد بن الأمير ناصر الدين محمد بن أبي بكر بن علي المقدسي الشافعي المري	٩٠٦ هـ	
تاريخ الخلفاء الإتقان في علوم القرآن	الحافظ جلال الدين السيوطي: عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد سابق الدين خضر الخضيري الأسيوطي الشافعي	٩١١ هـ	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
شرح العقائد العضدية	القاضي جلال الدين الدَّوَّاني: محمد بن أسعد الصديقي الفارسي الدَّوَّاني.	قيل ٩٠٧ هـ وقيل ٩١٨ هـ وقيل ٩٢٨ هـ.	تم العزو إليه بواسطة «المقالات السنية في كشف ضلالات أحمد بن تيمية» للشيخ الهرري.
إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري	الإمام شهاب الدين القسطلاني: أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري	٩٢٣هـ	
الفتاوى الحديثية الصواعق المحرقة لأهل الضلال والزندقة الجوهر المنظم في زيارة القبر الشريف النبوي المكرم	الحافظ ابن حجر الهيتمي: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي المكي السعدي الأنصاري الشافعي	٩٧٤ هـ	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
ذخائر القصر في تراجم نبلاء العصر	الحافظ ابن طولون: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن علي الدمشقي الصالحي الحنفي	٩٥٣ﻫ	
شرح الشفا للقاضي عياض مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح	الشيخ ملا علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري الحنفي	١٠١٤هـ	- تم العزو إليه بواسطة «شواهد الحق» للعلامة النبهاني - أما شرح المشكاة فقد تم العزو إليه بواسطة «الدين الخالص» للشيخ محمود السبكي
شرح الشمائل للترمذي	الإمام زين الدين المناوي: محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين ابن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي الشافعي القاهري	١٠٣١ هـ	تم العزو إليه بواسطة «شواهد الحق» للنبهاني

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان	الشيخ العلامة المحدث القاضي محمد بن سلامة القضاعي الشافعي	١٠٦٢هـ	
نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض	شهاب الدين الخفاجي: أحمد بن محمد بن عمر المصري الحنفي	١٠٦٩هـ	تم العزو إليه بواسطة «شواهد الحق» للنبهاني
شذرات الذهب في أخبار من ذهب	ابن العماد: أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي	١٠٨٩ هـ	
إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان في أصول الدين	القاضي كمال الدين البياضي: أحمد بن حسن بن سنان الدين الرومي الحنفي الماتريدي	١٠٩٧ هـ	تم العزو إليه بواسطة «المقالات السنية في كشف ضلالات أحمد بن تيمية» للشيخ الهرري.
شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية (للقسطلاني)	العلامة الزرقاني: أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن شهاب الدين بن محمد الزرقاني المالكي	١١٢٢ هـ	تم العزو إليه بواسطة «شواهد الحق» للنبهاني

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز كشف اللبس عن المسائل الخمس	فارس المعقول والمنقول: أبو العباس أحمد بن المبارك بن محمد بن علي بن مبارك السجلماسي اللمطي.	١١٥٦هـ.	
جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سيدي أبي العباس التجاني رضي الله عنه	الشيخ علي حرازم بن العربي برادة الفاسي	١٢١٤هـ	
حاشية الصاوي على تفسير الجلالين	العلامة المفسر الصاوي: أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي، المالكي	١٢٤١هـ	تم العزو إليه بواسطة «فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان» للعلامة القضاعي
هداية المريد لعقيدة أهل التوحيد (شرح كبرى السنوسي)	العلامة أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد عليش المالكي المصري مغربي الأصل	١٢٩٩ هـ	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
الفوائد المعتبرة في الأحرف الأربعة الزائدة على العشرة	الشمس المتولي: محمد بن أحمد بن الحسن بن سليمان	١٣١٣ هـ	
ديوان شعر	العلامة عبد الله (حمد الله) بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد سالم المجلسي الشنقيطي المالكي	١٣٢١هـ	
الواضح المبين في أن أشرف العلوم أصل الدين	العلامة الإمام عبد القادر بن محمد بن محمد سالم المجلسي الشنقيطي المالكي	١٣٣٧ هـ	
مُفَادُ الطُّولِ والقِصَر على نظم المختصر تشريع الجوازي في نظيم نظم المغازي	العلّامة محمد الخضر بن حبيب البـرَكِيّ الشنقيطي المالكي	١٣٤٦ هـ	
النقول الشرعية في الرد على الوهابية	العلامة مصطفى بن أحمد بن حسن الشطي الحنبلي	١٣٤٨هـ ١٩٢٩م	تم العزو إليه بواسطة «شواهد الحق» للنبهاني
شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق ﷺ	العلامة الشاعر يوسف بن إسماعيل بن يوسف بن إسماعيل بن محمد ناصر الدين النبهاني	١٣٥٠هـ ١٩٣٢ م	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
الدين الخالص	الشيخ محمود محمد خطاب السبكي: المصري أزهري	١٣٥٢ هـ ١٩٣٣م	
تبديد الظلام المخيم من نونية ابن القيم (تكملة الرد)	العلامة المجاهد في سبيل الله زاهد الكوثري: محمد زاهد بن حسن الحلمي الكوثري	١٣٧١ هـ ١٩٥٢م	
نظم المتناثر من الحديث المتواتر	العلامة الكتاني: أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي	١٣٤٥هـ	
فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان	العلامة المحدث الفقيه الشيخ سلامة القضاعي العزامي الشافعي	١٣٧٦هـ	
منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داوود	الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا المصري الساعاتي	١٣٧٨هـ ١٩٥٨م	
قواعد في علوم الحديث	العلّامة المُحَدِّث المُحَقِّق ظفر بن أحمد بن لطيف العثماني التهانوي الحنفي	١٣٩٤ هـ	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
الحقيقة في نظر الغزالي	الدكتور سليمان دنيا المصري		تم العزو إليه بواسطة «المقالات السنية في كشف ضلالات أحمد بن تيمية» للشيخ الهرري
فتح المبين المبين في التصحيح والتطهير والتوجيه والدفاع عن عقائد المؤمنين قصيدة طويلة في تقريظ كتاب: «فتاوي ابن تيمية في الميزان» (انظرها في طبعته الأخيرة)	العلامة الشاعر الصالح أحمدُ بن الشيخ مُحَمَّد عبد الرحمن بن أبي بكر بن فتى الشقروي الشنقيطي	١٤٠٧هـ ١٩٨٧م	
الردّ المحكم المتين على كتاب القول المبين	الحافظ الغماري: أبو الفضل عبد الله ابن محمد بن سيدي محمد الصديق ابن سيدي أحمد بن محمد بن قاسم بن محمد بن محمد بن عبد المؤمن العلوي الغماري الطنجي	١٤١٣ هـ ١٩٩٢م	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
المقالات السنية في كشف ضلالات أحمد بن تيمية	الشيخ المحدث عبد الله الهرري الحبشي	٢٠٠٨م	
شرح كلمات الصوفية والرد على ابن تيمية من كلام الشيخ الأكبر محى الدبن بن عربي	الشيخ الجليل أبو عبد الله، محمود محمود الغراب المصري الطنطاوي الحسيني	١٩٢٢م	
قصيدة طويلة في تقريظ كتاب: «فتاوي ابن تيمية في الميزان» (انظرها في طبعته الأخيرة)	العلامة العارف بالله تعالى محمد الحسن بن أحمد الخديم اليعقوبي من	مد الله في عمره	
الإجهاز على منكري المجاز	خادم العلم الشريف أ.د. الشيخ/ عيسى بن عبد الله بن محمد بن مانع الحميري الإماراتي		
ابن تيمية، حياته - عقائده - موقفه من الشيعة وأهل البيت»	د. صائب عبد الحميد العراقي	ولد سنة ١٩٥٦م	

ومن المراجع: كتب للمؤلف المُـجَدِّد محمد بن أحمد مسكه حَفِظَه الله تعالى:

كتاب « التبرك برسول الله ﷺ وبالصالحين من السنة المطهرة».

«فتاوى ابن تيمية في الميزان»

«تنزيه السلف الأعلام لذي الجلال والإكرام»

مراجع عزا لها المؤلف لكنه لا يَعْتَمِدُها بل إنه رَدَّ عليها:

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
«نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله في التوحيد»، والمشهور باسم «النقض على المريسي» أو «نقض الدارمي»	الحافظ عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد التميمي الدارمي السجستاني، المكنى بأبي سعيد.	ذي الحجة ٢٨٠هـ.	
كتاب التوحيد	الإمام ابن خزيمة: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري الشافعي	ذو القعدة ٣١١ هـ	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
فتاوى ابن تيمية قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة نقد مراتب الإجماع اقتضاء الصراط المستقيم (تحقيق محمد حامد الفقي) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية دقائق التفسير رفع الملام عن الأئمة الأعلام	ابن تيمية: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني	٧٢٨ هـ	تم العزو للأخيرين بواسطة «الإجهاز على منكري المجاز» للأستاذ عيسى المانع الحميري
العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية	ابن عبد الهادي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن يوسف بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الأصل ثم الصالحي الدمشقي.	٧٤٤ هـ	

العنوان	المؤلف	تاريخ الوفاة	العزو
شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح غزو الجيوش النونية	ابن القيم: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي، ويعرف أيضا بابن قيم الجوزية	٧٥١ هـ	
شرح العقيدة الواسطية	الدكتور محمد خليل الهرّاس	١٩٧٥م	

الفهرس

الفصل الأول: في أسلوب ابن تيمية في المراوغة والتضليل

الفصل الثاني: في تحاملِ ابن تيمية على خصومه وتحريفِه لكلامهم

الفصل الثالث: في عدم أمانة ابن تيمية العلمية

الفصل الرابع: في غرور ابن تيمية وإعجابه بنفسه وكبره

الفصل الخامس: في محاولاته للغض من مقام سيد الأولين والآخرين ﷺ

الفصل السادس: في بغض ابن تيمية لأمير المؤمنين سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وتعصبه ليزيد الفويسق

الفصل السابع: في قوله بقدم العالم

الفصل الثامن: في قوله بالتجسيم، ومنه الجهة ووصف الله تعالى بصفات الحوادث

الفصل التاسع: في قوله بقيام الحوادث بالله تعالى الذي أدّاه إلى قوله بقدم العالم، ورَدّ ذلك

الفصل العاشر: في قوله بفناء النار

الفصل الثاني عشر: في تحريمه السفرَ لِزيارَة رسول الله ﷺ، وقولِه إن التوسّلَ به شِرْكٌ أو وسيلَةٌ إلى الشِّرْك

الفصل الثالث عشر: في قوله بعدم عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام

الفصل الرابع عشر: في لهجه بسب عباد الله الصالحين

الفصل الخامس عشر: في بعض المسائل التي خرق فيها الإجماع

التقاريظ



مِن إصْدارَاتِ دار القُطب أحمد بازَيد للسّتْرِ الجَمِيل:

عشرة كُتب لشيخ الإسلام المُجَدِّد سيدي: محمد بن أحمد مِسكه حفظه الله تعالى

١ - «سراج الباحثين على بصائر التالين» لمحمد مولود (آدّ) بن أحمد فال اليعقوبي الموسوي، في رواية ورش عن نافع مع الإشارة إلى ما اتّفق عليه القراء. تاريخ تأليفه سنة: ١٣٩٩ هـ موافق ١٩٧٩م.

٢ - «فتاوي ابن تيمية في الميزان»: ألفه الشيخُ في النصف الأول من ثمانينات القرن الميلادي المنصرم، وقد طُبع عدة مرات منذ سنة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م. لكن هذه الطبعة الجديدة منقحة ومزيدة بتقاريظ الكتاب التي زادت على العشرين.

٣ - «عقيدة أهل السنة»: ألّفها الشيخ سنة ١٤١٢ هجرية.

٤ - «تنزيهُ السلَف الأعلام لذي الجلال والإكرام» (موقف السلف الصالح من مُتشابه الصفات): فرغ منه الشيخ سنة ١٤١٥هـ موافق ١٩٩٤م.

٥ - «الوهابية كبرى الفرق الضالة المعاصرة»: ألّفه سنة ١٤١٦هـ، موافق ١٩٩٦م.

٦ - «نصيحة القاصي والداني بنصرة الشيخ أبي العباس التجاني»: فرغ الشيخ منه يوم ٢٥ ذي الحجة ١٤٣٠هـ-١٢-١٢-٢٠٠٩م.

٧ - «غوث المجيد في كرامات القطب أحمد بازيد»: فرغ الشيخ منه يوم ٨ ربيع الثاني ١٤٣٧ هـ موافق ١٩ يناير ٢٠١٦م.

٨ - «جواز الاستغاثة بالنبي صلى الله عليه وسلم وبأولياء أمته»: طُبع بمقدمة الكتاب السابق.

٩ - «الشِّفَاءُ الهَنِيّ بِأَرْبَعِينَ مُعْجِزَةً مِن مُعْجِزَاتِ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم». فرغ الشيخ منه يوم ٢٩ ذي الحجة ١٤٣٧ هـ موافق فاتح أكتوبر ٢٠١٦م.

١٠ / والكِتَابُ الذي بينَ أيدِينا: «ابن تيمية ليس شيخ الإسلام»: ألّفه الشيخُ سنة ١٤٢١ هـ، موافق ٢٠٠٠م.

ولِغَيْرِ المُؤَلّف:

• دِيوَانُ مُحَمّد سَعْد بُوهْ بنِ آدّ الشّمْشَوِيّ البَرَكِيّ الفَاضِلِيّ الإسْحَاقِيّ (المتوفى سنة ١٤٢٧ هـ/١٩٩٧م) رحمه الله تعالى.

• تُحْفَةُ الأبرارِ ونُزْهَةُ الأفكارِ في الصَّلاة عَلَى النَّبيِّ المُخْتار ﷺ أو: (مِفْتَاحُ الخيْرَاتِ وَسَفِينَةُ النَّجاة في الصَّلاة عَلَى الرَّحْمَةِ المُهْدَاة ﷺ) لِلعَلّامَةِ أَحْمَد بَاب بن البُخَارِي بنِ الفَلالِيّ البَازَيْدِيّ المِسْكِي (توفي بَعْدَ ١٢٧٦ هـ).

نشر وتوزيع:

دار القطب أحمد بازيد للستر الجميل

البريد الالكتروني: bechirmisk7@gmail.com

ألهاتف: ٥٥ ٤٥ ٢٨ ٢٢ ٢٢٢+

تطلب إصدارتنا في الأردن مِن: دار النور المبين